النجوم الطوالع

على

الدرر اللوامع

في

أصل مقرأ الإمام نافع

للعلامة

الشيخ سيدي ابراهيم المارغني

المفتي المالكي بالديار التونسية

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

النجوم الطوالع

النجوم الطوالع

على

الدرر اللوامع

في

أصل مقرأ الإمام نافع

للعلامة

الشيخ سيدي ابراهيم المارغني

المفتي المالكي بالديار المصرية

ويليه

- الرسالة المسماة بالقول الجلي في كون البسملة من القرآن.
- الرسالة المتضمنة بيان ما هو مقدم أداء من أوجه الخلاف لرواة البدور السبعة.
- الرسالة المشتملة على بعض أحكام هاء الكناية
- الرسالة المسماة بتحرير الكلام في وقف حمزة وهشام

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

جميع حقوق إعادة الطبع محفوظة للناشر

١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م

دار الفكر

بيروت - لبنان

دار الفكر: حارة حريك - شارع عبد النور - برقيا: فكسي - تلكس: ٤١٣٩٢ فكر
ص.ب: ١١/٧٠٦١ - تلفون: ٦٤٣٦٨١ - ٨٢٨٠٥٣ - ٨٣٧٨٩٨ - دولي: ٨٦٠٩٦٢
فاكس: ٢١٢٤١٨٧٨٧٥ ١ - ٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اصطفى حملة كتابه من عباده، وجعلهم أهله وخاصته ومن ذوي قربه ووداده. وجملهم بمحاسن تجويد حروف ذلك الكتاب وآياته، وأتحفهم بمعرفة قراءاته ورواياته. فحازوا بذلك من الشرف أعلاه، ومن الفخر أعظمه وأسناه. والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل من فَهِمَ القرآن وَفَهَّمَهْ، القائل «خيركم من تَعَلَّمَ القرآن وَعَلَّمَهْ». وعلى آله وصحبه الحائزين قصبات السبق في تلاوته حق تلاوته، وضبط قراءاته مع التدبر في معانيه ورعاية حرمته وجلالته.

أما بعد: فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني المغني، إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، لا ريب لدى أولي الألباب، أن فني التجويد والقراءات من أشرف العلوم النافعة للطلاب. إذ بمعرفة فن التجويد يتلى القرآن كما أنزل، وتاليه بغير تجويد للإثم العظيم متحمل. فقد نص غير واحد من عظماء الأئمة، على أن العمل بالتجويد فرض عين على الأمة، وقارىء القرآن الذي لا يجوده ولا يحسنه، من الداخلين في خبر ربَّ قارىءٍ للقرآن والقرآن يلعنه. وبمعرفة فن القراءات، يعلم اختلاف ألفاظ الوحي المنزلات. وبه يصان كتاب الله من التحريف والتغيير، ويعرف ما يقرأ به كل واحد من الأئمة النحارير. مع فوائد أخرى كثيرة، وثمرات غزيرة. ولذلك اعتنى بتحرير الفنين السلف والخلف، وشغفوا بهما أعظم شغف. فألفوا فيهما التآليف العديدة، وأتوا فيهما بالمسائل المحررة المفيدة. وإن من القراءات المتواترة المحررة، قراءة الإمام نافع التي هي سنة أهل المدينة المنورة. وبها قرأ إمام الأئمة مالك بن أنس عن إمامها المذكور، وقال قراءة نافع سنة كما رواه عنه ابن وهب وسعيد بن منصور. ولذلك عظم ميل أهل المغرب المالكيين إليها، وعولوا في التلاوة عليها، وأكثر علماؤهم فيها من التصانيف، وألفوا قواعدها وأحكامها أي تأليف. فمن أجل ما ألف فيها من المختصرات، التي أغنت عن كثير من المطولات. أرجوزة الإمام الفاضل، العالم الكامل، القارىء المحقق، والمقرىء المدقق. ذي العلوم الرائقة، والمصنفات الفائقة. **أبي الحسن** علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين الرباطي المشهور بابن بري وهي المسماة بالدرر اللوامع، في أصل مقرإ الإمام نافع. فقد ضمنها قراءة نافع من روايتي قالون وورش، وبين الخلاف بينهما في الأصول والفرش. وأورد فيها ما أمكنه من الحجج والتوجيهات، مع الاختصار وقلة التعقيد في العبارات. ولذلك اعتنى كثير من

الناس بحفظها، واشتغلوا بقراءتها وفهم لفظها. وقد شرحها جماعة من العلماء الفحول، فمنهم من أطال في بيان التعاليل والإعراب وجلب الضعيف من النقول. ومنهم من اختصر وعقد العبارة، واكتفى عن التصريح بالإشارة. فدعاني رجاء ثواب من سعى في نفع المسلمين عند الله في الآخرة، وخدمة القرآن وأهله ذوي المناقب الفاخرة. مع الشفقة والحنو على المشتغلين بقراءة تلك الأرجوزة وحفظها، المتشوقين إلى فهم معانيها من لفظها. إلى أن شرحتها شرحاً لا مطولاً مملاً، ولا مختصراً مخلاً. أوردت فيه ما تحتاجه من حل ألفاظها ومعانيها، مع بيان ما به العمل والقراءة عندنا من المذكور فيها. ذاكراً للوجه المقدم في الأداء من وجهي أو وجوه الخلاف المعول عليه، آتياً بتنبيهات تشتمل على ما تتأكد حاجة الطالبين إليها. معرضاً عن النقول الضعيفة وكثرة التعاليل، تاركاً للإعراب البين إذ الاشتغال به من التطويل. محرراً لمسائل لم أر من تعرض لتحريرها على نحو ما ذكرته، راداً لما ذكروه في بعضها مما هو مخالف لما حررته. ولا يستغرب صدور ذلك من أمثالي ممن كان حاله في القصور كحالي. لما قاله الإمام ابن مالك في التسهيل، رحمه الملك الجليل: وإذا كانت العلوم منحاً إلهية، ومواهب اختصاصية. فلا غرابة أن يدخر لبعض المتأخرين، ما صعب فهمه على كثير من المتقدمين. وقد قال إمامنا مالك رضي الله عنه: كل كلام يؤخذ منه ويرد، إلا ما صح لنا عن سيدنا محمد. وكلام الأئمة في ذلك كثير، وردهم على من استغرب صدور الحكمة ممن لا تظن به شهير. فجاء بحمد الله شرحاً تقر به عين الودود، وتكمد به نفس الجاهل الحسود. ضمنته لب الألباب، وميزت فيه القشر عن اللباب. ولم آل جهداً في تنقيحه وتهذيبه، وتحريره وتقريبه.

ومع ذا أقر بالتقصير لكل ثبت فاضل نحرير

ولأملي حصول الاهتداء به لأهل كل عصر، كما يهتدى بالنجوم في ظلمات البر والبحر. سميته **بالنجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**. والله تعالى أسأل، وبجاه نبيه أتوسل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من تلقاه بقلب سليم إنه جواد كريم، رؤوف رحيم. وها أنا ذا أشرع في المقصود، بعون الصمد المعبود. فأقول:

قال الناظم رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْرَثَنَا كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا

ابتدأ تأليفه بالبسملة ثم بالحمدلة اقتداء بالقرآن العظيم وعملاً بخبر: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع**» مع خبر: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع**» ويروى أبتر في الخبرين، ويروى أجذم فيهما، والمقصود من الثلاثة

أنه ناقص وقليل البركة، فهو وإن تم حساً لا يتم معنى، والمراد بالأمر ما يعم القول كالقراءة والفعل كالتأليف، ومعنى ذي بال صاحب حال يهتم به شرعاً.

فإن قلت: بين الخبرين المذكورين تعارض فكيف يمكن العمل بهما؟

قلت: أجيب عن ذلك بأجوبة أشهرها أن الابتداء نوعان: حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء. وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء، فحمل خبر البسملة على الابتداء الحقيقي، وخبر الحمدلة على الابتداء الإضافي، وإنما لم يعكس للكتاب والإجماع. و(**الحمد**) لغة هو الثناء بالكلام على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا، وأركانه خمسة: حامد ومحمود ومحمود به ومحمود عليه وصيغة، فإذا أكرمك زيد فقلت: زيد عالم، فأنت حامد، وزيد محمود، والإكرام محمود عليه أي محمود لأجله، وثبوت العلم الذي هو مدلول قولك: زيد عالم محمود به، وقولك زيد عالم هو الصيغة، واصطلاحاً فعل ينبىء عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعماً على الحامد أو غيره، سواء كان ذلك قولاً باللسان، أو اعتقاداً بالجنان، أو عملاً بالأركان التي هي الأعضاء. والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً لكن بإبدال الحامد بالشكر، واصطلاحاً صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله، و(**الله**) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، وهو الاسم الأعظم عند الجمهور.

وقوله: (**أورثنا كتابه**) معناه أعطانا كتابه أي القرآن، فالتوريث بمعنى الإعطاء، وأشار بهذا إلى قوله تعالى: ﴿ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا﴾[1] والمراد بهم أمة محمد ﷺ وهم ثلاثة أقسام كما صرحت به الآية بعد ﴿ظالم لنفسه﴾ أي بالتقصير في العمل به. و﴿مقتصد﴾ أي يعمل به في غالب الأوقات. و﴿سابق بالخيرات﴾ أي يضم التعليم والإرشاد إلى العمل. وقيل في تفسيرهم غير ذلك. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتلا هذه الآية: قال رسول الله ﷺ: «**سابقنا سابق، ومقتصدنا ناج، وظالمنا مغفور له**» وروى أبو أمامة: «**أن النبي ﷺ تلا هذه الآية وقال: كلهم في الجنة**» والضمير في قوله: (**وعلمه**) يحتمل عوده على الكتاب وهو الأظهر، أي وعلمنا كتابه أي كل علم يتعلق بالقرآن كعلم قراءاته وعلم تفسيره وعلم رسمه، ويحتمل عوده على الله، فيشمل العلم كل علم نافع سواء تعلق بالقرآن أم بغيره. وفي هذا البيت إشارة إلى أن هذا التأليف في علم القرآن ففيه براعة استهلال وهي أن يأتي المتكلم في طالعة كلامه بما يشعر بمقصوده، ثم قال:

---

(١) (٣٥) فاطر: ٣٢.

حَـمْـداً يَـدُومُ بِـدَوَامِ الأَبَـدِ ثُـمَّ صَـلاَتُـهُ عَـلَى مُـحَـمَّـدِ
أَكْـرَمِ مَـنْ بُـعِـثَ لِـلأَنَـامِ وَخَيْـرِ مَنْ قَـدْ قَـامَ بِـالْـمَقَـامِ

(**حمداً**): مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بالحمد السابق أو بأحمد محذوفاً، وهو مبين للنوع لوصفه بالجملة بعده. و(**يدوم**) مضارع دام بمعنى بقي. و(**الأبد**): الزمان المستقبل الذي لا نهاية له، أي الحمد لله أو أحمده حمداً دائماً لا انقطاع له، والضمير في قوله: (**ثم صلاته على محمد**) عائد على الله، ومعنى صلاته تعالى عليه ﷺ رحمته المقرونة بالتعظيم، ومحمد علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف العين أي المكرر العين، فيفيد المبالغة في المحمودية وهو أشرف أسمائه ﷺ، والذي سماه به جده عبد المطلب على الصحيح بإلهام من الله تعالى رجاء أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه.

وقوله: (**أكرم من بعث للإنام**) أي أشرف وأعظم كل من أرسل للخلق، وأشار به إلى قوله ﷺ: «**أنا اكرم ولد آدم على ربي ولا فخر**» وروي: «**أنا أكرم الأولين والآخرين ولا فخر**» والأحاديث الواردة في هذا المعنى كثيرة. وقوله: (**وخير من قد قام بالمقام**) أي وأشرف كل من قدم في المقام مصلياً، والمراد بالمقام مقام سيدنا إبراهيم الخليل، وهو الحجر الذي قام عليه لرفع بناء الكعبة أو لدعاء الناس إلى الحج، وكان إذا وطئه يلين ويصير كالطين معجزة له، يطلق على المحل الذي فيه الحجر وهو موضع الركوع بعد الطواف والمراد هنا الثاني، روي أنه ﷺ استلم الحجر ورمل ثلاثة أشواط ومشى أربعة فلما فرغ عمد إلى المقام فصلى ركعتين وقرأ: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾(١) وقيل: المراد بالمقام الحرم كله، وهذا المعنى الذي استفيد من الشطر الثاني يفهم من الشطر الأول بالأحرى، لأنه إذا كان ﷺ أعرف المرسلين فهو أشرف من غيرهم بالأولى، لكنه صرح به لكون المقام مقام تلذذ بمدحه ﷺ. وقوله: أكرم روي بالخفض على أنه نعت تابع لمحمد، وبالرفع على القطع أي هو أكرم، ويجوز نصبه على المدح أي امدح أكرم. وقوله: وخير معطوف على أكرم فيجري فيه ما جرى في أكرم، ثم قال:

جَـاءَ بِخَتْـمِ الْـوَحْيِ وَالنُّبُـوءَةْ لِـخَـيْـرِ أُمَّـةٍ مِـنَ الْـبَـرِيـئَـهْ
صَلَّى عَلَيْـهِ رَبُّـنَـا وَسَـلَّـمَـا وَآلِـهِ وَصَـحْـبِـهِ تَـكَـرُّمَـا

الضمير الفاعل (بجاء) يعود على محمد ﷺ، و(**الختم**) مصدر ختم يطلق بمعنى الإتمام والفراغ، تقول: ختمت القرآن أي أتممته وفرغت منه، وبمعنى الطبع تقول: ختمت الكتاب بمعنى طبعته أي جعلت عليه الطابع لئلا يفتح ويطلع على ما فيه. و(**الوحي**)

---

(١) (٢) البقرة: ١٢٥.

اسم مصدر لأوحى والمراد به في النظم البعث والإرسال، ويصح إرادة كل من معنيي الختم هنا لأنه تعالى أتم الرسالة والنبوة بسيدنا محمد ﷺ وطبع عليهما به فلا يفتح بابهما لأحد بعده، ويشهد لهذا قوله ﷺ: «**إن الرسالة والنبوة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي**» الحديث، رواه الترمذي عن أنس بن مالك. و(**النبوءة**) فعولة بالهمز من النبأ وهو الخبر، وبترك الهمز مع تشديد الواو، إما من النبأ أيضاً فأبدلت همزتها واواً وأدغمت الواو في الواو، أو من النبوة بفتح النون وهي الرفعة، والنبوة شرعاً خصيصية من الله تعالى غير مكتسبة بإجماع المسلمين، وهي اختصاص العبد بسماع وحي من الله تعالى بحكم شرعي تكليفي، سواء أمر بتبليغه أم لا، وهكذا الرسالة لكن بشرط أن يؤمر بالتبليغ. وقوله: (**لخير أمة من البريئة**) أي لأفضل جماعة من الخلق، والبريئة بالهمز من برأ الله الخلق أوجدهم: فهي فعلية بمعنى مفعولة، وبترك الهمز مع تشديد الياء، إما من برأ أيضاً فأبدلت الهمزة ياء وأدغمت الياء في الياء، أو من بريت القلم إذا سويته على صورة لم يكن عليها قبل، وخير أمة من البريئة هي أمة محمد ﷺ وأشار بهذا إلى قوله تعالى ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾[1] وإنما خصها الناظم بذكر الإرسال إليها دون غيرها، لأنها هي التي صدقته وظهرت عليها بركاته وخيراته، فكأنه إنما أرسل إليها وحدها، وإلا فهو ﷺ مرسل لكافة الثقلين الإنس والجن إرسال تكليف إجماعاً، وإلى الملائكة إرسال تشريف على الأصح.

وقوله: (**صلى عليه ربنا وسلما**) لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء، أي صل يا رب عليه وسلم، وتقدم له ذكر الصلاة وأعادها تبركاً وتلذذاً بها، ومعنى سلام الله على نبيه تحيته اللائقة به ﷺ، والصلاة والسلام واجبان وجوب الفرائض مرة في العمر مع القدرة على ذلك، ويستحبان بعدها، ويتأكد الاستحباب عن سماع ذكره، وقيل بالوجوب عند سماع ذكره، والأحاديث الواردة في فضلهما كثيرة. وقوله: (**وآله وصحبه**) معطوفان على الضمير في عليه، ففيه الصلاة على غير الأنبياء والملائكة تبعاً وهي جائزة اتفاقاً بل مطلوبة، والخلاف إنما هو في الصلاة على غيرهم استقلالاً، وأصل آل أول كجمل لتصغيره على أويل، وقيل أهل لتصغيره على أهيل، والمراد به هنا كل مؤمن ولو عاصياً، لأن المقام مقام دعاء، والعاصي أشد احتياجاً إلى الدعاء من غيره، والصحب اسم جمع على الصحيح لصاحب، وهو لغة من طالت عشرتك به، والمراد به هنا الصحابي، وهو من اجتمع بنبينا ﷺ مؤمناً به بعد البعثة في محل التعارف بأن يكون على وجه الأرض وإن لم يره، أو لم يرو عنه شيئاً، أو لم يميز على الصحيح، وخص الصحب بالذكر مع دخولهم في الآل بالمعنى المذكور لمزيد الاهتمام بهم. وقوله: (**تكرماً**) مصدر منصوب على الحال من ربنا أي متكرماً ومتفضلاً عليهم بذلك، إذ لا يجب عليه سبحانه شيء، ويتعين قراءة النبوءة

(١) (٣) آل عمران: ١١٠.

والبريئة في النظم بالهمز لأن تركه يؤدي إلى اختلاف القافية بالواو والياء، وإن كان يجوز في النبوءة والبريئة في حد ذاتهما الهمز وتركه كما تقدم. ثم قال:

وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أن عِلْمَ الْقُرآنْ أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى الإنْسَانْ
وَخَيْرُ مَا عَلَّمَهُ وَعَلِمَهْ وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهِمَهْ

الأكثر في (بعد) أن تستعمل ظرف زمان وقد تستعمل ظرف مكان، وهي هنا إما مبنية على الضم على نية معنى المضاف إليه وهو الجاري على الألسنة، أو بالنصب من غير تنوين على نية لفظه، وكلمة (وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر، أي من نوع من الكلام إلى نوع آخر، والنوع المنتقل منه هنا البسملة وما بعدها، والمنتقل إليه هو ما ولي وبعد، والواو فيها نائبة عن أما، وأما قائمة مقام مهما يكن من شيء بدليل لزوم الفاء بعدها، المذكور بعد الفاء جزاء الشرط، وبعد من متعلقاته على الأصح، ثم إن بعضهم يقول: أما بعد وهو السنة، فقد صح أنه ﷺ خطب فقال: أما بعد، وكان يأتي بها في مراسلاته، وبعضهم يأتي بالواو بدل أما اختصاراً كما فعل الناظم. وقوله: **(فاعلم أن علم القرآن)** أي اجزم وتيقن أن كل علم متعلق بالقرآن كعلم القراءة المؤلف فيه هذا النظم وعلم التفسير وعلم الرسم وغيرها من علومه **(أجمل ما به تحلى الإنسان)** أي أحسن ما اتصف به الإنسان والقرآن يطلق على اللفظ المقروء المتعبد بتلاوته وهو الأكثر، ويطلق على كلامه تعالى أي الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى، والمراد به هنا المعنى الأول. وأما كلام الله فيطلق أيضاً على كل من المعنيين، والأكثر إطلاقه على المعنى الثاني. وخير من قوله: **(وخير ما علمه وعلمه)** معطوف على قوله أجمل. وعلمه الأول بتشديد اللام من التعليم، وعلمه الثاني بكسر اللام مخففة من العلم، والعلم وإن كان قبل التعليم إلا أن الناظم عطف بالواو وهي لا تقتضي ترتيباً، ويصح أن يقرأ بالعكس فلا يحتاج إلى جواب، والسين والتاء في استعمل من قوله: **(واستعمل الفكر له وفهمه)** زائدتان، والمراد بالفكر هنا التأمل واللام من له بمعنى في. وقوله: **(وفهمه)** معطوف على قوله **(استعمل الفكر)** عطف المسبب على السبب، أي وإن علم القرآن خير وأفضل ما اتصف الإنسان بعلمه وتعليمه، وخير ما أعمل الفكر والتأمل فيه ففهمه، وإنما كان علم القرآن أجمل ما به تحلى الإنسان، وخير ما علمه وعلمه الخ. لأن شرف كل علم بشرف متعلقه بفتح اللام، والمتعلق هنا القرآن، ولا يخفى شرفه وجماله وفضله على غيره. ثم قال:

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ الْمَهَرَهْ فِي عِلْمِهِ مَعَ الكِرَامِ الْبَرَرَهْ

ضمن في هذا البيت معنى قوله ﷺ: **«الماهر بالقرآن مع الكرام البررة»** وفي رواية أخرى: **«الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة»** و**(المهرة)** جمع ماهر من المهارة وهي الحذق في الشيء، ويقال مهر الشيء وفيه وبه، فعدي في الحديث الماهر بالباء، وعداه

الناظم بفي لنقله الحديث بالمعنى. و(الكرام) جمع كريم بمعنى مكرم معظم. و(البررة) الأتقياء. والظاهر أن المراد بالكرام البررة في الرواية التي أشار إليها الناظم هم السفرة في الرواية الثانية. واختلف في معنى السفرة في الحديث وفي قوله تعالى: ﴿بأيدي سفرة﴾[1] فقيل: الكتبة من الملائكة ينسخون الكتب من اللوح جمع سافر أي كاتب وقيل أصحاب محمد ﷺ. وقيل الرسل من الملائكة بناء على أن السفرة جمع سافر بمعنى سفير أي رسول وواسطة وال في الماهر الواقع في الحديث للاستغراق أي كل ماهر، وبهذا الاعتبار جمع الناظم فقال المهرة لأنه المراد، وكأنَّ الناظم يرى الماهر الواقع في الحديث بالماهر في حفظه والماهر في علمه، إذ الكل مهارة بالقرآن، فلذلك قال في علمه ولم يقل في حفظه، لأن كلامه لا زال في الثناء على علم القرآن. وقوله: (مع الكرام) متعلق بمحذوف تقديره مستقرون خبر أن المفتوحة، والمصدر المأخوذ من الخبر بواسطة أن فاعل بجاء، والتقدير جاء في الحديث استقرار المهرة في علم القرآن مع الكرام البررة. ثم قال:

وَجَاءَ عَنْ نَبِيِّنَا الأَوَّاهِ	حَمَلَةُ الْقُرآنِ أَهْلُ اللهِ
لأَنَّهُ كَلامُهُ الْمرَفَّعُ	وَجَاءَ فِيهِ شَافِعٌ مُشَفَّعُ

لما قدم الثناء على علم القرآن وذكر فضله على غيره، تعرض هنا إلى بعض ما ورد في فضل القرآن وفضل حملته. فالبيت الأول فيما ورد في فضل حملته. والثاني فيما ورد في فضله. وقوله: (عن نبينا) بالهمز وتركه كما تقدم في النبوءة، والنبي إنسان أوحي إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه، ويمتنع في الشرع إطلاق اسم النبي على غير من ذكر، ويعرف الرسول بما ذكر، لكن مع التقييد بقولنا وأمر بتبليغه. و(الأواه) كثير التأوه من شدة الخوف، والتأوه قول آه ونحوه مما يقوله الحزين، ولا شك أن نبينا ﷺ أخوف خلق الله من الله فلذا وصفه بالأواه. و(الحملة) بتخفيف الميم كسفرة جمع حامل، والمراد بحملة القرآن الحاملون لحفظه العاملون بما فيه، وقد نقل الناظم هذا الحديث الوارد فيهم بالمعنى ولفظه: «أهل القرآن أهل الله». وفي لفظ آخر زيادة «وخاصته»، وفي لفظ آخر: «إن لله أهلين من الناس» قيل: ومن هم يا رسول الله؟ قال: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته».

وقوله: (لأنه كلامه المرفع) أي وإنما قيل فيهم أهل الله لأن القرآن الذي حملوه كلام الله المرفع أي المعظم المشرف على جميع الكلام، فعظمهم الله وشرفهم بسببه وقربهم من رحمته حتى صاروا بمنزلة الأهل، وإلا فالله تعالى منزه عن الأهل والصاحبة والولد. وقوله: (وجاء فيه شافع مشفع) أي جاء وورد عنه ﷺ في حق القرآن أنه شافع أي لصاحبه، مشفع أي مقبول الشفاعة فلا ترد، بخلاف شفاعة غيره فإنها قد لا تقبل، وأشار بهذا إلى

(١) (٨٠) عبس: ١٥.

قوله ﷺ: **«القرآن شافع مشفع، وماحل مصدق، من شفع له القرآن يوم القيامة نجا، ومن محل به القرآن يوم القيامة كبه الله في النار على وجهه»**. يقال: محل به بفتح الحاء كقطع إذا سعى به إلى السلطان وبلغه افعاله القبيحة، نسأل الله الكريم من فضله العظيم أن يجعلنا ممن نجا بشفاعة القرآن بجاه سيد ولد عدنان. وقوله: (**حملة القرآن أهل الله**) جملة مقصود لفظها فاعل بجاء. وقوله: (**لأنه**) متعلق بمحذوف كما أشرنا إليه في الشرح، وشافع مشفع خبر أول وثان عن مبتدأ محذوف تقديره القرآن، والجملة فاعل جاء الثاني مقصود لفظها أيضاً. ثم قال:

وَقَدْ أَتَتْ فِي فَضْلِهِ آثَارُ ... لَيْسَتْ تَفِي بِحَمْلِهَا أَسْفَارُ
فَلْنَكْتَفِي مِنْهَا بِمَا ذَكَرْنَا ... وَلْنَصْرِفِ الْقَوْلَ لِمَا قَصَدْنَا
مِنْ نَظْمِ مَقْرَإِ الإِمَامِ الخَاشِعْ ... أَبِي رُؤَيْمِ الْمَدَنِيِّ نَافِعْ

(**الآثار**) بألف بعد الهمزة جمع أثر وهو في اصطلاح المحدثين ما أضيف إلى النبي ﷺ أو إلى من دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة، ويرادفه الخبر، وكذا الحديث على الأصح. وقيل: يختص الحديث بما أضيف إلى النبي ﷺ فقط. و(**تفي**) من وفيت بالشيء إذا قمت به، فأصل مضارعه أن يكون بواو بعد حرف المضارعة، لكن حذفوها لوقوعها بين ياء وكسرة في يوفي، وحملوا تفي ونفي وأفي على يفي. و(**الأسفار**) الكتب العظام واحدها سفر، أي وقد وردت في فضل القرآن أخبار وأحاديث لا تقوم بجمعها الكتب العظام لكثرتها وهذا على سبيل المبالغة، وإلا فالأسفار تحملها ولو كثرت جداً. وقوله: (**فلنكتفي**) أي نستغني بما ذكرناه من الأحاديث عما لم نذكره (**ولنصرف**) أي نوجه (**القول لما قصدناه من نظم**) أي جمع (**مقرأ**) أي قراءة (**الإمام الخاشع**) أي المتواضع. و(**أبو رؤيم**) بالتصغير كنية لنافع. و(**المدني**) نسبة لمدينة النبي ﷺ. و(**نافع**) هو أحد الأئمة القراء السبعة الذين اشتهر ذكرهم في جميع الآفاق، ووقع على فضلهم وجلالتهم الاتفاق، وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم مولى جعونة بفتح الجيم وسكون العين وفتح الواو ابن شعوب بفتح الشين الليثي، وجعونة حليف حمزة بن عبد المطلب وقيل غير ذلك، وأصل نافع من أصبهان، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، وكان أسود شديد السواد، ويكنى بأبي رؤيم وأبي نعيم وأبي عبد الله وأبي عبد الرحمن وأبي الحسن، والأولى أشهر كناه ولذا اقتصر عليها الناظم، وكان رضي الله عنه عالماً صالحاً خاشعاً مجاباً في دعائه إماماً في علم القرآن وعلم العربية، أمَّ الناس في الصلاة بمسجد النبي ﷺ ستين سنة، قرأ على سبعين من التابعين، وقرأ على مالك رضي الله عنه الموطأ، وقرأ عليه مالك القرآن، انتهت إليه رياسة الأقراء بالمدينة المشرفة، وأجمع الناس عليه بعد شيخه أبي جعفر، وقرأ عليه مائتان وخمسون رجلاً، وكان إذا تكلم تشم من فيه رائحة المسك فقيل له يا أبا عبد الرحمن

أتطيب كلما قعدت تقرىء الناس؟ فقال: ما أمس طيباً ولا أقرب طيباً، ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في فيَّ. وفي رواية: يتفل في في، فمن ذلك الوقت تشم من في هذه الرائحة، ولد رضي الله عنه سنة سبعين، وتوفي بالمدينة سنة تسع وستين ومائة في خلافة الهادي على الأصح. وروي أنه لما حضرته الوفاة قال له أبناؤه: أوصنا، فقال: اتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين. واللام في قول الناظم: **(فلنكتفي)** لام الأمر وأثبت الياء معها على لغة قليلة لضرورة الوزن لأنها في محل النون من مستفعلن، وحذف تنوين ميم رؤيم من قوله أبي رؤيم المدني لالتقاء الساكنين على لغة قرىء بها شاذاً قوله تعالى: **﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾**(١) بحذف التنوين من أحد. ثم قال:

إِذْ كَانَ مَقْرَأ إِمَامِ الْحَرَمِ ... الثَّبْتِ فِيمَا قَدْ رَوَى الْمُقَدَّمِ
وَلِلَّذِي وَرَدَ فِيهِ أَنَّهُ ... دُونَ الْمَقَارِىءِ سِوَاهُ سُنَّةْ

(إذ) تعليل لمحذوف يفهم مما تقدم، والتقدير وإنما صرفنا القول لمقرأ نافع واخترنا نظمه دون مقرأ غيره من الأئمة لأمرين: الأمر الأول: أن مقرأه أي قراءته كان **(مقرأ)** أي قراءة **(إمام الحرم)** يعني حرم المدينة، ومراده بإمام الحرم مالك بن أنس رضي الله عنه. و**(الثبت)** هو المتثبت فيما قد رواه. و**(المقدم)** من قدم على غيره وهما نعتان لإمام الحرم، ولا يصح أن يراد بإمام الحرم نافع لأن الضمير المستتر في **(كان)** من قوله: إذ كان يعود على مقرأ نافع في البيت قبله فيصير المعنى عليه، إذ كان مقرأ نافع مقرأ نافع وهو فاسد، وإنما كان مقرأ نافع هو مقرأ مالك، لأن مالكاً قرأ على نافع وأخذ بقراءته. الأمر الثاني: أنه **(ورد)** في مقرأ نافع **(دون المقارىء سواه)** أنه **(سنة)** وأشار بهذا إلى ما رواه سعيد بن منصور قال: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة نافع سنة، وروي أيضاً عن ابن وهب مثله، ومراد مالك بالسنة سنة أهل المدينة، ولا يلزم من ورود ذلك عن مالك في مقرأ نافع دون غيره أن يكون مقرأ غيره ليس بسنة بل القراءات السبع، بل والعشر كلها سنة ثبتت عن النبي ﷺ بالتواتر فلا مدفع لأحد فيها. وقوله: **(دون المقارىء)** ظرف يتعلق بورد، وسنة خبر أنه، والمصدر المأخوذ بواسطة أن بدل من الذي ورد، ولا يصح تعلق دون المقارىء بسنة لما يلزم عليه أن مقرأ نافع سنة دون ما سواه فليس بسنة وهو غير صحيح لما تقدم. ثم قال:

فَجِئْتُ مِنْهُ بِالَّذِي يَطَّرِدُ ... ثُمَّ فَرَشْتُ بَعْدُ مَا يَنْفَرِدُ
فِي رَجَزٍ مُقَرَّبٍ مَشْطُورِ ... لِأَنَّهُ أَحْظَى مِنَ الْمَنْثُورِ
يَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِرَهْ ... وَلِلشُّيُوخِ الْمُقْرِئِينَ تَذْكِرَهْ

---

(١) (١١٢) الإخلاص: ١ - ٢.

جعل الناظم تأليفه على قسمين تبعاً لمن تقدمه من المؤلفين في علم القراءات، قسم ذكر فيه الأحكام المطردة، وقسم ذكر فيه الأحكام المنفردة، والحكم المطرد هو الحكم الكلي الجاري في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم، كالمد والقصر والإظهار والإدغام والفتح والإمالة ونحو ذلك، ويسمون هذا القسم بالأصول. والحكم المنفرد هو غير المطرد وهو ما يذكر في السور من كيفية قراءة كل كلمة قرآنية مختلف فيها بين القراء مع عزو كل قراءة إلى صاحبها، كتسكين راء قربة في التوبة لقالون وضمها لورش ونحو ذلك، ويسمون هذا القسم بفرش الحروف، وسماه بعضهم بالفروع مقابلة للأصول، فأخبر الناظم أنه أتى في نظمه بالقسم المطرد من مقرأ نافع، ثم فرش أي بسط بعد ذكر القسم المطرد القسم المنفرد. والرجز أحد البحور الخمسة عشر المشهورة، وأجزاؤه مستفعلن ست مرات، وقد أتى الناظم بأبيات كثيرة من بحر السريع، وأجزاؤه مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين كقوله: وبعد فاعلم أن علم القرآن البيت، فإما أنه غلب الرجز لأن أبياته الواقعة في النظم أكثر من أبيات السريع، أو أراد بالرجز معناه اللغوي وهو كل ما قصرت أجزاؤه فيشمل السريع. وقوله: **(مقرب)** أي مسهل للحفظ والفهم، و **(المشطور)** ما ذهب نصفه. وقوله: **(لأنه)** أي النظم **(أحظى)** من الحظوة بتثليث الحاء وهي المكانة والرفعة، والفعل حظي بكسر الظاء يحظى بفتحها، وإنما كان النظم أحظى وأرفع من النثر لأنه أوفق للطبع وأنشط للنفس وأسرع للحفظ. وقوله: **(يكون للمبتدئين تبصرة)** البيت أي أن هذا الرجز يبصر المبتدئين في هذا العلم ولو كباراً في السن، ويذكر الشيوخ المقرئين أي المنتهين في العلم ولو صغاراً في السن. وقوله: **(لأنه)** متعلق بمحذوف والتقدير وإنما اخترت النظم لأنه أحظى من المنثور، و**(للمبتدئين)** متعلق **(بتبصره)** و**(للشيوخ)** متعلق **(بتذكره)**. ثم قال:

سَمَّيْتُهُ بِالدُّرَرِ اللَّوَامِعْ ... فِي أَصْلِ مَقْرَإِ الإِمَامِ نَافِعْ
نَظَمْتُهُ مُحْتَسِباً لِلَّهِ ... غَيْرَ مُفَاخِرٍ وَلاَ مُبَاهِ

أخبر أنه سمى رجزه **(بالدرر اللوامع)** والدرر جمع درة بضم الدال وهي اللؤلؤة العظيمة، واللوامع جمع لامعة وهي المضيئة الساطعة، ووجه المناسبة بين الاسم والمسمى الانتفاع في كل، فإن الدرر اللوامع مال ينتفع به، وهذا الرجز في علم لا تخفى منفعته بل منفعته أعظم لأنه يتوصل به إلى سعادة الدارين. وقوله: **(في أصل مقرإ الإمام نافع)** يعني في الراجح من قراءته وهو ما نقل متواتراً، ثم أخبر أنه نظم هذا الرجز **(محتسباً لله)** أي مخلصاً لله غير قاصد به فخراً على غيره ولا مباهاة في أعين الناس، ولذا تلقاه الناس بالقبول، وهكذا كل تأليف يراد به وجه الله تعالى. والهاء في قوله سميته مفعول أول لمسمى، وبالدرر مفعوله الثاني عدي إليه بالباء، وفي أصل متعلق بمحذوف حال من

المفعول الأول لسميته أي سميته بالدرر اللوامع في حالة كونه كائناً في أصل مقرأ الخ، و (محتسباً وغير مفاخر) حالان من التاء في نظمته. ثم قال:

عَلَى الَّـذِي رَوَى أَبُـو سَعِيـدِ عُثْمَـانُ وَرْشٍ عَـالِمُ التَّجْـوِيـدِ
رَئِيسُ أَهْـلِ مِصْـرَ فِي الـدِّرَايَـهْ وَالضَّبْطِ والإِتْقَـانِ فِي الـرِّوَايَـهْ

لما قدم أنه نظم رجزه في مقرأ الإمام نافع، وكان لنافع رواة كثيرون، بين في هذين البيتين واللذين بعدهما أنه نظمه على رواية ورش وقالون عن نافع لا على رواية غيرهما عنه، وقد ذكر في هذين البيتين كنية الراوي الأول واسمه ولقبه وبعض صفاته، فكنيته على ما ذكره الناظم وهو الأشهر (أبو سعيد) وقيل أبو عمرو، وقيل أبو القاسم، واسمه (عثمان) واسم أبيه سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق المصري مولى الزبير بن العوام، ولقبه (ورش) لقب به لشدة بياضه لأن الورش شيء يصنع من اللبن يقال له الأقط فشبه به، وقيل لقلة أكله، يقال: ورشت شيئاً من الطعام إذا تناولت منه شيئاً قليلاً. رحل ورش إلى المدينة ليقرأ على نافع فقرأ عليه ختمات في سنة خمس وخمسين ومائة ورجع إلى مصر فانتهت إليه رياسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع مع براعته في العربية ومعرفته بالتجويد، وكان جيد القراءة حسن الصوت يهمز ويشدد ويبين الإعراب لا يمله سامعه، قيل: كان إذا قرأ على نافع غشي على كثير من الجلساء، ومولده سنة عشر ومائة، وتوفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة في أيام المأمون ودفن بالقرافة. وقوله: (عالم التجويد) صفة لعثمان أي العارف بتجويد القرآن، والتجويد لغة التحسين، واصطلاحاً إخراج كل حرف من مخرجه وإعطاؤه صفاته وما ينشأ عنها من غير تكلف ولا إفراط. وقوله: (رئيس أهل مصر) صفة ثانية لعثمان ورئيس القوم المقدم فيهم. و(الدراية) المعرفة، وعطف الإتقان على الضبط من عطف المرادف، وكان ورش ضابطاً ومتقناً لما يرويه، قيل إنه لما تعمق في النحو اتخذ لنفسه مقرءاً يسمى مقرأ ورش، وسنتكلم على ذلك إن شاء الله في باب ياءات الإضافة. وقوله: (على الذي) متعلق بنظمته، و(عثمان) بدل من فاعل (روى) وهو (أبو سعيد) وتجب إضافة عثمان إلى ورش لأن الاسم واللقب إذا كانا مفردين وجب عند جمهور البصريين إضافة الاسم إلى اللقب، ويجوز عند غيرهم رفع ورش على الاتباع. ثم قال:

وَالْعَـالِمُ الصَّـدْرُ الْمُعَلِّمُ الْعَلَمْ عِيسَى بْنُ مِينَا وَهْوَ قَـالُونَ الأَصَمْ
أَثْبَتُ مَنْ قَـرَأَ بِـالْمَـدِينَـهْ وَدَانَ بِـالتَّقْـوَى فَـزَانَ دِينَـهْ

ذكر في هذين البيتين بعض صفات الراوي الثاني عن نافع واسمه واسم أبيه ولقبه، فمن صفاته ما أشار إليه بقوله: (والعالم الصدر) أي المقدم على غيره، (المعلم) أي للقرآن والعربية (العلم) بفتح العين واللام أي الشهير. وقوله: (عيسى) هو اسمه، و(ابن مينا) صفة لعيسى، ومينا بالمد والقصر هو اسم أبيه، ويتعين قصره في النظم للوزن، واسم

جده وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله المدني مولى الزهريين، وقيل مولى الأنصار، وكنيته أبو موسى، قرأ على نافع سنة خمسين ومائة واختص به كثيراً، ويقال إنه كان ربيبه، ولقبه (قالون) قيل إن شيخه نافعاً هو الذي لقبه لجودة قراءته، فإن معنى قالون بلغة الروم جيد، وقيل لقبه به مالك رضي الله عنه، وقيل إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كانت له جارية رومية تقول له أنت قالون أي رجل صالح، وكانت مدة قراءته على نافع خمسين سنة، قال بعضهم: قيل لقالون كم قرأت على نافع؟ قال: ما لا أحصيه كثرة غير أني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة. وقال: قرأت على نافع قراءته غير مرة وكتبتها عنه وقال لي: كم تقرأ علي اجلس إلى أسطوانة حتى أرسل لك من يقرأ عليك، وكان قالون قارىء المدينة ونحويها، وكان أصم لا يسمع البوق فإذا قرىء عليه القرآن سمعه، وقيل أصم مطلقاً ولكن كان يفهم خطأ القارئين ولحنهم بتحرك الشفة، وقيل أصابه الصمم في آخر عمره بعد أن أخذت القراءة عنه، وقيل كان ثقيل السمع فأطلق عليه أصم، ومولده سنة عشرين ومائة في زمن هشام بن عبد الملك، وتوفي سنة عشرين ومائتين على الصواب في زمن المأمون. وقوله: (الأصم) صفة لقالون وليس في وصفه به نقص بل كمال، لأنه إذا اتصف بهذه الصفات وتصدر للإقراء والتعليم مع ما هو عليه من الدين المتين وهو مع ذلك أصم دل ذلك على كمال درايته وتفطنه ونباهته. وقوله: (أثبت من قرأ بالمدينه) أي هو زائد على غيره ممن قرأ على نافع بالمدينة المشرفة في التثبت والتحقيق لما رواه. وقوله: (ودان بالتقوى) أي اعتاد التقوى وأخذ بها، والتقوى امتثال الأوامر واجتناب النواهي ظاهراً وباطناً. وقوله: (فزان دينه) أي حسن إسلامه بالتقوى، فالمراد بالدين هنا الإسلام.

واعلم: أن ورشاً وقالوناً قرآ على نافع وأخذا عنه مشافهة، وقرأ نافع على سبعين من التابعين كما تقدم، والذين سمي منهم خمسة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع القاري، وأبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وشيبة بن نصاح القاضي، وأبو عبد الله مسلم بن جندب الهذلي القاضي، وأبو روح يزيد بن رومان. وأخذ هؤلاء القراءة على ثلاثة من الصحابة: أبي هريرة، وعبد الله بن عباس بن عبد المطلب، وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي رضي الله عنهم. وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي بن كعب رضي الله عنه، وقرأ أبي بن كعب على رسول الله ﷺ، وأخذ رسول الله ﷺ عن جبريل عن اللوح عن القلم عن رب العزة جل جلاله.

تنبيه: كان الأولى للناظم أن يقدم قالوناً في الذكر على ورش لأن الداني الذي سلك الناظم طريقه كما يأتي قدمه في التيسير وتبعه الشاطبي وغيره، ولذا جرى علمنا بتونس بتقديمه على ورش في الافراد والجمع، وقوله عيسى بدل من العالم. ثم قال:

بَيَّنْتُ مَا جَاءَ مِنِ اخْتِلَافِ بَيْنَهُمَا عَنْهُ أَوِ ائْتِلَافِ

وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ فِي الأَحْكَامِ   مَا اتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الإِمَامِ

تعرض في هذين البيتين إلى اصطلاحه في هذا الرجز، وحاصله أنه يبين في الغالب ما بين ورش وقالون من الاختلاف عن نافع والائتلاف أي الاتفاق في الحكم، وذلك بأن يسند الحكم لـورش وحده فيعلم أن قالوناً روى خلافه كقوله: (أبدل ورش كل فاء سكنت) ونحوه، أو يسند الحكم لقالون وحده فيعلم أن ورشاً روى خلافه كقوله: (واقصر لقالون يؤده معا) ونحوه، أو يسند الحكم إليهما مختلفين كقوله:

(وزاد عيسى الظاء والضاد معاً   وورش الإدغام فيهما وعى)

أو يسند الحكم إليهما متفقين كقوله:

(واتفقا بعد عن الإمام   في سين سيء سيئت بالاشمام)

ونحوه، أو يسند الحكم لنافع فيعلم أن ورشاً وقالوناً متفقان عليه كقوله: (فنافع بقصر يرضه قضى) ونحوه، أو يسند الحكم إلى جميع القراء كقوله: (وكلهم رققها إن سكنت) البيت ونحوه.

فهذه: ستة أوجه الثلاثة الأولى منها في الاختلاف، والثلاثة الأخيرة في الاتفاق، وجميعها يتضمنه البيت الأول، وكلها من باب التقييد المقابل للاطلاق الآتي، ومن غير الغالب أن يطلق الحكم ولا يقيده بالإسناد إلى واحد ممن ذكرنا، فيعلم أن ذلك الحكم المطلق اتفق عليه ورش وقالون كقوله: **(واختارها بعض أولي الأداء)** البيت ونحوه، وهذا الوجه السابع هو الذي أشار إليه بالبيت الثاني وهو قليل بالنسبة للأوجه المستفادة من البيت الأول وإلى قلته أشار بربما، ويجوز في ربما تشديد الباء وتخفيفها. ثم قال:

سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي   إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانِ

لما ذكر أنه نظم رجزه على روايتي ورش وقالون عن نافع، بين هنا أنه سلك فيما نظمه من روايتهما (طريق الداني) دون طريق غيره، كطريق أبي محمد مكي القيرواني، وطريق أبي عبد الله محمد بن شريح، والطريق أحد ألفاظ ثلاثة تدور عند علماء هذا الفن بكثرة وهي: القراءة والرواية والطريق، والفرق بينها عندهم أن كل ما ينسب للإمام فهو قراءة، وما ينسب للآخذين عنه ولو بواسطة فهو رواية، وما ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن سفل فهو طريق. وقوله: **(إذ كان ذا حفظ وذا إتقان)** تعليل لقوله: **(سلكت)** أي إنما سلكت طريقه دون غيره لشدة حفظه وإتقانه. و**(الداني)** هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الأموي مولاهم المعروف في زمانه بابن الصيرفي وبعد ذلك بالداني، ولد بقرطبة ثم انتقل منها إلى دانية فنسب إليها ويكنى أبا عمرو، كان رحمه الله ديناً ورعاً كثير البركة مجاب

الدعوة مالكي المذهب، أخذ عنه أناس كثيرون بالأندلس وغيرها، وكان يقال أبو عمرو الداني قارىء الأندلس، وأبو الوليد الباجي فقيهها، وأبو عمرو بن عبد البر محدثها.

قال اللبيب في شرح العقيلة: رأيت لأبي عمرو الداني مائة وعشرين تأليفاً منها أحد عشر في الرسم أصغرها جرماً كتاب المقنع، قال: وسمعت من يوثق به من أصحابنا أن له مائة ونيفاً وثلاثين تأليفاً في علم القرآن من قراءة ورسم وضبط وتفسير وغير ذلك. وقال ابن بشكوال: كان أحد الأئمة في علم القرآن بروايته وتفسيره ومعانيه وطرقه وإعرابه، وجمع في ذلك كله تآليف حساناً يطول تعدادها، وله معرفة بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته، وكان حسن الخط جيد الضبط من أهل الحفظ والذكاء والتفنن. وقال غيره: لم يكن في عصره آخر يضاهيه في حفظه وتحقيقه وكان يقول: ما رأيت شيئاً قط إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته، وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام العلماء فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها، ومولده سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ طلب العلم وهو ابن أربع عشرة سنة، وتوفي بدانية يوم الاثنين في النصف من شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة ودفن بعد صلاة العصر، وخرج لجنازته كل من بدانية ولم يبلغ نعشه إلى قبره المغرب لكثرة ازدحام الناس عليه مع قرب المسافة بين داره وقبره جداً، ولو كانت بعيدة ما دفن تلك الليلة، ومشى السلطان ابن مجاهد على رجليه أمام النعش وهو يقول: لا طاعة إلا طاعة الله لما شاهد من كثرة الخلق وازدحام الناس، وختم الناس عليه القرآن تلك الليلة واليوم الذي يليها أكثر من ثلاثين ختمة، وبات الناس على قبره أكثر من شهرين نفعنا الله به.

تنبيه: قد ذكر الناظم أنه سلك في رجزه طريق الداني ولم يذكر طريق قالون وطريق ورش اللذين سلكهما الداني مع أنه لا بد من معرفتهما، لأن من قرأ بمضمن كتاب يلزمه أن يعرف طرقه ليسلم من التركيب أي تخليط الطرق، فرواية قالون من طريق أبي نشيط محمد بن هارون، ورواية ورش من طريق أبي يعقوب يوسف الأزرق المصري ونظمتهما في بيت من الرجز فقلت:

طـريـق قـالـون أبـو نـشـيطِ وارزق طـريـق ورش فـانـقُـلا

ثم قال:

حسبَمَـا قَـرأْتُ بِـالْـجَـمِـيـع عَنِ ابْنِ حَمْدُونٍ أبِي الـرَّبِـيـع
الْمُقْـرِىءِ الْـمُحَـقِّقِ الْـفَصِـيـح ذي السَّنَـدِ الْمُقَـدَّمِ الصَّحِيـح

(حسبما) بفتح السين نعت لمصدر محذوف، وما المتصلة بها مصدرية أي سلوكاً مثل قراءتي، أي مماثلاً لقراءتي بالجميع، يعني رواية ورش ورواية قالون عن شيخي أبي

الربيع بن حمدون، (ابن حمدون) شيخ الناظم هو الحاج أبو الربيع سليمان بن محمد بن علي بن حمدون الشريشي، توفي بمدينة تازة في يوم الخميس السادس والعشرين من شعبان عام تسع وسبعمائة، وقد وصفه الناظم (بالمقرىء) أي للقرآن والعربية، و(بالمحقق) أي لما رواه ونقله، وبالفصيح أي فصيح اللسان والقلم. وقوله: (ذي السند المقدم الصحيح) أي صاحب السند المقدم على غيره من الأسانيد لعلوه الصحيح الذي لا خلل فيه ولا وهم. وقوله: (أبي الربيع) بدل من (ابن حمدون) وحمدون منصرف إذ ليس فيه إلا العلمية. ثم قال:

أَوْرَدتُ مَا أَمْكَنَنِي مِنَ الْحُجَجْ ... مِمَّا يُقَامُ فِي طِلَابِهِ حِجَجْ
وَمَعْ ذَا أُقِرُّ بِالتَّقْصِيرِ ... لِكُلِّ ثَبْتٍ فَاضِلٍ نِحْرِيرِ
وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى الْعِصْمَهْ ... فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَتِلْكَ النِّعْمَهْ

أخبر أنه أورد في هذا الرجز ما أمكنه وتيسر له من حجج أحكام القراءة وعللها التي يقيم الإنسان ويبقى في طلبها وتحصيلها من غير هذا النظم سنين، (فالحجج) الأولى بضم الحاء جمع حجة وهي الدليل والعلة، و(الحجج) الثانية بكسر الحاء جمع حجة وهي السنة، قال تعالى: ﴿على أن تأجرني ثماني حجج﴾[1] أي سنين، و(الطلاب) بكسر الطاء مصدر لطلب. وقوله: (ومع ذا) أي مع إيرادي من الحجج ما يقام في طلبه سنين (أقر) وأعترف (بالتقصير) أي التفريط (لكل ثبت) أي متثبت في العلوم، و(الفاضل) من الفضل وهو ضد النقص، و(النحرير) بكسر النون العالم المتقن كما في المختار، وهذا على جهة التواضع منه نفعنا الله به. ثم (سأل من الله تعالى العصمة) أي الحفظ في كل (قول) وفي كل (فعل) من كل ما يخاف. وقوله: (فتلك النعمة) أي العصمة المذكورة هي النعمة أي الكاملة في النعم. وقوله: (في طلابه) نائب فاعل يقام. وحجج الثاني منصوب على الظرفية متعلق بيقام ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، ويصح أن يكون حجج نائب فاعل يقام، وفي طلابه يتعلق بيقام، وذا في قوله: ومع ذا إشارة إلى الإيراد المفهوم من أوردت.

مقدمة: علم القراءات علم يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله وموضوعه الكلمات القرآنية من حيث أحوالها التي يبحث عنها فيه كالمد والقصر وغيرهما، وله فوائد كثيرة: منها صيانة كتاب الله تعالى عن التحريف والتغيير. ومنها معرفة ما يقرأ به كل واحد من الأئمة القراء. ومنها تمييز ما يقرأ به وما لا يقرأ به، والمقرىء بضم الميم وكسر الراء من علم القراءة أداء ورواها مشافهة، والقارىء مبتدىء ومتوسط ومنته، فالمبتدىء من

---

(١) (٢٨) القصص: ٢٧.

أفرد إلى ثلاث روايات، والمتوسط إلى أربع أو خمس، والمنتهي من عرف من القراءات أكثرها وأشهرها، وحفظ القرآن فرض كفاية على الأمة لئلا ينقطع عدد التواتر فلا يتطرق إليه التبديل والتغيير، وكذا تعليمه أيضاً فرض كفاية، وكذا تعلم القراءات وتعليمها، ويجوز عند مالك أخذ الأجرة على تعليم القرآن للمؤمن لقوله ﷺ: «**أحق ما أخذتم عليه أجراً كلام الله**». ولأن عمل أهل المدينة جرى عليه ولئلا يضيع كتاب الله. وقال أبو حنيفة وأصحابه بالمنع.

واعلم: أن الخلاف عند القراء قسمان: خلاف واجب وخلاف جائز، فالخلاف الواجب هو خلاف القراءات والروايات والطرق، وقد تقدم الفرق بين الثلاثة عند قول الناظم: سلكت في ذاك طريق الداني، فلو أخل القارىء بشيء منها كان نقصاً في الرواية، والخلاف الجائز هو خلاف الأوجه المخير فيها القارىء، كأوجه الاستعاذة وأوجه البسملة بين السورتين والوقف بالسكون والروم والاشمام وبالطويل والتوسط والقصر نحو متاب والعالمين ونستعين، فبأي وجه أتى القارىء أجزأ ولا يكون ذلك نقصاً في الرواية والله أعلم. ثم قال:

الْقَـوْلُ فِي التَّعَـوُّذِ الْمُخْتَـارِ وَحُكْمِـهِ فِي الْجَهْـرِ وَالإِسْـرارِ

ذكر في هذا الباب أمرين ترجم لهما بهذا البيت: الأول لفظ التعوذ المختار عند القراء. الثاني حكمه أي ما يحكم به عليه ويثبت له من الجهر والإسرار. و(**التعوذ**) مصدر تعوذ بمعنى فعل العوذ، ويقال أيضاً الاستعاذة وهي مصدر استعاذ أي طلب العوذ، والعياذ في اللغة اللجا والاعتصام، فإذا قال القارىء: أعوذ بالله فكأنه قال ألجأ وأعتصم وأتحصن بالله، ولفظه لفظ الخبر، ومعناه الدعاء أي اللهم أعذني من الشيطان الرجيم، ثم صار كل من التعوذ والاستعاذة حقيقة عرفية عند القراء في قول القارىء: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو غيره من الألفاظ الواردة، فإذا قيل لك: تعوذ أو استعذ فالمراد قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، والتعوذ ليس من القرآن بإجماع، و(**الجهر**) رفع الصوت (**والإسرار**) إخفاؤه، وقدم التعوذ في الذكر لتقدمه في التلاوة. وقوله: (**القول**) خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا، و(**في التعوذ**) متعلق بالقول أو القول مبتدأ، وفي التعوذ بمحذوف خبره وفي الكلام مضاف محذوف قبل التعوذ أي في لفظ التعوذ المختار يدل عليه قول بعد وقد أتت في لفظه أخبار، وما ذكرناه في إعراب صدر هذه الترجمة من الوجهين يجري في سائر التراجم الآتية. وقوله (**في الجهر**) متعلق (**بحكمه**) وفي بمعنى من. ثم قال:

وَقَـدْ أَتَتْ فِي لَـفْـظِهِ أَخْبَـارُ وَغَيْـرُ مَا فِي النَّحْـلِ لاَ يُخْتَارُ

أخبر أنه (**أتت**) ووردت في (**لفظ**) التعوذ وصيغته (**أخبار**) وآثار مختلفة عن النبي ﷺ

وعن غيره من العلماء، وقد ذكر الداني منها في بعض تآليفه أربعة ألفاظ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم. أستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. وزاد غيره عليها ألفاظاً أخر. قال الداني في التيسير: اعلم أن المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظ الاستعاذة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم دون غيره، وذلك لموافقة الكتاب والسنة. فأما الكتاب فقوله عز وجل لنبيه عليه السلام. ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾[١] وأما السنة فما رواه نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي عليه السلام: «أنه استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه». وبذلك قرأت وبه آخذ اهـ. فلهذا قال الناظم: **(وغير ما في النحل لا يختار)** أي على في النحل، فمفهومه أن المختار هو ما في النحل وهذا هو الأمر الأول من الأمرين المترجم لهما، فغير ما في سورة النحل من ألفاظ التعوذ جائز غير مختار، وما في النحل جائز مختار، وحكم التعوذ الندب عند الجمهور وهو المشهور، ومحله قبل القراءة على ما عليه جمهور العلماء. وقوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ﴾ الآية ليس على ظاهره بل على حذف الإرادة، أي فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ، ونظيره: إذا أكلت فسم الله أي إذا أردت الأكل.

فإن قلت: حيث ورد في الكتاب والسنة لفظ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم كما تقدم فلم جوزوا غيره؟ **قلت**: الآية لا تقتضي إلا طلب أن يستعيذ القارىء بالله من الشيطان لأن الأمر فيها وهو استعذ مطلق، وجميع ألفاظ الاستعاذة بالنسبة إليه سواء، فبأي لفظ استعاذ القارىء جاز وكان ممتثلاً، والحديث ضعيف كما ذكره الأئمة، ومع ذلك فالمختار أن يقال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لموافقة لفظ الآية وإن كان الأمر فيها مطلقاً ولورود الحديث به وإن لم يصح لاحتمال الصحة، وإنما اختاروا أعوذ مع أن الآية تقتضي أستعيذ لوروده في مواضع كثيرة من القرآن كقوله تعالى: ﴿وقل رب أعوذ بك من همزات الشياطين﴾[٢] الآية ﴿قل أعوذ برب الفلق﴾[٣] ﴿قل أعوذ برب الناس﴾[٤] ولوروده أيضاً في عدة أحاديث. ثم قال:

وَالْجَهْرُ ذَاعَ عِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ ... بِهِ وَالاِخْفَاءَ رَوَى الْمُسَيَّبِ

ذكر في هذا البيت الأمر الثاني من الأمرين المترجم لهما وهو حكم التعوذ، فأخبر أن **(الجهر)** بالتعوذ (ذاع) وشاع عند أهل الأداء في مذهب قالون وورش وروايتهما عن نافع، وروى إسحاق المسيبي عن نافع إخفاءه أي الإسرار به في جميع القرآن، قال الداني في التيسير: ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن وعند

(١) (١٦) النحل: ٩٨.
(٢) (٢٣) المؤمنون: ٢٣.
(٣) (١١٣) الفلق: ١.
(٤) (١١٤) الناس: ١.

الابتداء برؤوس الأجزاء وغيرهما في مذهب الجماعة اتباعاً للنص واقتداء بالسنة، ثم قال: وروى إسحاق المسيبي عن نافع أنه كان يخفيها في جميع القرآن، فوجه الجهر بالتعوذ لينصت السامع للقراءة من أولها فلا يفوته منها شيء لما علم وتقرر في النفوس أن التعوذ شعار القراءة وعلامتها وليس بقرآن ووجه الإسرار به ليحصل الفرق بين ما هو قرآن وما ليس بقرآن، لأن التعوذ ليس بقرآن بإجماع كما تقدم، والجهر به هو المشهور المعمول به لجميع القراء، وقيد الإمام أبو شامة إطلاقهم الجهر وتبعه كثيرون بما إذا كان القارىء بحضرة من يسمع قراءته، قال: لأن السامع ينصت للقراءة من أولها فلا يفوته شيء منها لأن التعوذ شعار القراءة، وإذا أخفى التعوذ لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن يفوته منها شيء. وقيده أيضاً الإمام ابن الجزري بما إذا جهر القارىء بالقراءة، فإن أسرها أسر الاستعاذة، قال: وكذلك إذا قرأ في الدور ولم يكن في قراءته مبتدئاً فإنه يسر التعوذ لتتصل القراءة ولا يتخللها أجنبي، فإن المعنى الذي من أجله استحب الجهر وهو الإنصات فقد في هذه المواضع اهـ. ويعني بالمواضع ما ذكره أبو شامة، ومسألة من قرأ سراً، ومسألة من قرأ في الدور.

واعلم: أنه يجوز في التعوذ إذا كان مع البسملة أربعة أوجه لجميع القراء، الأول: الوقف عليهما. الثاني: الوقف على التعوذ ووصل البسملة بأول القراءة. الثالث: وصله بالبسملة والوقف على البسملة. الرابع: وصله بالبسملة ووصل البسملة بأول القراءة. وسواء كانت القراءة أول سورة أم لا، إلا أنه إذا كانت القراءة أول سورة فلا خلاف في البسملة لجميع القراء، وإن لم تكن أول سورة فيجوز ترك البسملة، وعليه فيجوز الوقف على التعوذ ووصله بالقراءة، إلا أن يكون في أول القراءة اسم جلالة نحو: الله لا إله إلا هو، فالأولى أن لا يوصل لما في ذلك من البشاعة، فإن عرض للقارىء ما قطع قراءته، فإن كان أمراً ضرورياً كسعال وكلام يتعلق بالقراءة فلا يعيد التعوذ وإن كان أجنبياً، ولو رد السلام أعاده، وكذا لو قطع القراءة ثم بدا له فعاد إليها.

تنبيه: قد جرى الناظم في هذا البيت والذي قبله على أحد أوجه اصطلاحه المتقدم وهو الوجه القليل في كلامه المشار إليه بقوله: وربما أطلقت في الأحكام البيت لأنه أطلق الحكم في البيتين، فعلمنا أن قالوناً وورشاً اتفقا عليه. وقوله: **(والإخفاء)** مفعول به **(لروى)** مقدم عليه، و**(المسيب)** فاعل **(روى)** وأصله المسيبي بياء النسب وحذفها منه ضرورة لاتفاق القافية. ثم قال:

الْقَوْلُ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْبَسْمَلَهْ ... وَالسَّكْتِ وَالْمُخْتَارِ عِنْدَ النَّقَلَهْ

ذكر في هذا الباب خمسة أشياء: **(استعمال لفظ البسملة)** وترك استعمالها، و**(السكت)** والوصل، و**(المختار عند النقلة)** وترجم بالبيت لثلاثة منها فقط، وحذف ترك استعمال البسملة والوصل استغناء بذكر مقابليهما وهما استعمال البسملة السكت، ففي

الترجمة اكتفاء على حد قوله تعالى: ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾[1] أي والبرد. و(**البسملة**) مصدر بسمل إذا قال بسم الله أو إذا كتبها، فهي بمعنى القول أو الكتابة، ثم صارت حقيقة عرفية في نفس بسم الله الرحمن الرحيم وهو المراد هنا، وبسمل من باب النحت وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي، ومن المسموع سمعل إذا قال: السلام عليكم، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهيلل إذا قال: لا إله إلا الله. والبسملة ليست من القرآن عندنا معاشر المالكية، وآية من كل سورة عند الشافعية اتفاقاً عندهم في أول الفاتحة وعلى الأصح في غيرها، وآية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة على المرتضى عند الحنفية وهو المشهور عن الإمام أحمد، والخلاف في غير البسملة التي في وسط سورة النمل أما هي فبعض آية منها بلا خلاف، و(**السكت**) عند القراء قطع الصوت عن الساكن زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس، والوقف قطع الصوت عن آخر الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة فلا بد من التنفس فيه، ولا يقع في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسماً بخلاف السكت فيهما. و(**النقلة**) جمع ناقل ويعني بهم الأئمة المتقدمين الناقلين للقراءة كالداني ومن تقدمه كابن مجاهد وابن غلبون وغيرهما. وذكر البسملة بعد التعوذ لوقوعها بعده في التلاوة. وقوله (**في استعمال**) على حذف مضاف والسين والتاء فيه زائدتان أي في مواضع إعمال لفظ البسملة أي إثباتها. و(**عند النقلة**) متعلق (**بالمختار**). ثم قال:

قَـالُـونُ بَيْنَ السُّـورَتَيْنِ بَسْمَـلاَ   وَوَرْشٌ الْـوَجْـهَـانِ عَنْـهُ نُـقِـلاَ
وَاسْكُتْ يَسِيـراً تَحْظَ بِـالصَّـوَابِ   أَوْ صِـلْ لَـهُ مُـبَيِّـنَ الإعْـرَابِ

أخبر أن قالوناً بسمل بين كل سورتين سواء كانتا مرتبتين أو غير مرتبتين من غير خلاف، وأن ورشاً نقل عنه وجهان إثباتها كقالون وتركها. وقوله: (**بين السورتين**) يقيد بغير سورة براءة، إذ لا خلاف في ترك البسملة من أولها سواء ابتدىء بها أو وصلت بالأنفال كما سيصرح به، فوجه الخلاف بين القراء في إثبات البسملة وحذفها أن القرآن نزل على سبعة أحرف، ونزل مرات متكررة، فنزل في بعضها بزيادة وفي بعضها بحذف، كقراءة مالك وملك، وتجري من تحتها وتحتها في براءة، وأن الله هو الغني، وأن الله الغني في سورة الحديد، فلا يشك أحد ولا يرتاب في أن القراءة بإثبات الألف ومن وهو ونحو ذلك متواترة قطعية الإثبات، وأن القراءة بحذف ذلك أيضاً متواترة قطعية الحذف إذ كل منهما في السبع، وكذلك القول في البسملة أنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعي وحذفها قطعي وكل منهما متواتر، وفي السبع فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه

---

(۱) (١٦) النحل: ٨١.

متواترة إليه ثم منه إلينا، ومن قرأ بحذفها فحذفها في حرفه متواتر إليه ثم منه إلينا، ومن روي عنه إثباتها وحذفها فالأمران تواترا عنده كل بأسانيد متواترة.

وبهذا: يجمع بين الأحاديث الواردة في إثباتها والأحاديث الواردة في حذفها، وبه كما قال بعض العلماء: يرتفع الخلاف بين أئمة الفروع، ويرجع النظر إلى كل قارىء من القراء بانفراده، فمن تواترت في حرفه تجب على كل قارىء بذلك الحرف وتلك القراءة في الصلاة بها وتبطل بتركها أياً كان وإلا فلا، ولا ينظر إلى كونه شافعياً أو مالكياً أو غيرهما اهـ. ثم ذكر الناظم وجهين مفرعين على ترك البسملة لورش بين السورتين الأول السكت وإليه أشار بقوله: **(واسكت يسيراً)** أي سكتاً يسيراً من غير تنفس كما قدمناه، وهذا الوجه قال الداني عليه أكثر شيوخنا والجلة من المتصدرين، قال: وقد روي لنا عن ابن مجاهد وهو الذي أختار اهـ. الوجه الثاني الوصل وإليه أشار بقوله: **(أو صل له)** أي صل آخر السورة المختومة بأول السورة المبتدأة لورش، قال الداني: وهذا الوجه روي لنا عن ابن مجاهد وغيره، فأو في قوله أو صل له لتنويع الخلاف، والخلاف مفرع على ترك البسملة لورش كما علمت، فوجه السكت الإعلام بانتهاء السورة الأولى والشروع في الثانية، ووجه الوصل كون القرآن كسورة واحدة وقصد تبيين الإعراب، وإلى هذا الوجه الأخير أشار بقوله: **(مبين الإعراب)** يعني حركات الإعراب وغيرها من أحكام الوصل، وإنما اقتصر كغيره على الإعراب لشرفه، فتلخص من كلامه ثلاثة أوجه لورش بين كل سورتين عدا براءة الأول السكت الثاني الوصل وكلاهما على ترك البسملة، الثالث البسملة، وكل من الثلاثة مقروء به، والعمل عندنا على تقديم السكت في الأداء لأرجحيته ثم الوصل ثم البسملة، ويؤخذ من تقديم الناظم السكت في الذكر أرجحيته على الوصل، لأن للمقدم مزية على المؤخر في الغالب، ولا يؤخذ ترجيح السكت من قوله: **(تحظ بالصواب)** لأنه لو أخذ منه لأفهم أن الوصل غير صواب وهو غير صحيح إذ كل من الوجهين صواب، فقوله: **(تحظ بالصواب)** مرتبط بالوجهين إلا أنه حذفه من الثاني لدلالة الأول عليه، فكأنه قال: واسكت يسيراً أو صل له تحظ بالصواب في الوجهين، أي تكن لك حظوة أي مكانة ورفعة، والألف في قوله: **(بسملا)** ألف الإطلاق، وأما ألف **(نقلا)** فهي ألف الاثنين عائدة على الوجهين، و**(يسيراً)** صفة مصدر محذوف أي سكتاً يسيراً. و**(تحظ)** مجزوم في جواب الأمر وهو **(اسكت)** و **(مبين الإعراب)** حال من الضمير المستتر في **(صل)**. ثم قال:

وَبَعْضُهُمْ بَسْمَلَ عَنْ ضَرُورَةْ ... فِي الْأَرْبَعِ الْمَعْلُومَةِ الْمَشْهُورَةْ
لِلْفَصْلِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ ... وَالصَّبْرِ وَاسْمِ اللَّهِ وَالْوَيْلَاتِ

أخبر أن بعضهم يعني بعض الشيوخ المتقدمين المصنفين في القراءات كابن غلبون وغيره **(بسمل)** لورش على وجه ترك البسملة له بين السورتين في السور الأربع المعلومة

المشهورة عند القراء، ويعبر عنها بالأربع الزهر، وبالأربع الغر لشهرتها وهي: ﴿لا أقسم بيوم القيامة﴾[١]، و﴿لا أقسم بهذا البلد﴾[٢]، و﴿ويل للمطففين﴾[٣]، و﴿ويل لكل همزة﴾[٤]، عند وصل كل منها بالسورة التي قبلها. قال الداني في التيسير: وليس في ذلك أثر يروى عنهم وإنما هو استحباب من الشيوخ اهـ. و(عن) في قوله (عن ضرورة) للتعليل كما في قوله تعالى: ﴿وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾[٥] والمراد بالضرورة قبح اللفظ.

وقوله: (للفصل بين النفي والإثبات) البيت علة (لبسمل) وقوله: (عن ضرورة) علة للفصل مقدمة على معلولها، والمعنى: إنما بسمل بعض الشيوخ في هذه السور الأربع ليفصلوا بين النفي والإثبات الخ. وإنما فصلوا بين ما ذكر لقبح اللفظ في الوصل من دون بسملة، ووجه القبح كما قالوا: إن التالي إذا وصل المغفرة بلا فكأنه نفى المغفرة الثابتة لله بلا لاتصالها بالمغفرة في لفظه، وإذا قال: وادخلي جنتي لا فكأنه نفى ما ثبت من دخول الجنة، وإذا قال: والأمر يومئذ لله ويل، وتوصوا بالصبر ويل، قرن الويل المذموم باسم الله وبالصبر الممدوحين، والويل واد في جهنم، وقيل كلمة تقال لمن يستحق العذاب، وقد تدخل عليه الهاء فيقال ويله، قال الشاعر: (لأمك ويلة وعليك أخرى) فكأن الناظم قدر دخول الهاء عليه ثم جمعه بالألف والتاء بناء على أن أقل الجمع اثنان وإلا فحقه أن يثنى، لأن إيراد لفظا الويل اللذان في أول السورتين المذكورتين. وقوله: (في الأربع والفصل) متعلقان (ببسمل) و(عن ضرورة) و (بين النفي) متعلقان بالفصل. ثم قال:

وَالسَّكْتُ أَوْلَى عِنْدَ كُلِّ ذِي نَظَرْ   لِأَنَّ وَصْفَهُ الرَّحِيمَ مُعْتَبَرْ

أراد أن يبين في هذا البيت ما هو الأولى في دفع القبح على تسليمه، وأن يضعف قول من بسمل في السور الأربع المتقدمة.

فقوله: (والسكت أولى) البيت أي السكت اليسير بين هذه السور أولى في دفع القبح من الفصل بالبسملة (عند كل ذي نظر) سديد، لأن وصف الله تعالى وهو الرحيم من بسم الله الرحمن الرحيم معتبر فيه عند وصله بهذه السور الأربع ما اعتبروه في وصل ما قبلهن بهن من القبح، لأن التالي إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم لا فكأنه نفى الرحمة الثابتة لله تعالى بلا، وإذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم ويل قرن اسم الله الممدوح بالويل المذموم وذلك قبيح في اللفظ، فالقبح الذي فر منه من فصل بالبسملة قد وقع في مثله، فالمصير إلى السكت أولى لزوال قبح اللفظ به مع كونه منقولاً عن ورش، وتخصيص البسملة له بالسور الأربع غير منقول عنه، على أن ما ذكروه من القبح غير مسلم، إذ قد وقع في القرآن العظيم

---

(١) (٧٥) القيامة: ١.
(٢) (٩٠) البلد: ١.
(٣) (١٣٤) المطففين: ١.
(٤) (١٠٤) الهمزة: ١.
(٥) (١١) هود: ٥٣.

كثير من ذلك كقوله تعالى: القيوم، لا تأخذه، العظيم، لا إكراه، المحسنين، ويل يومئذ، وليس في ذلك قبح إذا استوفى القارىء الكلام الثاني وتممه.

فإن قلت: تقدم في باب التعوذ أنه إذا كان في أول القراءة اسم جلالة نحو: الله لا إله إلا هو، فالأولى إن لا يوصل التعوذ بالجلالة لما فيه من البشاعة وهذا منه. فالجواب: أن التعوذ ليس من القرآن كما تقدم، فلا يتأتى فيه ما يتأتى في القرآن بعضه مع بعض لأنه كشيء واحد، والحاصل أن التفرقة بين هذه السور وغيرها بما ذكروه ضعيفة، ومذهب الأكثرين عدم التفرقة، لكن الذي استقر عليه أمرنا في الإقراء اعتبار قبح اللفظ في السور الأربع تبعاً للقائلين به، إلا أنا لا نفصل بالبسملة، بل الساكت يجري على أصله، والواصل له السكت فقط، والمبسمل يسقط له من أوجه البسملة وصلها بأول السورة، وهذا هو الذي يقتضيه كلام الناظم وهو المأخوذ به كما يعلم من غيث النفع، والضمير في قول الناظم وصفه يعود على الله، والرحيم بدل من وصفه، ويروى بالخفض على الحكاية وبالنصب على الإعراب ومعتبر خبر إن. ثم قال:

وَلَا خِلَافَ عِنْدَ ذِي قِرَاءَهْ فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتَيْ بَرَاءَهْ
وَذِكْرِهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لِأَمْرٍ وَاضِحْ

لما تكلم على استعمال البسملة وترك استعمالها بين السورتين وكان قوله فيما تقدم قالون بين السورتين بسملا البيت شاملاً لبراءة مع أنه لا بسملة في أولها مطلقاً، أراد أن يقيد ما تقدم بما هنا فأخبر أنه **(لا خلاف عند كل ذي قراءة في ترك البسملة في حالتي براءة)** وهما حالة وصلها بالأنفال وحالة الابتداء بها، ومثل القراءة الكتابة في المصاحف، وأما الألواح فقد نص ابن رشد في البيان على جواز كتابة البسملة فيها أول براءة كغيرها من السور. وقوله **(وذكرها)** بالجر عطف على **(تركها)** أي ولا خلاف أيضاً في ذكر البسملة في أول الفواتح، يعني في أوائل فواتح السور عدا براءة لذكره إياها قبل. لأنه لا بد من البسملة في أولها ولو وصلت بغيرها من السور لأنها وإن وصلت لفظاً فهي مبتدأ بها حكماً.

فالحاصل: أن القارىء إذا ابتدأ بأول سورة من السور غير براءة فلا خلاف بين القراء أنه يبسمل، وسواء كان ابتداؤه عن قطع أو وقف، والمراد بالقطع هنا ترك القراءة رأساً بأن تكون نية القارىء ترك القراءة والانتقال منها لأمر آخر، وبالوقف ما قدمناه في شرح الترجمة، فوجه اتفاقهم على ترك البسملة في حالتي براءة أنها لم تكتب أولها في جميع المصاحف العثمانية، وفي وجه عدم كتابتها فيها أقوال ترجع إلى ثلاثة معان: إما لتنزول براءة بالسيف كما روي عن ابن عباس أنه سأل علياً رضي الله عنهم لِمَ لم تكتب البسملة في أول براءة؟ فقال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان، يعني أنها نزلت بنقض العهود التي كانت بين النبي ﷺ وبين المشركين، وبأن ينبذ لكل ذي

عهد عهده، وأن لا يقربوا المسجد الحرام بعد ذلك العام، وفيها الآية التي يسميها المفسرون آية السيف. وإما لاحتمال أنها من الأنفال كما روي عن عثمان رضي الله عنه، وإما لنسخ أولها كما روي عن جماعة منهم مالك قال: ترك من أولها بسم الله الرحمن الرحيم لأنه سقط أولها يعني نسخ، قيل: كان أولها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالاً من الله. وقيل: كان أولها: لو أن لابن آدم وادياً من ذهب ووادياً من فضة لابتغى ثالثاً لينفق منه، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب. وعن ابن عجلان أنه قال: بلغني أن براءة كانت تعدل سورة البقرة أو قريباً منها، فلذلك لم يكتب في أولها بسم الله الرحمن الرحيم، يريد أنه نسخ من أولها ما نقص والمعنى الأول وهو لنزولها بالسيف أقوى لأن عليه الجمهور من أهل العلم، ولأن المعنيين الأخيرين يقتضيان أن القارىء إذا ابتدأ بها مخير في البسملة كسائر الأجزاء، ولأن تسميتها بالتوبة والبحوث والمخزية والفاضحة والمنكلة وغير ذلك من الأسماء يقتضي أنها سورة مستقلة لا بعض سورة كما يقتضيه المعنى الثاني، ووجه اتفاقهم على ذكر البسملة في أول الفواتح أن من بسمل بين السورتين يعتقد أنها آية من أول كل سورة لتواترها، كذلك في قراءته فأتى بها وصلاً وابتداء، ومن تركها بين السورتين يعتقد أنها ليست بآية لتواتر حذفها في قراءته، وإنما أتى بها في فواتح السور لأنها عنده إنما كتبت في المصحف لأوائل السور تبركاً، فأتى بها ابتداء لئلا يخالف المصحف وصلاً وابتداء، ولولا ذلك لحذفها في الابتداء كالوصل، فهي عنده كهمزة الوصل تحذف وصلاً وتثبت ابتداء، وإلى ما ذكرناه من وجه ترك استعمال البسملة في حالتي براءة ووجه ذكرها في أول الفواتح أشار الناظم بقوله: **(لأمر واضح)** أي عند العلماء.

تنبيه: قد علمت أن براءة لا بسملة في أولها، فإذا ابتدأت بها فالأمر واضح، وإذا وصلتها بسورة أخرى كالأنفال أو غيرها فيجوز لجميع القراء ثلاثة أوجه: الأول الوقف واختاره ابن الجزري: الثاني السكت. الثالث الوصل، وتقرأ في الأداء على هذا الترتيب، والسكت منصوص عليه خلافاً لمن منعه. وقوله: **(والحمد لله)** معطوف على **(الفواتح)** والحمد بالرفع على الحكاية، والأمر واضح تنازعه كل من ترك وذكر. ثم قال:

وَاخْتَـارَهَـا بَعْضُ أُولِـي الأَدَاء لِـفَـضْـلِـهَـا فِي أَوَّلِ الأَجْـزَاء

لما تكلم على البسملة بين السورتين وفي أوائل السور انتقل يتكلم عليها في ابتداء الأجزاء، والمراء بالأجزاء أواسط السور وهي ما كان بعد أول السورة ولو بكلمة، ولا خلاف بينهم في جواز الإتيان بالبسملة وعدم الإتيان بها في الابتداء بأواسط السور، وإنما اختلفوا في المختار، فاختارها جمهور العراقيين وإلى اختيارهم ووجهه أشار بقوله: **(واختارها بعض أولي الأداء)** البيت يعني اختار البسملة جمهور العراقيين في أوائل الأجزاء وأواسط

السور لفضلها، أي لأجل فضلها وثوابها المرتب على الإتيان بها، ومفهومه أن غير هذا البعض لم يخترها في ذلك وهو محتمل لاختيار تركها وهو مذهب جمهور المغاربة، ومحتمل للتفصيل وهو أن يؤتى بها لمن يبسمل بين السورتين كقالون، وتترك لمن لم يبسمل بينهما وإليه ذهب بعض أهل الأداء، ومحتمل للتخيير في الإتيان بها وتركها وهو الذي صرح به الشاطبي حيث قال: **(وفي الأجزاء خير من تلا)** تبعاً للداني في التيسير وتبعهما كثيرون، لكن يشكل على التخيير أن البسملة ذكر وأدنى مراتبه الندب فكيف يكون مخيراً فيها؟ **والجواب**: أن المراد بالتخيير في عبارة من عبر به عدم تأكد الطلب ونفي الكراهة فلا ينافي أن أصل الندب ثابت إذا أتى بها، فالتخيير حقيقة في الإتيان بها مع حصول ثواب المندوب وفي تركها مع عدم الكراهة لا في الإتيان بها وتركها على السواء وعلى ما للداني وللشاطبي جرى عملنا. ولو قال الناظم:

(وخيرن فيها لدى الأداء إذا ابتدأت أول الأجزاء)

لوافق مسلكه الذي هو طريق الداني، وظاهر إطلاق الناظم والشاطبي الأجزاء كالداني في التيسير يتناول أجزاء براءة، وللمتأخرين فيها خلاف، فمنهم من قال إنها كأجزاء غيرها، ومنهم من منع البسملة في أوائل أجزائها، والعمل عندنا على التخيير فيها كغيرها من أجزاء السور.

تنبيه: إذ تركت البسملة في أوائل الأجزاء وكان في أول الجزء اسم من أسمائه تعالى أو ضميره نحو: الله لا إله إلا هو فاطر السموات والأرض وهو الذي أنشأ جنات معروشات إليه يرد، فالأولى أن تقف على الاستعاذة وتبتدىء بالجزء ولا تصلهما لما في ذلك من البشاعة عند وصل الرجيم باسم الله أو ضميره، وبعض من لم يبسمل يرى استعمال البسملة فيما ذكر لدفع البشاعة المذكورة، واختار بعضهم أن يرجع القارىء إلى ما قبل ذلك فيبتدىء به ولا يبتدىء بالجزء، والأولى في ذلك كله ما ذكرناه أولاً. وقوله: **(بعض أولي الأداء)** فاعل باختار. وأولي بمعنى أصحاب وهو من الملحقات بجمع المذكر السالم في الإعراب، و**(لفضلها)** و**(في أول)** متعلقان باختار. ثم قال:

وَلا تَقِفْ فِيهَا إذا وَصَلْتَهَا بِالسُّورَةِ الأُولَى الَّتِي خَتَمْتَهَا

ذكر في هذا البيت، أوجه البسملة التي تتصور عند من يبسمل بين السورتين وجملتها أربعة، ثلاثة جائزة في القراءة وواحد ممنوع. فالأول من الأوجه الجائزة الوقف على آخر السورة وعلى البسملة لأن الوقف على كل منهما تام. الثاني: الوقف على آخر السورة الأولى ووصل البسملة بأول السورة الثانية واختاره الداني واستحسنه الجعبري لإشعاره بالمراد وهو أنها للتبرك أو أنها من السورة. الثالث: وصلها بآخر السورة الأولى وبأول السورة الثانية لأن وصل مواضع الوقف جائز، وهذه الأوجه على سبيل التخيير لا على وجه

ذكر الخلاف، فبأي وجه قرىء جاز، ولا يحتاج إلى الجمع بينها إلا إذا قصد القارىء أخذها من المقرىء لتصح له الرواية بجميعها فيقرأ بها على هذا الترتيب الذي ذكرناه، ويقرأ بعد ذلك بأيها شاء. والوجه الرابع: الممنوع هو وصل البسملة بآخر السورة والوقف على البسملة، وإنما منع لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها، ولكون هذا الوجه ممنوعاً نهى عنه الناظم بقوله: (**ولا تقف فيها**) البيت يعني أنك إذا وصلت البسملة بآخر السورة الأولى التي ختمتها فلا تقف على البسملة بل صلها أيضاً بالسورة الثانية. فيؤخذ منه وجهان: أحدهما بالمنطوق وهو الوجه الرابع الممنوع. والثاني بالمفهوم وهو الوجه الثالث من الأوجه الجائزة. ومفهومه أيضاً أنك إذا لم تصلها بالسورة الأولى فلك الوقف عليها ولك وصلها بالسورة الثانية وهما الوجه الأول والثاني من الأوجه الجائزة، فالأوجه الأربعة تؤخذ من البيت منطوقاً ومفهوماً.

تنبيه: لو وصل القارىء آخر السورة بأولها كأصحاب الأوراد في تكرير سورة الإخلاص أو غيرها فهل حكم ذلك حكم السورتين أم لا؟ قال ابن الجزري: لم أجد فيه نصاً، والذي يظهر البسملة قطعاً، فإن السورة والحالة هذه مبتدأة كما لو وصلت الناس بالفاتحة اهـ. وقوله (**فيها**) متعلق (**بتقف**) وفي بمعنى على، و(**إذا**) من قوله: (**إذا وصلتها**) شرطية وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إذا وصلتها فلا تقف عليها. ثم قال:

الْقَوْلُ فِي الْخِلَافِ فِي مِيمِ الْجَمِيعْ ... مُقَرَّبُ الْمَعْنَى مُهَذَّبٌ بَدِيعْ

ذكر في هذا الباب الخلاف والاتفاق بين قالون وورش في ميم الجميع، وترجم بهذا البيت للخلاف فقط اكتفاء بذكره عن ذكر الاتفاق على حد ما تقدم في ترجمة البسملة وميم الجميع، وتسمى (**ميم الجمع**) هي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكورين حقيقة أو تنزيلاً، فخرج بالزائدة الميم الأصلية كميم نكلم ويعلم، وبالدالة على جمع المذكورين الميم في نحو وآتيناهما، ودخل بقولنا حقيقة أو تنزيلاً الميم في نحو: ﴿وأنتم الأعلون﴾(١) فإنها دالة على الجمع حقيقة، والميم في نحو حفظكم الله خطاباً لواحد نزلته منزلة جماعة مذكرين تعظيماً له. ومنه قوله تعالى: ﴿على خوف من فرعون وملائهم أن يفتنهم﴾(٢) فإن الضمير في ملائهم يعود على فرعون، وجمع على ما هو المعتاد في ضمير العظماء.

واعلم أنه لا بد أن يقع قبل ميم الجمع واحد من حروف أربعة يجمعها لفظ ـ أهتك ـ فالكاف نحو أنفسكم ويسيركم ومنكم، والتاء نحو أنتم وأعلنتم، والهاء نحو أمرهم وقهم، والهمز كهاؤم من قوله تعالى: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾(٣) وليس في القرآن غيره، ولا يجوز

---

(١) (٣) آل عمران: ١٣٩.

(٢) (١٠) يونس: ٨٣.

(٣) (٩٦) الحاقة: ١٩.

في كل من الكاف والتاء والهمزة مع هذه الميم إلا الضم كما تقدم في أمثلتها. وأما الهاء فإن تقدمتها كسرة أو ياء ساكنة فتكسر لمجانستها نحو قلوبهم وبهم وإليهم وفيهم، وتضم فيما عدا ذلك نحو عندهم ولهم وعنهم لأصالة الضم في الهاء بدليل أنها إذا أفردت ضمت كهم مع اطراد الضم فيها دون الكسر، إذ كل موضع تكسر فيه الهاء يجوز ضمها فيه نحو عليهم وفيهم ولا عكس. وقوله: **(مقرب المعنى)** يعني به أنه يقرب المعاني البعيدة للفهم. وقوله: **(مهذب)** أي مخلص اللفظ محرر ولذلك قرب المعاني البعيدة، والمراد **(بالبديع)** هنا المحدث المخترع النظم الذي لم يسبق له مثال، وأشار بذلك إلى حسن نظمه، ويجوز في مقرب المعنى ومهذب وبديع الرفع على أنها أخبار لمبتدأ محذوف تقديره هو، ويجوز نصبها على الحال، ويكون وقف بالسكون على بديع حالة النصب على لغة ربيعة. ثم قال:

وَصَلَ وَرْشٌ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ ... إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ
وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونُ ... مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سُكُونُ

(لميم الجمع) حالتان: إحداهما أن تقع قبل متحرك. والثانية أن تقع قبل ساكن، وسيتكلم على الحالة الثانية بعد، وتكلم هنا على الحالة الأولى، فأخبر أن ورشاً يضم ميم الجمع ويصلها بواو إذا أتت من قبل همز القطع نحو: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم﴾[1] وأن قالوناً يسكن هذه الميم مطلقاً وقعت قبل همز القطع أو غيره ما لم يقع بعدها سكون. ومفهوم قوله: **(إذا أتت من قبل همز القطع)** أن ورشاً لا يصلها إذا أتت قبل همز الوصل بأن وقعت قبل ساكن نحو: ﴿كتب عليكم الصيام﴾[2] وسيصرح بهذا المفهوم بعد، ومفهومه أيضاً أنها إذا لم تأت قبل همزة أصلاً لا قطعية ولا وصلية نحو: ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾[3] فلا يصلها ورش أيضاً، ولم يصرح بهذا المفهوم لكون حكمه معلوماً وهو الإسكان ما لم تتصل بالضمير، فإن اتصلت به ضمت ووصلت بواو باتفاق القراء كلهم نحو: فأسقيناكموه، أنلزمكموها، فاتخذتموهم. ومفهوم قوله: **(ما لم يكن من بعدها سكون)** أن قالوناً لا يسكنها إذا وقع بعدها سكون بل يضمها كما سيصرح به في البيت بعد، وما اقتصر عليه الناظم لقالون من الإسكان مطلقاً هو أحد طرق له في ميم الجمع. الطريق الثاني: الضم مطلقاً. الطريق الثالث: التخيير في الوجهين للخلاف فيهما عن قالون، وبالخلاف عنه صرح الداني في التيسير. وقال الشاطبي: (وقالون بتخييره جلا) والذي جرى به عملنا القراءة بالوجهين لقالون مع تقديم السكون في الأداء لكونه الأشهر عنه، ووجه القراءة بالوجهين الجمع بين لغة الإسكان ولغة الضم الآتيتين، وقد جاءت رواية

---

(١) (٢) البقرة: ٦.
(٢) (٢) البقرة: ١٨٣. (٣) (١) الفاتحة: ٧.

ورش موافقة لإحدى لغات للعرب في ميم الجمع الواقعة قبل متحرك وهي ثلاث لغات: إحداها الضم والصلة بواو مطلقاً. الثانية: الإسكان وحذف الصلة مطلقاً. الثالثة: الضم والصلة بواو مع الهمزة وإسكانها مع غيرها، والأصل من هذه اللغات اللغة الأولى بدليل اتفاقهم على الضم والصلة بواو مع الضمير نحو أنلزمكموها كما تقدم، وإنما خصت اللغة الثالثة الآتية عليها رواية ورش الضم والصلة مع همزة القطع لأن الهمزة حرف شديد بعيد المخرج، فضمت الميم قبلها ووصلت بواو ليستعان بذلك على النطق بها.

تنبيه: قد علمت أن في ميم الجمع وجهين لقالون: السكون والضم على ما جرى به عملنا، وسيأتي له في المد المنفصل وجهان: القصر والمد، فإذا اجتمعت الميم والمد المنفصل في آية واحدة ففيهما أربعة أوجه: قصر المنفصل مع سكون الميم ثم مع ضمها، وبعد المنفصل مع سكون الميم ثم مع ضمها، هذا إذا تقدم المنفصل على الميم كقوله تعالى: ﴿والذين يؤمنون بما أنزل إليك ـ إلى قوله ـ هم يوقنون﴾(١) فإن تأخر المنفصل وتقدمت الميم كقوله تعالى: ﴿ختم الله على قلوبهم ـ إلى ـ غشوة﴾(٢) ففيهما الأوجه الأربعة أيضاً، إلا أنك تأتي بسكون الميم مع قصر المنفصل ثم مع مده، ثم تأتي بضم الميم مع قصر المنفصل ثم مع مده. وقول الناظم: **(ما لم يكن)** ما فيه مصدرية ظرفية، و**(سكون)** اسم يكن، و **(من بعد)** متعلق بمحذوف خبرها، وفي نسخة ما لم يجيء وعليها فسكون فاعل يجيء، و **(من بعدها)** متعلق به. ثم قال:

وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ ... إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ

تكلم في هذا البيت على ميم الجمع إذا وقعت قبل ساكن وهي الحالة الثانية لها، فأخبر أن قالوناً وورشاً **(اتفقا)** في حالة **(الوصل)** على ضم ميم الجمع يعني من غير صلة إذا أتت من قبل همزة الوصل، يعني من قبل ذي همز الوصل، أي لفظ في أوله همز وصل، بأن وقعت قبل ساكن نحو عليكم الصيام، وأنتم الأعلون، أنهم اتخذوا. فقوله: **(من قبل همز الوصل)** على حذف مضاف يدل عليه السياق تقديره ذي وبدونه لا يستقيم الكلام، لأن همزة الوصل لا ينطق بها في الوصل فكيف تقع ميم الجمع قبلها؟ والجواب بأن المراد إذا أتت مرسومة من قبل همز الوصل بعيد لأنه الكلام في اللفظ لا في الرسم فوجه ضمها من غير صلة قبل الساكن، أما عند من وصلها بواو قبل المتحرك فهو أنه حذف الواو مع الساكن وأبقى الضمة على الأصل، وأما عند من سكنها قبل المتحرك فهو أنه حركها لالتقاء الساكنين واختار الضم لأنه حركتها الأصلية كما تقدم فهي أولى من حركة عارضة، وفي من قوله: **(في ضمها)** بمعنى على، والوصل في الشطر الأول بمعنى الاتصال، وفي الشطر

---

(١) (٢) البقرة: ٤.

(٢) (٢) البقرة: ٧.

الثاني بمعنى التوصل، وسميت الهمزة التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج همزة وصل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل سلم اللسان. ثم قال:

وَكُلُّهُمْ يَقِفُ بِالإِسْكَانِ وَفِي الإِشَارَةِ لَهُمْ قَوْلاَنِ
وَتَرْكُهَا أَظْهَرُ فِي الْقِيَاسِ وَهْوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ جُلُّ النَّاسِ

لما بين حكم ميم الجمع في حالة الوصل، شرع في بيان حكمها في حالة الوقف، فأخبر أن كل القراء نافع وغيره اتفقوا على جواز الوقف على ميم الجمع **(بالإسكان)** لأنه أصل الوقف. وقوله: **(وفي الإشارة لهم قولان)** أي وفي جواز الإشارة للقراء عند الوقف على ميم الجمع ومنعها قولان: الجواز لأبي محمد مكي، والمنع لأبي عمرو الداني، والمراد بالإشارة الروم والاشمام وسيأتي بيانهما في باب الوقف إن شاء الله، ومحل القولين إنما هو على قراءة من ضمها قبل متحرك في الوصل، وأما على قراءة من أسكنها وصلاً فلا خلاف في منع الإشارة لعدم حركة في الوصل يشار إليها في الوقف، وكذلك تمنع الإشارة اتفاقاً في ميم الجمع الواقعة قبل ساكن نحو: ﴿وأنتم الأعلون﴾[1] إن وقف على انتم لعروض الحركة لالتقاء الساكنين، وإنما اختلف الشيخان في ذلك لعدم وجود نص ممن تقدمها في المسألة، فقاسها مكي على هاء الضمير في نحو قدره وانشره لاشتراكهما في زيادة الصلة بالواو في الوصل وسقوطها في الوقف وقاسها الداني على ذال يومئذ ونحوه لاشتراكهما في عروض الحركة، فإن حركة ميم الجمع إنما جيء بها للتوصل إلى الصلة بالواو زيادة في الجمع، كما زيدت الألف في التثنية نحو عليكما وعليهما، وحركة ذال يومئذ ونحوه جيء بها للتوصل إلى زوال التقاء الساكنين سكون الذال وسكون التنوين، فكما لا يشار إلى حركة الذال من يومئذ ونحوه لا يشار إلى حركة ميم الجمع لعروض كل منهما، ورد الداني على مكي وبالغ في إنكار قوله، وفرق بين هاء الضمير وميم الجمع بأن هاء الضمير حركتها أصلية لم يؤت بها لأجل شيء يتوصل إليه، فلما ذهبت صلتها في الوقف عوملت حركتها معاملة سائر الحركات الأصلية فدخلتها الإشارة بخلاف ميم الجمع، فإنما حركت لأجل واو الصلة كما تقدم، فلما ذهبت صلتها في الوقف عادت إلى السكون فامتنعت الإشارة فيها كما امتنعت في سائر السواكن، ومذهب الداني هو الأرجح، وعليه اقتصر الشاطبي، وبه جرى عملنا، وإلى أرجحيته أشار الناظم بقوله: **(وتركها أظهر في القياس)** يعني أن ترك الإشارة ومنعها أظهر في القياس من جوازها لعدم وجود الفرق بين المقيس والمقيس عليه على القول بالمنع ولوجوده على القول بالجواز كما تقدم. وقوله: **(وهو الذي ارتضاه جل الناس)** أي ترك الإشارة هو الذي اختاره أكثر الناس، والمراد بهم الناقلون لمذهب الداني الآخذون به. ثم قال:

---

(١) (٣) آل عمران: ١٣٩.

أَلْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ وَالْخُلْفِ فِي قَصْرٍ وَمَدٍّ زَائِدِ

ذكر في هذا الباب أحكام (هاء ضمير الواحد) المتفق عليها بين قالون وورش والمختلف فيها، فقوله في الترجمة القول في هاء ضمير الواحد على حذف مضاف وصفة، والأصل هكذا القول في أحكام هاء ضمير الواحد المتفق عليها والخلف الخ، فحذف المضاف وهو أحكام، وصرح في الشطر الثاني بما يدل عليه ويبين المراد منه وهو قوله: (في قصر ومد زائد) لأن المراد بأحكام هاء الضمير في هذا الباب قصر الحرف الزائد على هاء الضمير ومده وسيأتي بيانهما. وحذف قوله المتفق عليها الذي هو صفة أحكام لدلالة الخلف عليه، وهاء الضمير في اصطلاح القراء هي الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر وتسمى هاء الكناية، فخرج بالزائدة الهاء الأصلية كالهاء في نفقة ولئن لم ينته، وبالدالة على الواحد المذكر الهاء في نحو عليها وعليهما وعليهم، فقول الناظم: ضمير الواحد أخرج الهاء الأصلية وضمير الواحدة والاثنين والجماعة، وتتصل هاء الضمير بالاسم نحو أهله ورسوله، وبالفعل نحو جاءه وينصره، وبالحرف نحو له ومنه، وللعرب فيها أربع لغات: إحداها الضم والصلة بواو مطلقاً. الثانية: الضم من غير صلة مطلقاً. الثالثة: الكسر والصلة بياء إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة. الرابعة: الكسر من غير صلة إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة أيضاً. والأصل من هذه اللغات الضم والصلة بواو مطلقاً بدليل اطراد ذلك فيها، إذ كل هاء مكسورة يجوز ضمها فقد قرىء في المتواتر عليه الله لأهلهُ امكثوا بضم الهاء من عليه ومن لاهله، وقرىء شاذاً فيه هدى للمتقين، فخسفنا به وبداره الأرض بضم الهاء من فيه ومن به وبداره، وقوله في قصر يقرأ بكسرة واحدة من غير تنوين لأنه مضاف في التقدير إلى مثل ما أضيف إليه مد، والتقدير في قصر زائد ومد زائد أي حرف زائد، ومراده بالقصر في هذا الباب حذف الصلة وبالمد إثباتها وهو اصطلاح للمتقدمين من القراء والنحويين كما ذكره الداني، ومراده بالحرف الزائد على هاء الضمير صلتها من واو أو ياء، وإنما كانت الصلة حرفاً زائداً لأنها حرف إشباع وحرف الإشباع زائد. ثم قال:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ صِلَةَ الضَّمِيرِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ

ذكر في هذا البيت أن وجه (صلة) هاء (الضمير بالواو) إذا كانت مضمومة، و(بالياء) إذا كانت مكسورة هو (تكثير) حروف ذلك الضمير لكونه اسماً على حرف واحد خفي ضعيف وهو الهاء فقووه بالصلة، إلا أن الأصل في تلك الهاء أن تكون مضمومة موصلة بواو كما تقدم، فإن كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة فإنها تكسر طلباً للتخفيف والمشاكلة، وإذا وصلت المكسورة انقلبت الواو التي كانت مع الضمة ياء لأنهم يفرون في كلامهم من الواو الساكنة بعد الكسر طلباً للتخفيف فاصل به وعليه بهو وعليهو بضم الهاء مع الصلة بواو ففعل بهما ما ذكرنا، وهذا التوجيه الذي أشار إليه الناظم لأبي محمد مكي، وقال سيبويه: زيدت

الواو على الهاء في المذكر، كما زيدت الألف عليها في المؤنث ليستويا في باب الزيادة، وقيل: إنما زيدت عليها لتخرجها من الخفاء إلى الإبانة لأن الهاء من الصدر والواو من الشفتين فإذا زيدت عليها بينتها، وقوله: (بالواو) متعلق بقوله (صلة) و(للتكثير) متعلق بمحذوف خبر أن ولامه للتعليل. ثم قال:

فَـالْهَـاءُ إنْ تَـوَسَّـطَتْ حَـرْكَتَيْن   فَـنَـافِـعٍ يَصِـلُهَـا بِـالصِّـلَتَـيْـن

الهاء الضمير خمس حالات: إحداها أن تقع بين (حركتين) حقيقة نحو انه هو له صاحبه في ربه أن. الثانية: أن تقع بين ساكنين نحو آتيناه الإنجيل فيه القرآن. الثالثة: أن تقع بين متحرك قبلها وساكن بعدها نحو له الملك على عبده الكتاب. الرابعة: عكس الثالثة نحو عقلوه وهم فيه هدى. الخامسة: أن تقع بين حركتين في الحال وهي في الأصل بين ساكن قبلها ومتحرك بعدها. وسيذكر الناظم حكم الحالة الخامسة بعد. وأشار في هذا البيت إلى حكم الحالات الأربع الباقية، فأخبر أن نافعاً من روايتي قالون وورش يصل هاء الضمير المتقدم ذكرها بالصلتين وهما الواو إن كانت مضمومة والياء إن كانت مكسورة، بشرط أن تتوسط بين حركتين حقيقة كما في الأمثلة المتقدمة. ومفهوم قوله: (إن توسطت حركتين) أنها إن لم تتوسطهما بأن توسطت ساكنين أو ساكناً ومتحركاً تقدم الساكن أو تأخر فنافع لا يصلها بل يحذف صلتها، وهو كذلك في صور المفهوم الثلاث وقد تقدمت أمثلتها، فالحالات الأربع تؤخذ مع أحكامها من البيت منطوقاً ومفهوماً، فوجه الصلة إن توسطت هاء الضمير حركتين كون الصلة هي الأصل مع عدم المانع منها، ووجه حذف الصلة إن توسطت ساكنين أو متحركاً فساكناً هو التقاء الساكنين صلة الهاء والحرف الذي بعدها، وإنما حذفت صلتها إذا وقعت بين ساكن قبلها ومتحرك بعدها كراهة اجتماع حرفين ساكنين بينهما حرف خفي وهو الهاء فحذفت الصلة لسكونها وسكون ما قبل الهاء ولم يعتد بالهاء لأنها ليست بحاجز حصين لخفائها وشدة ضعفها. ثم قال:

وَهَـاءُ هَـذِهِ كَـهَـاءِ الْـمُـضْـمَـرِ   فَـوَصْلُهَـا قَبْـلَ مُحَـرَّكٍ حَـرِي

ذكر في هذا البيت حكم الهاء من لفظ (هذه) حيثما وقع في القرآن، وقد تبرع بذكرها في هذا الباب لأنها غير داخلة في الترجمة لكونها ليست بهاء ضمير وإنما هي مبدلة من ياء، والأصل هذي كما قاله الداني، وإنما ذكرها هنا لمشاركتها لهاء الضمير في الحكم ولهذا قال: (وهاء هذه كهاء المضمر) يعني أنها أجريت مجرى هاء الضمير الواقعة بعد كسرة لشبهها بها في كونها متطرفة بعد كسرة فأعطيت حكمها من إثبات الصلة وحذفها، فتوصل بياء إن وقعت قبل متحرك نحو: ﴿هذه ناقة الله﴾[1] وإلى هذا أشار بقوله: (فوصلها قبل

---

(١) (٧) الأعراف: ٧٣.

محرك حري) أي حقيق، وتحذف صلتها لالتقاء الساكنين إن وقعت قبل ساكن نحو هذه الأنهار، وهذا يستفاد من مفهوم قوله: قبل محرك، وإنما قال قبل محرك ولم يقل بين محركين كما قال في هاء الضمير لأن ما قبلها وهو الذال لا يكون إلا مكسوراً بخلاف ما بعدها، فقد يكون ساكناً وقد يكون متحركاً كما علم. ثم قال:

وَاقْصُرْ لِقَالُونٍ يُؤَدِّهِ مَعَا ... وَنُؤْتِهِ مِنْهَا الثَّلاثَ جُمَعَا
نُوَلِّهِ وَنُصْلِهِ يَتَّقِهِ ... وَأَرْجِهِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ فَأَلْقِهِ
رِعَايَةً لأَصْلِهِ فِي أَصْلِهَا ... قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ لِفِعْلِهَا

ذكر في هذه الأبيات وما بعدها إلى آخر الباب حكم الحالة الخامسة من حالات ها الضمير، وهي أن تقع بين حركتين في الحال، وهي في الأصل بين ساكن قبلها ومتحرك بعدها، والهاء في هذه الحالة لا تكون إلا متصلة بالمضارع المجزوم أو بأمر المخاطب، وقد وردت في القرآن العظيم في ستة عشر موضعاً، وهي في روايتي قالون وورش عن نافع على ثلاثة أقسام: قسم اتفقا فيه على وصل هائه وهو ثلاثة مواضع: ﴿**أيحسب أن لم يره أحد**﴾ بسورة البلد. و﴿**خيراً يره وشراً يره**﴾ بسورة الزلزال. وقسم اتفقا فيه على قصر هائه وهو: ﴿**يرضه لكم**﴾ بسورة الزمر لا غير. وقسم اختلفا فيه وهو اثنا عشر موضعاً وصلها كلها ورش وقصرها كلها قالون بخلف عنه في قوله تعالى: ﴿**ومن يأته مؤمناً**﴾ بطه. وبدأ الناظم بالقسم الثالث المختلف فيه فذكر منه في البيت الأول والثاني أحد عشر موضعاً أمر بقصر الهاء فيها يعني حذف صلتها لقالون وهي: ﴿**يؤده إليك ولا يؤده إليك**﴾ الموضعان بآل عمران، ولذلك قال معاً ﴿**ونؤته منها**﴾ في ثلاثة مواضع: اثنان بآل عمران وهما: ﴿**ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها**﴾ و﴿**من يرد ثواب الآخرة نؤته منها**﴾ والثالث في الشورى وهو: ﴿**ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها**﴾ ولذلك قال: (**ونؤته منها بثلاث جمعا**) و﴿**نوله ما تولى**﴾ و﴿**نصله جهنم**﴾ كلاهما بالنساء، و﴿**يتقه**﴾ بالنور. و(**أرجه**) موضعان أحدهما بالأعراف في قوله تعالى: ﴿**قالوا أرجه وأخاه وأرسل**﴾ والثاني بالشعراء في قوله تعالى: ﴿**قالوا أرجه وأخاه وابعث**﴾ وإليهما أشار بقوله: (**وأرجه الحرفين**) يعني الكلمتين. و﴿**فألقه إليهم**﴾ بسورة النمل، وسيذكر الموضع الثاني عشر المختلف فيه عن قالون. وفهم من قوله: (**واقصر لقالون**) الخ أن ورشاً لا يقصر هذه المواضع بل يصلها كلها وهو كذلك كما تقدم، وإنما وصلها ورش مراعاة للحال لأن الهاء واقعة بين حركتين في الحال، وإنما حذف قالون صلتها لما ذكره الناظم بقوله: (**رعاية لأصله في أصلها**) البيت أي لأجل كونه راعى أصله يعني قاعدته في أصل هذه الهاء الواقعة في هذه المواضع وأصل قالون، وقاعدته أن هاء الضمير مهما وقعت بين ساكن قبلها ومتحرك بعدها فإنه لا يصلها كما علم من مفهوم قوله قبل، فالهاء إن توسطت حركتين وأصل الهاء في هذه المواضع واقعة بين

ساكن فمتحرك، والأصل يؤديه ونؤتيه ونوليه ونصليه ويتقيه وأرجيه وفألقيه، فحذف منها حرف العلة وهو الياء للجازم في الفعل المضارع والبناء في فعل الأمر، وإنما قال قبل دخول جازم لفعلها مع أن أرجه وفألقه فعلا أمر مبنيان لا مجزومان نظراً للأكثر أو أنه مشى على قول الكوفيين إن فعل الأمر مجزوم بلام أمر مقدرة. وقوله **(جمعا)** توكيد للثلاث وألفه للإطلاق ورعاية مفعول لأجله علة لا قصر. ثم قال:

وَصِلْ بِطَهْ الْهَـا لَـهُ مِنْ يَـأْتِـهِ عَلَى خِـلاَفٍ فِـيـهِ عَـنْ رُوَاتِـهِ

ذكر في هذا البيت الموضع الثاني عشر المختلف فيه عن قالون وهو **(يأته)** من قوله تعالى **﴿ومن يأته مؤمناً﴾** بطه، فأمر بوصل هائه لقالون على خلاف في الوصل عن رواته، فبعضهم روى عنه قصره كسائر المواضع المتقدمة، وبعضهم روى عنه وصله كورش، وهذا الخلاف الذي ذكره إنما هو من طريق أبي نشيط كما نص عليه الداني في بعض كتبه وذكر عن الحلواني الصلة لا غير، وذكر الشاطبي الوجهين وبهما مع تقديم القصر في الأداء إفراداً وجمعاً: قرأت على شيخنا العالم العامل الزكي الفاضل العلامة المحقق المؤلف المدقق ذي الأخلاق الزكية والقدر المنيف المرحوم المنعم الأبر سيدي الحاج محمد بن علي بن يالوشه الشريف شيخ القراء في وقته بالجامع الأعظم بالديار التونسية، أسكنه الله أعلى أعالي القصور الفردوسية، وحيثما قلت في هذا الشرح شيخنا فهو المراد به، وإنما قدم القصر في الأداء لكونه هو مذهب قالون في يؤده وأخواته ولكثرة رواته عنه وللقاعدة المرعية للقراء وهي أنه مهما كان الخلف في هاء الضمير لأحد من القراء بين القصر والصلة أو بين القصر والإسكان فالمقدم القصر، ومهما كان الخلف بين الصلة والإسكان فالمقدم الصلة، وإنما قدم الناظم الوصل في الذكر لثبوته في الطريقين: طريق أبي نشيط وطريق الحلواني، لا لكونه أرجح من القصر في طريق أبي نشيط، بل الأرجح في طريقه القصر لما مر، فوجه الوصل لقالون في هذا الموضع الجمع بين اللغتين، ولا وجه لتخصيصه بالخلاف إلا اتباع الأثر والرواية. وقوله **(الها)** يقرأ بالقصر للوزن، ويتعين إبدال همزة يأته ألفاً ليطابق قوله عن رواته، والضمير من قوله **(فيه)** يعود على الوصل المفهوم من **(صل)**. ثم قال:

وَنَـافِـعٌ بِقَصْـرِ يَـرْضَـهُ قَضَى لِثِقَـلِ الضَّـمِ وَلِلَّذِي مَضَـى

تكلم في هذا البيت على القسم الثاني من أقسام ألفاظ الحالة الخامسة لهاء الضمير وهو ما اتفق فيه قالون وورش على قصر هائه، فأخبر أن نافعاً قضى أي حكم وأمر بالقصر في هاء **﴿يرضه لكم﴾** الواقع في سورة الزمر، وعلم من نسبة القصر إلى نافع أن راوييه قالوناً وورشاً اتفقا في روايتهما عنه على قصر يرضه، فقالون جرى فيه على أصله المتقدم في يؤده وأخواته، وورش خالف فيه أصله المتقدم، وأشار إلى وجه مخالفة أصله فيه بقوله: **(لثقل الضم)** يعني أن وجه قصر الهاء من **(يرضه)** في رواية ورش هو ثقل الضم فلم يحتج

معه إلى التكثير بالصلة لثقله بخلاف الكسر فإنه خفيف بالنسبة إلى الضم، فاحتيج معه إلى الصلة لخفته. وقوله: (وللذي مضى) يعني ما تقدم من قوله: (**رعاية لأصله في أصلها**) البيت، فراعى ورش في يرضه مع ثقل الضم ما رعاه قالون في قصر يؤده وأخواته وهو وقوع الهاء بين ساكن فمتحرك، وإنما لم يراع ورش هذا الوجه في يؤده وأخواته كما رعاه قالون لضعفه عنده بانفراده فيها، ورعاه في يرضه لتقويه بانضمامه إلى ثقل الضم. ثم قال:

وَلَمْ يَكُنْ يَرَاهُ فِي هَا يَرَهْ ... مَعْ ضَمِّهَا وَجَزْمِهِ إِذْ غَيَّرَهْ
لِفَقْدِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ فَقَدْ ... نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدْ

ذكر هنا القسم الثالث من أقسام ألفاظ الحالة الخامسة لهاء الضمير، وهو ما اتفق فيه قالون وورش على وصل هائه، فأخبر أن نافعاً لم ير القصر في هاء (يره) من ﴿**خيراً يره وشراً يره**﴾ بسورة الزلزال، و﴿**أيحسب إن لم يره أحد**﴾ بسورة البلد، وإنما رأى فيها الصلة مع أنها كهاء يرضه في كونها مضمومة مجزوماً فعلها وهو ير (إذ) قد (غيره) الجزم، وأشار إلى الفرق بين يرضه ويره في المواضع الثلاثة بقوله: (**لفقد عينه ولامه**) البيت، يعني أن وجه وصل نافع لهاء يره مع وجود علة قصر يرضه فيه لكون يره فقدت، أي حذفت منه عينه ولامه، بخلاف يرضه فإنما حذفت لامه فقط، وبيان ذلك أن أصل (يره) قبل الإعلال والجزم يَرْأَي على وزن يفعل بفتح العين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً فصار يَرْءَا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة فصار يرا، ثم دخل الجازم فحذف الألف فصار ير، ثم اتصل به الضمير فصار يره، وأصل يرضه يرضيُ على وزن يفعل، أيضاً تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً فصار يرضى، ثم دخل الجازم فحذف الألف فصار يرض، ثم اتصل به الضمير فصار يرضه، فأنت ترى يرضه لم يحذف منه إلا لامه فقط وهي الألف بخلاف يره فإنه حذفت منه عينه وهي الهمزة ولامه وهي الألف ولم يبق من أصوله إلا فاؤه وهي الراء، فلما كثر إعلاله وصله نافع ليكون وصله قائماً مقام ما فقد وحذف منه وهو عينه التي زاد بحذفها على يرضه، وأما اللام فقد حذفت منهما معاً.

تنبيه: ما تقدم في هاء الكناية وهاء هذه من إثبات صلتهما تارة وحذفها أخرى إنما هو في الوصل، وأما في الوقف فلا خلاف في حذف الصلة تخفيفاً، وهذا بخلاف الألف في ضمير المؤنث نحو ضحيها وزكيها ولها فتثبت في الحالين إلا إذا كان بعدها ساكن فتحذف لالتقاء الساكنين نحو: ﴿فأجاءها المخاض﴾[1] وذلك لأن الصلة أشبهت التنوين في كونها زيادة في الآخر للتتميم والتكميل، فحذفت مع الضم والكسر كما حذف التنوين معهما وأثبتت مع الفتح كما يبدل من التنوين ألف في النصب. وقوله (فقد) الأول حرف تحقيق

---

(١) (١٩) مريم: ٢٣.

دخلت عليه الفاء، و (فقد) الثاني فعل ماض من الفقد وهو العدم بعد الوجود أي مناب الحرف الذي فقده لفظ يره وبين فقد الأولى والثاني جناس. ثم قال:

الْقَوْلُ فِي الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمُتَوَسِّطِ عَلَى الْمَشْهُورِ

ذكر في هذا الباب ما يمد وما يقصر وما يوسط من الحروف، وذلك أحرف المد واللين وحرفا اللين فقط، فأحرف المد واللين الألف مطلقاً والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها وقد اجتمعت في توحيها، وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، وقد تضمنت هذه الترجمة أن للأحرف المذكورة ثلاثة أحكام: المد والقصر والتوسط، فالمد لغة الزيادة ومنه: ﴿يمددكم ربكم﴾[1] أي يزدكم، واصطلاحاً إطالة الصوت بحرف من حروف المد واللين أو من حرفي اللين فقط والقصر لغة الحبس ومنه: حور مقصورات في الخيام أي محبوسات فيها واصطلاحاً اثبات حرف المد واللين أو حرف اللين فقط من غير زيادة عليهما والتوسط ما بين المد والقصر، والأصل هو القصر لعدم احتياجه إلى سبب، والمد والتوسط فرعان عنه لاحتياجهما إلى سبب كما سيتضح، وال في قوله: (الممدود والمقصور والمتوسط) موصولة صادقة على الحرف. وقوله: (على المشهور) مرتبط بالمتوسط فقط أي وما يوسط على المشهور المختار فيما اقتصر فيه الناظم على التوسط فيما سيأتي. ثم قال:

وَالْمَدُّ وَاللِّينُ مَعاً وَصْفَانِ لِلأَلِفِ الضَّعِيفِ لاَزِمَانِ
ثُمَّ هُمَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَتَى عَنْ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَشَأَتَا

تقدم معنى (المد) لغة واصطلاحاً، وأما (اللين) فهو في اللغة ضد الخشونة، وفي الاصطلاح خروج الحرف من غير كلفة على اللسان، وذكر الناظم في هذين البيتين أن (المد واللين) وصفان (لازمان) للألف من غير شرط، وأنهما يكونان (في الواو والياء) بشرط أن تكونا ناشئتين أي متولدتين عن حركة تجانسهما بأن يكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة، فقوله: (عن ضمة) يرجع للواو، وقوله (عن كسرة) يرجع للياء على اللف والنشر المرتب، ولم يصرح باشتراط السكون في الواو والياء، لأن الواو إذا نشأت عن ضمة والياء عن كسرة لزم أن تكونا ساكنتين، فاستغنى بذكر ذلك عن التصريح بشرط السكون، وتسمى هذه الأحرف الثلاثة عند القراء بحروف المد واللين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب، وكل حرف مساوٍ لمخرجه إلا هي فلذلك قبلت الزيادة وأمكن فيها التطويل والتوسط والقصر بخلاف غيرها من الحروف، وإنما قبل حرفا

---

(١) (٣) آل عمران: ١٢٥.

اللين فقط الزيادة وأمكن فيهما التطويل والتوسط لشبههما للواو والياء المديتين في السكون، وفي شيء من المد واللين، ووصف الناظم الألف بقوله (الضعيف) احترازاً عن الهمزة، فإن الألف لفظ مشترك يطلق على الألف المدية وعلى الهمزة، فبقوله الضعيف خرجت الهمزة، وإنما كانت الألف المدية ضعيفة لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ولا مخرج لها محقق دائماً وإنما هي هواء أي صوت ينتشر في الفم تنتهي بانتهائه ولذلك جعلت أصلاً في المد واللين، بخلاف الواو والياء فقد يوجد فيهما ما تقدم من الشرطين فيكونان حرفي مد ولين وليس لهما حينئذ مخرج محقق كالألف، وقد ينتفي مخارج الحروف آخر النظم إن شاء الله تعالى. ثم قال:

وَصِيغَةُ الْجَمِيعِ لِلْجَمِيعِ ... تُمَدُّ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّبِيعِي
وَفِي الْمَزِيدِيِّ الْخِلَافُ وَقَعَا ... وَهُوَ يَكُونُ وَسَطا وَمُشْبَعا

أشار في البيت الأول إلى قدر المد المتفق عليه بين القراء في حروف المد الثلاثة، فأخبر أن (صيغة الجميع) أي بنية جميع حروف المد تمد لجميع القراء الذين منهم نافع قدر مدها الطبيعي الذي لا تقوم ذاتها إلا به، ولا توجد بعدمه لابتنائها عليه، وذلك مقدار ألف وصلاً ووقفاً، وهو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين، ويحرم شرعاً نقصه عن الألف، و (المد الطبيعي) هو أحد قسمين لمطلق المد، إذ المد مطلقاً عند القراء قسمان: أصلي وفرعي، فالأصلي هو المد الطبيعي وهو الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به ولا يتوقف على سبب ويسمى بالمد الذاتي وبمد الصيغة، ويعبرون عنه بالقصر، ويريدون به ترك الزيادة على المد الطبيعي لا ترك المد بالكلية لأنه يؤدي إلى حذف حرف من القرآن وهو لا يجوز. والفرعي هو الزائد على المد الأصلي لسبب من الأسباب الآتية ويسمى (بالمزيدي) وإذا أطلق المد ينصرف إليه، وينقسم المد الفرعي إلى قسمين: مشبع ومتوسط، فالمشبع هو ما يبلغ به غاية المد ويسمى بالطويل والمتوسط هو ما بين المشبع والمقصور، وأشار الناظم في البيت الثاني إلى المد الفرعي بقسميه معبراً عنه (بالمزيدي) وإلى أنه وقع الخلاف بين القراء في قدره سواء كان متوسطاً أو مشبعاً، ولم يبين هذا الخلاف اتكالاً على شهرته عند أهل الفن، وسيأتي لنا بيانه إن شاء الله مفصلاً في مواضعه. وقوله: (الطبيعي) نعت لمد وأسقط منه ياء النسب للقافية، و (في المزيدي) متعلق (بوقعا) والألف في (وقعا) للإطلاق، و(الخلاف) مبتدأ وجملة (وقعا) خبره، وجملة (وهو يكون وسطاً ومشبعا) في محل نصب على الحال من المزيدي، والواو واو الحال. ثم قال:

فَنَافِعٌ يُشْبِعُ مَدَّهُ لِلسَّاكِنِ اللَّازِمِ بَعْدَهُ ...
كَمِثْلِ مَحْيَايْ مُسَكَّناً وَمَا ... جَاءَ كَحَادَّ وَالدَّوَابَّ مُدْغَمَا

لما ذكر أن المد المزيدي يكون وسطاً ومشبعاً، بين هنا سبب الإشباع، فأخبر أن

نافعاً من روايتي قالون وورش يشبع مد الاحرف الثلاثة المتقدمة إذا وقع بعدهن ساكن لازم وهو ما كان ساكناً في الحالين بأن لا يتحرك لا وصلاً ولا وقفاً، وسيأتي قريباً مقدار الإشباع.

واعلم: أنه لا بد للمد الفرعي المسمى بالمزيدي من شرط وسبب، ولا تجوز الزيادة في حرف المد من غير سبب، فشرطه وجود حرف من حروف المد الثلاثة وسببه ويسمى موجبه إما لفظي أو معنوي، واللفظي إما همز أو سكون، فالهمز سيأتي الكلام عليه، والسكون قسمان: لازم وهو ما تقدم بيانه، وعارض وعنه احترز الناظم بقوله (اللازم) وسيأتي بيانه، واللازم قسمان: كلمي وحرفي وكل منهما مخفف ومثقل، وقد تضمن كلام الناظم هنا، وفيما سيأتي أقسام السبب اللفظي كلها كما سيتضح، فأشار هنا إلى (الساكن اللازم) الكلمي بقسميه المخفف والمثقل، ومثل للمخفف (بمحياي) في قراءة إسكان الياء، ونحوه أأنذرتهم والآن بموضعي يونس، و﴿جاء أمرنا﴾[1] عند من أبدل الهمزة الثانية ألفاً في الجميع، و﴿هؤلاء إن كنتم صادقين﴾[2] عند من أبدل الهمزة الثانية ياء ساكنة، و(مثل) للمثقل بحاد والدواب ومثلهما، ولا الضالين، وآمين البيت الحرام، وآذكرين في وجه إبدال الثانية ألفاً ومن النساء إلا ما ملكت في رواية إبدال الثانية ياء، وما أشبه ذلك كله، فالكلمي المخفف ما كان فيه حرف المد مع ساكن مظهر في كلمة واحدة، والكلمي المثقل ما كان فيه حرف المد مع ساكن مدغم في كلمة واحدة، ويسمى المد للسكون اللازم بأقسامه كلها مداً لازماً، إما للزوم سببه في الحالين، أو لالتزام جميع القراء مده مقداراً واحداً من غير تفاوت فيه على ما عليه جمهور أهل الأداء، بل حكى كثير الاتفاق عليه وهو ثلاث ألفات: ألف للمد الأصلي، وألفان زيادة للتخلص من التقاء الساكنين في الوصل، وذلك أن تمد صوتك بمقدار ست حركات ولا يضبط إلا بالمشافهة والأخذ من أفواه المشايخ العارفين ثم الإدمان عليه، ولا فرق في ذلك بين المظهر والمدغم على الأصح المعمول به وهو الذي قرأت به على شيخنا رحمه الله وبه اقرىء، وهو مقتضى كلام الناظم حيث لم يفرق بين القسمين في الكلمي هنا وفي الحرفي فيما سيأتي.

تنبيه: إذا وقع حرف المد في كلمة والساكن في كلمة أخرى نحو عليها الماء وقالوا ﴿اطيرنا بك﴾ و ﴿يؤتي الحكمة﴾ حذف حرف المد في الوصل لالتقاء الساكنين، وجاء إثباته في لغة قليلة كقولهم له ثلثا المال بإثبات الألف وصلاً، وعليها جاءت رواية البزي عن ابن كثير ولا تيمموا، وعنه تلهى بإثبات حرف المد وتشديد التاء والهاء الواقعة بعد النون في قول الناظم: (مدهنه وبعدهنه) هاء السكت، وقوله: (مسكنا) حال من (محياي) و (مدغما) حال من ضمير (جاء) العائد على (ما) الموصولة. وقوله: (كحاد والدواب) يقرأ في النظم

---

(١) (٢) البقرة: ١٧٠.

(٢) (٣) آل عمران: ١٧٦.

بتخفيف الدال والباء للضرورة، لأن التشديد يؤدي إلى اجتماع ساكنين في حشو الرجز وهو ممنوع، وقد وقع لابن الجزري في مقدمته ما هو أشد من هذا وهو قطع لفظ الضالين والإتيان ببعضه في قوله: وليتلطف وعلى الله ولا الض، وأجيب عنه بمثل ما ذكرنا، على أنه يمكن أن يقال: إن الناظم لم يقصد التلاوة والله أعلم. ثم قال:

أَوْ هَمْـزَةٍ لِبُعْـدِهَـا وَالثِّـقَـلِ وَالْخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ
نَحْـوُ بِمَـا أُنْـزِلَ أَوْ مَـا أُخْـفِي لِعَـدَمِ الْهَـمْـزَةِ حَـالَ الْـوَقْـفِ

تعرض هنا إلى القسم الثاني من قسمي السبب اللفظي للمد وهو الهمز، وينقسم إلى قسمين: متقدم على حرف المد ومتأخر عنه، فالمتقدم سيذكره، والمتأخر قسمان: متصل مع حرف المد في كلمة واحدة ويسمى المد لأجله متصلاً وواجباً نحو: أولئك وآباؤهم وجاء وسوء والسواى ويضيء وسيئت، ومنفصل عنه في كلمة أخرى ويسمى المد لأجله مداً منفصلاً وجائزاً نحو: بما أنزل إليك، وما أخفي لهم، وقد مثل بهما الناظم، ونحوهما قالوا آمنا وفي أنفسكم، وسواء كان الانفصال حقيقياً بأن كان حرف المد ثابتاً لفظاً ورسماً كما في الأمثلة المتقدمة، أو حكمياً بأن كان حرف المد ثابتاً في اللفظ ساقطاً من الرسم نحو: يأيها أمره إلى الله به إلا وعليكم أنفسكم عند من ضم الميم، وخشي ربه إذا زلزلت عند من ترك البسملة بين السورتين ووصل، فأشار في هذين البيتين إلى أن نافعاً يشبع المد في أحرف المد لأجل الهمزة المحققة بعدهن، كما يشبع لأجل الساكن اللازم بعدهن، وأن ورشاً لا فرق عنده في الإشباع بين المتصل والمنفصل، وقالون فرق بينهما فأشبع المتصل واختلف عنه في المنفصل، فروي عنه أنه كالمتصل وروي عنه قصره، والذي استقر عليه علمنا القراءة بالوجهين لقالون في المنفصل القصر والمد مع تقديم القصر إفراداً وجمعاً وبذلك قرأت على شيخنا رحمه الله وبه أقرىء، وسمي القسم الأول متصلاً لاتصال شرط المد وسببه في كلمة واحدة وهذا يقال في تعريفه ما كان شرطه وسببه في كلمة واحدة، وسمي واجباً لأن جميع القراء أوجبوا مده لكونهم اتفقوا على اعتبار اثر الهمزة وهو زيادة المد، لكن اختلف أهل الأداء في مقدار تلك الزيادة لاختلاف نصوص النقلة فيها، فذهب كثير من أهل الأداء إلى أن المتصل كذي السكون اللازم لا تفاوت فيه، وهذا صريح الناظم حيث عطف قوله (أو همزة) على قوله للساكن اللازم فصار المعنى أن نافعاً يشبع مدهن للساكن اللازم بعدهن أو لهمزة بعدهن، وذهب آخرون إلى تفاوت مراتبه، ثم اختلفوا فذهب الداني وجماعة إلى أنه أربع مراتب، وذهب أكثر المحققين إلى أنه مرتبتان إشباع لورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات، وتوسط للباقين مقدار ألفين، وبهذا كان الشاطبي يأخذ ويقرىء وهو المختار وعليه علمنا الآن، وسمي القسم الثاني منفصلاً لانفصال الهمزة عن كلمة حرف المد، ولذا يقال في تعريفه ما كان شرطه وسببه في كلمتين، وسمي جائزاً

لاختلاف القراء فيه، فمنهم من مده بلا خلاف كورش، ومنهم من قصره بلا خلاف كالمكي، ومنهم من له الوجهان كقالون وهم فيه على التفاوت في المراتب والمرتبتين كالمتصل، لكن الذي استقر عليه عملنا وبه قرأت على شيخنا رحمه الله وبه أقرىء مرتبتان مقدار ثلاث ألفات لورش وحمزة، ومقدار ألفين لمن مده كقالون في أحد وجهيه، وأما من قصره كقالون في وجهه الآخر فيقتصر له على مقدار ألف. وقوله: **(لبعدها والثقل)** أشار به إلى وجه إشباع حروف المد في المتصل والمنفصل وهو أن الهمزة لما كانت بعيدة المخرج ثقيلة في النطق لكونها حرفاً شديداً جهورياً زيد في المد ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها، وقيل: لأن حرف المد ضعيف خفي والهمز قوي صعب، فزيد في المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوي، وتظهر ثمرة الخلاف في تقدم الهمزة نحو آمن وأوحي وإيمان، فعلى توجيه الناظم ينبغي أن لا يمد لأنه أمن خفاء الهمزة بتقدمها على حرف المد، وعلى التوجيه الثاني ينبغي أن يمد لأن مجاورة حرف المد للهمز موجودة مع تقدم الهمز عليه أيضاً وأشار بقوله: **(لعدم الهمزة حال الوقف)** إلى وجه الخلاف **(عن قالون في المنفصل)** وهو أن الهمزة التي هي سبب المد تنعدم إذا وقف على الكلمة التي قبلها، فالقصر نظراً إلى عدمها في الوقف، والمد نظراً إلى اتصالها لفظاً في الوصل.

تنبيه: يؤخذ من قول الناظم لعدم الهمزة حال الوقف أن مد المنفصل لمن مده إنما يكون في الوصل، وأما في الوقف فليس إلا القصر للجميع وهو كذلك لنصوص الأئمة عليه، ولأنه إذا كان انعدام الهمزة في الوقف موجباً للقصر في الوصل مع وجود الهمزة فيه فأحرى أن يوجبه في الوقف، فمن أجاز مع القصر المد في ذلك وقفاً فقد أخطأ. ثم قال:

وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ وَالْمَدَّ أَرَى

تعرض في هذا البيت إلى حكمين: حكم المد إذا تغير سببه، وحكم المد إذا كان السكون عارضاً للوقف، فأشار إلى الحكم الأول بقوله: **(والخلف في المد لما تغير)** يعني أنه اختلف أهل الأداء في المد إذا تغير سببه وهو الهمز المتأخر المتصل، فمنهم من أخذ بالمد أي الإشباع مراعاة للأصل وإلغاء لما عرض من التغيير وهو الذي اختاره الناظم بقوله: **(والمد أرى)** إذ هو مرتبط بهذه المسألة وبالتي بعدها، ومنهم من أخذ بالقصر اعتداداً بالعارض والخلاف المذكور، سواء تغير الهمز بتسهيل بين بين نحو: هؤلاء إن كنتم صادقين عند من سهل الأولى كقالون، أو بإسقاط نحو: جاء أمرنا عند من أسقط الأولى كقالون أيضاً، أو بإبدال نحو اللائي عند من أخذ لورش فيه بإبدال الهمزة ياء، والمذهبان صحيحان مرويان ومقروء بهما، والمد أرجح عند غير واحد كالشاطبي ولذا يقدم في الأداء على القصر، لكن التحقيق الذي عليه المتأخرون كابن الجزري هو التفصيل فيقدم القصر فيما ذهب أثره نحو: جا أمرنا عند من أسقط الهمزة الأولى، ويقدم المد فيما بقي له أثر يدل

عليه ترجيحاً للموجود على المعدومً كهؤلاء ان عند من سهل الأولى، وبهذا التفصيل جرى عملنا وبه قرأت على شيخنا. وأما تغيير الهمز بالنقل نحو الآخرة في رواية ورش فلا يعتد به على ما جرى به العمل، ولو اعتددنا به لم يجز إلا القصر وامتنع التوسط والطويل، مع أن المقروء به لورش الثلاثة كما سيأتي، وأشار إلى الحكم الثاني بقوله **(ولسكون الوقف)** يعني أنه اختلف أيضاً في المد إذا كان السبب سكوناً عارضاً للوقف بأن كان الحرف الذي بعد حرف المد متحركاً في الوصل وسكن للوقف نحو الحساب ويعلمون وخبير، فقيل يوقف بالاشباع حملاً على اللازم بجامع السكون، وقيل يوقف بالتوسط لاجتماع الساكنين مع ملاحظة عروضه، وقيل يوقف بالقصر لعروض السكون فلا يعتد به لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقاً، واختار كلٌ واحد جماعة، والناظم ممن اختار الإشباع ولذا قال: **(والمد أرى)** إذ هو مرتبط بالمسألتين كما قدمنا، والصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء، والمختار الوقف بالتوسط على ما عليه الأكثرون وبه العمل، ويسمى المد للسكون العارض للوقف مداً عارضاً لعروض سببه وهو السكون، ولا فرق بين أن يكون السكون محضاً أو مع اشمام فيما يدخله الاشمام، وأما الوقف بالروم فكالوصل ولا يدخل في كلام الناظم لأن مراده بسكون الوقف السكون الخالص من الحركة والروم بعض حركة، وما ذكره هو أحد قسمين للسكون العارض، وبقي قسم ثان وهو السكون العارض للإدغام نحو: قال لهم، ويقول ربنا في قراءة إدغام اللام في مثلها وفي الراء، فيجوز في حرف المد قبله الأوجه الثلاثة كالقسم الأول على ما عليه الجمهور وبه العمل.

تنبيه: يتعين المد الطويل في الوقف على اللائي لورش على مذهب من أخذ له بتسهيل الهمزة بين بين في الوصل وإبدالها ياء في الوقف، ويتعين المد الطويل أيضاً لجميع القراء في الوقف على كل ما آخره في الوصل تاء قبلها ألف، وإذا وقف عليه أبدلت تاؤه هاء نحو الصلوة والزكوة والحيوة وتقية، ولا يجوز في ذلك كله توسط ولا قصر كما نص عليه في اللائي الحافظ أبو عمرو الداني في كتابيه التلخيص والمفردة وخاتمه المحققين سيدي علي النوري في غيث النفع، وقرأت به على شيخنا رحمه الله في اللائي وفي نحو الصلاة ونبهنا عليه غير مرة، واقتصر عليه في المسألتين بعض شراح المتن ووجهه لزوم السكون للحرف الموقوف عليه وهو الياء في اللائي والهاء في نحو الصلاة، إذ يصدق عليهما أنهما لا يتحركان لا وصلاً ولا وقفاً، أما عدم تحركهما وصلاً فلعدم وجودهما فيه، وأما عدم تحركهما وقفاً فظاهر، وحينئذ يندرجان فيما سكونه لازم، فيمد الألف قبلهما في الوقف مداً طويلاً لازماً لأجلهما.

فإن قلت: الياء في اللائي والهاء في نحو الصلاة عارضان في أنفسهما لأنهما لا يوجدان إلا في الوقف فيكون سكونهما عارضاً بعروضهما. **قلت:** المعتبر لزوم السكون

لهما وإن كانا في أنفسهما عارضين، إذ لو اعتبر عروض سكونهما لعروضهما لجاز الروم والاشمام في كل ما رسم بالهاء من رحمة ونعمة والصلوة والزكوة، لأن الروم والاشمام إنما يكونان فيما سكونه عارض، مع أنهم اتفقوا على منع الروم والاشمام في ذلك كما سيأتي في باب الوقف، وذكر العلامة الشيخ سيدي أحمد الشقانصي في كتابه الشهب الثواقب أنه قرا في ذلك بالأوجه الثلاثة في الوقف وهو مخالف لما قدمناه، وكل يقرأ بما أخذ، لكن ينبغي لمن أخذ بالأوجه الثلاثة في الوقف أن يقف في ذلك بالطويل احتياطاً وخروجاً من الخلاف والمد من قول الناظم والمد أرى منصوب على أنه مفعول أول لأرى لأنها قلبية، ومفعولها الثاني محذوف والتقدير وأرى المد أرجح من القصر. ثم قال:

وَبَعْدَهَا ثَبَتَتْ أَوْ تَغَيَّرَتْ فَاقْصُرْ وَعَنْ وَرْشٍ تَوَسّطْ ثَبَتْ

لما قدم حكم حروف المد إذا وقع الهمز بعدها ذكر هنا حكمها إذا وقعت بعد الهمز فقال (وبعدها) البيت يعني أن حروف المد إذا وقعت بعد الهمزة واتصلت الهمزة بحرف المد فالحكم لقالون وورش قصر حروف المد، سواء (ثبتت) الهمزة أي كانت محققة كآدم وأوتوا وإيمان، (أو تغيرت) بتسهيل بين بين كآلهتنا بالزخرف، أو بإبدال كهؤلاء آلهة أو بنقل لورش كالآخرة من آمن ابني آدم، ويسمى حرف المد الواقع بعد الهمزة عند القراء بمد البدل، وقد أجمع القراء كلهم فيه على القصر إلا ورشاً من طريق الأزرق فإنه اختص بمده على اختلاف بين أهل الأداء فيه، فذهب جماعة منهم إلى قصره ووجهه أنه إنما مد في العكس وهو تأخر الهمزة عن حرف المد ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها كما قدمنا، وهنا قد لفظ بها قبل حرف المد فاستغني عن المد، وبالقصر قال الإمام طاهر بن غلبون وأنكر غيره، وذهب آخرون منهم إلى التوسط، لأن الهمز المتقدم دون المتأخر عن حرف المد في إيجاب المد فأعطي حكماً وسطاً، وعلى هذا اقتصر الداني في التيسير، وإليه أشار الناظم بقوله: (وعن ورش توسط ثبت) وذهب كثيرون منهم إلى التسوية بينه وبين ما تأخر فيه الهمز، فيمد مداً شبعاً قياساً على ما إذا تقدم حرف المد على الهمز، لأن مجاورة حرف المد للهمز حاصلة في القسمين، وقد استفيد من كلام الناظم أن لورش في هذا النوع وجهين: القصر والتوسط، ولقالون القصر فقط، ولم يذكر الطويل لورش لأن الداني أنكره، والأوجه الثلاثة في الشاطبية وعلى ما فيها جرى عملنا، وبالثلاثة قرأت على شيخنا رحمه الله مع تقديم القصر ثم التوسط ثم الطويل وخرج بقولنا واتصلت الهمزة بحرف المد نحو جاء أجلهم أولياء أولئك في السماء إله حال إبدال الثانية حرف مد فيتعين القصر، ولا يجوز توسط ولا طويل لانفصال الهمزة عن حرف المد في كلمة أخرى.

تنبيه: قد علمت مما تقدم أن للمد أسباباً واعلم أنها متفاوتة في القوة، فأقواها

السكون اللازم، ويليه الهمز المتصل، ويليه السكون العارض، ويليه الهمز المنفصل، ويليه الهمز المتقدم على حرف المد وقد نظمتها فقلت:

للمد اسباب فلازمُ السكونْ أقوى فهمز مثلَ جاءه يكون
ثم سكون عارض للوقف ثم انفصالُ الهمز فيما اخفي
يليه ما الهمزةُ فيه قدِّمت عن حرف مد وبذا قد ختمت

فمهما اجتمع سببان من هذه قوي وضعيف أُعْمِلَ القوي وألغي الضعيف إجماعاً. ونظمت هذه القاعدة في بيت يضم للأبيات المتقدمة فقلت:

فإن أتاك سببان اجتمعا فأَعْمِلِ الأقوى على ذا أُجْمِعَا

فيجب المد المشبع وجهاً واحداً في نحو آمِّين البيت الحرام وصلاً ووقفاً، وفي نحو: رأى أيديهم وجاؤوا أباهم وصلاً عملاً بأقوى السببين وهو السكون اللازم في المثال الأول والهمز المتأخر عن حرف المد في المثالين الأخيرين وإلغاء للسبب الضعيف وهو الهمز المتقدم عن حرف المد، فإن وقفت على رأى وجاؤوا ونحوهما جازت الأوجه الثلاثة، وإن وقفت على نحو يشاق تعين المد المشبع، ولا يجوز توسط ولا قصرر لما ذكرنا، وإن وقفت على نحو السماء والسوء وتفيء بالسكون لم يجز فيه القصر عن أحد ممن همز وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط في ذلك لمن مذهبه الإشباع وصلاً كورش، بل يجوز عكسه وهو الإشباع وقفاً لمن مذهبه التوسط وصلاً كقالون لتقوي سبب المد وهو الهمز بسكون الوقف، وإن وقفت لورش من طريق الأزرق على مستهزئون ومتكئين ومئاب ونحوها من كل ما وقع فيه حرف المد بين همزة وسكون عارض للوقف، فمن روى عنه المد فيه وصلاً وقف به اعتد بالعارض وهو سكون الوقف أولاً، ومن روى التوسط فيه وصلاً وقف به إن لم يعتد العارض وبالمد إن اعتد به، ومن روى القصر فيه وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط أو الإشباع إن اعتد به، والذي جرى به عملنا القراءة بالأوجه الثلاثة في ذلك وقفاً مع تقديم الطويل لتقوي جانبه بسكون الوقف، ثم التوسط لقربه منه، ثم القصر على عكس الوصل، ويسمى المد في ذلك بالمد العارض المختص بورش، وقوله بعدها ظرف يتعلق بفعل محذوف مع أداة شرط يدل عليهما سياق الكلام والتقدير وإذا وقعت أي حروف المد بعدها أي الهمزة، وقوله (فاقصر) هو جواب الشرط المحذوف. ثم قال:

مَا لَمْ تكُ الْهَمْزَةُ ذاتَ الثِّقَلِ بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنٍ مُتَّصِلِ
فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ كَالْقُرْآنْ وَنَحْوِ مَسْؤولا فَقِسْ وَالضَّمْآنْ
وَيَاءُ إِسْرَائِيلَ ذَاتُ قَصْرِ هَذَا الصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ مِصْرِ

وَأَلِفُ التَّنْوِينِ أَعْنِي الْمُبْدَلَهْ مِنْهُ لَدَى الْوُقُوفِ لَا تُمَدُّ لَهْ
وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ كَإِيتِ لِانْعِدَامِهِ فِي الْوَصْلِ

لما ذكر حكم حروف المد إذا وقعت بعد الهمزة، تعرض في هذه الأبيات والبيت بعدها إلى مستثنيات لورش من ذلك الحكم وجملتها وفاقاً وخلافاً سبعة قصر حرف المد فيها لورش الآخذون له بالتوسط والإشباع في غيرها.

المستثنى الأول: ما كانت الهمزة واقعة فيه بعد حرف ساكن صحيح متصل وإليه أشار بالبيت الأول وذكر حكمه في قوله: **(فإنه يقصره)** أي فإن ورشاً يقصر حرف المد في ذلك اتفاقاً لحذف صورة الهمز رسماً مع الجمع بين اللغتين، ثم مثل لذلك **(بالقرآن ومسؤولاً والضمئان)** وأمر بأن يقاس عليها ما أشبهها كمذؤوماً ومسؤولون، واحترز بقوله **(صحيح)** عن الحرف المعتل نحو فاؤوا، وبقوله **(ساكن)** عن الصحيح المتحرك نحو مئارب، وبقوله: **(متصل)** عن الصحيح الساكن المنفصل نحو من آمن فتجري في هذه المحترزات ونحوها الأوجه الثلاثة على ما تقدم.

المستثنى الثاني: كلمة **(إسرائيل)** حيث وقعت استثناها صاحب التيسير ومن تبعه كالشاطبي وقالوا بقصر يائها لاستثقال مدتين في كلمة أعجمية كثيرة الحروف وكثيرة الدور يضاف إليها في الغالب كلمة ممدودة الآخر وهي بنو أو بني فترك مدها تخفيفاً، وهذا هو الصحيح عند أهل مصر كما قاله الداني، ونص على مدها جماعة من أهل الأداء ونقلوه عن المصريين وإلى هذه الكلمة والخلاف المذكور فيها أشار الناظم بقوله **(وياء إسرائيل)** البيت وهذا كله في الوصل، وأما إذا وقفت على كلمة إسرائيل وعلى القرآن وقرءان والضمئان فيجوز الوقف بالقصر والتوسط والطويل لورش كغيره من القراء لأن مدها حينئذ عارض.

المستثنى الثالث: الألف المبدلة من التنوين وقفاً في نحو هزؤاً وملجئاً ودعاء ونداء، وإليه أشار بقوله **(وألف التنوين)** أعني المبدلة منه أي من التنوين وذكر حكمه بقوله **(لا تمد له)** أي لورش يعني إجماعاً لأنها عارضة إذ لا توجد إلا في الوقف، وهذا بخلاف الألف في نحو رءا القمر، ورءا الشمس، وتراءا الجمعان، فإنها تجري فيها الأوجه الثلاثة لورش عند الوقف عليها لأنها أصلية وذهابها في الوصل عارض.

المستثنى الرابع: كل حرف مد وقع بعد همز الوصل في الابتداء نحو ائت بقرآن ائذن لي أؤتمن فاستثناه الداني في جميع كتبه وتبعه الشاطبي، وإليه أشار الناظم بقوله: **(وما أتى من بعد همز الوصل كإيت)** وحقق همزة إيت إشارة إلى أن استثناء ذلك إنما يتأتى حالة الابتداء، وذكر وجه استثنائه بقوله: **(لانعدامه في الوصل)** أي لانعدام همز الوصل عند وصل الكلمة بما قبلها فامتنعت زيادة المد لعروض همز الوصل، ولأن حرف المد في جميع

ذلك بدل من الهمزة فهو عارض أيضاً، ولهذا إذا وصلت الكلمة بما قبلها ذهبت همزة الوصل ونطقت بهمزة في موضع حرف المد، وبعضهم لم يستثن ذلك نظراً إلى صورة الكلمة الآن، وما في قوله: **(ما لم تك)** مصدرية ظرفية، وتك مضارع مجزوم بلم وحذف نونه على مذهب يونس القائل بجواز حذفها إذا لقيها ساكن ومنعه الجمهور، وجملة قوله: **(فإنه يقصره)** جواب شرط محذوف والتقدير: فإن كانت أي الهمزة بعد صحيح الخ فإنه يقصره. **(وما)** من قوله: **(وما أتى)** موصولة في محل رفع مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره: **(لا تمد له)** و **(لانعدامه)** متعلق **(بلا تمد)** المحذوف، و**(في الوصل)** متعلق بانعدام، و**(الوصل)** في الشطر الأول بمعنى التوصل، وفي الثاني بمعنى الاتصال، وتقدم نظيره في باب ميم الجمع. ثم قال:

وَفي يُـواخِـذُ اخْتِـلاَفٌ وَقَـعـا وَعَـادا الأولَـى وَالآنَ مَـعَـا

ذكر في هذا البيت بقية المستثنيات السبعة وهي المستثنى الخامس والسادس والسابع، **فالمستثنى الخامس**: كلمة **(يواخذ)** كيفما وقعت وهي مستثناة من الهمز المغير بالبدل نحو: لا تواخذنا، لا يواخذكم الله، فتقصر بلا خلاف. وقول الناظم: **(وفي يواخذ الخلاف وقعا)** تبع فيه الشاطبي وهو معترض لأن أهل الأداء مجمعون على استثنائه، قال الداني في كتاب الإيجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: لا يواخذكم الله، ولا تواخذنا، ولو يواخذ الله حيث وقع، وكأنَّ ذلك عندهم من واخذت غير مهموز اهـ. **(وأجيب)** عنه بأن ظاهر كلام الداني في التيسير المد لأنه لم يستثنه، فاعتمد الشاطبي على ظاهر التيسير، واعتمد الناظم على كلام الشاطبي فحكى فيه الخلاف. **والمستثنى السادس**: **(عادا الأولى)** بالنجم وهي من المغير بالنقل فاستثناها جماعة منهم الداني في جامعه وذلك لأن رواية ورش فيها كما سيأتي بإدغام تنوين عادا في اللام من الأولى بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام، فلم يمد الواو من الأولى اعتداداً بحركة اللام المنقولة من الهمزة في الأولى لأنها صارت كاللازمة من أجل إدغام التنوين فيها، فكأنه لا همز في الكلمة لا ظاهراً ولا مقدراً، ومنهم من لم يستثنها كالداني في التيسير جرياً على أصل ورش في ترك الاعتداد بالحركة المنقولة. **والمستثنى السابع**: **(الآن)** المستفهم بها في موضعي يونس وهما قوله تعالى: ﴿**الآن وقد كنتم**﴾ و﴿**الآن وقد عصيت قبل**﴾ وفيه مدتان: إحداهما بعد همزة الاستفهام والثانية بعد اللام وهي المرادة هنا وهي من المغير بالنقل أيضاً، فاستثناها جماعة منهم الداني في كتابه الجامع، ووجه استثنائها استثقال الجمع بين مدتين من هذا النوع المختص بورش في كلمة واحدة ولا نظير لذلك، فمد بعد الهمزة الأولى، وترك المد بعد الثانية المغيرة بالنقل اعتداداً بالحركة المنقولة، ومنهم من لم يستثن ذلك كالداني في التيسير لعدم الاعتداد بحركة النقل، وإلى الخلاف في عادا الأولى

والآن بموضعي يونس أشار بقوله: **(وعادا الأولى والآن معا)** لأنه عطفهما على ما فيه الخلاف وهو يواخذ، وأتى بلفظ الآن ممدوداً على الاستفهام احترازاً عن نحو: الآن جئت بالحق، وأشار بقوله معاً إلى موضعي يونس المذكورين، وسيأتي بسط الكلام على عادا الأولى والآن بالموضعين في باب النقل إن شاء الله. (والحاصل) أن المستثنيات سبعة اتفقوا على قصر ثلاثة منها وهي أصلان مطردان وكلمة، فأحد الأصلين كل حرف مد وقع قبله همز وقبل الهمز ساكن صحيح متصل. الثاني: كل ألف مبدلة من التنوين وقفاً واقعة بعد همز. وأما الكلمة فهي يواخذ كيف وقعت، واختلفوا في الباقي وهو أصل مطرد وثلاث كلمات، فالأصل المطرد كل حرف مد وقع بعد همز الوصل في الابتداء، والكلمات الثلاث إسرائيل وعادا الأولى والآن بموضعي يونس والمعمول به فيما عدا الآن القصر، وأما الآن فسيأتي في باب النقل وجوهها وبيان المقروء به منها والمعول عليه في جميع ما استثنى هو النقل، لأن القراءة سنة متبعة مرجعها النقل والتعليل تابع له. ثم قال:

وَالْـوَاوُ وَالْـيَـاءُ مَـتَـى سَـكَـنَـتَـا ... مَـا بَيْنَ فَـتْـحَـةٍ وَهَـمْـزٍ مُـدَّتَـا

لَـهُ تَوَسُّطَـا

لما ذكر الأحكام المتعلقة بأحرف المد واللين شرع يذكر الأحكام المتعلقة بحرفي اللين فقط وهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما كما قدمنا، فأخبر أنهما **(متى سكنتا بين فتحة وهمزة)** بأن يكون قبلها فتحة وبعدهما همزة نحو سَوْءَ وشيء كيف وقع، وسوءة وهيئة ولا تيأسوا واستيأسوا مدتا له أي لورش **(توسطاً)** أي مداً متوسطاً يعني وصلاً ووقفاً، ويسمى مدهما عند القراء بمد اللين، ومفهومه أنهما لا يمدان إذا كان بعدهما حرف غير الهمزة نحو سوف وريب وهو كذلك لكل القراء في الوصل، وأما في الوقف فسيتكلم عليهما، وفهم من نسبة التوسط لورش وحده أن قالوناً لا يمدها وهو كذلك، وبقي على الناظم شرط آخر في مدهما لورش ذكره غيره كالشاطبي وهو أن يكون الهمز متصلاً بهما في كلمة واحدة كما مثلنا، فلو كان منفصلاً عنهما نحو خلوا إلى وابني آدم فلا مد. **والجواب:** عن الناظم أنه لما اشترط في حرف اللين السكون استغنى به عن ذكر هذا الشرط لأن حرف اللين مع الهمز المنفصل لا يكون إلا متحركاً في رواية ورش لأنه ينقل حركة الهمز إليه، وأيضاً ذكره الخلاف بعد في سوءات والقصر في موئلاً وفي الموءودة يشعر باشتراط ذلك لأن الهمز في الثلاثة متصل بحرف اللين، وما اقتصر عليه الناظم من التوسط في حرفي اللين هو أحد وجهين لورش من طريق الأزرق وهو الأرجح ولذا اقتصر عليه، والوجه الثاني الإشباع وقد أخذ به جماعة من أهل الأداء والوجهان في الشاطبية، وعلى ما فيها جرى عملنا وبهما قرأت على شيخنا رحمه الله تعالى مع تقديم التوسط، فوجه الإشباع فيهما شبههما بالواو والياء المديتين في السكون وفي شيء من المد واللين، ووجه التوسط نقصانهما في المد

واللين عن الواو والياء المديتين بكثير، فيجب أن يكون مدهما أنقص وهو التوسط، ووجه القصر إلغاء الشبه المذكور لمفارقتهما للواو والياء المديتين في عدم مجانسة الحركة لهما وفي كثير من الأحكام، ووجه مدهما مع الهمز المتصل دون المنفصل أنهما أضعف من حرفي المد واللين فمدتا مع السبب القوي وهو الهمز المتصل دون السبب الضعيف وهو الهمز المنفصل.

تنبيه: إذا اجتمع لورش مد البدل مع مد اللين سواء تقدم البدل على اللين كقوله تعالى: ﴿أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً﴾(١) أم تأخر كقوله تعالى: ﴿لن يضروا الله شيئاً يريد الله أن لا يجعل لهم حظاً في الآخرة﴾(٢) فالصحيح المقروء به أربعة أوجه: الثلاثة في البدل مع التوسط في اللين، والرابع الطويل فيهما، ونظمها الشيخ سيدي علي النوري في بيتين فقال:

إذا جاء شيء مع كناتٍ فاربع ... توسطُ شيء مع ثلاثٍ به أجِزْ
وتطويلُ شيء مع طويل به فقط ... كذا عكسُه فاعمل بتحريره تَفُزْ

وإذا اجتمع لورش مد البدل كآمنوا مع المد العارض المختص بورش نحو مستهزئون كقوله تعالى: ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا ـ إلى قوله ـ مستهزئون﴾(٣) فالمحرر المقروء به ستة أوجه: قصر البدل مع الطويل ثم التوسط ثم القصر في العارض وتوسط البدل مع الطويل ثم التوسط في العارض والطويل فيهما، وإنما لم يجز غير هذه الستة لأن الثاني أقوى فلا يكون أحط رتبة من الأول. وأما اجتماع اللين مع العارض واجتماعهما مع البدل فلا يوجدان في القرآن إذا روعي الوقف، وما من قول الناظم ما بين زائدة وبين متعلق بسكنتا، وقوله توسطاً نعت لمصدر محذوف تقديره مداً توسطاً أي متوسطاً أو ذا توسط. ثم قال:

وَفِي سَوْءَاتِ ... خُلْف لِمَا فِي الْعَيْنِ مِن فَعْلَاتِ
وَقَصْرُ مَوْئِلاً مَعْ الْمَوْءُودَهْ ... لِكَوْنِهَا فِي حَالَةِ مَفْقُودَهْ

ذكر هنا كلمات استثنيت لورش من مد حرف اللين المتقدم وجملتها وفاقاً وخلافاً ثلاثة: (الكلمة الأولى) (سوءات) من سوءاتهما وسوءاتكم اختلف في واوها فاستثناها الجمهور ولم يستثنها بعضهم كالداني في جميع كتبه، وإلى الخلاف في استثنائها أشار بقوله (وفي سوءات خلف) والخلاف المذكور دائر بين القصر والتوسط، فمن استثناها يقول فيها بالقصر فقط، ومن لم يستثنها يقول فيها بالتوسط فقط، فيكون في سوءات أربعة أوجه لا غير: قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة والرابع التوسط فيهما، لأن كل من له في حرف

---

(١) (٢) البقرة: ١٧٠.
(٢) (٣) آل عمران: ١٧٦.
(٣) (٢) البقرة: ١٤.

اللين الإشباع يستثني سوءات، وكل من وسطه مذهبه في مد البدل التوسط فقط، ونظمها العلامة المحقق ابن الجزري في بيت فقال:

وسوءاتُ قصرُ الواو والهمز ثَلِّثَنْ ووسطهما فالكل أربعة فادرِ

هذا هو الصواب المأخوذ به عند المحققين، وبه قرأت على شيخنا رحمه الله، وبه أقرىء، خلافاً لمن جعل في الواو ثلاثة أوجه وقال: إذا ضربت في ثلاثة الهمزة صارت تسعة، فوجه الخلاف في واو سوءات ما أشار إليه الناظم بقوله: **(لما في العين من فعلات)** وبيانه أن سوءات جمع سوءة على وزن فعلة، وحق باب فعلة أن يجمع إذا كان اسماً صحيح العين ثلاثياً مؤنثاً على فعلات بفتح العين نحو صحفة وصحفات، فإن كان معتل العين نحو بيضات ولوزات وسوءات فأكثر العرب يسكنون الياء والواو استثقالاً للحركة على حرف العلة، وبنو هذيل يفتحونها كالصحيح، فمن استثنى واو سوءات نظر إلى أن حق الواو في الأصل الحركة لولا استثقالها عليها فلم يمدها، ومن لم يستثنها نظر إلى أن الواو ساكنة في الحال ولم ينظر إلى ذلك الأصل فمدها، فقوله: **(لما في العين من فعلات)** أي لما في عين سوءات وهي الواو من ملاحظة فعلات والنظر إلى الأصل أو الحال. (الكلمة الثانية والثالثة) من المستثنيات **(موئلا)** بالكهف، و**(الموءودة)** بالتكوير، اتفقوا على قصر الواو فيهما، وإلى ذلك أشار بقوله: **(وقصر موئلاً مع الموءودة)** يعني قصر واو موئلاً مع واو الموءودة الواقعة قبل الهمزة لورش، ففي كلامه حذف مضاف قبل موئلاً والموءودة وهو واو، وقوله وقصر مبتدأ خبره محذوف تقديره لورش، وأشار إلى وجه قصر واوهما بقوله لكونها في حالة مفقودة أي لكون الواو فيهما تفقد وتحذف في بعض تصاريف الكلمة باطراد وذلك في المضارع، يقال وَأَلَ يَئل إذا رجع، وَوَأَدَ بنته يئدها إذا دفنها حية، وكانت العرب تئد البنات مخافة الإملاق أو لحوق العار بهم من أجلهن، وأصل يئل ويئد يَوْئِل وَيَوْئِدُ كيعِد أصله يوْعِد فوقعت الواو في ذلك بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفت فلما سقطت الواو في يئل ويئد ضعف المد فيها لعدم لزومها في جميع تصاريف الكلمة فقصرت، وقيل إنما قصرا لأن أصل واوهما الحركة لأنهما من وأل ووأد، وإنما سكنا لدخول الميم عليهما فلم يعتد بالسكون العارض، وقيل في توجيه استثناء الكلمات الثلاث غير ما تقدم فلا نطيل به، والمرجع في ذلك كله تواتر النقل والتوجيه تبع له.

تنبيه: إذا جمعت أوجه سوءات الأربعة المتقدمة مع مد البدل المنفصل عن سوءات كآدم ومع ما فيه الفتح والإمالة لورش كالتقوى في قوله تعالى: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً ولباس التقوى﴾(١) فالمقروء به لورش من طرق الشاطبية

---

(١) (٧) الأعراف: ٢٦.

خمسة أوجه فقط وهي: القصر في مدي البدل وفي حرف اللين مع الفتح في التقوى ثم التوسط في مدي البدل مع القصر في حرف اللين والتقليل في التقوى ثم التوسط في مدي البدل وفي حرف اللين مع التقليل في التقوى ثم الطويل في مدي البدل مع القصر في حرف اللين ومع الفتح والتقليل في التقوى، وقدم في غيث النفع الوجه الثالث فجعله ثانياً والثاني ثالثاً، وما ذكرناه نص عليه غيره وهو الأظهر.

وإذا: ركبت سوءات مع البدل المنفصل عنها كآدم في قوله تعالى: ﴿يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان ـ إلى ـ سوءاتهما﴾[1] فتأتي لورش بأوجه سوءات الأربعة المتقدمة لكن لا على ترتيبها السابق، بل تأتي بالقصر في مدي البدل وفي حرف اللين ثم بالتوسط في مدي البدل مع القصر في حرف اللين ثم بالتوسط في مدي البدل وفي حرف اللين ثم بالطويل في مدي البدل مع القصر في اللين والله أعلم. ثم قال:

وَمَــدّ لِلسّــاكِنِ فـي الْفَـواتِـحْ　　　وَمَــدّ عـيْـن عِـنْـدَ كُـلّ رَاجِـحْ

قد علمت أن (للساكن) اللازم قسمان: كلمي وحرفي وكلاً منهما مخفف ومثقل، ولما قدم الناظم اللازم الكلمي بقسميه المخفف والمثقل، تكلم هنا على اللازم الحرفي بقسميه أيضاً، وهو واقع في حروف فواتح السور وهي على أربعة أقسام: **(الأول)**: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد ولين وذلك سبعة أحرف: لام، كاف، صاد، قاف، سين، ميم، نون. **(الثاني)**: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها حرف لين فقط وذلك عين من فاتحة مريم والشورى. **(الثالث)**: ما كان على ثلاثة أحرف أوسطها متحرك وهو ألف من نحو ألم. **(الرابع)**: ما كان على حرفين وذلك خمسة أحرف: (طا) (ها) (را) (يا) (ح) فقوله: **(ومد للساكن في الفواتح)** يتناول القسم الأول والثاني فقط، لأن لفظ مد يقتضي ممدوداً، والممدود إما حرف مد كما في القسم الأول، أو حرف لين فقط كما في القسم الثاني، ويخرج عنه القسم الثالث لعدم وجود حرف ممدود فيه، والقسم الرابع لعدم وجود السبب الذي يمد لأجله، والمراد بالمد في قوله ومد الإشباع لأن المد إذا أطلق ينصرف إليه، وهذا الحكم متفق عليه بين قالون وورش كما يعلم من إطلاقه. وقوله: **(للساكن)** يتناول الساكن المخفف نحو (قٓ) (نٓ). والمثقل نحو الٓمٓ. واللام في قوله للساكن للتعليل أي مد حرف المد وحرف اللين في الفواتح لأجل الساكن المتصل بهما، وكل من حرف المد وحرف اللين ساكن فكأنه قال مد لالتقاء الساكنين. وقوله: **(ومد عين عند كل راجح)** نبه به على الخلاف الواقع في عين من كهيعص وحم عسق فأخبر أن مدها يعني مداً مشبعاً على ما تقدم راجح عند كل القراء نافع وغيره، ومفهومه أن غير المد مرجوح وغير المد

---

(١) (٧) الأعراف: ٢٧.

صادق بالتوسط والقصر، لكن يتعين حمله على التوسط لأن القصر ليس من طريق الداني الذي سلكه الناظم، ولأن القصر ممتنع من طريق الأزرق لمنافاته لأصله لأنه يرى بعد حرف اللين قبل الهمز في نحو سوء وشيء فهذا أحرى، لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز، فيستفاد من كلام الناظم وجهان فقط في عين لجميع القراء: أحدهما راجح وهو الإشباع، والآخر مرجوح وهو التوسط، واختار كلًّا منهما جماعة، وعليهما حمل أكثر الشراح قول الشاطبي: (وفي عين الوجهان والطول فضلا) وبالوجهين القراءة عند من يقرأ بما في الشاطبية وبهما قرأت على شيخنا رحمه الله تعالى مع تقديم الإشباع وكذلك أقرىء وما شرحنا عليه من قول الناظم، ومد عين عند كل راجح هو إحدى روايتين عنه وعليها شرح بعضهم، والرواية الأخرى ومد عين عند ورش راجح وهي الموجودة في أكثر النسخ وهي معترضة لأنها تقتضي عدم رجحان المد لقالون ورجحان غير المد له وهو التوسط، مع أن الراجح لجميع القراء هو المد كما علمت، ولذا نقل عن الناظم أنه أبدله بالشطر الذي شرحنا عليه وهو الصواب.

تنبيه: إذا تحرك الساكن اللازم الذي يمد لأجله بحركة عارضة كحركة التخلص من التقاء الساكنين في الم الله لجميع القراء، وفي نحو من النساء إن اتقيتن على وجه البدل لورش، وكحركة النقل لورش في ﴿**الم أحسب الناس**﴾ وفي نحو على البغاء ﴿**إن أردن**﴾ على وجه البدل له أيضاً جاز وجهان: المد الطويل والقصر، فالمد لعدم الاعتداد بالحركة العارضة، قال أبو شامة: والأقيس عندهم المد وترك الاعتداد بالعارض. وقال ابن الباذش: وهو القياس وعليه أكثر الشيوخ للجميع من القراء اهـ. والقصر للاعتداد بها قال الداني: وعلى هذا عامة من لقيناه من الشيوخ اهـ. والوجهان جيدان منصوص عليهما ومقروء بهما، وبهما قرأت على شيخنا مع تقديم الطويل، وكذلك اقرىء، ونص في غيث النفع على تقديم القصر في الم الله، و ﴿**الم أحسب الناس**﴾ وهذا كله في الوصل، وأما إذا وقف على الم وابتدىء بما بعده فليس إلا المد الطويل كما هو ظاهر، ويمكن أن تؤخذ هذه المسألة أعني مسألة تحرك الساكن اللازم بحركة عارضة من قول الناظم المتقدم والخلف في المد لما تغير بأن يحمل على السبب المتغير مطلقاً سواء كان همزاً أو سكوناً، وعليه حمله بعضهم والله تعالى أعلم. ثم قال:

وَقِفْ بِنَحْوِ سَوْفَ رَيْبَ عَنْهُمَا ... بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَمَا بَيْنَهُمَا

لما تكلم على حرف اللين إذا وقع بعده همز نحو شيء وسوء، أو وقع بعده سكون لازم وذلك في عين من فاتحة مريم والشورى، تعرض هنا إلى حكم حرف اللين إذا وقع بعده سكون عارض للوقف، فأمر بأن يوقف على (**سوف وريب**) ونحوهما كالخوف والطول والليل والعين وشبهها بثلاثة أوجه: (**المد المشبع والقصر وما بينهما**) وهو التوسط وهي

جائزة لقالون وورش ولذا قال عنهما ومثلهما سائر القراء، إلا أن المختار منها عند الداني التوسط وبه كان الشاطبي يقرىء، وهذا إذا كان ما بعد حرف المد غير همز كما يؤخذ من قول الناظم بنحو سوف ريب، فإن كان همزاً كشيء وسوء عند الوقف فلا يجوز لورش إلا التوسط والطويل، ويمتنع له القصر من طريق الأزرق لأن سبب المد عنده في ذلك هو الهمزة وهي موجودة مع سكون الوقف مع كونها أقوى منه فأعمل القوي وألغي الضعيف، وأما غير ورش كقالون فسبب المد عنده هو سكون الوقف، فإذا اعتبره مد أو وسط وإذا ألغاه قصر، والهمز غير موجب عنده لمد حرف اللين كسائر الحروف، ولذا قصره في الوصل وجازت له الأوجه الثلاثة في الوقف كالذي لم يقع بعده همز، ومحل جواز الأوجه الثلاثة إذا وقف بالسكون المحض أو مع الاشمام فيما يجوز فيه، وأما إذا وقف بالروم فليس إلا القصر لأن الوقف بالروم كالوصل كما سيأتي.

فوجه جواز الأوجه الثلاثة في حرفي اللين الواقع بعدهما سكون عارض للوقف أنهما أشبها حروف المد في السكون وفي شيء من المد واللين كما تقدم، فحملا على حروف المد فجاز فيهما ما جاز في حروف المد الواقع بعدها ذلك.

تنبيه: قد ذكرنا فيما تقدم أن سبب المد قسمان: لفظي ومعنوي. أما اللفظي فقد تكلم عليه الناظم بأقسامه. وأما المعنوي فلم يعترض له لكونه ضعيفاً عند القراء وهو قوي مقصود عند العرب ومنه المد للتعظيم، وبه قال بعضهم لأصحاب قصر المنفصل في نحو لآ إله إلا الله، لآ إله إلا أنت، ويسمى مد المبالغة لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عن سوى الله تعالى وهو مقصد جليل وغرض جميل، ويؤيده ما روي مرفوعاً عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **«من قال لا إله إلا الله ومد بها صوته أسكنه الله دار الجلال داراً سمى بها نفسه فقال ذو الجلال والإكرام ورزقه النظر إلى وجهه الكريم» وما روي عن** أنس رضي الله عنه مرفوعاً أيضاً: **«من قال لا إله إلا الله ومدها هدمت له أربعة آلاف ذنب»** وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله. وقول الناظم بنحو الباء فيه بمعنى على. ثم قال:

أَلْقَـوْلُ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيـلِ لِلْهَمْـزِ وَالإِسْقَـاطِ وَالتَّبْـدِيـلِ

تكلم في هذا الباب على أحكام الهمز وهي كما في الترجمة أربعة: **(التحقيق والتسهيل)** بين بين، و**(الإسقاط والإبدال)** وعبر عنه الناظم **(بالتبديل)** والتحقيق هو الأصل في (الهمز) ويقابله التغيير بأحد الأنواع الثلاثة، ولفظ التسهيل في اللغة يطلق على الأنواع الثلاثة، وفي اصطلاح القراء مختص عند الإطلاق بالتسهيل بين بين، وسيأتي معنى كل منها، والهمز في اللغة الدفع بسرعة تقول: همزت الفرس همزاً إذا دفعته بسرعة، وسمي الحرف المعروف همزة لأن الصوت يدفع عند النطق به لكلفته على اللسان، والنبرُ مرادف

عند الجمهور للهمز، تقول: نبرت الحرف نبراً إذا همزته. وقوله **(للهمز)** تنازعه كل من التحقيق وما عطف عليه، والتحقيق والتسهيل والتبديل مصادر لحقق وسهل وبدل، كالتعليم مصدر لعلم، والإسقاط مصدر لأسقط كالأكرم مصدر لأكرم. ثم قال:

وَالْهَمْـزُ فِي النُّـطْقِ بِـهِ تَكَلُّفُ ... فَسَهَّـلُوهُ تَـارَةً وَحَـذَفُـوا
وَأَبْـدَلُـوهُ حَـرْفَ مَـدٍّ مَحْضَـا ... وَنَـقَـلُوهُ لِلسُّـكُونِ رَفْضَـا

تعرض هنا لسبب تغيير الهمز، فأخبر أن **(الهمز في النطق به تكلف)** أي مشقة وصعوبة لكونه حرفاً قوياً بعيد المخرج حتى شبهه بعضهم لأجل ذلك بالتهوع أي التقيؤ وبعضهم بالسعل فلم يبقوه على أصله وهو التحقيق بل سهلوه أي غيروه قصداً إلى تخفيفه، كما تسهل الطريق الصعبة والعقبة المتكلف صعودها، وتغييرهم له على ثلاثة أنواع كما تقدم تسهيله بين بين وهو المراد بقوله **(فسهلوه تارة)** أي مرة وإبداله من جنس حركة ما قبله وهو المراد بقوله: **(وأبدلوه حرف مد محضا)** أي خالصاً من شائبة الهمز وحذفه وهو نوعان: حذفه مع حركته ويعبر عنه بالإسقاط وهو المراد بقوله: **(وحذفوا)** وحذفه بعد نقل حركته وهو المراد بقوله: **(ونقلوه)** أي نقلوا حركته **(للسكون رفضا)** أي تركاً فتصير الأنواع أربعة، وستأتي كلها في مواضعها إن شاء الله تعالى، والأصل في تغييره أن يكون بالتسهيل بين بين لأن فيه بقاء أثر الهمزة ثم بالإبدال، لأنه وإن لم يبق له أثر فقد عوض عنه حرف آخر، ثم بالحذف بعد النقل لأن فيه بقاء حركته، ثم بالحذف مع الحركة لأنه عدم محض. وقوله **(محضا)** صفة لحرف أو حال منه، و **(رفضا)** مفعول لأجله أي نقلوا حركته إلى الساكن قبله لأجل رفضه وتركه أي حذفه، ويحتمل أن يكون حالاً من الواو في **(نقلوه)** أي رافضين له أو حالاً من مفعول نقلوه أي مرفوضاً. ثم قال:

فَنَـافِعٌ سَهَّـلَ أُخْرَى الْهَمْـزَتَيْن ... بِكِلْمَـةٍ فَهْيَ بِـذَاكَ بَيْـنَ بَيْـن
لَكِنْ فِي الْمَفْتُـوحَتَيْنِ أُبْـدِلَتْ ... عَنْ أَهْـلِ مِصْـرَ أَلِفـاً وَمُكِّنَتْ

من هنا شرع في أحكام الهمز وما تقدم في البيتين قبل توطئة وتمهيد لها، وبدأ بحكم همز القطع الملاصق لمثله ويسمى بالهمز المزدوج، وسيتكلم على مقابله وهو الهمز المفرد، والهمز المزدوج قسمان في كلمة وفي كلمتين، فالذي في كلمتين سيذكر حكمه، والذي في كلمة ذكر حكمه هنا فأخبر أن نافعاً من روايتي قالونَ وورش سهل أخرى الهمزتين في كلمة أي الآخرة منهما وهي الثانية وظاهره سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وهو كذلك، وأما الأولى فلا تكون إلا مفتوحة، فصور اجتماع الهمزتين في كلمة ثلاثة مفتوحتان نحو أأنذرتهم وأألد، ومضمومة بعد مفتوحة وذلك في أربعة مواضع لا غير وهي: **﴿قل أؤنبئكم﴾** بآل عمران. و**﴿أأنزل عليه الذكر﴾** بص. و**﴿أأشهدوا﴾** بالزخرف. **﴿وأألقي عليه الذكر﴾** بالقمر، ومكسورة بعد مفتوحة وذلك في تسعة ألفاظ وهي: أإذا آله

ائنكم ائنك ائنا ائن لنا لأجراً ائن ذكرتم أئمة ائفكا. ومفهوم قوله: **(سهل أخرى الهمزتين)** أن نافعاً لا يسهل أولاهما بل يحققها على الأصل وهو كذلك إلا أن يكون قبلها ساكن، فإن ورشاً ينقل حركتها إليه نحو: **﴿قل أأنتم﴾ ﴿قل أؤنبئكم﴾ ﴿قل ائنكم﴾** على ما سيأتي في باب النقل. وقوله **(بكلمة)** هو جار على اصطلاح القراء في عدهم الهمزتين في نحو **﴿أأنذرتهم﴾** من كلمة واحدة، لأن الأولى لما كانت لا تنفصل عن الثانية بالوقف عليها صارت الهمزتان كأنهما من كلمة واحدة وإن كانتا من جهة المعنى من كلمتين. وقوله: **(فهي بذاك بين بين)** قصد به إيضاح قوله **(سهل)** وإلا فالتسهيل في اصطلاح القراء إذا أطلق اختص بالتسهيل بين بين كما تقدم، أي فالهمزة الثانية بسبب ذلك التسهيل تكون **(بين بين)** أي بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، فتكون المفتوحة بين الهمزة والألف، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمكسورة بين الهمزة والياء، هذا هو المأخوذ به عندنا في كيفية التسهيل بين بين. قال أبو شامة: وكان بعض أهل الأداء يقرب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء، قال: وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك وليس بشيء اهـ. لكن جوز الداني وجماعة إبدالها هاء خَالصةً فَي الأنواع الثلاثة. قال العلامة سيدي عبد الرحمن ابن القاضي في بعض تآليفه: جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في المسهل بالهاء خالصة مطلقاً وبه قال الداني اهـ. وجوزه بعضهم في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة والأكثرون على المنع مطلقاً، وعليه جرى عملنا بتونس. وقول الناظم: **(لكن في المفتوحتين)** البيت استدراك على قوله: **(فنافع سهل أخرى الهمزتين)** وإنما استدرك عليه لأنه يقتضي أن ورشاً يسهل الثانية من المفتوحتين وغيرهما في جميع الروايات عنه، مع أن تسهيل الثانية من المفتوحتين له إنما هو من رواية البغداديين عنه. وأما المصريون فإنما رووا عن أبي يعقوب الأزرق عن ورش إبدالها ألفاً لانفتاح ما قبلها فلذا قال: **(لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفاً)** فتحصل في كل من المضمومة والمكسورة بعد المفتوحة وجه واحد وهو التسهيل بين بين لقالون وورش، وفي المفتوحتين التسهيل في الثانية فقط لقالون والتسهيل والإبدال ألفاً لورش والوجهان مقروء بهما له، والمقدم الإبدال لأنه أقوى من جهة الرواية كما سيأتي. وقوله: **(ومكنت)** أي مدت الألف المبدلة من الهمزة في المفتوحتين مداً مشبعاً يعني إذا وقع بعدها ساكن نحو أأنذرتهم لأنها ساكنة والساكن الذي بعدها لازم فيكون مدها لازماً، فإذا وقع بعدها متحرك وذلك في موضعين أألد بهود وآمنتهم بالملك فليس إلا القصر لعدم الساكن بعدها، وليست كألف آمنوا لعروضها بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط، هذا هو التحقيق الذي قرأنا به وبه نقرىء، خلافاً لمن جعلها كألف آمنوا فجوز فيها الأوجه الثلاثة، فوجه التسهيل في ذلك أن الهمزة المفردة مستثقلة حتى خففوها بجميع أنواع التخفيف فاستثقال اجتماع همزتين أولى، وإنما خصت الثانية بالتخفيف لأنها هي التي قوي بها الثقل، وإنما خصت بالتسهيل بين بين دون غيره لأنه هو الأصل في أنواع

التغيير لبقاء أثر الهمزة معه كما تقدم، ووجه إبدال الثانية من المفتوحتين ألفاً لورش المبالغة في التخفيف فراراً من الهمزة كلها وبعضها إلى ما هو خفيف جداً وهو الألف اللينة، وإنما خص الثانية من المفتوحتين بالإبدال دون المضمومة والمكسورة لأن النطق بالألف أخف من النطق بالواو والياء والبدل هنا وإن كان على غير قياس، لأن قياس الهمزة المتحركة التسهيل بين بين لكنه ثابت عن العرب وهو اختيار الخليل وسيبويه ونقله الأكثرون عن ورش، وقال الداني: البدل أقوى من جهة الرواية اهـ. فإنكار الزمخشري له لا يلتفت إليه وقوله (**بكلمة**) متعلق بمحذوف حال من الهمزتين والباء بمعنى في، وكلمة بكسر الكاف وسكون اللام كما هو إحدى لغات فيها. وقوله: (**فهي**) مبتدأ و (**بين**) الأول متعلق بمحذوف خبره و (**بين**) الثاني معطوف على الأول بإسقاط العاطف والأصل بين ذا وبين ذا ثم حذفت الواو العاطفة والمضاف إليه منهما وبنيت الكلمتان على الفتح. وقوله (**لكن**) بتشديد النون حرف استدراك واسمها ضمير القصة والشأن محذوف أي لكنها، و (**في المفتوحتين**) متعلق (**بأبدلت**) وجملة (**أبدلت**) خبر (**لكن**). ثم قال:

وَمَدَّ قَالُونَ لِمَا تَسَهَّلا بِالْخُلْفِ فِي أَأُشْهِدُوا لِيَفْصِلا

لما ذكر ما اختص به ورش وهو إبدال الهمزة الثانية من المفتوحتين ألفاً، ذكر هنا ما اختص به قالون فأخبر أنه مد لما تسهل من الهمز يعني فصل وأدخل بين الهمزة المحققة والمسهلة ألفاً، وظاهره في الأنواع الثلاثة المتقدمة وهو كذلك من طريق أبي نشيط عنه، وعلم من نسبة هذا الحكم لقالون وحده أن ورشاً لا يمد ولا يفصل في ذلك كله وهو كذلك على المعروف المقروء به. وقوله (**بالخلف**) متعلق (**بمد**) أي (**مد قالون**) بخلاف عنه في المد وعدمه في قوله تعالى ﴿**أأشهدوا خلقهم**﴾ بالزخرف، وهذا الخلاف من طريق أبي نشيط، والوجهان مقروء بهما والمقدم المد وهو في جميع ذلك طبيعي بمقدار ألف على ما عليه جمهور أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع عليه وبه جرى عملنا، ووجهه عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها وضعف سببية الهمز عن السكون، وذهب جماعة إلى أن المد في ذلك متصل وهو خلاف المعول عليه. وقوله: (**ليفصلا**) أشار به إلى وجه مد قالون بين الهمزتين أي إنما مد قالون بين الهمزتين ليفصل بينهما بالمد وذلك لأنه رأى أن الثانية وإن خففت فهي غير خالية من الثقل لكونها في حكم المحققة المتحركة كما يدل عليه اعتبارها كذلك في الشعر فكان المحققة موجودة، ففصل بينها وبين التي قبلها ليمنع من اجتماعهما، وإنما ترك الفصل في أأشهدوا على أحد الوجهين جمعاً بين لغة الفصل ولغة تركه، ووجه ترك ورش الإدخال مطلقاً الاكتفاء بالتسهيل لأن معظم الثقل قد ذهب به، واللام في قوله: (**ليفصلا**) للتعليل متعلق (**بمد**). ثم قال:

وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلَاثُ تَرَكَهْ وَفِي أَئِمَّةٍ لِنَقْلِ الْحَرَكَهْ

ذكر في هذا البيت ما لا إدخال فيه لقالون من غير خلاف وهو شيئان: **الأول**: ما اجتمعت فيه ثلاث همزات وهو كلمتان ﴿آمنتم﴾ بالأعراف وطه والشعراء، و﴿أآلهتنا﴾ بالزخرف، فالجملة أربعة مواضع خالف فيها قالون أصله فترك فيها الإدخال بين الهمزة الأولى المحققة والثانية المسهلة بلا خلاف، وإلى هذا أشار بقوله: **(وحيث تلتقي ثلاث تركه)** أي ترك قالون المد والإدخال حيث تجتمع ثلاث همزات، وبيان اجتماعها في آمنتم وآلهتنا أن أصلهما قبل الاستفهام أامنتم وأالهتنا بهمزتين مفتوحة فساكنة فالمفتوحة زائدة والساكنة فاء الكلمة فأبدلت الساكنة ألفاً على القاعدة المشهورة وهي إذا اجتمع همزتان في كلمة والثانية ساكنة فإنها تبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها نحو آدم واوتوا وايمان وستأتي هذه القاعدة للناظم، ثم دخلت همزة الاستفهام فاجتمع همزتان في اللفظ الأولى للاستفهام والثانية هي الزائدة، وأما الثالثة فهي فاء الكلمة المبدلة ألفاً على القاعدة، فخفف نافع الثانية بالتسهيل بين بين وهذا التخفيف قد استفيد من قوله قبل، فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة، ومقتضى ما تقدم للناظم في البيت الذي قبل هذا أن يدخل قالون بينهما ألفاً لكنه أفاد هنا أنه ترك الإدخال فيما اجتمع فيه ثلاث همزات، ووجهه أنه لو فصل بين الهمزتين في ذلك بألف لصار اللفظ في تقدير أربع ألفات: الأولى همزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة، والثالثة الهمزة المسهلة، والرابعة المبدلة من الهمزة، وذلك إفراط في التطويل والثقل وخروج عن كلام العرب.

واعلم: أنه كما لا إدخال لقالون فيما اجتمع فيه ثلاث همزات لا إبدال لورش فيه، لأن كل من روى الإبدال في نحو أأنذرتهم ليس له في آمنتم وآلهتنا إلاَّ التسهيل، وما رواه بعضهم عن ورش من الإبدال في ذلك وإن ذكره الداني في إيجاز البيان وبعض شراح الشاطبية وهو مقتضى عموم قول الناظم لكن في المفتوحتين أبدلت البيت فضعيف رواية وقياساً وليس من طريق الأزرق فلا يقرأ به. **الثاني**: مما لا إدخال فيه لقالون بلا خلاف كلمة أئمة وهي في خمسة مواضع بالتوبة والأنبياء، وموضعي القصص، وموضع السجدة وإليها أشار بقوله: **(وفي أئمة)** أي وترك المد أيضاً في أئمة. وقوله **(لنقل الحركة)** أشار به إلى وجه ترك قالون المد في أئمة وبيانه أن أصله أأممة على وزن أفعلة جمع إمام كأردية جمع رداء نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها ثم أدغمت الميم في الميم فصار أئمة بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وميم بعدهما مشددة، فأصل الهمزة الثانية السكون وحركتها عارضة لأنها حركة نقل، فاعتبر قالون أصلها وهو السكون وألغى حركتها لعروضها، فترك الفصل لأنه إنما يكون بين الهمزتين المتحركتين لا بين متحركة وساكنة.

فإن قلت: حيث كان أصل أئمة أأممة على وزن أفعلة فالقياس إبدال الثانية ألفاً لسكونها بعد فتح كما في نحو آدم ثم إسكان أول المثلين وإدغامه في الثاني. **فالجواب**:

إنهم لو فعلوا ذلك لالتبس بجمع آمّ بمعنى قاصد، واعترض توجيه الناظم بأنه يقتضي أن لا تسهل الهمزة في أئمة لأنه إذا امتنع الفصل لأجل سكون الهمزة في الأصل لزم أن لا تسهل بين بين مع أن نافعاً سهلها، وأجيب بأن ترك الفصل مبني على اعتبار سكون الهمزة في الأصل والتسهيل مبني على اعتبار حركتها في الحال. ثم قال:

فَصـلَ وَأَسْقَطَ مِنَ الْمَفْتـوحَـتَيْـن ... أولاهُـمَـا قَـالُـونُ في كَـلِمَتَـيْن
كَـجَـاءَ أَمْـرُنَـا وَوَرْش سَـهّـلاَ ... أُخْـرَاهُـمَـا وَقِيـلَ لاَ بَـلْ أَبْـدَلاَ

لما فرغ من حكم الهمزتين في كلمة، ذكر في هذا الفصل حكم الهمزتين في كلمتين، والمراد بهما همزتا القطع المتلاصقتان وصلاً، فخرج الهمزتان في نحو ما شاء الله لكون الثانية همزة وصل، والهمزتان في نحو السوأى ان لعدم التلاصق، وخرج بقيد الوصل ما إذا وقف على ما فيه الهمزة الأولى فليس إلا التحقيق، والهمزتان في هذا الفصل قسمان: متفقتان في الحركة ومختلفتان فيها. فالمتفقتان ثلاثة أنواع: مفتوحتان ومكسورتان ومضمومتان. والمختلفتان خمسة أنواع ستأتي. وقد ذكر الناظم في هذا الفصل أحكام الكل وبدأ بحكم المفتوحتين فأخبر أن قالوناً أسقط أولاهما أي حذفها بالكلية وسكت عن الثانية فعلم أنها محققة على الأصل، ثم مثل للمفتوحتين فقال: **(كجاء أمرنا)** ومثله جاء أجلهم وشاءا نشره. وقوله: **(أولاهما)** هو قول الأكثر، وقال بعضهم: المحذوفة هي الهمزة الثانية وتظهر ثمرة الخلاف في المد، فعلى القول الأول يجوز في حرف المد وجهان القصر والمد لوقوعه قبل همز مغير بالإسقاط ويدخل في قول الناظم المتقدم والخلف في المد لما تغيرا. وعلى الثاني يتعين المد والمعول عليه القول الأول وقوله: **(وورش سهل أخراهما)** أخبر أن ورشاً سهل أخرى الهمزتين أي الآخرة منهما وسكت عن الأولى فعلم أنها محققة على الأصل، وهذه رواية البغداديين عن عبد الصمد عن ورش. وروى المصريون عن الأزرق عنه إبدال الثانية ألفاً وإلى هذه الرواية الثانية أشار بقوله: **(وقيل لا بل أبدلا)** أي وقيل لا يسهلها بل يبدلها ألفاً فتحصل من كلامه وجهان لورش في الثانية من كل مفتوحتين في كلمتين الإبدال والتسهيل وكل منهما صحيح مقروء به والإبدال مقدم في الأداء، وإطلاق الناظم المفتوحتين يتناول ما وقع فيه بعد الثانية غير الألف كالأمثلة السابقة، وما وقع فيه بعدها الألف وهو موضعان ﴿**جاء آل لوط**﴾ بالحجر، و﴿**جاء آل فرعون**﴾ بالقمر، ففي الثانية فيهما الوجهان على التحقيق المقروء به خلافاً لمن منع الإبدال وعين التسهيل في الموضعين لكن يقدم فيهما التسهيل لأنه الأشهر والأقيس، وجوز بعضهم على الإبدال القصر والتوسط والطويل لوقوع حرف المد بعد همز ثابت، وقال بعضهم فيه مع البدل وجهان: القصر والتوسط والصواب أنه لا يجوز مع البدل إلا القصر والطويل، فالقصر على حذف إحدى الألفين لاجتماع الساكنين، والطويل على إثبات الألفين وزيادة ألف ثالثة

للفصل بين الساكنين. **والحاصل**: أن لورش في جاء آل لوط، وجاء آل فرعون خمسة أوجه: تسهيل الهمزة الثانية مع القصر ثم التوسط ثم الطويل في الألف التي بعدها لأنها من باب مد البدل وإبدالها ألفاً مع القصر والطويل ويقدم القصر على الطويل، والألف في قول الناظم: **(سهلا وابدلا)** للإطلاق. ثم قال:

وَسَهِّلِ الأُخْرَى بِذَاتِ الْكَسْرِ نَحْوُ مِنَ السَّمَاءِ إِنْ لِلْمِصْرِي
وَأَبْدِلَنْ يَاءَ خَفِيفَ الْكَسْرِ مِنْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ وَهَؤُلَاءِ إِنْ

لما فرغ من حكم الهمزتين المفتوحتين، شرع في حكم الهمزتين المكسورتين وهما النوع الثاني من المتفقتين في الحركة، فأمر بتسهيل الهمزة الأخرى أي الآخرة وهي الثانية منهما للمصري وهو ورش، وسكت عن الهمزة الأولى فعلم أنها محققة على الأصل ثم مثل لذلك بالسماء إن من قوله تعالى ﴿**فأسقط علينا كسفاً من السماء إن كنت من الصادقين**﴾ ومثله: ﴿**هؤلاء إن كنتم صادقين**﴾ ونحوه. وإطلاقه التسهيل يقتضي أنه بين بين لأنه إذا اطلق عند القراء اختص بالتسهيل بين بين كما تقدم، فتسهل الهمزة الثانية هنا بينها وبين الياء، وهذا الوجه هو رواية البغداديين، وسيذكر الناظم وجهاً ثانياً عند ذكر المضمومتين وهو إبدالها حرف مد، وهذا الوجه هو رواية المصريين، والوجهان مطردان لورش في كل مكسورتين، وأشار بقوله **(وأبدلن ياء خفيف الكسر)** البيت إلى وجه ثالث لورش في خصوص موضعين وهما: ﴿**هؤلاء إن كنتم صادقين**﴾ بالبقرة، و ﴿**على البغاء إن أردن**﴾ بالنور، وهو إبدال الثانية ياء خفيفة الكسر أي مختلسة الكسر، فتحصل لورش في الهمزة الثانية من هذين الموضعين ثلاثة أوجه وكلها مقروء بها، والمقدم في الأداء الإبدال حرف مد ثم التسهيل في كل مكسورتين ثم إبدالها ياء خفيفة الكسر في خصوص الموضعين المذكورين. وقول الناظم **(خفيف الكسر)** هو المشهور لورش في الأداء من طريق الأزرق، وروي عنه إبدالها ياء مشبعة الكسر وليس بمقروء به من طريقنا. وقوله **(بذات الكسر)** متعلق بمحذوف حال من الأخرى، و**(ذات)** بمعنى صاحبة والباء الداخلة عليها بمعنى في، وكان حقه أن يقول ذاتي الكسر بالتثنية لكنه أفرد لإرادة الجنس وحذف ياء النسب من **(للمصري)** ضرورة. وقوله: **(خفيف الكسر)** نعت لياء وذكره لأن حروف التهجي يجوز تذكيرها وتأنيثها. ثم قال:

وَسَهِّلِ الأُولَى لِقَالُونَ وَمَا أُدِّي لِجَمْعِ السَّاكِنَيْنِ أُدْغِمَا
فِي حَرْفَيِ الأَحْزَابِ بِالتَّحْقِيقِ وَالْخُلْفُ فِي بِالسُّوءِ فِي الصِّدِّيقِ

لما ذكر حكم الهمزتين المكسورتين لورش، تكلم هنا على حكمهما **(لقالون)** فأمر بتسهيل **(الأولى)** منهما له أي بين بين على ما تقدم في نظيره فتسهل هنا بينها وبين الياء، وفهم من سكوته عن الثانية أنها محققة له على الأصل. وقوله: **(وما أدى لجمع الساكنين**

أدغما) هو في معنى الاستثناء مما قبله أي سهل الأولى من كل مكسورتين لقالون إلا إذا أدى تسهيلها إلى الجمع بين الساكنين فلا تسهلها بل أبدلها مثل ما قبلها ثم أدغم ما قبلها فيها وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان بالأحزاب وإليهما أشار بقوله في حرفي الأحزاب أي كلمتي الأحزاب وهما قوله تعالى: ﴿وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن﴾(١) وقوله تعالى: ﴿لا تدخلوا بيوت النبي إلا﴾(٢) وقوله: **(بالتحقيق)** يعني بلا خلاف في الموضعين عن قالون. والموضع الثالث أشار إليه بقوله: **(والخلف في بالسوء في الصديق)** أي اختلف عن قالون في قوله: ﴿إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي﴾(٣) في سورة الصديق وهي سورة سيدنا يوسف عليه السلام، فروي عنه الإبدال كموضعي الأحزاب، وروي عنه التسهيل كسائر المكسورتين وكلا الوجهين صحيح مقروء به والإبدال مقدم في الأداء وهذا في حالة الوصل، وأما في حالة الوقف فليس له إلا التحقيق في ذلك كله، وبيان كون التسهيل في المواضع الثلاثة يؤدي إلى الجمع بين الساكنين أن التسهيل بين بين يقرب الهمزة من الساكن فيقربها هنا من الياء الساكنة وقبلها ياء ساكنة في موضعي الأحزاب فيجتمع ساكنان فيهما وقبلها واو ساكنة في موضع يوسف فيجتمع ساكنان في بالسوء، فلما أدى التسهيل في ذلك إلى اجتماع الساكنين عدل قالون عنه إلى الإبدال ثم الإدغام، فأبدل الهمزة ياء في حرفي الأحزاب وأدغم فيها الياء التي قبلها بلا خلاف وأبدلها واواً في بالسوء وأدغم فيها الواو التي قبلها على أحد الوجهين.

إن قلت: إذا وقع قبل الهمزة الأولى من المكسورتين ألف كهؤلاء إن فإن قالوناً يسهلها بين بين على ما علم من قاعدته المتقدمة فتقرب الهمزة من الياء الساكنة فيؤدي إلى اجتماع ساكنين كالمواضع الثلاثة فلم اغتفر مع الألف دون الياء والواو؟

فالجواب: أن الألف لا يصح إدغامها فيما بعدها لأصالتها في المد واللين لأنها لا تكون إلا ساكنة وقبلها فتحة، بخلاف الواو والياء فقد تتحركان فيذهب مدهما فلهذا اغتفر اجتماع الساكنين مع الألف دون الواو والياء.

إن قلت: لم جاز التسهيل في بالسوء إلا على أحد الوجهين ولم يجز في موضعي الأحزاب؟ **فالجواب:** ان اجتماع الساكنين في بالسوء إلا غير مستثقل كاستثقاله في كلمتي الأحزاب لاختلاف الساكنين في الأول وهما الواو والياء وتماثلهما في الثاني وهما الياءان، والمعول عليه في ذلك كله صحة الرواية والتوجيه أمر تابع لها، وما من قوله **(وما أدى)** موصولة صادقة على الهمز المسهل في محل رفع مبتدأ وصلتها جملة **(أدى)** واللام في قوله **(لجمع)** بمعنى إلى متعلقة بأدى، والألف في **(أدغما)** للإطلاق، وأصل الكلام أدغم ما قبله

---

(١) (٣٣) الأحزاب: ٥٠.

(٢) (٣٣) الأحزاب: ٥٣. (٣) (١٢) يوسف: ٥٣.

في بدله فحذف الموصول وصلته أعني ما قبله، وحذف المضاف وهو بدل والجار وهو في فاتصل الضمير بأدغم، وجملة أدغم خبر ما، و(**في حرفي الأحزاب**) متعلق بمحذوف حال من ضمير أدغم أو خبر مبتدأ محذوف تقديره وذلك، و (**بالتحقيق**) متعلق (**بأدغم**). ثم قال:

وَسَهِّـلِ الأُخْـرَى إِذَا مَـا انْضَمَّتَا ... وَرْشٌ وَعَنْ قَـالُـونَ عَكْسُ ذَا أَتَى
وَقِيـلَ بَـلْ أَبْـدَلَ الأُخْرَى وَرْشُنَـا ... مَـدًّا لَـدَى الْمَكْسُـورَتَيْنِ وَهُنَـا

لما فرغ من حكم الهمزتين المفتوحتين والمكسورتين شرع في حكم المضمومتين وهما النوع الثالث من المتفقتين في الحركة، ولم يقع إلا في قوله تعالى ﴿**أولياء أولئك**﴾ بالأحقاف، فأخبر أن ورشاً سهل الهمزة الأخرى أي الثانية من المضمومتين فتكون بينها وبين الواو، وفهم من سكوته عن الأولى أنها محققة على الأصل وهذه رواية البغداديين، ثم أخبر أنه أتى عن قالون في المضمومتين عكس هذا الحكم الذي ذكر لورش وعكسه هو تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، وما ذكره لقالون في هذا النوع والنوعين قبله هو رواية أبي نشيط عنه، وكذا الحلواني في إحدى روايتيه عنه وهو المشهور المقروء به. وأشار في البيت الثاني إلى رواية أخرى في المكسورتين والمضمومتين عن ورش وهي إبدال الهمزة الثانية ياء ساكنة في المكسورتين، وواواً ساكنة في المضمومتين، وهذه رواية المصريين. فقوله (**مدا**) على حذف مضاف أي حرف مد. وقوله (**هنا**) إشارة إلى المضمومتين، فتحصل لورش في الهمزة الثانية من المكسورتين والمضمومتين، وجهان: الإبدال والتسهيل وكل منهما مقروء به والإبدال مقدم في الأداء كالمفتوحتين.

واعلم: أنك إذا أبدلت الثانية لورش حرف مد في الأنواع الثلاثة فإن وقع بعده ساكن نحو: ﴿**جاء أمرنا**﴾ و﴿**هؤلاء**﴾ إن مددت مداً طويلاً لأجل الساكنين، وإن وقع بعده متحرك نحو: جاء أحدهم، في السماء إله، أولياء، أولئك، اقتصرت على القصر على الأصح المقروء به، ولا يجوز توسط ولا طويل لانفصال الهمزة عن حرف المد في كلمة أخرى، ولعروض حرف المد بالإبدال وضعف السبب بتقدمه على الشرط خلافاً لمن جعل ذلك من باب ما تقدمت فيه الهمزة عن حرف المد فقال فيه بالأوجه الثلاثة، فوجه تغيير إحدى الهمزتين في الأنواع الثلاثة لنافع ثقل اجتماعهما، وخص قالون الهمزة الأولى بالتغيير دون الثانية لأن الأولى طرف والأطراف محل التغيير، بخلاف الثانية فإنها أول كلمة فكانت أولى بالتحقيق، وإنما أسقط قالون الأولى من المفتوحتين ولم يسهلها بين بين كالأولى من المكسورتين والمضمومتين، لأن الهمزة المفتوحة إذا سهلت قربت من الألف وقبلها ألف فكأنه جمع بين ألفين وهما ساكنان، فيكون فيه الجمع بين ألفين وبين ساكنين، وليس ذلك في المكسورتين والمضمومتين لاختلاف الساكنين باختلاف حركة الهمزة، وخص ورش الثانية بالتسهيل لأن الثقل والتكرير إنما وقعا بها، وأما إبدالها حرف مد لورش فللمبالغة في

التخفيف وإن كان على غير قياس كما تقدم في نحو: ﴿أأنذرتهم﴾ وما من قوله **(إذا ما انضمتا)** زائدة، و **(لدى)** بمعنى في. ثم قال:

ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفَتَا وَانْفَتَحَتْ ... أُولاَهُمَا فَإِنَّ الأُخْرَى سُهِّلَتْ
كَالْيَا وَكَالْوَاوِ وَمَهْمَا وَقَعَتْ ... مَفْتُوحَةً يَاءً وَوَاواً أُبْدِلَتْ
وَإِنْ أَتَتْ بِالْكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ ... فَالْخُلْفُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
فَمَذْهَبُ الأَخْفَشِ وَالْقُرَّاءِ ... إِبْدَالُهَا وَاواً لَدَى الأَدَاءِ
وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سِيبَوَيْهِ ... تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ وَالْبَعْضُ عَلَيْهِ

لما فرغ من حكم الهمزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين شرع في حكم الهمزتين المختلفتين في الحركة من كلمتين وهما خمسة أنواع: الأول مفتوحة فمكسورة نحو: ﴿**شهداء إذ حضر**﴾ وشبهه. الثاني: مفتوحة فمضمومة ولم يقع إلا في موضع واحد وهو: جاء أمة بقد أفلح. الثالث: مضمومة فمفتوحة نحو: نشاء أصبنا وشبهه. الرابع: مكسورة فمفتوحة نحو: من خطبة النساء أو وشبهه. الخامس: مضمومة فمكسورة نحو يشاء إلى وشبهه. وليس في القرآن عكس هذا النوع وهو مكسورة فمضمومة، ومثاله في الكلام على الماء أمم، فأخبر أن الهمزتين إذا اختلفتا في الحركة وانفتحت أولاهما فإن الأخرى وهي الثانية تسهل كالياء يعني بينها وبين الياء إن كانت مكسورة، وكالواو يعني بينها وبين الواو إن كانت مضمومة فهذا حكم النوع الأول والثاني من أنواع المختلفتين. ثم أشار إلى حكم النوع الثالث والرابع بقوله: **(ومهما وقعت)** البيت فأخبر أن الهمزة الثانية وهي التي عبر عنها قبل **(بالأخرى)** مهما وقعت مفتوحة فإنها تبدل واواً إن كانت الأولى مضمومة، وتبدل ياء إن كانت الأولى مكسورة، ثم أشار إلى حكم النوع الخامس بقوله: **(وإن أتت بالكسر)** إلى آخر الأبيات الثلاثة فأخبر أن الثانية إذا أتت مكسورة بعد مضمومة ففيها خلاف بين أهل العلم بالقراءة والنحو، فمذهب الأخفش وهو سعيد بن مسعدة النحوي، ومذهب القراء يعني أكثرهم لا كلهم بدليل ما ذكره في البيت بعدُ التي تبدل واواً مكسورة، ومذهب إمامي النحاة الخليل وسيبويه والبعض من القراء انها تسهل كالياء أي بينها وبين الياء، وجميع هذه الأحكام التي ذكرها في الأنواع الخمسة مقروء بها واتفق عليها قالون وورش عن نافع كما يقتضيه اصطلاحه في إطلاق الحكم، وفهم من سكوته عن الهمزة الأولى أنها محققة على الأصل، والمقدم من الوجهين اللذين ذكرهما في النوع الخامس هو الإبدال لكونه مذهب أكثر أهل الأداء وأقوى في الرواية من التسهيل، وإن كان التسهيل هو الوجه في القياس كما ذكره الداني، فوجه تسهيل المكسورة والمضمومة بعد المفتوحة بين بين أنه الأصل في أنواع التغيير لبقاء أثر الهمز معه كما تقدم في أول الباب، ووجه إبدال المفتوحة واواً بعد المضمومة وياء بعد المكسورة أنها لو سهلت بين بين لقربت بذلك من الألف وقبلها ضمة أو

كسرة والألف لا تقع بعدهما فكذلك ما قرب منها، ووجه إبدال المكسورة واوا بعد المضمومة مراعاة حركة ما قبلها لأنها أثقل من حركتها، وأما وجه تسهيلها بين بين فظاهر لجريانه على القياس. ثم قال:

فَصــلٌ وَأَبْدِلَ هَمْزَ وَصْــلِ الـلاّمِ ... مَــدًّا بُعَيْــدَ هَـمْــزِ الِاسْتِفْهَــامِ
وَبَعْدَهُ احْذِفْ هَمْزَ وَصْلِ الْفِعْـلِ ... لِعَـدَمِ اللَّبْسِ بِهَمْــزِ الْـوَصْــلِ

تكلم في هذا الفصل على حكم همزة الوصل الداخلة عليها همزة الاستفهام، وهمزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، وهي في هذا الفصل على قسمين: مفتوحة ومكسورة، فالمفتوحة همزة لام التعريف والمكسورة همزة غيره، فهمزة لام التعريف الداخلة عليها همزة الاستفهام هي التي تعرض لها في البيت الأول، وقد وقعت في القرآن في ثلاث كلمات في ستة مواضع: ﴿**ءآلذكرين معاً**﴾ بالأنعام. و ﴿**ءالآن معاً**﴾ بيونس. و﴿**ءآلله أذن لكم بها**﴾ أيضاً. و﴿**ءآلله خير**﴾ بالنمل: فاتفق القراء على إثبات همزة الوصل وعلى تليينها في المواضع الستة، واختلفوا في كيفية ذلك فقال كثير من الحذاق: تبدل ألفاً خالصة مع المد للساكن اللازم، وقال آخرون: تسهل بين بين، والوجهان جيدان صحيحان مقروء بهما نص عليهما غير واحد كالداني والشاطبي، والإبدال مقدم في الأداء، واقتصر الناظم على الإبدال وكان حقه أن يذكر التسهيل أيضاً لأن الإبدال وإن كان أولى وأرجح من التسهيل كما ذكره الشاطبي لكن أولويته لا تقتضي الاقتصار عليه بل تقتضي تقديمه على التسهيل أداء. ولو قال:

ومــدا ابـدل هـمــز وصـل الــلام ... أو سـهـلنْ بـعـيـد الاسـتـفـهـام

لأفاد الوجهين، ولا يقال وجه التسهيل يؤخذ من قوله المتقدم فنافع سهل أخرى الهمزتين. لأنا نقول: ذاك إنما هو في همزتي القطع كما تقدم. **واعلم**: أنه لا يجوز عند من سهل همزة الوصل إدخال ألف بينهما وبين همزة الاستفهام كما يجوز في همزة القطع لضعفها عنها بعدم ثبوتها في الدرج، ثم أشار إلى همزة الوصل مع غير لام التعريف وهي همزة الفعل المكسورة الداخلة عليها همزة الاستفهام فقال: (**وبعده احذف همز وصل الفعل**) أي احذف همز الوصل المصاحب للفعل بعد همز الاستفهام، والواقع منه في القرآن سبعة مواضع: ﴿**قل اتخذتم عند الله عهداً**﴾ بالبقرة ﴿**اطلع الغيب**﴾ بمريم ﴿**افترى على الله كذباً**﴾ بسبأ. ﴿**اصطفى البنات**﴾ بالصافات ﴿**استكبرت أم كنت من العالين**﴾ ﴿**اتخذناهم سخرياً**﴾ كلاهما بص ﴿**استغفرت لهم**﴾ بالمنافقين. فالهمزة المنطوق بها في ذلك كله هي همزة الاستفهام، وهمزة الوصل محذوفة لجميع القراء، وهذا الحكم الذي ذكره هنا وفي البيت قبل يتفق فيه قالون وورش عن نافع كما يقتضيه اصطلاحه في إطلاق الحكم، ولم يقع في القرآن همزة وصل مضمومة في فعل دخلت عليها همزة الاستفهام،

ومثالها في الكلام انطلق بزيد بفتح الهمزة وبناء الفعل للمفعول وحكمها الحذف كالمكسورة، فوجه إثبات همزة الوصل مع لام التعريف أن حذفها يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر لاتفاق حركتها وحركة همزة الاستفهام الداخلة عليها، ووجه إبدالها أن تحقيقها يؤدي إلى إثبات همزة الوصل وصلاً وهو لحن، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة فتعين البدل وكان ألفاً لأنها مفتوحة، ووجه التسهيل قياسها على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليت همزة الاستفهام كأنذرتهم، ووجه حذف المكسورة من الفعل عدم اللبس لاختلاف حركتها وحركة همزة الاستفهام بالكسر والفتح، وإلى هذا التوجيه الأخير أشار الناظم بقوله: (**لعدم اللبس**) أي التباس همز الاستفهام (**بهمز الوصل**) فهو علة لقوله: (**احذف همز وصل الفعل**) وقوله (**مدا**) على حذف مضاف أي حرف مد، و(**بعيد**) تصغير بعد. ثم قال:

فَصْـلٌ وَالِاسْتِفْهَـامُ إِنْ تَكَـرَّرَا   فَصَيِّـرِ الثَّـانِيَ مِنْـهُ خَبَـرَا
وَاعْكِسْـهُ فِي النَّمْلِ وَفَـوْقَ الـرُّومِ   لِكَتْبِـهِ بِـالْيَـاءِ فِي الْمَرْسُـومِ

ذكر في هذا الفصل حكم الاستفهام المكرر المختلف فيه بين القراء وهو في أحد عشر موضعاً: ﴿**أئذا كنا تراباً إنا لفي خلق جديد**﴾ بالرعد ﴿**أئذا كنا عظاماً ورفاتاً**﴾ ﴿**أئنا لمبعوثون خلقاً جديداً**﴾ موضعان بالإسراء ﴿**أئذا كنا تراباً وعظاماً إنا لمبعوثون**﴾ بقد أفلح ﴿**أئذا كنا تراباً وآباؤنا أئنا لمخرجون**﴾ بالنمل ﴿**إنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين**﴾ ﴿**أئنكم لتأتون الرجال**﴾ بالعنكبوت ﴿**أئذا ضللنا في الأرض إنا لفي خلق جديد**﴾ بالسجدة ﴿**أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً إنا**﴾ موضعان بالصافات ﴿**أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً إنا لمبعوثون**﴾ بالواقعة ﴿**أئنا لمردودون**﴾ في الحافرة ﴿**أئذا كنا عظاماً نخرة**﴾ بالنازعات فالجميع على لفظ أئذا أئنا إلا الذي بالعنكبوت فإنه بلفظ متحد وهو أئنكم وإلا الذي بالنازعات فإن أئنا مقدمة فيه على أئذا، فاختلف القراء في المواضع الأحد عشر فمنهم من قرأ الجميع بالاستفهام في أول الكلام وآخره، ومنهم من فصل كنافع فقرأ في غير النمل والعنكبوت الأول بهمزتين مفتوحة فمكسورة على الاستفهام، وقرأ الثاني بهمزة واحدة مكسورة على الخبر، وعكس في النمل والعنكبوت فقرأ الأول فيهما بهمزة مكسورة على الخبر، والثاني بهمزتين مفتوحة فمكسورة على الاستفهام، وهذا معنى قوله: (**والاستفهام**) أي لفظه إن تكرر يعني أتى مكرراً في بعض القراءات فصير الثاني منه أي من لفظ الاستفهام خبراً أي لنافع كما يفهم من إطلاق الحكم هنا وفيما بعد، ومفهومه أن الأول يبقى على الاستفهام وهو كذلك. وقوله (**واعكسه**) أي الثاني الذي صيرته خبراً في النمل وفوق الروم أي سورة العنكبوت.

فإن قلت: ظاهر قول الناظم (**والاستفهام إن تكرر**) يتناول المواضع الأحد عشر

وغيرها مما تكرر فيه الاستفهام وذلك في قوله تعالى: ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين إنكم لتأتون الرجال﴾ بالأعراف. وقوله تعالى: ﴿ولوطاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون أئنكم لتأتون الرجال﴾ بالنمل. وقوله تعالى: ﴿أئنك لمن المصدقين أئذا متنا﴾ بالصافات. فيقتضي أن نافعاً يصير الثاني في هذه المواضع الثلاثة خبراً أيضاً وهو صحيح في موضع الأعراف دون موضعي النمل والصافات لأنه يقرأ فيهما بالاستفهام في الأول والثاني. **فالجواب**: أن أل في قوله: **(والاستفهام)** للعهد والمعهود هو الاستفهام المصطلح عليه عند القراء وهو ما وقع فيه الخلاف في الأول والثاني معاً وذلك الأحد عشر موضعاً المتقدمة فقط، فخرجت المواضع الثلاثة الأخرى لاتفاقهم على الاستفهام في الكلام الأول منها، فوجه قراءة نافع الأول على الاستفهام والثاني على الخبر في غير النمل والعنكبوت أن الاستفهام له صدر الكلام فأوقعه في الأول واستغنى بذكره فيه عن إعادته في الثاني لارتباط كل من الكلامين بالآخر، ووجه العكس في موضعي النمل والعنكبوت هو كتب الثاني دون الأول فيهما بالياء في المصحف، وهو دليل على كون الثاني استفهاماً والأول خبراً فعكس اتباعاً للرسم الدال على ذلك، وإلى وجه العكس في الموضعين أشار الناظم بقوله: **(لكتبه)** أي الثاني في الموضعين بالياء في المرسوم أي المكتوب والمراد به المصحف العثماني. وقوله: **(والاستفهام)** مبتدأ على حذف مضاف أي ولفظ الاستفهام، وجملة الشرط والجزاء بعده خبر، واللام في قوله **(لكتبه)** للتعليل متعلقة **(باعكسه)** ثم قال:

اَلْقَوْلُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْفِعْلِ   وَالعَيْنِ وَاللاَّمِ صَحِيحَ النَّقْلِ

لما فرغ من حكم همز القطع الملاصق لمثله في كلمة وفي كلمتين المسمى بالهمز المزدوج كما تقدم، شرع يتكلم على حكم مقابله وهو الهمز المفرد وهو الذي لم يلاصق مثله، وينقسم في قراءة نافع إلى قسمين: ما يبدل وما تنقل حركته، وسيتكلم على القسم الثاني في الباب الذي بعد هذا، وتكلم في هذا الباب على القسم الأول وهو نوعان: ساكن ومتحرك وكل منهما يقع فاء وعينا ولاماً للكلمة، فصوره ست كلها داخلة تحت الترجمة، ومراد الناظم بالفعل في قوله **(فاء الفعل)** ما توزن به أصول الكلمة من مادة فعل وهي الفاء والعين واللام، فيدخل فيه الاسم كالمؤمنين، والفعل كيؤمنون، وليس المراد بالفعل في كلامه ما قابل الاسم والحرف كما قد يتبادر. وقوله **(صحيح النقل)** يصح نصبه على الحال من القول، وإضافته لفظية لا تفيده تعريفاً، ويصح رفعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو. ثم قال:

أَبْدَلَ وَرْشٌ كُلَّ فَاءٍ سَكَنَتْ   وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أَبْدِلَتْ

تكلم في هذا البيت على حكم الهمزة الساكنة الواقعة فاء للكلمة وهي قسمان:

واقعة بعد غير الهمزة وواقعة بعد الهمزة، فأشار إلى حكم القسم الأول بقوله: (**أبدل ورش كل فاء سكنت**) وهي قاعدة شاملة لما وقع في كلمة واحدة بعد الفتح نحو يأتي ويأتون واستأجره، وبعد الضم نحو المؤتفكات والمؤتون ويومنون، وليس في القرآن همزة ساكنة إثر كسرة بعد غير الهمز في كلمة واحدة وشاملة أيضاً لما وقع بعد الواو والفاء نحو: وأتوا وأمر وأتمروا فأتوا فأتنا فأذنوا فأذن، لأن الواو والفاء مع ما دخلا عليه في حكم الكلمة الواحدة إذ لا يجوز الوقف عليهما والابتداء بما بعدهما، فيبدل ورش الهمزة في جميع ذلك وما أشبهه حرف مد مجانساً لحركة ما قبله وصلاً ووقفاً في الأسماء والأفعال، فيبدلها ألفاً إثر الفتح، وواواً إثر الضم، وشاملة أيضاً للهمزة الواقعة مع الحركة التي قبلها في كلمتين فيبدلها من جنس الحركة الواقعة في آخر الكلمة الأولى وصلاً فيبدلها ألفاً بعد الفتح نحو: إلى الهدى ائتنا ولقاءنا ائت، وتحذف الألف التي قبلها لالتقاء الساكنين ويبدلها واواً بعد الضم نحو: يا صلح ائتنا، وإلا أن قالوا ائتنا، وإن كانت صورة الهمزة في الخط ياء في القسمين، ويبدلها ياء بعد الكسر سواء كان الكسر لازماً أم عارضاً، وسواء صورت في الخط واواً أو ياء نحو: الذي اؤتمن، وان ائت، وتحذف الياء من الذي لالتقاء الساكنين، فإذا وقف القارىء على الكلمة الأولى من هذه المواضع وما أشبهها أتى بهمزة الوصل للابتداء بالهمزة الساكنة من الكلمة الثانية وأبدلت الهمزة حينئذ من جنس حركة همزة الوصل لجميع القراء وتدخل في قوله: (**وبعد همز للجميع أبدلت**) وفهم من نسبة الإبدال إلى ورش وحده أن قالوناً لا يبدل جميع ذلك بل يحققه على الأصل وهو كذلك. ثم ذكر حكم القسم الثاني وهو الهمزة الواقعة فاء إذا سكنت بعد همزة أخرى فقال: (**وبعد همز للجميع**) أي جميع القراء (**أبدلت**) وأطلق في الهمز فدخل فيه همز القطع وهمز الوصل، فمثالها بعد همز القطع آمن وأوتي وإيمان أصلها أأْمن وأؤْتي وإئْمان بهمزة ساكنة بعد همزة قطع، فأبدلت الثانية من جنس حركة ما قبلها للجميع، ومثالها بعد همز الوصل اوتمن ايذن لي ايت ايتنا حالة الابتداء فتبدل الثانية من جنس حركة همزة الوصل للجميع أيضاً، فإذا وصلت أوتمن وما معه بالكلمة التي قبله أسقطت همزة الوصل وأبدلت همزة القطع لورش من جنس حركة ما قبلها كما مر، فيختلف الإبدال فيها بحسب الوصل والابتداء، فوجه إبدال ورش الهمزة الساكنة الواقعة فاءان حقها أن تكون أول الكلمة فتحقق دائماً، لكن قد يدخل عليها زائد فتصير ثانية نحو يؤمنون، أو زائدان فتصير ثالثة نحو سيؤمن، أو ثلاث زوائد فتصير رابعة نحو استأمن، فلما بعدت من أول الكلمة ثقلت فخففت بالإبدال لأنه الممكن، ووجه إبدال جميع القراء الهمزة الساكنة الواقعة بعد همز استثقال اجتماع همزتين في كلمة واحدة. ثم قال:

وَحَقِّقِ الإِيوَا لِمَا تَدْرِيهِ ... مِنْ ثِقَلِ الْبَدَلِ فِي تُؤْوِيهِ

ذكر في هذا البيت ما خرج فيه ورش عن قاعدته المتقدمة في قوله: **(أبدل ورش كل فاء سكنت)** وهو باب الإيواء، فأمر بتحقيقه بقوله: **(وحقق الإيوا)** أي لـورش، والإيواء بالمد مصدر آوى بمعنى ضم قصره الناظم ضرورة، ولم يقعْ لفظ الإيواء في القرآن وإنما وقع فيه ما تصرف منه وهو سبعة ألفاظ: المأوى ومأويه ومأويهم ومأويكم وفأووا وتؤويه وتؤوي، حققها كلها ورش من طريق الأزرق، مع أن الهمز فيها وقع فاء ساكنة، فقول الناظم **(وحقق الإيوا)** جار مجرى الاستثناء من قاعدة ورش المتقدمة هو على حذف مضاف أي باب الإيواء وهو ما تصرف منه، وأشار إلى وجه التحقيق في ذلك بقوله: **(لما تدريه)** البيت، وبيانه أن وجه إبدال الهمز هو التخفيف كما تقدم والإبدال في **(تؤويه)** ومثله تؤوي يوجب ثقلاً أشد من ثقل الهمز لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين الأولى ساكنة وهي المبدلة من الهمزة والثانية متحركة، ولا شك أن اجتماعهما أثقل في النطق من تحقيق الهمز فترك الإبدال وحقق الهمز لذلك.

إن قلت: هذا التوجيه إنما يظهر في تؤوي وتؤويه دون بقية الألفاظ لعدم اجتماع واوين فيها إذا أبدلت فلمَ حققها؟ **فالجواب:** أنه حققها إجراء لباب الإيواء كله على طريقه واحدة في الهمزة، وجمعاً بين لغة التحقيق ولغة الإبدال مع اتباع الرواية في ذلك. ثم قال:

وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا ... واواً إِذَا مَا الضَّمّ جَاءَ قَبْلَهَا

لما تكلم على حكم الهمزة الواقعة فاء إذا سكنت، ذكر هنا حكمها إذا كانت متحركة، فأخبر أن الهمزة الواقعة فاء إذا أتت مفتوحة وكان قبلها ضمّ أبدلها ورش واواً نحواً لا تؤاخذنا، ويؤيد ويؤخر ومؤذن والمؤلفة وشبهها. ومفهومه أنها إذا أتت مضمومة بعد فتح نحو تؤزهم ويؤده، أو بعد كسر نحو: لأُمه، أو أتت مفتوحة بعد فتح نحو: فأكله، أو بعد كسر نحو: لأبيه لا يبدلها بل يحققها وهو كذلك، لم تقع في القرآن همزة مضمومة بعد ضم في كلمة ولا مكسورة بعد متحرك في كلمة، وفهم من إسناده الإبدال إلى ورش وحده أن قالوناً لا يبدل ذلك بل يحققه على أصله وهو كذلك، فوجه الإبدال لورش في المفتوحة بعد الضم أن قياس تخفيف كل همز مفتوح بعد الضم الإبدال، ووجه التحقيق له في غيرها أن الغالب فيه وجود الساكن بعد الهمزة نحو: تؤزهم ويؤدهم ومئاب ومئارب، فلو خفف الهمز في ذلك لكان قياس تخفيفه التسهيل بين بين لا الإبدال، والتسهيل بين بين في ذلك يؤدي إلى القرب من الجمع بين الساكنين لقرب الهمزة المسهلة من الساكن، وحمل على ذلك ما لا ساكن بعده نحو: فأكله ليكون حكم الباب واحداً. وما في قوله: **(إذا ما الضم)** زائدة، والضم فاعل بفعل محذوف يفسره جاء المذكور. ثم قال:

والْعَيْنَ اللاَّمَ فَلاَ تُبْدِلْهُمَا ... لِنَافِعٍ إِلاَّ لَدَى بئْسَ بِمَا
وَأَبْدَلَ الذِّئْبَ وَبِئْرٍ بِيسَ ... ورَشْ وَرِءْيَا بِادْغَامٍ عِيسَى

لما فرغ من حكم الهمزة الواقعة فاء للكلمة ساكنة ومتحركة، ذكر حكم الهمزة الواقعة عيناً للكلمة أو لاماً لها بقولها: **(والعين واللام فلا تبدلهما لنافع)** يعني بل حققهما له من روايتي قالون وورش مطلقاً ساكنتين كانتا نحو الرأس والرؤيا ونبيء ونبأتكما، أو متحركتين بالفتح نحو فؤاد وبدأ، أو بالضم نحو رؤوف ويبدىء، أو بالكسر نحو كما سئل ومن نبإ، ثم استثنى من ذلك الهمزة الساكنة الواقعة عيناً بعد كسرة وهي ثلاثة أقسام: قسم اتفق قالون وورش على إبدال الهمزة فيه وإليه أشار بقوله: **(إلا لدى بئس بما)** يعني لا تبدل الهمزة الواقعة عيناً لنافع إلا في بئس بما من قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿**بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون**﴾ وقسم انفرد ورش بإبدال الهمزة فيه وهو أصل مطرد وكلمتان، فالأصل المطرد كل ما جاء في القرآن من لفظ بئس وبئسما، والكلمتان هما الذئب في ثلاثة مواضع بسورة يوسف، وبئر في قوله تعالى ﴿**وبئر معطلة**﴾ بالحج، وإلى هذا أشار بقوله: **(وأبدل الذئب وبئر بيس ورش)** يعني مما وقع عيناً، وقسم انفرد قالون بإبدال الهمزة فيه وهو ورءيه من قوله تعالى: ﴿**أثاثاً ورءيا**﴾ بمريم وإليه أشار بقوله **(ورءيا بإدغام عيسى)** أي وأبدل عيسى وهو قالون همزة ورءيا ياء مع إدغامها في الياء التي بعدها فصار وريا بياء مشددة، فهذه كلها مخرجة من تحقيق الهمز الساكن الواقع عيناً، فوجه قراءة نافع ﴿**بئس**﴾ بالأعراف بالإبدال أن أصله بئس بباء مفتوحة وهمزة مكسورة كحذر كما قرىء به ومعناه شديد، فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الباء ثم بإبدال الهمزة ياء، أو أن أصله بئس التي هي فعل ذم جعلت اسماً كقيل وقال، ثم أبدلت همزتها باء تخفيفاً ووصف بها العذاب أي عذاب مذموم مكروه، ووجه موافقة قالون لورش على إبداله الإشارة إلى كونه اسماً لأن جميع ما وقع في القرآن من لفظ بئس من باب الفعل إلا هذا فإنه اسم على ما تقدم، فجعل ترك همز علامة على كونه اسماً ليفرق بذلك بين الاسم والفعل، ووجه إبدال ورش الذئب وبئر وبئس التخفيف لأن الذئب مأخوذ من تذاءبت الرياح إذا أتت من كل جهة فأصله الهمز ثم أبدل تخفيفاً، وبئر مأخوذة من بأرت أي حفرت فأبدل همزها تخفيفاً، وبئس أصله بئس على وزن فعل بكسر العين فعل ماض فخفف بنقل كسرة الهمزة إلى الباء بعد سلب حركتها ثم أبدلت همزته ياء مبالغة في التخفيف وحققها كلها قالون على الأصل، كما حقق ورش ورءيا على الأصل، ووجه إبداله لقالون أنه من الرؤية بمعنى المنظر، فأبدل همزه للتخفيف أو لتناسب رؤوس الآي، ووجه تخصيص الألفاظ المذكورة بالإبدال دون ما ماثلها هو الجمع بين لغة الإبدال في هذه الألفاظ ولغة التحقيق في غيرها مع اتباع النقل والأثر في جميع ما تقدم. ثم قال:

وإِنَّمَا النَّسِيءُ وَرْشٌ أَبْدَلَهْ ... ولِسُكُونِ الْيَاءِ قَبْلُ ثَقَّلَهْ

ذكر في هذا البيت كلمة أبدل ورش همزها ياء دون قالون وهي **(النسيء)** من قوله

تعالى ﴿**إنما النسيء زيادة في الكفر**﴾ بالتوبة، وهي مستثناة لورش من تحقيق الهمز المتحرك الواقع لاماً للكلمة، ولم يختلف قالون وورش في تحقيق الهمز الواقع لاماً ساكناً كان أو متحركاً إلا في هذه الكلمة، وقوله: (**ولسكون الياء قبل ثقله**) يعني أن ورشاً ثقل لفظ النسي أي شدده بالإدغام لسكون الياء التي قبل الياء المبدلة من الهمز فصار النسيّ بياء مشددة، فوجه إبدال همز لورش أنه مصدر على فعيل كالنذير من نسأ بمعنى آخر فأبدل همز تخفيفاً، وإبداله جار على القياس لأنه قبله ياء ساكنة زائدة، والمراد بالنسي في الآية تأخير حرمة الشهر الحرام إلى شهر آخر، وذلك أن الله حرم عليهم القتال في الأشهر الحرم فكانوا إذا جاءهم شهر حرام كالمحرم وهم عازمون على الحرب أحلوه وحرموا مكانه شهراً آخر كصفر، فإذا كان في السنة الآتية حرموا النسي في المحرم وأحلوه في صفر كما قال تعالى: ﴿يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً﴾[1] وحقق قالون همز النسيء على الأصل وخصه ورش بالإبدال دون غيره مما وقع لاماً محركة جمعاً بين اللغتين مع اتباع النقل والأثر، وقد ذكروا في هذا الباب توجيهات أخر لا يليق جلبها بهذا المختصر مع ما في بعضها من النظر. ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ نَقْلِ ٱلْحَرَكَهْ ... وَذِكْرِ مَنْ قَالَ بِهِ وَتَرَكَهْ

ذكر في هذا الباب أحكام (**نقل الحركة**) و(**من قال به**) أي رواه وهو ورش، ومن (**تركه**) أي لم يروه غالباً وهو قالون وهذا معنى هذه الترجمة، وقد ذكرنا في شرح ترجمة الباب السابق أن الهمز المفرد قسمان ما يبدل وما تنقل حركته. ولما تكلم على القسم الأول في الباب المتقدم شرع هنا في الكلام على القسم الثاني. و(**النقل**) لغة التحويل، واصطلاحاً تحريك الحرف بحركة الهمز الذي بعده ثم حذف الهمز من اللفظ وهو لغة لبعض العرب واختص بكثرته ورش، والحركة ثلاثة أنواع: فتحة وضمة وكسرة، وكلها تنقل على ما سيأتي. وقوله: (**وذكر**) معطوف على قوله (**أحكام**). ثم قال:

حَرَكَةُ ٱلْهَمْزِ لِوَرْشٍ تَنْتَقِلْ ... لِلسَّاكِنِ ٱلصَّحِيحِ قَبْلَ ٱلْمُنْفَصِلْ
لَوْلَامِ تَعْرِيفٍ وَفِي كِتَابِيَهْ ... خُلْفٌ وَيَجْرِي فِي ٱدْغَامِ مَالِيَهْ

ذكر في هذين البيتين شروط النقل عند ورش وما وقع الخلاف له في نقله وعدم نقله، فشروط النقل عند ورش أربعة: أن يكون الحرف المنقول إليه ساكناً، وأن يكون صحيحاً، وأن يكون الساكن الصحيح قبل الهمز، وأن يكون منفصلاً عن الهمز في كلمة أخرى. فأشار إلى الشرط الأول بقوله (**للساكن**) واحترز به من المتحرك نحو: ﴿**فنتبع آيتك**﴾ فلا ينقل إليه. وأشار إلى الشرط الثاني بقوله (**الصحيح**) والمراد به ما ليس حرف مد ولين

---

(١) (٩) التوبة: ٣٧.

فيدخل فيه الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما نحو خلوا إلى ابني آدم فينقل إليهما، واحترز به من حرف المد واللين نحو إلى أنفسهم قالوا آمنا في أنفسكم فلا ينقل إليه. وأشار إلى الشرط الثالث بقوله (قبل) أي قبل الهمز واحترز به من أن يكون بعد الهمز نحو: الله أعلم، فلا ينقل إليه. وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (المنفصل) واحترز به من أن يكن متصلاً نحو: قرآن ويسأل واسأل، فإذا توفرت هذه الشروط الأربعة نقل ورش حركة الهمز إلى ما قبله سواء كان المنقول إليه تنويناً نحو: بعاد ارم، كفؤاً أحد. أو تاء تأنيث نحو: قالت أولاهم، أو لام تعريف نحو: الآخرة الأيمن الأولى. أو حرف لين نحو: تعالوا أتل ذواتي أكل. أو غير ذلك نحو من آمن من قد أفلح آلَمّ احسب فحدث ألم نشرح. وقوله (أو لام تعريف) معطوف على قوله (للساكن) وإنما خصها بالذكر مع اندراجها في المعطوف عليه دفعاً لما يتوهم من أن ورشاً لا ينقل حركة الهمز إليها لاتصالها بمدخولها لفظاً ورسماً وهو قد شرط الانفصال، فدفع بالنص عليها هذا المتوهم وأفاد به أن الانفصال المعنوي كاف، ولا شك أن لام التعريف منفصلة عن مدخولها معنى لأنها من حروف المعاني كقد وهل وبل فتدخل فيما ينقل إليه ورش، وأما ميم الجمع نحو ومنهم اميون فهي وإن دخلت فيما توفرت فيه شروط النقل فيعلم عدم النقل إليها من مذهب ورش المتقدم وهو أنه يصلها بواو قبل همز القطع فلم يقع الهمز إلا بعد واو الصلة ثم أشار إلى ما وقع الخلاف لورش في نقله وعدم نقله بقوله (وفي كتابيه خلف) أي وفي هاء كتابيه أني ظننت بالحاقة خلاف عن ورش، فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وترك نقل حركة الهمزة من اني إليها وهو الأصح المختار، واقتصر عليه كثير من الأئمة، وروى آخرون النقل إليها كسائر الباب، والوجهان مقروء بهما والأول هو المقدم في الأداء، وسبب هذا الخلاف أن الهاء في كتابيه هاء سكت وهي لا تثبت إلا في الوقف لبيان حركة الحرف الموقوف عليه، وإثباتها في الوصل لثبوتها في المصحف بنية الوقف، فمن ترك النقل إليها رأى أن إثباتها في الوصل إنما هو بنية الوقف فلم يعتد بها، ومن نقل إليها جعلها كاللازمة لإثباتها في الرسم فاعتد بها.

ثم استطرد الناظم فذكر مسألة من باب الإدغام هنا لجريان الخلاف فيها أيضاً وتفرعه على سبب الخلاف في كتابيه فقال: (ويجري في إدغام ماليه) يعني ويجري الخلف أيضاً في إدغام هاء ماليه في هاء هلك بالحاقة أيضاً، فمن ترك النقل هناك أظهر هنا، ومن نقل هناك أدغم هنا، وسبب الخلاف هنا هو سبب الخلاف هناك، ومقتضى كلام الناظم أن الخلاف في إدغام ماليه لورش وحده دون قالون كالخلاف قبله، مع أن الخلاف لجميع القراء ورش وغيره والوجهان مقروء بهما للكل، والاظهار هو المقدم في الأداء، ومعنى الاظهار هنا كما نص عليه العلامتان أستاذ هذه الصناعة أبو عمرو الداني والمحقق أبو شامة أن يوقف على ماليه وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، وأما إن وصل فلا يمكن غير

الإدغام أو التحريك، وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارىء واقفاً وهو لا يدري لسرعة الوصل. قال المحقق ابن الجزري بعد نقله كلام العلامتين: وهو الصواب اهـ. وبهذا تعلم أن من قال إنما يعنون بترك الإدغام في هذا اللفظ حذف هاء السكت في الوصل، وأما إذا ثبتت الهاء في الوصل فما أظن أحداً يخالف في إدغامها لأنهما متماثلان سكن أولهما اهـ لم يصب. واختار السخاوي الوقف على ماليه قال: لأن الهاء إنما اجتلبت للوقف اهـ وهو الأحسن عندي، فوجه نقل حركة الهمز لورش التخفيف لثقل الهمز، وإنما نقل حركته ولم يسهله بين بين لأن التسهيل بين بين يقرب الهمز من الساكن وقبله ساكن فيؤدي إلى اجتماع الساكنين ولم يبدله لأنه لا حركة قبله فيبدله من جنسها فلم يبق إلا النقل ثم الحذف، وإنما اشترط في المنقول إليه السكون لأن النقل لا يصح إلى المتحرك لعدم قبوله للحركة، واشترط فيه أن يكون صحيحاً لأن الألف لا يمكن النقل إليها لأنها إذا حركت انقلبت همزة وحملت عليها الواو والياء المديتان، فإن الساكن حرف لين جاز النقل إليه كما تقدم لأنه في هذا الباب بمنزلة الصحيح، لأن معظم المد قد زال عنه بانفتاح ما قبله، واشترط فيه أن يكون قبل الهمز لأنه لو نقل إلى الساكن الواقع بعد الهمزة وحذف الهمز نحو أفلح واعلم لاختل وزن الكلمة، واشترط فيه أن يكون منفصلاً بأن يكون في آخر كلمة والهمزة في أول كلمة أخرى، لأن الهمزة الواقعة في أول الكلمة أكثر دوراً من الهمزة الواقعة في وسطها فأوثرت بالتخفيف لكثرة دورها. ثم قال:

وَيَبْدَأُ اللاَّمَ إذا مـا اعْتَـدَا ... بِهـا بِغَيْـرِ هَمْـزِ وَصْـلٍ فَـرْدَا

ذكر في هذا البيت كيفية الابتداء لورش بلام التعريف المنقول إليها حركة همز القطع نحو الأخرة الأولى الإيمان فأخبر أن ورشاً إذا اعتد بحركة لام التعريف وهي حركة النقل يبدأ لام التعريف مفردة من غير همز وصل، وذلك أن لام التعريف ساكنة فجيء بهمز الوصل ليتوصل به إلى النطق بالساكن، فلما نقل إليها حركة الهمزة التي بعدها استغني بحركة النقل عن همز الوصل، ومفهوم قوله: (إذا ما اعتد) أنه إذا لم يعتد بحركة اللام لعروضها ابتدأ بهمز الوصل قبل اللام فيؤخذ من كلامه وجهان: الابتداء باللام مجردة من همزة الوصل فتقول لأخرة لأولى لايمان لابرار والابتداء بهمز الوصل، وبعده اللام المتحركة بحركة همز القطع فتقول الآخرة ونحوه، والوجهان صحيحان مقروء بهما عند الابتداء على وجه التخيير، وقد نص عليهما الداني والشاطبي وغيرهما، ورجح الداني الابتداء بهمز الوصل لعروض الحركة.

تنبيه: إذا لم نعتد بالعارض وهو حركة اللام وابتدأنا بهمز الوصل فقلنا الأخرة الأولى الايمن فنأتي لورش بالقصر والتوسط والطويل على أصله في مد البدل، وإذا اعتددنا بالعارض، وابتدأنا باللام من غير همز الوصل فيما ذكر ونحوه فليس له إلا القصر لقوة الاعتداد

في ذلك، لأنه لما اعتد بحركة اللام صارت كأنها أصلية وكأنه لا همز أصلاً فلا مد، وليس المراد بالابتداء أن تكون الكلمة في أول الآية، بل وكذلك إذا كانت الكلمة في وسطها أو آخرها وأردت عطف الطويل أو التوسط لورش منها فلا يأتيان إلا على وجه عدم الاعتداد فقط كما نصوا على ذلك وال في اللام من قوله (**ويبدأ اللام**) للعهد والمعهود لام التعريف المتقدمة في البيت قبله. وما في قوله (**إذا ما اعتدا**) زائدة وألف اعتدا للإطلاق وضمير (**بها**) عائد على (**اللام**) على حذف مضاف والتقدير بحركتها، و(**بغير**) متعلق (**بيبدأ**) و(**فردا**) حال من (**اللام**) أي مفرداً. ثم قال:

وَنَـقَـلُوا لِـنَـافِـعٍ مَـنْـقُـولاَ ردْءًا وَالآنَ وَعَـادًا الأُولَـى

تعرض في هذا البيت إلى ما اتفق فيه قالون وورش عن نافع على النقل وهو ثلاثة ألفاظ في أربعة مواضع (ردءا) في قوله تعالى: ﴿**فأرسله معي ردءا**﴾ بالقصص. (**والآن**) موضعان بيونس وهما قوله تعالى: ﴿**الآن وقد كنتم**﴾ و﴿**الآن وقد عصيت**﴾ و(**الأولى**) من ﴿**عاداً الأولى**﴾ بالنجم. وأتى بالآن ممدوداً على لفظ الاستفهام ليعلم أن المراد به موضعاً يونس لأنه ليس في القرآن لفظ الآن ممدوداً إلا هما، فورش جاء على أصله وقاعدته في نقل ما عدا ردءا، وخالف أصله في نقل ردءاً لأن أصله أن لا ينقل في الكلمة الواحدة، وقالون خالف أصله في الكلمات الثلاث لأن أصله عدم النقل، فوجه النقل لنافع في ردءاً أن أصله الهمز كقراءة باقي السبعة ومعناه المعين من أردأته أي أعنته، فخففه بنقل حركة الهمزة إلى الدال ثم حذف الهمزة لأنه أشبه كلمتين، فإن أوله وهو رد أشبه الأمر من ورد وآخره وهو الهمزة والتنوين أشبه أن الناصبة، وإنما خصه بالنقل دون ما أشبهه مما وقعت فيه الهمزة مع الساكن في كلمة واحدة، وأشبه كلمتين نحو جزءاً وخطأً لأن ثقل الهمزة فيه تقوى بثقل الكسرة الواقعة على حرف مكرر وهو الراء من ردءاً فكأنها كسرتان فخصه بالنقل لذلك مع اتباع الأثر والجمع بين اللغتين، وقيل إن ردا على قراءة نافع بمعنى زيادة من أردى على المائة إذا زاد عليها، فلا يكون له على هذا أصل في الهمز فلا يدخل في باب النقل، ووجه موافقة قالون لورش في نقل الآن أن أصله آن علم على الزمان الحاضر مبني على الفتح ثم دخلت عليه ال الزائدة ثم دخلت عليها همزة الاستفهام فأبدلت همزة الوصل ألفاً فصار ءالئان، فاجتمع في الكلمة همزتان محققتان همزة الاستفهام وهمزة آن، وساكنان وهما الألف المبدلة من همزة ال ولام ال فثقلت الكلمة بذلك فخففها قالون بالنقل كورش، ووجه موافقة قالون لورش في نقل (**عاداً الأولى**) أنه يقرأ في حالة الوصل بإدغام تنوين عادا في اللام من الأولى كورش واللام ساكنة ولا يدغم في ساكن فنقل هو وورش ضمة الهمزة إلى لام التعريف قبلها واعتدا بها، ثم أدغما التنوين في اللام تخفيفاً على لغة من يقول من العرب رأيت زيداً الأعجمي بنقل حركة الهمزة إلى اللام وإدغام التنوين فيها اعتداداً بها.

تنبيه: قد علمت مما سبق عند قوله (فصل وابدل همز وصل اللام) البيت أن في الآن وشبهه وجهين: إبدال همزة لام التعريف ألفاً مع المد للساكنين وتسهيلها بين بين مع القصر والإبدال مقدم، إلا أنه يتفرغ على وجه الإبدال في الآن وجهان: المد الطويل والقصر، فالطويل على عدم الاعتداد بالنقل لأنه عارض، والقصر على الاعتداد به، فيتحصل لقالون في الآن ثلاثة أوجه: الإبدال مع المد الطويل، والإبدال مع القصر، والتسهيل مع القصر، وتقرأ عند جمعها له على هذا الترتيب، فإذا ركبتها مع آمنتم به فيتحصل لقالون اثنا عشر وجهاً ثلاثة الآن مع إسكان ميم آمنتم وقصر المد المنفصل، ومثلها مع إسكان الميم ومد المنفصل فهذه ستة، ويأتي مع ضم الميم الستة أيضاً.

ـ وأما ـ ورش فله الأوجه الثلاثة التي لقالون، لكن اختلف في وجه الإبدال لورش فقيل بلزومه وقيل بجوازه، فعلى القول بلزومه يلتحق بباب حرف المد الواقع بعد همز فيصير حكم الألف المبدلة من همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام في الآن كحكم ألف آمن فيجري فيها للأزرق عن ورش القصر والتوسط والطويل، وعلى القول بجوازه يلتحق بباب أأنذرتهم وأألد للأزرق، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فيقص كألد وعدم الاعتداد بالعارض فيمد كأنذرتهم ولا يجري فيها على هذا القول توسط، فيتحصل للأزرق في همزة الوصل من الآن أربعة أوجه: ثلاثة على الإبدال وهي الطويل والتوسط والقصر، والرابع تسهيلها مع القصر، فإذا ضربتها في ثلاثة الثانية وهي همزة إن حصل اثنا عشر وجهاً، ثلاثة منها ممنوعة قراءة وتسعة جائزة مقروء بها وهي الطويل في ءا مع الثلاثة في لان، والتوسط في ءا مع القصر والتوسط في لان، والقصر في ءا مع القصر فقط في لان، فهذه ستة على الإبدال ويأتي له على تسهيل ءا الثلاثة في لان، وقد نظمت الأوجه التسعة المذكورة فقلت:

لـلأزرق في الآن تسـعـة أوجـه	فستٌ على إبـدال ءا كلها تجري
وبـاق على تسهيـل ءا وجميعهـا	بـوصل ولا تـركيب فيها مـع الغير
فابـدال ءا مـع طـولهـا وثـلاثـة	بلان ووسط ءا وقل لان بـالقصـر
وتـوسيـطه ثـم اقصـرنْ كليهمـا	وتسهيـل ءا معه الثلاث بـلان ادر

ووضعت لها جدولاً هذه صورته:

١٤	لان	عدد أوجهها
طويل	قصر	١
طويل	توسط	٢
طويل	طويل	٣
توسط	قصر	٤
توسط	توسط	٥
قصر	قصر	٦
تسهيل	قصر	٧
تسهيل	توسط	١
تسهيل	طويل	٩

هذا كله إذا وصلت الآن ولم تركبها مع آمنتم به أو آمنت به بنو إسرائيل كما ذكرناه في النظم، فإذا وصلتها وركبتها مع أحدهما فيأتي فيها على ما يقتضيه الضرب ستة وثلاثون وجهاً بيانها أنك تضرب وجوه الآن الاثني عشر في ثلاثة آمنتم به أو آمنت به فيتحصل العدد المذكور، والجائز منها قراءة على ما حرره العلامة النحرير الشيخ سيدي علي النوري في كتابه غيث النفع، وبه قرأت على شيخنا رحمه الله، وبه جرى عملنا في الاقراء أربعة عشر وجهاً ثلاثة على قصر آمنتم وهي القصر والطويل والتسهيل في ءا مع القصر في لان، وستة على توسط آمنتم وهي القصر في ءا مع القصر في لان، والتوسط في ءا مع القصر والتوسط في لان، والطويل في ءا مع التوسط فقط في لان، والتسهيل في ءا مع القصر والتوسط في لان، وخمسة على الطويل في آمنتم وهي القصر في ءا مع القصر في لان، والطويل في ءاخ مع القصر، والطويل في لان، والتسهيل في ءا مع القصر، والطويل في لان، وقد نظمها وجدولها أحد شيوخ سندنا العالم العامل الفاضل الكامل شيخ القراء في وقته بالديار التونسية وإمام جامعها الأعظم جامع الزيتونة الشيخ سيدي محمد ويدعى حموده بن محمد إدريش الشريف الحسني فقال:

إذا ركبت الآن مع آمنت به ... لـلأزرق قال النوري أربعة عشرا
على قصر آمنتم به اقصر وأشبعن ... وسهل بنا واقرا في لان مقصرا
وان وسطت فاقصر ووسط وطولن ... وسهل بنا والثاني في القصر قصِّرا
ووجهان للتوسيط قصر توسط ... كذاك على التسهيل أيضاً بلا امترا
وفي وجه الإشباع التوسط ثم ان ... تشبّع بآمنتم فنا قصره مرا
وطول وتسهيل وفي دين قصرن ... واشبع بثان وهو في القصر قصرا
قرأت به عن شيخنا قطب عصرنا ... محمد الحرقاني دام مقررا
فعن شيخه النوريّ سح ضريحه ... شآبيب أمطار الرضى وتعطرا

وهذه صورة جدوله رحمه الله:

وقد وضعت لها جدولاً : أيضاً هذه صورته :

	١٤	لآن
قصر آمنتم به	١٤ قصر اشباع تسهيل	لآن قصر قصر قصر
توسط آمنتم به	١٤ قصر توسط اشباع تسهيل	لآن قصر قصر توسط توسط قصر توسط
اشباع آمنتم به	١٤ قصر اشباع تسهيل	لآن قصر قصر اشباع قصر اشباع

آمنتم به	١٤	لآن	عدد الأوجه
قصر	قصر	قصر	١
	طويل	قصر	٢
	تسهيل	قصر	٣
توسط	قصر	قصر	٤
	توسط	قصر	٥
	توسط	توسط	٦
	طويل	توسط	١
	تسهيل	قصر	١
	تسهيل	توسط	٩
طويل	قصر	قصر	١٠
	طويل	قصر	١١
	طويل	طويل	١٢
	تسهيل	قصر	١٣
	تسهيل	طويل	١٤

وتوجيه الوجوه الممنوعة في الآن على تركيبها مع آمنتم به وعدمه مذكور في المطولات، وقد نقل عن الناظم أنه قصد بنقلوا من قوله ونقلوا لنافع منقولاً نقل الرواية، وقصد بمنقولاً نقل الحركة، فالمعنى ورووا لنافع رداً وما عطف عليه منقول الحركة فمفعول نقلوا هو رداً وما عطف عليه، ومنقولاً حال مما بعده مقدمة عليه. ثم قال:

وَهَمَـزُوا الْـوَاوَ لِقَـالُـونِ لَـدَى ... نَقْلِهِمُ فِي الْـوَصْـلِ أَوْ فِي الابْتِـدَا

لَـكِـنَّ بَـدْأَهُ لَـهُ بِـالأَصْـلِ ... أَوْلَـى مِنَ ابْـتِـدَائِـهِ بِـالـنَّـقْـلِ

ذكر في البيت الأول أن الناقلين عن قالون (همزوا) له (الواو) من عاداً الأولى في حالة النقل، سواء وصل لفظ الأول بعادا أو ابتدأ به، ويعني بهمز الواو قلبها همزة ساكنة، وفهم منه أن ورشاً لا يهمز الواو في الحالتين وهو كذلك، وافهم قوله (لـدى نقلهم) أن لقالون وجهاً آخر في الأولى وهو عدم همز الواو عند عدم النقل إلا أن هذه الوجه عند الابتداء فقط وهو الذي استدركه في البيت الثاني بقوله: (لكن بداه له بالأصل أولى) البيت يعني أن بدء لفظ الأولى لقالون بالأصل وهو إثبات همزة الوصل وبعدها لام ساكنة ثم همزة

مضمومة ثم واو بعدها من غير نقل أولى وأوجه من ابتداء قالون بالنقل مع همز الواو وهو الوجه الذي استفيد من البيت الأول، ويأتي على هذا الوجه عدم الاعتداد بالعارض والاعتداد به كما تقدم لورش، فيؤخذ من البيتين ثلاثة أوجه في الابتداء بالأولى لقالون: أحدها الابتداء بالأصل على ما قررناه آنفاً وهو الوجه الأولى والأحسن كما صرح به الناظم تبعاً للداني والشاطبي. الثاني: إثبات همز الوصل وبعدها لام مضمومة ثم همزة ساكنة على النقل، فإثبات همز الوصل لعدم الاعتداد بالعارض والنقل جرى على الوصل. الثالث: حذف همز الوصل والابتداء بلام مضمومة ثم همزة ساكنة وجرى الوصل والابتداء على سنن واحد، وأما ورش فليس له عند الابتداء بالأولى إلا الوجهان الأخيران مع عدم همز الواو فيهما، ولا يأتي له على الوجه الأخير إلا القصر كما نبهنا عليه قبل، فوجه الهمز في واو الأولى لقالون أنها لما ضمت اللام قبلها همزت لمجاورة الضم على لغة من يهمز كل واو ساكنة بعد ضمة فيقول في موسى وموصدة مؤسى ومؤصدة بهمز الواو، وعليها جاءت رواية قنبل في قوله تعالى: بالسؤق والأعناق، واستوى على سؤقه. وقراءة البصري وحفص وحمزة مؤصدة بهمز الواو.

تنبيه: إذا ابتدأت بالاسم من قوله تعالى: ﴿**بئس الاسم الفسوق**﴾ بالحجرات، فالهمزة التي بعد لام التعريف وهي همزة اسم محذوفة لجميع القراء لأنها همزة وصل دخلت عليها لام التعريف وهي ساكنة والسين بعدها ساكنة فكسرت لام التعريف للتخلص من التقاء الساكنين وحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، وبعض من لا علم عنده يسكن لام التعريف ويثبت همزة اسم وهو خطأ فاحش، وأما الهمزة التي قبل لام التعريف فيجوز فيها عند الابتداء وجهان لجميع القراء الإثبات والحذف وهما مبنيان على ما تقدم من عدم الاعتداد بالعارض، وهو هنا حركة التخلص من التقاء الساكنين والاعتداد به، إلا أن إثبات الهمزة أولى وعليه الرسم والضمير في قول الناظم: (**لكن بداه**) يعود على لفظ الأولى وفي (**له**) على قالون وهو الأظهر، ويحتمل أن يعود الضمير الأول على قالون والثاني على الأولى وتكون اللام في له على هذا زائدة في المفعول المتأخر، وكذا الضمير في قوله (**من ابتدائه**) يحتمل أن يعود على لفظ (**الأولى**) وأن يعود على (**قالون**) ثم قال:

وَالْهَمْـزَ بـعـد نَقْلِهِمْ حَـرَكَـتَـه ... يُحْـذَفُ تَخْفِيفـاً فحقِّقْ عِلَّتَـه

تعرض في هذا البيت إلى أمرين: حذف الهمزة بعد نقل حركتها وعلة حذفها. فأشار إلى الأول بقوله: (**والهمز بعد نقلهم حركته يحذف**) أي من اللفظ وهذا لا خلاف فيه بين القراء وعليه أكثر العرب، وسمع من بعضهم إبدال الهمزة ألفاً بعد نقل حركتها فيقول في نحو مرأة وكمأة بعد النقل مراة وكماة بفتح الراء والميم وألف بعدهما مبدلة من الهمزة. ثم أشار إلى الامر الثاني وهو علة الحذف بقوله (**تخفيفاً**) أي لأجل التخفيف وذلك لأن الهمزة

إذا نقلت حركتها تصير ساكنة فتزداد ثقلاً، لأن الهمز الساكن أثقل من المتحرك لانقطاع النفس معه بخلاف المتحرك فإن النفس ينبسط معه، وليس في حروف الهجاء ما يكون فيه الساكن أثقل من المتحرك إلا الهمزة والهاء لمشاركتها للهمزة في المخرج فخفف الهمز بالحذف لذلك، وهذه العلة التي ذكرها الناظم تبع فيها أبا العباس المهدوي، وقد ذكرها الداني في بعض مؤلفاته، وذكر الداني أيضاً ومكي علة أخرى فقالا: إن الهمز بعد نقل حركته يحذف لالتقاء الساكنين وهما الهمزة بعد النقل والحرف الذي قبلها لأنه ساكن تقديراً إذ الحركة عارضة. وقال أبو داود سليمان بن نجاح: إنما تحذف الهمزة لسكونها وسكون ما قبلها تقديراً إذا كان بعد الهمزة متحرك نحو وإذ أخذ، وأما إذا كان بعد الهمزة ساكن نحو قد أفلح فإنها تحذف لسكونها وسكون ما بعدها لأن ما قبلها ساكن تقديراً وهو في اللفظ متحرك، وما بعدها ساكن لفظاً وتقديراً فكان أولى بالاعتبار لقوته، وإنما اختار الناظم العلة التي ذكرها لسلامتها من الاعتراض بخلاف ما بعدها فمعترض بما يطول ذكره فليراجع في المطولات، وإلى سلامة العلة التي ذكرها من الاعتراض أشار بقوله: **(فحقق علته)** أي خذها على أوجه الحق الذي لا يرد عليه شيء بخلاف غيرها فليس سالماً من الإيراد والاعتراض.

تنبيه: كما أنه لا خلاف بين القراء في حذف الهمز بعد نقل حركته كما تقدم، لا خلاف بينهم أيضاً في حذف حرف المد لفظاً إذا وقع قبل لام التعريف المنقول إليها نحو: وألقى الألواح، قالوا الآن، وأولي الأمر، لا تدركه الأبصار، وبداره الأرض، وذلك لأن تحريك اللام في ذلك عارض فلا يعتد به، وبعض من لا علم عنده يثبت حرف المد في مثل ذلك حال النقل وهو خطأ في القراءة وإن كان جائزاً في اللغة، وكذلك إذا كان قبل لام التعريف ساكن صحيح نحو: فمن يستمع الآن من الأرض وجب استصحاب تحريكه حال النقل، ولا يجوز رد السكون إليه لعروض حركة اللام. ثم قال:

اَلْقَـوْلُ فِي الإِظْهَـارِ وَالإِدْغَـامِ وَمَـا يَلِيهِـمَـا مِن الأَحْـكَـامِ

ذكر في هذا الباب أربعة أشياء ترجم لها بهذا البيت، وهي ما يظهر لنافع من الحروف وما يدغم وما يقلب وما يخفى، وهذان الأخيران هما المراد بالأحكام في قوله: **(وما يليهما من الأحكام)** أي وما يتبع **(الإظهار والإدغام)** من الأحكام وجمع الأحكام مع أن المراد بهما اثنان مراعاة لما يتفرع عليهما من الأحكام والإظهار لغة البيان واصطلاحاً فصل الحرف الأول من الثاني من غير سكت عليه، والإدغام لغة الإدخال، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس إذا أدخلته فيه، واصطلاحاً اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد، فقولنا اللفظ بساكن فمتحرك يدخل فيه المظهر والمدغم والمخفي، وقولنا بلا فصل بأن ينطق بالحرفين دفعة واحدة أخرج المظهر، وقولنا من مخرج واحد أخرج المخفي، إذ ليس

مخرجه ومخرج المخفي عنده واحداً، وسمي هذا المعنى إدغاماً لخفاء الساكن عند المتحرك، فكأنه داخل فيه لا أنه داخل فيه حقيقة لأن الحرفين ملفوظ بهما على الصحيح، والإظهار هو الأصل لعدم احتياجه إلى سبب، والإدغام فرعه لاحتياجه إليه كما سيأتي، وفائدة الإدغام تخفيف اللفظ لثقل النطق بالحرفين المتفقين في المخرج أو المتقاربين، حتى شبه النحويون النطق بهما بمشي المقيد يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين وذلك ثقيل على السامع، والإدغام نوعان: كبير وصغير، فالكبير ما كان الحرف الأول فيه متحركاً ولم يتعرض له الناظم لأنه لم يقع في قراءة نافع إلا نادراً، والصغير ما كان الحرف الأول فيه ساكناً وهو المقصود في هذا الباب، وللإدغام بنوعيه أسباب ثلاثة وهي: التماثل والتجانس والتقارب، فالتماثل سيأتي تعريفه عند قول الناظم: **(وساكن المثلين إن تقدما)** البيت، ويسمى حرفاه متماثلين كاللام في اللام والكاف في الكاف، وسيأتي ما يشترط في إدغام المتماثلين، والمتجانس هو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا صفة، أو يختلفا مخرجاً ويتفقا صفة، فالأول كالدال في التاء والتاء في الطاء، والثاني كالدال في الجيم، ويسمى الحرفان متجانسين، ويشترط في إدغام المتجانسين أن لا يكون أولهما حرف حلق نحو: فاصفح عنهم. والتقارب هو أن يتقارب الحرفان مخرجاً أو صفة، أو مخرجاً وصفة معاً، ويسمى الحرفان متقاربين، ومعرفة هذه الأسباب متوقفة على معرفة مخارج الحروف وصفاتها، وستأتي إن شاء الله تعالى آخر النظم. وينقسم الإدغام الصغير إلى واجب وممتنع وجائز، وسيتكلم الناظم على الواجب في قوله: **(فصل وما قرب منها أدغموا)** وأما الممتنع فهو أن يتحرك أول الحرفين ويسكن الثاني نحو: ضللتم، قال الملا، وسيأتي عند قوله: **(وساكن المثلين إن تقدما)** وأما الجائز فهو ما اختلف القراء في إظهاره وإدغامه وينحصر في ستة فصول: فصل إذ، وفصل قد، وفصل تاء التأنيث، وفصل لامي هل وبل، وفصل حروف قربت مخارجها، وفصل أحكام النون الساكنة والتنوين، وستأتي كلها في كلامه. ثم قال:

وَإذْ لِأَحْـرُفِ الصَّفِيـرِ أَظْهَـرَا ... وَلِـهِجَـاءِ جُـدتُ لَيْسَ أَكْـثَـرَا

تكلم في هذا البيت على فصل **(إذ)** وهو الفصل الأول من الفصول الستة المتقدمة، فأخبر أن ذال **(إذ)** أظهرها قالون وورش عن نافع عند ستة أحرف وهي: الصاد والزاي والسين والجيم والدال والتاء، والأحرف الثلاثة الأولى هي المرادة بأحرف الصفير في البيت، و**(الصفير)** من صفات الحروف الآتية آخر النظم، والأحرف الثلاثة الأخيرة هي التي جمعها الناظم في **(هجاء جدت)** وقد جمع بعضهم الأحرف الستة في أوائل كلم بيت فقال:

(تـ)ـاب (صـ)ـالـح (سـ)ـسحـرا ... (جـ)ـاء (د) اعـيـا (ز)مـرا

فعند الصاد في: ﴿وإذ صرفنا﴾ لا غير، وعند الزاي في: ﴿وإذ زين لهم الشيطان﴾ ﴿وإذ زاغت الأبصار﴾ لا غير، وعند السين في: ﴿إذ سمعتموه﴾ موضعين بالنور لا غير، وعند الجيم نحو: ﴿وإذ جعلنا﴾ وعند الدال نحو: ﴿إذ دخلتموه﴾ وعند التاء نحو: ﴿إذ تبرأ﴾ وإنما اقتصر على هذه الأحرف الستة لاختلاف القراء فيها، فمنهم من أدغم ذال ﴿إذ﴾ فيها للتقارب، ومنهم من أظهرها عندها على الأصل كنافع، فقوله: **(ليس أكثرا)** يعني ليس المظهر عنده المختلف فيه أكثر من هذه الأحرف الستة، فلا ينافي أن ذال إذ تظهر عند حروف أخر باتفاق لعدم التقارب نحو: إذ كانوا، وإذ قال، وإذ نادى وتدغم في بعض الحروف باتفاق فهي على ثلاثة أقسام، وسيذكر القسم الثالث في قوله: **(فصل وما قرب منها ادغموا)** البيت. وقوله: **(أظهرا)** يروى بفتح الهمزة والهاء على البناء للفاعل فيكون الألف فيه ضمير الاثنين يعود على قالون وورش وهو فاعل أظهر، و﴿إذ﴾ مفعوله مقدماً، ويروى بضم الهمزة وكسر الهاء على البناء للنائب فتكون الألف فيه للإطلاق ونائب فاعله ضمير يعود على إذ، وعلى هذا تكون ﴿إذ﴾ مبتدأ، وجملة (أظهر) خبره، واللام في قوله: **(لأحرف الصفير)** وفي قوله: **(لهجاء)** بمعنى عند. وقوله (أكثر) خبر **(ليس)** واسمها ضمير مستتر يعود على المظهر عنده المختلف فيه كما أشرنا إليه في حل المعنى. ثم قال:

وَقَدْ لِأَحْرُفِ الصَّفِيرِ تَسْتَبِينْ ... ثُمَّ لِذَالٍ وَلِجِيمٍ وَلِشِينْ

وَزَادَ عِيسَى الظَّاءَ وَالصَّادَ مَعَا ... وَوَرْشٌ الإِدْغَامَ فِيهِمَا وَعَى

تكلم في هذين البيتين على فصل (قد) وهو الفصل الثاني من الفصول الستة المتقدمة، فأخبر أن دال قد **(تستبين)** أي تظهر عند **(أحرف الصفير)** وهي الصاد والزاي والسين المتقدمة، وعند الذال والجيم والشين، وقد جمع بعضهم هذه الأحرف الستة مع الظاء والضاد الآتيين في أوائل كلم بيت فقال:

(ضـ)ـل (ظـ)ـلوم (د)م (ز) اهـدينا ... (صـ)ـاموا (شـ)ـهورا (جـ)ـاهدوا (سـ)ـنينا

فعند الصاد نحو: ﴿ولقد صرفنا﴾ وعند الزاي في: ﴿ولقد زينا﴾ لا غير، وعند السين نحو: ﴿قد سمع﴾ وعند الذال في: ﴿ولقد ذرأنا﴾ لا غير، وعند الجيم نحو: ﴿لقد جاءكم﴾ وعند الشين في ﴿قد شغفها﴾ لا غير. وقوله **(تستبين)** أي باتفاق قالون وورش عن نافع على ما يقتضيه اصطلاحه في إطلاق الحكم. ثم ذكر في البيت الثاني ما وقع فيه الخلاف بينهما فأخبر أن **(عيسى)** وهو قالون (زاد) مع الأحرف الستة **(الظاء والصاد)** فأظهر دال قد عندهما أيضاً، وأن ورشاً وعى أي حفظ الإدغام فيهما عن نافع، فالظاء نحو: ﴿فقد ظلم﴾ والضاد نحو: ﴿فقد ضل﴾ وإنما اقتصر على هذه الأحرف لاختلاف القراء فيها، وسيذكر ما اتفقوا على إدغامه في قوله: **(فصل وما قرب منها ادغموا)** نحو: ﴿قد تبين﴾ ولم يذكر ما اتفقوا على إظهاره لعدم التقارب نحو: قد كان قد سبق، قد خاب، فدال **(قد)** على

ثلاثة أقسام كذال إذ، فوجه إدغام ورش دال قد في الظاء والضاد تقاربها في المخرج واشتراكها في بعض الصفات مع اتصاف الظاء والضاد بصفات القوة وهي الجهر والاستعلاء والاطباق التي فيهما والاستطالة التي في الضاد فقوي الإدغام فيهما بذلك وحسن، وأظهرها قالون عند الأحرف الثمانية على الأصل، كما أظهرها ورش عند غير الظاء والضاد على الأصل أيضاً. وقوله: **(لأحرف)** متعلق (بتستبين) واللام في قوله: **(لأحرف)** وفي قوله: **(ولذال ولجيم ولشين)** بمعنى عند. وقوله: **(ثم لذال)** معطوف على قوله: **(لأحرف)** و**(معا)** حال من **(الظاء والضاد)** ثم قال:

وَالتَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ حَيْثُ تَأْتِي ... مُظْهَرَةٌ عِنْدَ الصَّفِيرِ يَأْتِي
وَالْجِيمِ وَالثَّاءِ وَزَادَ الظَّاءَ ... أَيْضاً وَبِالإِدْغَامِ وَرْشٌ جَاءَ

تكلم في هذين البيتين على فصل تاء التأنيث وهو الفصل الثالث من الفصول الستة المتقدمة فأخبر أن **(تاء التأنيث)** وهي التاء الساكنة اللاحقة للفعل الماضي تظهر عند خمسة أحرف أي باتفاق قالون وورش على ما تقدم وهي حروف **(الصفير)** الثلاثة **(والجيم والثاء)** وقد جمعت مع **(الظاء)** الآتية في أوائل كلم بيت وهو:

(جـ)ـئت (صـ)ـباحا (ز)ائرا ... (ثـ)ـم (ظـ)ـعنت (سـ)ـائرا

فعند الصاد في: ﴿**حصرت صدورهم**﴾ و﴿**لهدمت صوامع**﴾ لا غير، وعند الزاي في: ﴿**كلما خبت زدناهم**﴾ لا غير، وعند السين نحو: ﴿**أنبتت سبع**﴾ وعند الجيم في ﴿**نضجت جلودهم**﴾ و﴿**وجبت جنوبها**﴾ لا غير، وعند الثاء نحو: ﴿**كذبت ثمود**﴾ ثم أخبر أن قالوناً زاد مع الأحرف الخمسة **(الظاء)** فأظهر تاء التأنيث عندها أيضاً، وأن ورشاً جاء بإدغام تاء التأنيث في الظاء أي رواه عن نافع وذلك في ثلاثة مواضع لا غير وهي: ﴿**وانعام حرمت ظهورها**﴾ و﴿**حملت ظهورهما**﴾ كلاهما بالأنعام، ﴿**وكانت ظالمة**﴾ بالأنبياء وإنما اقتصر على هذه الأحرف لاختلاف القراء فيها وسيذكر ما اتفقوا على إدغامه في قوله: **(فصل وما قرب منها أدغموا)** نحو: ﴿**قالت طائفة**﴾ ولم يذكر ما اتفقوا على إظهاره لعدم التقارب نحو: ﴿**قالت رسلهم**﴾ ﴿**قالت ما جزاء**﴾ فتاء التأنيث على ثلاثة أقسام كذال إذ ودال قد، فوجه إدغام ورش تاء التأنيث في الظاء التقارب في المخرج مع اتصاف الظاء بالاستعلاء والاطباق اللذين هما من صفات القوة فقوي الإدغام بذلك وحسن، وأظهرها قالون عند الأحرف الستة على الأصل، كما أظهرها ورش عند غير الظاء على الأصل. وقوله: **(للتأنيث)** متعلق (بتأتي) وقوله: **(والجيم والثاء)** بالجر معطوفان على **(الصفير)** وفاعل **(زاد)** ضمير مستتر عائد على عيسى المذكور قبل، و**(بالإدغام)** متعلق **(بجاء)** ثم قال:

وَيَظْهَرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلظَّاءِ ... وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعاً وَالثَّاءِ

وَالضَّـادِ مُعْجَماً وَحَـرْفِ السِّينِ   وَالـزَّايِ ذِي الْجَهْرِ وَحَـرْفِ النُّونِ

تكلم في هذين البيتين على فصل (**هل وبل**) وهو الفصل الرابع من الفصول الستة المتقدمة، فأخبر أن قالوناً وورشاً يظهران لام هل ولام بل عند ثمانية أحرف وهي: (**الطاء والظاء والتاء والثاء والضاد والسين والزاي والنون**) وقد جمعتها في أوائل كلم بيت وهو:

(نـ)ـفسي (سـ)ـبـاً (ظـ)ـبي (ز)هـا   (ضـ)ـحى (ثـ)ـوى (تـ)ـوقي (طـ)ـما

فعند الطاء في: ﴿**بل طبع الله**﴾ لا غير، وعند الظاء في ﴿**بل ظننتم**﴾ لا غير وعند التاء نحو: ﴿**بل تأتيهم**﴾ ﴿**هل نعلم**﴾ وعند الثاء في ﴿**هل ثوب الكفار**﴾ لا غير، وعند الضاد في ﴿**بل ضلوا**﴾ لا غير، وعند السين في ﴿**بل سولت**﴾ بيوسف لا غير، وعند الزاي في ﴿**بل زين للذين كفروا**﴾ ﴿**بل زعمتم**﴾ لا غير، وعند النون نحو ﴿**بل نقذف**﴾ ﴿**هل ندلكم**﴾ فاشترك هل وبل في التاء والنون، واختص هل بالثاء المثلثة، واختص بل بالخمسة الباقية. فقوله: (**ويظهر أن هل وبل**) يعني حيث يمكن اجتماعهما، وإنما اقتصر على هذه الأحرف لاختلاف القراء فيها، فمنهم من أظهر عندها على الأصل كنافع، ومنهم من أدغم، وسيأتي ما اتفقوا على إدغامه في قوله: (**فصل وما قرب منها ادغموا**) ولم يتعرض لما اتفقوا على إظهاره لعدم التقارب نحو ﴿**فهل أنتم**﴾ ﴿**بل هو**﴾ فلاما هل وبل على ثلاثة أقسام كالفصول السابقة وقوله: (**ويظهران**) بضم الياء وكسر الهاء على البناء للفاعل والألف فيه تعود على قالون وورش، و(**هل وبل**) مفعول به ليظهران على حذف مضاف أي لامي هل وبل، واللام في قوله (**للطاء**) بمعنى عند وقوله (**معجماً**) حال من (**الضاد**) أي منقوطاً واحترز به من الصاد المهملة. وقوله (**ذي الجهر**) نعت (**للزاي**) و(**الجهر**) من صفات الحروف الآتية آخر النظم. ثم قال:

فَصْـلٌ وَمَـا قَـرُبَ منها ادْغَمُـوا   كَقَـوْلِـهِ سُبْحَـانَـهُ إذْ ظَلَمُـوا
وقـد تَبـيَّـن وَقَـالـت طَـائِـفَـة   وَاثْـقَلَتْ فَـلاَ تَكُـنْ مُخَـالِـفَـه

لما تكلم على بعض فصول القسم الجائز من الإدغام الصغير، تكلم في هذا الفصل على القسم الواجب منه وهو ما اتفق القراء على إدغامه فأخبر أن القراء (**أدغموا**) أي وجوباً (**ما قرب**) من ذال إذ ودال قد وتاء التأنيث ولامي هل وبل فيما يليها من الحروف المقاربة لها، فالذال من (**إذ**) تدغم في الظاء المعجمة من غير خلاف، وقد مثل لها بقوله تعالى: ﴿**إذ ظلموا أنفسهم**﴾ بالنساء، ومثله ﴿**إذ ظلمتم أنكم**﴾ بالزخرف لا غير، والدال من (**قد**) تدغم في التاء من غير خلاف وقد مثل لها بقوله تعالى: ﴿**قد تبين**﴾ ومثله. ﴿**وقد تعلمون**﴾ ﴿**ولقد تاب**﴾ وشبه ذلك. وتاء التأنيث تدغم في حرفين من غير خلاف وهما الطاء والدال، وقد مثل لإدغامها في الطاء بقوله تعالى: ﴿**قالت طائفة**﴾ ومثله ﴿**إذ همت**

طائفتان﴾ وشبه ذلك، ومثل لإدغامها في الدال بقوله تعالى: ﴿**فلما اثقلت دعوا الله﴾** بالأعراف، ومثله ﴿**أجيبت دعوتكما﴾** وليس في القرآن غيرهما، ولام (**بل**) تدغم من غير خلاف في الراء وقد وقعت في ثلاثة مواضع فقط ﴿**بل رفعه الله إليه﴾** ﴿**بل ربكم﴾** ﴿**بل ران على قلوبهم﴾** وهي داخلة في قوله: (**وما قرب منها ادغموا**) إلا أنه لم يمثل لها، وأما (**هل**) فلم تأت الراء بعدها في القرآن والضمير في (**مخالفه**) من قوله: (**فلا تكن مخالفه**) يعود على الإدغام المفهوم من قوله (**ادغموا**) أي لا تكن مخالفاً، هذا الإدغام يشير بذلك إلى لزومه ووجوبه، وإنما لزم في ذلك لأن هذه الحروف مع ما أدغمت فيه أكثرها متفق في المخرج وبعضها شديد التقارب، فلو أظهرت لحصل تكلف شديد وثقل عظيم في النطق لازدحام الحرفين منها كازدحام المثلين، فلزم الإدغام ليزول التكلف ويخف النطق ويسهل اللفظ، فلذلك اتفقوا على الإدغام فيها، وإنما اختلفوا في الفصول التي قبل هذا الفصل لعدم الاتحاد في المخرج وعدم شدة التقارب، وأما أصل التقارب فهو حاصل فيها، فمن اعتبره أدغم ومن لم يعتبره أظهر على الأصل، فقول الناظم: (**وما قرب منها**) يعني قرباً شديداً كاملاً وإلا فأصل القرب حاصل أيضاً. فيما اختلفوا في إظهاره وإدغامه، وأما ما اتفقوا على إظهاره فلا تقارب فيه. ثم قال:

وَسَاكِنَ الْمِثْلَيْنِ إنْ تَقَدَّمَا ... وكَانَ غَيْرَ حَرْفِ مَدٍّ أُدْغِمَا

لما ذكر أن ذال (**إذ**) ودال (**قد**) وما بعدهما تدغم وجوباً فيما قاربها، ذكر في هذا البيت أنها تدغم هي وغيرها من الحروف فيما ماثلها وجوباً أيضاً، فأخبر أن قالوناً وورشاً أدغما (**ساكن المثلين**) أي الساكن من كل حرفين متماثلين إذا تقدم الساكن وكان غير حرف مد، سواء كان ذال إذ، أو دال قد، أو تاء تأنيث، أو لامي هل وبل أو غيرها، والتماثل هو أحد أسباب الإدغام الثلاثة المتقدمة وهو على التحقيق أن يتحد الحرفان في الاسم والرسم، ويسمى الحرفان متماثلين كالكاف في الكاف فإن اسمهما واحد وذاتهما في الرسم واحدة، وخرج بالاتحاد في الاسم الحاء والخاء مثلاً، فإن ذاتهما في الرسم واحدة، ولا عبرة بالنقط لعروضه لكنهما مختلفان في الاسم فليسا بمتماثلين، ودخل الواوان في نحو: ﴿**كفروا وصدوا﴾** والياءان في نحو: ﴿**الذي يدع﴾** لاتحادهما في الاسم والرسم فهما متماثلان، ومن عرف المماثلين بما اتحدا مخرجاً وصفة فتعريفه غير جامع لخروج الواوين والياءين في نحو ما ذكرنا لأنهما مختلفان مخرجاً وصفة مع أنهما من المتماثلين عندهم، ولإدغام المتماثلين شروط ثلاثة اثنان متفق عليهما: **الأول**: أن يكون الساكن منهما متقدماً وإليه أشار الناظم بقوله: (**إنْ تقدما**) احترازاً عن المتأخر نحو: ﴿**ضللتم﴾** ﴿**وقال الملأ﴾** فيمتنع الإدغام. **الثاني**: أن لا يكون الساكن منهما حرف مد وإليه أشار بقوله: (**وكان غير حرف مد**) احترازاً عن نحو: قالوا واقبلوا قالوا وهم في يوم الذي

يوسوس، فيمتنع الإدغام لئلا يذهب المد بسببه. **الثالث**: مختلف فيه وهو أن لا يكون الساكن هاء سكت نحو: ماليه هلك فلا تدغم لأن الوقف على الهاء منوي، وهذا على رواية من لم يعتد بهاء السكت فأظهرها، وأما على رواية من اعتد بها فأدغمها فلا يشترط هذا الشرط، وقد ذكر الناظم الخلاف في ذلك في باب النقل وبينا سببه هناك، فإذا توفرت هذه الشروط وجب إدغام أول المثلين في الثاني سواء كانا في كلمتين نحو: إذ ذهب، قد دخلوا، كانت تأتيهم، هل لنا، بل لما، اذهب بكتابي، فلا يسرف في القتل، كنتم مؤمنين، من نشاء، آووا ونصروا، اتقوا وآمنوا. وليس في القرآن ياء ساكنة بعد فتح وبعدها ياء أو كانا في كلمة واحدة نحو: يدرككم، يوجهه، آلمّ وظاهر قوله: **(وكان غير حرف مد)** أن حرف المد لا يدغم مطلقاً كان مع مثله في كلمتين أو كلمة واحدة وليس كذلك لأنه يدغم إذ كان مع مثله في كلمة واحدة باتفاق القراء والنحاة نحو: ولي وذرية وعدو وقوة والنسي في رواية ورش، والنبي في قراءة غير نافع، وشبه ذلك، فيجب أن يحمل على ما كانا في كلمتين فقط.

فإن قلت: لم امتنع الإدغام في نحو قالوا واقبلوا وفي يوم، وجاز في نحو: هو وجنوده، ونودي بموسى في قراءة إدغام واو هو، وياء نودي فيما بعدهما مع أن الحرف الأول في الكل حرف مد؟. **فالجواب**: أنه منع في الأولين وشبههما لأن حرف المد موجود قبل الإدغام فهو محقق قبله وسابق عليه، وجاز في الأخيرين وشبههما لأن الموجود قبل الإدغام واو وياء متحركتان، وحرف المد إنما وجد عند الإدغام فهو عارض مقارن للإدغام، ومحل منع إدغام حرف المد إذا كان محققاً سابقاً على الإدغام، أما إذا كان عارضاً مقارناً له فلا يمنع وقوله **(وساكن)** بالنصب مفعول مقدم لأدغما، والألف في **(أدغما)** ألف الاثنين فاعله وهي عائدة على قالون وورش، وجواب **(إن)** الشرطية محذوف لدلالة أدغما عليه، ويجوز رفع ساكن بالابتداء، وجملة ادغما جواب الشرط، وأدغما على هذا مبني للنائب، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على ساكن وألفه للإطلاق كألف **(تقدما)** وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ وهو ساكن. ثم قال:

وَأَظْهَـرَا نَخْسِفْ نَبَـذْتُ عُـذْتُ ... أورثْـتُـمُـوهـا وكـذا لَـبِـثْـتُ
وَاذْهَبْ مَعًا يَغْلِبْ وَإِنْ تَعْجَبْ يَتبْ ... يَـرِدْ ثـواب فـيـهـمـا وإنْ قـربْ
وَدَالَ صَـادِ مَـرْيـم لِـذِكْـرِ ... وبـا يعـذِّبْ منْ رووْا للمصـري
وَارْكَبْ وَيَلْهثْ وَالْخِـلَافُ فِـيـمَـا ... عن ابْن مينـا والـكثيـرَ ادْغـمـا
وَعَنْـهُ نُـونَ نُـونِ مَـعْ يَـاسِينَـا ... اظْهِـرْ وَخَلْفٌ ورشهـمْ بـنُـونـا

تكلم في هذه الأبيات على فصل حروف قربت مخارجها وهو الفصل الخامس من الفصول الستة المتقدمة، والمراد بحروف قربت مخارجها حروف من كلمات مخصوصة

جاءت مفرقة في كتاب الله تعالى لا تدخل تحت قاعدة، بخلاف الحروف المتقدمة في الفصول السابقة فإنها وإن قربت مخارجها إلا أنها داخلة تحت قواعد وضوابط تنطبق عليها، وجملة حروف هذا الفصل سبعة عشر حرفاً اختلف القراء في إظهار كل منها وإدغامه، واقتصر الناظم على ثلاثة عشر حرفاً فقط فأخبر أن قالوناً وورشاً أظهراها كلها بخلاف لهما في بعضها الأول الفاء عند الباء في ﴿**نخسف بهم**﴾ بسبأ لا غير. الثاني: الذال عند التاء في ﴿**نبذتها**﴾ بطه وحذف الناظم ها من نبذتها للضرورة. الثالث: الذال عند التاء أيضاً في ﴿**عذت**﴾ بغافر والدخان لا غير. الرابع: الثاء عند التاء في ﴿**أورثتموها**﴾ بالأعراف والزخرف لا غير. الخامس: الثاء عند التاء أيضاً في لبثت بفتح التاء ولبثت بضمها ولبثم، وإلى هذه الأحرف الخمسة مع ما وقعت فيه أشار الناظم بالبيت الأول، إلا أنه اقتصر على (**لبثت**). السادس: الباء الساكنة عند الفاء في خمسة مواضع لا غير وهي: ﴿**اذهب فمن تبعك**﴾ بسبحان ﴿**اذهب فإن لك في الحياة**﴾ بطه ﴿**أو يغلب فسوف تؤتيه**﴾ بالنساء ﴿**وإن تعجب فعجب قولهم**﴾ بالرعد ﴿**ومن لم يتب فأولئك**﴾ بالحجرات. وقد ذكرها الناظم على هذا الترتيب في البيت الثاني وأشار بقوله (معا) إلى الموضعين الأولين من هذه الخمسة. السابع: الدال عند الثاء في ﴿**يرد ثواب**﴾ موضعين بآل عمران لا غير، وإليهما أشار بقوله (**يرد ثواب فيهما**) أي في الموضعين. وقوله: (**وإن قرب**) مرتبط بما ذكره في البيتين أي أظهر قالون وورش ما تقدم، وإن قرب مخرج تلك الأحرف من مخرج ما بعدها لأن الإظهار هو الأصل. الثامن: الدال من ﴿**كهيعص**﴾ عند الذال ﴿**من ذكر**﴾ وإليه أشار بقوله (**ودال صاد مريم لذكر**) أي وأظهرا الدال من هجاء كهيعص عند الذال من ﴿**ذكر رحمة ربك**﴾ فهذه الثمانية لا خلاف بين قالون وورش في إظهارها. التاسع: الباء عند الميم في ﴿**ويعذب من يشاء**﴾ بالبقرة لا غير أظهرها ورش وهو المراد بالمصري في قوله: (**وباء يعذب من رووا للمصري**) يعني رووا إظهار باء يعذب للمصري، ويفهم منه أن قالوناً يدغمها وهو كذلك. العاشر: الباء عند الميم أيضاً في ﴿**اركب معنا**﴾ بهود لا غير. الحادي عشر: الثاء عند الذال في ﴿**يلهث ذلك**﴾ بالأعراف لا غير، وإلى هذين أشار بقوله (**واركب ويلهث**) أي ورووا للمصري أيضاً إظهار باء اركب وثاء يلهث من غير خلاف، ثم حكي خلافاً فيهما عن ابن مينا وهو قالون فروي عنه الإدغام فيهما وروي عنه الإظهار كورش والوجهان مقروء بهما والإدغام مقدم له لأن أكثر الرواة عليه ولذا قال: (**والكثير أدغما**) الثاني عشر: النون عند الواو في ﴿**ن والقلم**﴾ الثالث عشر: النون عند الواو أيضاً في ﴿**يس والقرآن**﴾ فأظهرها قالون في الموضعين من غير خلاف كما أشار إليه بقوله: (**وعنه نون نون مع ياسين أظهر**) أي أظهر النون من نون والقلم مع النون من يس والقرآن من غير خلاف عنه أي (**عن ابن مينا**) المذكور في البيت قبل، ومفهومه أن ورشاً يدغم النون في الواو في الموضعين وهو كذلك إلا أن له خلافاً في إدغام ن والقلم أشار إليه بقوله (**وخلف ورشهم**

بنون) وبقي يس على الإدغام من غير خلاف كما يقتضيه مفهوم اللفظ، فتحصل لورش في يس والقرآن وجه واحد وهو الإدغام، وفي ن والقلم وجهان الإظهار والإدغام، والوجهان مقروء بهما لورش والمقدم الإظهار، فهذه الثلاثة عشر حرفاً التي ذكرها الناظم من حروف هذا الفصل السبعة عشر المختلف فيها بين القراء، وبقي منها أربعة أحرف: الأول الذال عند التاء في ﴿**اتخذتم**﴾ و﴿**أخذت**﴾ وما جاء من لفظه اتفق قالون وورش على إدغامها. الثاني: الراء الساكنة عند اللام في نحو ﴿**يغفر لكم**﴾ و﴿**اصبر لحكم**﴾ الثالث: اللام عند الذال في ﴿**يفعل ذلك حيث وقع**﴾ اتفق قالون وورش على الإظهار فيهما. الرابع: النون عند الميم في ﴿**طسم**﴾ أول الشعراء والقصص اتفق قالون وورش على إدغام النون في الميم، وأما النون في ﴿**طس تلك**﴾ أول النمل فمخفاة وجوباً للجميع، ونص أبو شامة على إظهارها وهو سبق قلم كما ذكره المحقق ابن الجزري، والمشهور إخفاء نون عين عند الصاد من ﴿**كهيعص**﴾ للكل فوجه الإظهار فيما أظهر من الحروف المذكورة بلا خلاف كونه الأصل، ووجه الإدغام فيما أدغم منها بلا خلاف التجانس أو التقارب، ووجه الخلاف فيما اختلف فيه منها الجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر والرواية.

تنبيه: إن كان الحرفان متماثلين والأول منهما ساكن فليس لك إلا عمل واحد وهو إدغام الأول في الثاني، وإذا كانا متجانسين أو متقاربين والأول ساكن فلك عملان أولهما قلب المدغم من جنس المدغم فيه، والثاني إدغامه فيه ذاتاً وصفة ويسمى إدغاماً كاملاً، وقد تدغم الذات وتبقى الصفة كما في نحو: أحطت، وبسطت، وفرطتم، فإن ذات الطاء تدغم في التاء، وأما صفتها وهي الاطباق فلا بد من إظهارها لجميع القراء ويسمى الإدغام حينئذٍ ناقصاً. واختلف في إبقاء صفة الاستعلاء في القاف من ﴿**نخلقكم**﴾ بالمرسلات مع الإدغام وعدم إبقائها معه فذهب مكي وجماعة إلى الأول، وذهب الجمهور إلى الثاني، وحكى الداني الإجماع عليه، والوجهان صحيحان مقروء بهما لجميع القراء إلا السوسي فلا يجوز له إلا الإدغام الكامل وهو المقدم لباقي القراء وأما الضاد من نحو: فرضتم، وأفضتم، ومرضت، والظاء من وعظت فلا يدغمان في التاء لأحد من القراء، فلا بد من إعطائهما جميع صفاتهما مع الإظهار. وقوله (**مريم**) يقرأ بالتنوين للضرورة واللام في (**لذكر**) بمعنى عند، وحرك النون من نون الثانية في قوله: (**وعنه نون نون**) ومن قوله (**بنونا**) آخر الأبيات، ومن (**يس**) للضرورة وإلا فهي ساكنة في التلاوة. ثم قال:

ذِكْـر ادْغـام الـنُّـون والتَّنْـوِين   والْـقَلْب والإخْـفـاءِ والـتَّـبْـيِـين

ذكر هنا أحكام النون الساكنة والتنوين وهي التي ترجم لها بهذا البيت وهي تمام الفصول الستة التي ينحصر فيها القسم الجائز من أقسام الإدغام الصغير كما تقدم، وهذا الفصل أكثر مسائله إجماعية، ولم يهمله أحد ممن ألف في علمي التجويد والقراءة لكثرة

دور مسائله جداً، وكان على الناظم أن يقيد النون بالسكون كما قيدها غيره لتخرج المتحركة. ويجاب عنه بأن إضافة إدغام إلى النون من إضافة المصدر إلى مفعوله، فالنون مدغمة والمدغم لا يكون إلا ساكناً، وأما التنوين فلا يحتاج إلى تقييده بالسكون لأن وضعه عليه ونصوا على التنوين وإن كان نوناً لمخالفته إياها من أربعة أوجه: الأول أن النون الساكنة تكون في وسط الكلمة وفي آخرها، والتنوين لا يكون إلا في الآخر. الثاني: أن النون تكون في الاسم والفعل والحرف، والتنوين لا يكون إلا في آخر الاسم. الثالث: أن النون تكون في الوصل والوقف، والتنوين لا يكون إلا في الوصل. الرابع: أن النون تكون في اللفظ والخط، والتنوين لا يكون إلا في اللفظ، وأكثرهم قسم أحكام النون الساكنة والتنوين إلى أربعة أقسام: إظهار وإدغام وقلب وإخفاء، وتحت الإدغام قسمان: إدغام محض أي خالص من الغنة وإدغام غير محض، وبعضهم قسمها إلى ثلاثة أقسام: إظهار وإدغام إخفاء، وتحت الإدغام القسمان المتقدمان، وتحت الإخفاء قسمان: إخفاء مع قلب وإخفاء بدونه، وبعضهم قسمها إلى خمسة أقسام: إظهار وإدغام محض وإدغام غير محض وقلب وإخفاء، والخلاف لفظي، والناظم سلك طرق الأكثر، ولهذا ذكر في الترجمة أربعة أقسام وتأتي في كلامه بعد وقوله **(إدغام)** بتشديد الدال على وزن افتعال مصدر ادغم على وزن افتعل وهو عبارة البصريين ولا يتزن البيت إلا عليها، ويقال الادغام بإسكان الدال مصدر أدغم كأكرم وهي عبارة الكوفيين، والقلب مصدر قلب ولا يقال الاقلاب كما يقوله بعض عوام الطلبة لأن الأفعال بكسر الهمزة لا يكون مصدراً إلا لأفعل رباعياً، ولم يسمع اقلب وإنما سمع قلب، والاخفاء مصدر اخفى، والتبيين مصدر بين، ومراده به الإظهار، وسيأتي معنى القلب والاخفاء، وأما الاظهار والادغام فقد تقدم معناهما. ثم قال:

وَأَظْهَـرُوا التَّنْـوِينَ وَالنُّـونَ مَعَـا عِنْـدَ حُـرُوفِ الحَلْقِ حَيْثُ وَقَعَـا

تكلم في هذا البيت على الحكم الأول من أحكام النون الساكنة والتنوين وهو الإظهار وقدمه لأنه الأصل، وثنى بالإدغام لأنه ضده وضد الشيء أقرب خطوراً بالبال عند ذكره ولمساواته للإظهار في عدد الحروف كما يأتي، ثم ذكر القلب لأنه نوع من الادغام ثم الاخفاء لأنه حالة بين الاظهار والادغام فيتوقف على تحققهما، ولم يذكر هذه الأربعة في الترجمة على هذا الترتيب بل على حسب ما سمح له النظم، فإظهار النون الساكنة والتنوين يكون عند حروف الحلق وهي ستة: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وقد جمعها بعضهم في أوائل كلم نصف بيت على هذا الترتيب فقال: (ا)خي (هـ)ـاك (عـ)ـلما (حـ)ـازه (غـ)ـير (خـ)ـسر. وجمعها الشاطبي في أوائل كلم قوله: (ا) لا (هـ)ـاج (حـ)ـكم (عـ)ـم (خـ)ـاليه (غـ)ـفلا. ولم يذكروا الألف مع هذه الحروف مع أنها تخرج من الحلق عند بعضهم لأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً فلا تقع النون الساكنة والتنوين قبلها

فالهمزة نحو ينئون عنه ولا ثاني له من آمن كل آمن في قراءة غير ورش، والهاء نحو: منها، ومن هاد، وجرف هار، والعين نحو: انعمت من عمل عذاب عظيم، والحاء نحو: وانحر، ومن حاد، عزيز حكيم، والغين نحو: فسينغضون ولا ثاني له، من غل، إله غيره، والخاء نحو: والمنخنقة ولا ثاني له، ومن خفت عليم خبير، ولا خلاف بين القراء في إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف الستة، ولهذا أسند الناظم الإظهار إلى ضمير القراء نافع وغيره في قوله: **(واظهروا التنوين والنون)** نعم قرأ أبو جعفر من القراء العشرة بإخفائهما عند الغين والخاء وهي لغة لبعض العرب واستثني له فسينغضون، وإن يكن غنياً، والمنخنقة، فتظهر له النون في هذه المواضع كباقي القراء. وقوله **(حيث وقعا)** أي سواء كانا في كلمة أو كلمتين كما مثلنا، والألف في **(وقعا)** الف الاثنين تعود على النون والتنوين فوجه إظهارهما عند هذه الأحرف بعد مخرجهما عن مخرجهن لأنهن من الحلق وهما من طرف اللسان فامتنع الإدغام، كذا الإخفاء لأنه قريب منه ووجب الإظهار.

تنبيه: ظاهر كلام الناظم أن إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق متساو لا تفاوت فيه وهو مذهب الأكثر، وذهب بعض إلى أنه متفاوت فيكون عند الهمزة والهاء أعلى، وعند الغين والخاء أدنى، وعند العين والحاء أوسط، واختلف في بقاء الغنة في النون الساكنة والتنوين وفي سقوطها منهما إذا أظهرا عند حروف الحلق، فذهب بعضهم إلى الأول، وذهب بعضهم إلى الثاني وبه صرح الداني وهو ظاهر كلام الشاطبي. **قلت**: ويمكن أن يكون الخلاف لفظياً، فمن قال ببقاء الغنة أراد بقاء أصلها لأنها لازمة للميم والنون ولو تنويناً، ومن قال بسقوطها أراد سقوط كمالها فلا ينافي أن أصلها موجود، ثم بعد أن ظهر لي ذلك رأيته منصوصاً فلله الحمد. ثم قال:

وَأَدْغَمُواْ فِي لَمْ يَرَوا لَكِنَّهُ ... أَبْقَواْ لَدَى هِجَاءِ يَوْمِ غُنَّهْ

تكلم في هذا البيت على الحكم الثاني من أحكام النون الساكنة والتنوين وهو الإدغام، فأخبر أن القراء أدغموهما في هجاء لم يروا وهو خمسة أحرف: اللام والميم الياء والراء والواو، وزاد كثير منهم الشاطبي عليها النون وجمعوها في هجاء يرملون، ولم يرتض الداني زيادة النون لأن إدغامها في مثلها للتماثل، والادغام في هذا الفصل إنما هو للتجانس أو التقارب، ولهذا لم يذكر الناظم النون مع هذه الأحرف، ولأن إدغامها في مثلها علم مما قدمه في إدغام المثلين وأطلق الإدغام في هذا البيت وهو مقيد بأن تكون النون مع هذه الأحرف في كلمتين، فإن كانت معهن في كلمة واحدة وجب الإظهار لجميع القراء كما سيذكره آخر هذا الفصل، ثم إن إدغام النون الساكنة والتنوين ينقسم إلى قسمين: كامل وناقص، فالكامل ويسمى إدغاماً محضاً هو الإدغام من غير غنة مع التشديد التام ويكون في اللام والراء نحو: ﴿فإن لم تفعلوا﴾ ﴿هدى للمتقين﴾ ﴿ومن رزقناه ثمرة رزقاً﴾ فتبدل

النون والتنوين لاماً عند اللام وراء عند الراء ويدغمان فيهما من غير غنة، والإدغام الناقص ويسمى إدغاماً غير محض هو الإدغام مع الغنة والتشديد الناقص، ويكون في هجاء يوم، وهو ثلاثة أحرف: الياء والواو والميم نحو: ﴿من يشتري يومئذٍ يفرح﴾ ﴿من ولي ولا نصير﴾ ﴿من ماء﴾ ﴿مثلاً ما﴾ وإلى إبقاء الغنة مع هجاء يوم أشار بقوله: (**لكنه ابقوا لدى هجاء يوم غنة**) وهو استدراك على قوله: (**وادغموا في لم يروا**) والغنة سيعرفها بقوله آخر النظم، والغنة الصوت الذي في الميم والنون، وما ذكره في إبقائها مع الإدغام في الأحرف الثلاثة لا خلاف فيه بين القراء إلا ما رواه خلف عن حمزة من الإدغام في الواو والياء بغير غنة، ويفهم من قوله: (**ابقوا لدى هجاء يوم غنه**) أنها لا تبقى مع الإدغام في الحرفين الباقيين من حروف لم يروا وهما اللام والراء وهو كذلك على المشهور المعمول به عند أئمة الأمصار، وروى كثير الإدغام فيهما مع إبقاء الغنة وليس بمقروء به من طريق التيسير والشاطبية.

واعلم: أن الغنة كما تبقى عند الإدغام في هجاء يوم كذلك تبقى عند إدغام النون والتنوين في النون نحو: من نصير، ملكا نقاتل. **قلت**: ولأجل إبقاء الغنة مع الإدغام في النون زادها كثير على حروف لم يروا كما تقدم، ومن تركها كالناظم يرد عليه أنها وإن علمت من إدغام المثلين لكن لم يعلم منه إبقاء الغنة عند الادغام فيها، واتفق أهل الأداء على أن الغنة الظاهرة مع الادغام في الواو والياء غنة المدغم وهو النون والتنوين، ومع الادغام في النون غنة المدغم فيه، واختلفوا فيها مع الادغام في الميم فالذي عليه الجمهور وهو الصحيح أنها غنة الميم لا غنة النون والتنوين لأنهما انقلبا إلى لفظ الميم، وذهب بعضهم إلى أنها غنة النون والتنوين المدغمين، ومتى قلنا أن الغنة الظاهرة غنة المدغم كان الإدغام غير محض ناقص التشديد من أجل الغنة الموجودة معه، فهي بمنزلة الاطباق الموجود مع الإدغام في أحطت وبسطت. وعلى القول بأن الغنة مع الإدغام في الميم غنة المدغم فيه يكون الإدغام محضاً كامل التشديد، وما ذكرناه من أن الأدغام إذا صاحبته غنة المدغم يكون إدغاماً ناقصاً هو الصحيح، خلافاً لمن جعله إخفاء وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازاً، ويؤيد كونه إدغاماً حقيقة وجود التشديد فيه إذ التشديد يمتنع مع الإخفاء كما سيأتي، فوجه إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء التقارب لاختلاف مخارجها على مذهب الجمهور مع كونها من حروف طرف اللسان، وأما على مذهب الفراء ومن تبعه فوجه الإدغام التجانس لأنها عندهم من مخرج واحد كما سيأتي، ووجه حذف الغنة المبالغة في التخفيف لأن في إبقائها بعض ثقل من أجل ان النون والتنوين أبدلا حرفاً ليس فيه غنة، ووجه إدغامهما في الواو والياء التجانس في الجهر والاستفال والانفتاح ومشابهة الغنة للمد، ووجه بقاء الغنة مع الواو والياء الدلالة على الحرف المدغم، ووجه إدغامهما في الميم

التجانس في الغنة والجهر والاستفال والانفتاح والتوسط بين الرخاوة والشدة، ووجه إدغامهما في النون التماثل والضمير في قوله (لكنه) ضمير الشأن وهو اسم لكن، وجملة (ابقوا) خبر لكن (ولدى) بمعنى عند متعلق (بابقوا) و(غنة) مفعوله. ثم قال:

وَقَلَبُوهُمَا لِحَرْفِ الْبَاءِ ... مِيمًا وَقَالُوا بَعْدُ بِالإِخْفَاءِ

تكلم في هذا البيت على الحكمين الباقيين من أحكام النون الساكنة والتنوين وهما القلب والاخفاء، فأما القلب فمعناه لغة التحويل، واصطلاحاً جعل الحرف حرفاً آخر ويكون عند حرف واحد وهو الباء نحو ﴿انبئهم﴾ ﴿أن بورك﴾ ﴿عليم بذات الصدور﴾ فتقلب النون الساكنة والتنوين عند الباء ميماً خالصة كما أشار إليه بقوله: (**وقلبوهما لحرف الباء ميما**) أي قلب القراء نافع وغيره النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء وحينئذٍ تخفى عند الباء بغنة من غير إدغام، كما تخفى الميم الأصلية عند الباء في نحو: ﴿ومن يعتصم بالله﴾ فلا فرق في اللفظ بين أن بورك مثلاً وبين ومن يعتصم بالله. وأما الإخفاء فمعناه لغة الستر واصطلاحاً النطق بحرف ساكن عار أي خال عن التشديد على صفة بين الاظهار والادغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة أو التنوين، ويكون الاخفاء عند باقي حروف الهجاء، والباقي منها بعد طرح الحروف المتقدمة في الأحكام الثلاثة السابقة خمسة عشر حرفاً، وقد جمعتها في أوائل كلمات ثلاثة أبيات من مشطور الرجز فقلت:

(تـ)ـب (كـ)ـن (قـ)ـنوعا (ز)اهدا (صـ)ـبورا (طـ)ـهر (حـ)ـنانا (ثـ)ـم (د)م (شـ)ـكورا. (ذ)د (ظـ)ـالما (ضـ)ـم (فـ)ـتى (سـ)ـتورا. وهذه أمثلة الاخفاء عندها على ترتيب الحروف عند المغاربة، فعند التاء نحو: كنتم من تحتها جنات تجري وعند الثاء نحو: والأنثى بالأنثى، من ثمرة، قولاً ثقيلاً. وعند الجيم نحو: انجينا، ان جاءكم خلقاً جديداً. وعند الدال نحو: انداداً، من دابة، كأساً دهاقاً. وعند الذال نحو: أأنذرتهم، من ذهب وكيلا، ذرية. وعند الزاي نحو: انزلنا، فإن زللتم، صعيداً زلقا. وعند الطاء نحو: ينطق، من طين، قوماً طاغين وعند الظاء نحو: ينظرون من ظهير، ظلاً ظليلاً وعند الكاف نحو: انكالاً، وإن كانوا، كتاب كريم وعند الصاد نحو: ينصركم، ولمن صبر، عملاً صالحاً. وعند الضاد نحو: منضود، من ضعف، وكلا ضربنا وعند الفاء نحو: فانفلق، من فضله، خالداً فيها. وعند القاف نحو: ينقلب، من قرار، شيء قدير وعند السين نحو: الإنسان، من سوء، رجلاً سلما. وعند الشين نحو: فانشرنا، فمن شهد، غفوراً شكوراً. ولا خلاف بين القراء في إخفاء النون الساكنة والتنوين مع إظهار الغنة عند هذه الحروف، سواء اتصلت بهن النون في كلمة أو انفصلت عنهن في كلمة أخرى، إلا أنه إذا كانا في كلمتين فالإخفاء في الوصل فقط، وأما التنوين فلا يكون إلا منفصلاً كما هو ظاهر، وإلى هذا الحكم الرابع وهو الإخفاء أشار بقوله: (**وقالوا بعد بالإخفاء**) يعني قالوا بعد ما ذكر من

الإظهار والإدغام والقلب بالإخفاء عند باقي الحروف هذا هو الظاهر في بيانه. وأما جعله من تمام الحكم الثالث وهو القلب بأن يقال المراد وقالوا بعد قلب النون الساكنة والتنوين ميماً بالإخفاء أي إخفاء الميم عند الباء فيلزم عليه نقص ما في الفصل عما في الترجمة لأنه على هذا ترجم إلى أربعة أحكام وذكر منها ثلاثة فقط وذلك معيب.

فإن قلت: يلزم على ما ذكرت أنه هو الظاهر أن يكون الناظم لم ينص على الإخفاء بعد القلب. **فالجواب**: أنه لم ينص عليه كأكثر المصنفين لكونه اشتهر بين أهل الفن تقييد القلب بالإخفاء مع الغنة لأنه هو المشهور، بل حكى أبو علي اتفاق القراء والنحويين عليه، وقال ابن الجزري: لم يختلف فيه ووهم من حكى القول بإظهار النون عند الباء، وخص أعني ابن الجزري الخلاف بالميم الأصلية عند الباء نحو: وما هم بمؤمنين فقيل بإخفائها وقيل بإظهارها واختار الداني فيها الإخفاء وهو الأشهر المعمول به.

واعلم: أن الإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو عار عن التشديد كما نص عليه جميع الأئمة إلا الأهوازي فقال: المخفي بين التشديد والتخفيف، ورد بأن مخرج النون والتنوين غير مخرج هذه الحروف التي يخفيان عندها مع الغنة لأنهما لا يبدلان من جنس ما بعدهما بل يبقيان كما هما في الإظهار، فيجب ان يكون حكمهما مع هذه الحروف حكمهما مع حروف الإظهار وهو التخفيف المحض، ولهذا يفرقون بين المخفي والمدغم بأن المخفي مخفف والمدغم مشدد ويقولون: أدغم في كذا وأخفي عند كذا، ثم إن الإخفاء عند هذه الحروف ليس على حد السواء، بل هو متفاوت في القوة على حسب قربها من النون والتنوين وبعدها عنهما في المخرج، فأقواه عند الطاء والدال والتاء، وأدناه عند القاف والكاف، وأوسطه عند الحروف الباقية من الخمسة عشر. وأما الغنة فلا تفاوت فيها عند جميع حروف الإخفاء على التحقيق ومقدارها حركتان كالمد الطبيعي، فوجه القلب أن الإظهار متعسر لأنه يستدعي الإتيان بالغنة في النون والتنوين ثم إطباق الشفتين لأجل النطق بالباء عقب الغنة، ولا يخفى ما في ذلك من الكلفة والعسر، ولم يدغم للتباعد في المخرج وقلة التناسب فتعين الإخفاء وتوصل إليه بالقلب ميماً لمشاركتها للباء مخرجاً، وللنون غنة ووجه الإخفاء أن النون الساكنة والتنوين لم يبعدا من الحروف الباقية كبعدهما من حروف الحلق حتى يجب الإظهار، ولم يقربا منها كقربهما من حروف لم يروا حتى يجب الإدغام، فأعطيا معهن حكماً وسطاً بين الإظهار والإدغام وهو الإخفاء.

تنبيه: يجب على القارىء أن يحترز من المد عند إخفاء النون في نحو كنتم، وعند الإتيان بالغنة من نحو: ان الذين، وأما فداء، وكثيراً ما يتساهل في ذلك من يبالغ في الغنة فيتولد منها واواً وياء فيصير اللفظ كونتم اين إيما وهو خطأ قبيح وتحريف صريح، وليحترز أيضاً من اطباق اللسان فوق الثنايا العليا عند اخفاء النون وهو خطأ أيضاً، قال في لطائف

الإشارات: وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلاً عن مخرج النون اهـ. واللام في قول الناظم: (لحرف الباء) بمعنى عند متعلقة بـ (قلبوهما) و(مما) مفعول ثان لـ (قلبوهما) ثم قال:

وَتَـظْهَـرُ الـنُّـونُ لِـوَاوٍ أَوْيَـا فِي نَحْـوِ قِنْوَانٍ وَنَحْـوِ الـدُّنْيَـا
خِيفَـةَ أَنْ يُشْبِـهَ فِي ادْغَـامِـهِ مَـا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ لِالْـتِـزَامِـهِ

ذكر في البيت الأول (أن النون تظهر عند الواو والياء في قنوان والدنيا ونحوهما) مما كانت فيه النون مع الواو والياء في كلمة واحدة، ولم يقع منه في القرآن إلا أربعة ألفاظ: (قنوان والدنيا) اللذان مثل بهما الناظم، وصنوان وبنيان، وما ذكره هنا تقييد لما أطلقه في قوله: وادغموا في لم يروا، فكأنه قال: محل إدغام النون الساكنة في الواو والياء من حروف لم يروا إذا كانت النون في كلمة والواو والياء في كلمة أخرى، فإن كانت النون معهما في كلمة واحدة فتظهر وجوباً للجميع، وإنما اقتصر على النون ولم يذكر التنوين لأنه لا يكون إلا في الآخر، فلا يمكن وقوعه قبل تلك الحروف في كلمة واحدة، واقتصر على الواو والياء ولم يذكر غيرهما من حروف لم يروا لأنه لم يقع في القرآن منها مع النون في كلمة واحدة غيرهما. ثم ذكر في البيت الثاني علة الإظهار في ذلك فقال: (خيفة أن يشبه في إدغامه ما أصله التضعيف) يعني لو أدغمت النون في نحو قنوان والدنيا فقيل قوّان والديا لأشبه المدغم من ذلك أي التبس في حال إدغامه بما أصله التضعيف أي المضعف أصالة وهو ما تكرر أحد أصوله كرمان فلا يدري السامع هل هـو مما أصله النون فأدغمت نـونه أو هـو من المضعف أصالة فأظهرت النون خيفة الالتباس بالمضعف لو أدغمت. وقوله: (لالتزامه) علة للعلة أي وإنما خيف الالتباس لأجل التزام الإدغام بسبب ان النون لازمة للواو والياء لا يمكن انفصالها عنهما لكونها معهما في كلمة واحدة، فإن كانت النون معهما في كلمتين نحو: من وال، ومن يعمل، فلا لبس مع الإدغام لأن النون تنفصل عنهما عند الوقف عليها.

وقوله: (تظهر) مضارع مبين للنائب و(النون) نائب فاعله، واللام في قوله: (لواو) بمعنى عند متعلقة بتظهر، و(خيفة) منصوب على المفعولية لأجله، واللام في قوله (لالتزامه) للتعليل متعلقة (بخيفة) ثم قال:

أَلْقَـوْلُ فِي الْمَفْتُـوحِ وَالْمُمَـالِ وَشَـرْحِ مَـا فِيـهِ مِن الاقْـوَالِ

ذكر في هذا الباب ثلاثة أشياء ترجم لها بهذا البيت وهي: ما يفتح، وما يمال من الألفات يعني من غير خلاف، وما في بعض الممال من الخلاف، وإلى هذا الثالث أشار بقوله: (وشرح) أي بيان (ما فيه من الأقوال) فأل (في المفتوح والممال) موصولة صادقة على الألفات، والضمير في قوله (فيه) يعود على ال من (الممال) على حذف مضاف أي بعض الممال، والمراد بالفتح في هذا الباب فتح القارىء فمه بالحرف لا فتح الألف إذ

الألف لا تقبل الحركة، وينقسم الفتح إلى شديد ومتوسط، فالشديد نهاية فتح الفم بالحرف ويسمى التفخيم ويحرم في القرآن وليس من لغة العرب وإنما يوجد في لغة العجم، والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء، والإمالة لغة التعويج يقال: أملت الرمح ونحوه إذا عوجته عن استقامته، وتنقسم في الاصطلاح إلى قسمين: كبرى وصغرى، فالكبرى أن تقرب الفتحة من الكسرة والألف من الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مبالغ فيه وهي المحضة، وإذا أطلقت الإمالة انصرفت إليها وتسمى بالبطح والاضجاع لأنك لما قربت الفتحة من الكسرة والألف من الياء فكأنك بطحت الفتحة والألف أي رميتها وأضجعتهما إلى الكسرة والصغرى هي ما بين الفتح المتوسط والإمالة المحضة ولهذا يقال لها بين بين، وبين اللفظين أي لفظ الفتح ولفظ الإمالة وتسمى بالتقليل، وقد يطلق عليها لفظ الاضجاع أيضاً، ولما كان في القسمين تغيير للألف بتعويجها عن استقامتها في النطق وتحريفها عن مخرجها إلى نحو مخرج الياء ولفظها سمي ذلك التغيير إمالة، والفتح والإمالة لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن وقرأ بهما رسول الله ﷺ، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، واختلف هل الفتح أصل والإمالة فرع عنه؟ أو كل منهما أصل؟ فذهب الجمهور إلى الأول لأن كل ما يمال يجوز فتحه من غير عكس، ولأن الفتح لا يحتاج إلى سبب بخلاف الإمالة فلا بد لها من سبب، وأسبابها عند ورش خمسة: الأول انقلاب الألف عن الياء. الثاني: شبه الألف بالمنقلب عن الياء. الثالث: الكسر الواقع بأثر الألف. الرابع: رسم الألف بالياء في المصحف سوى ما استثني من الكلمات الآتية. الخامس: الإمالة التي يمال لأجلها ونظمتها فقلت:

أمال ورش كل ما في الباب	لسبب من خمسة أسباب
وهي انقلاب ألف عن ياء	وَشَبَهٌ به وكسر جاءي
بأثر الالف والرسمُ بيا	لها بمصحف سوى ما استثنيا
ثم الامالة إلى ممال	لأجلها رءا لها مثال

وهذه الأسباب كلها تؤخذ من كلام الناظم فيما سيأتي وجميعها يرجع إلى الياء والكسرة، والغرض الأصلي من الإمالة تناسب الأصوات وتقاربها، لأن النطق بالياء والكسرة متسفل، وبالفتحة والألف متصعد مستعل، وبالإمالة تصير الأصوات من نمط واحد في التسفل والانحدار، وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل الألف أو غيره. ثم قال:

أمال ورش من ذَوَاتِ اليَاءِ	ذا الرّاء في الأفعال والأسماء
نحْوَ رءا بُشْرى وتترا واشترى	يتوارى والنصارى والقرى

القراء بالنسبة إلى الفتح والإمالة على ثلاثة أقسام: قسم فتح ولم يمل شيئاً كالمكي. وقسم أمال بقلة كقالون وسيأتي ما يميله. وقسم أمال بكثرة كورش من طريق الأزرق، فمما أماله ورش دون قالون كل ألف متطرفة منقلبة عن ياء أو زائدة للتأنيث إذا كان قبلها راء متصلة بها وإلى هذا أشار بالبيت الأول. فقوله: **(أمال ورش)** يريد إمالة بين بين كما سيصرح به آخر الباب، وأراد **(بذوات الياء)** كل ألف متطرفة ترجع إلى الياء سواء كان أصلها الياء أو كانت زائدة للتأنيث كما يرشد إليه تمثيله بعد وإن كانت ذوات الياء إنما تصدق حقيقة على الألفات التي أصلها الياء، واحترز بذوات الياء عن ذوات الواو وهي هنا الالفات المتطرفة التي أصلها الواو وسيأتي حكمها، واحترز بها أيضاً عن ألف التنوين نحو ذكرا وعوجاً وأمتاً، وعن ألف التثنية كألف اثنتا عشرة وإلا ان يخافا فلا إمالة فيهما. وقوله: **(ذا الراء)** يعني به الألف الذي قبله راء متصلة به كما يرشد إليه تمثيله بعد. والضابط الذي يعرف به أصل الألف المتطرفة تثنية الاسم وإسناد الفعل إلى تاء الضمير، فإن ظهرت الياء فأصل الألف الياء، وإن ظهرت الواو فأصل الألف الواو، تقول في اليائي من الأسماء كهدى وفتى هديان وفتيان، وفي الواوي من الأسماء كصفا وسنا صفوان وسنوان، وتقول في اليائي من الأفعال كرمى وسقى رميت وسقيت، وفي الواوي منها كعفا ونجا عفوت ونجوت. ثم مثل في البيت الثاني بسبب أمثلة الألف في أربعة منها منقلبة عن ياء وهي: **(رءا واشترى ويتوارى والقرى)** وفي الثلاثة الباقية وهي: **(بشرى وترا والنصارى)** ألف التأنيث. فأما رءا فأصله رَأَيَ على وزن فعل بفتح العين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصار رأى وألفه منقلبة عن ياء لأنك إذا أسندته إلى تاء الضمير قلت رأيت، وكما تمال ألف رءا لورش تمال الراء قبلها لأجل إمالتها وإمالة الفتحة قبلها كما نص عليه أئمة الفن كالداني والشاطبي وهذه من الأمثلة للإمالة وهي مخصوصة عند ورش برءا إذا لم يكن بعده ساكن، سواء اتصل به ضمير كرءاه ورءاها أم لا، فلا تمال الراء عنده من رمى ولا النون من نئا، وإنما خصت الراء من رءا بذلك حملاً على مضارعه، وهو يرى في إمالته اتفاقاً عند الأرزق، بخلاف رمى ونئا فإن مضارع الأول لا إمالة فيه، ومضارع الثاني في إمالته خلاف، ولحمل رءا على مضارعه ألحقت الإمالة فيه بذوات الراء فأميلت من غير خلاف، مع أن الراء لم تتصل فيه بالألف بل فصلت بالهمزة ولإلحاق إمالة ألف رءا بالرائية جعله الناظم من أمثلة الرائية، وأما اشترى ويتوارى فألفهما منقلبة عن ياء لأنك إذا أسندتهما إلى تاء الضمير قلت اشتريت وتواريت، وكذلك ألف القرى منقلبة عن ياء لأنك إذا سميت به ثم ثنيته قلت القريان. وأما ألف بشرى وترا والنصارى فهي زائدة غير منقلبة عن شيء وإنما هي ألف التأنيث المقصورة وتكون في خمسة أوزان: الأول فعلى بفتح الفاء كترا وأصله وترا أبدلت واوه تاء مأخوذ من المواترة وهي المتابعة مع مهلة، فمعنى ﴿ثم أرسلنا رسلنا ترا﴾ أي واحداً بعد واحد فإن لم تكن مهلة فهي مداركة ومواصلة. الثاني: فعلى بضم الفاء نحو بشرى. الثالث: فعلى بكسر

الفاء نحو ذكرى. الرابع: والخامس: فعالى بفتح الفاء رفعالى بضمها نحو نصارى وأسارى، وإنما أميلت ألف التأنيث مع كونها زائدة لأنها أشبهت المنقلبة عن الياء لكونها ترجع إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء تقول إذا ثنيت نحو بشرى وأخرى بشريان وأخريان، وإذا جمعتهما بشريات وأخريات، فأخذ من كلام الناظم هنا سببان من أسباب الإمالة وهما انقلاب الألف عن الياء وشبهها بالمنقلب عن الياء، وتقدم سبب ثالث وهو الإمالة للإمالة في رءا، ولا خلاف عن ورش في إمالة الألف المتطرفة الواقعة بعد الراء سواء كانت منقلبة عن ياء أو للتأنيث إلا في أريكهم كما سيأتي، وكذا لا خلاف عنه في إمالة الألف والهمزة من رءا وفي إمالة الراء قبلهما. ثم قال:

وَالْخُلْفُ عَنْـهُ فِي أريكَهُـمْ وَمَـا لاَ رَاءَ فِيـهِ كَـالْيَتَـامَى وَرَمَى

لما ذكر بعض ما يمال لورش من غير خلاف، تعرض في هذا البيت والبيت الآتي بعده إلى ما في إمالته خلاف عنه وهو كلمة وأصلان، فالكلمة هي (أريكهم) بالأنفال، وإلى الخلاف فيها أشار بقوله: **(والخلف عنه في أريكهم)** أي الخلاف عن ورش ثابت في **(أريكهم)** فله فيها وجهان: التقليل كسائر ذوات الراء وهو المشهور من طريق الأزرق والفتح وهو رواية أكثر المصريين وعليه تكون مستثناة من ذوات الراء، ووجه استثنائها بعد الألف فيها عن الطرف بكثرة الحروف المتصلة بها بعدها، والوجهان في الشاطبية ونص عليهما ابن شريح ورجح التقليل، وبه قطع الداني في التيسير وأبو الحسن بن غلبون، وكلا الوجهين مقروء به والمقدم التقليل والأصل الأول مما في إمالته خلاف هو ما أشار إليه بقوله: **(وما لا راء فيه)** أي الخلف عن ورش أيضاً في كل ما ليس فيه راء من ذوات الياء المتقدم بيانها عند قوله: أمال ورش من ذوات الياء سواء رسمت بالياء وهو الأكثر أم بالألف، وذلك بسبعة مواضع لا خلاف في رسمها بالألف وهي: ﴿**عصاني**﴾ بإبراهيم، و﴿**الأقصا**﴾ بسبحان، و﴿**تولاه**﴾ بالحج، و﴿**أقصا المدينة**﴾ بالقصص ويس، و﴿**سيماهم**﴾ بإنا فتحنا، و﴿**طغا الماء**﴾ بالحاقة. ثم مثل لهذا الأصل بمثالين وهما: اليتامى ورمى، وكرر المثال إشارة إلى أن المراد بما لا راء فيه من ذوات الياء ما ترجع ألفه، إلى الياء سواء انقلبت عن الياء تحقيقاً أو كانت زائدة للتأنيث، وخرج بقولنا انقلبت عن الياء الألف المنقلبة عن الواو في الأسماء الثلاثية كشفا وسنا وصفا، والمنقلبة عن الواو في الأفعال الثلاثية كدعا ودنا وعفا، وخرج بقولنا تحقيقاً نحو الحيوة ومنوة للاختلاف في أصلهما فلا إمالة في ذلك كله، فمن المنقلب عن الياء في الأفعال مثال الناظم وهو رمى ومثله نئا وعسى وعصاني وعصاه وهداني وأوصاني وأنسانيه وآتاني، وكذا الألف التي بعد الهمزة في تراءا الجمعان لدى الوقف على تراءا وما أشبه ذلك، ومن المنقلب عن الياء في الأسماء الهدى وهداي واناه وتقيه وتقاته والرؤيا ورؤياي ومثواي ومحياي ومحياهم وخطايا

والحوايا والأيامى ونحو ذلك. ومما ألفه للتأنيث مثال الناظم وهو اليتامى ومثله كسالى والسلوى وإحدى والدنيا وشبه ذلك، وقد قدمنا قريباً الضابط الذي تعرف به ذوات الياء وذوات الواو وهو ضابط يعرف به أصل كل ألف متطرفة في ثلاثي من الأسماء والأفعال، فإذا زاد الثلاثي على ثلاثة أحرف ردت ألفه إلى الياء، ولو كانت منقلبة عن واو فيصير الواوي يائياً نحو يرضي أصله يرضَوْ فوقعت الواو رابعة متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومثل يرضى يدعى ويتزكى وزكاها وتزكى ونجانا وانجيه وتتلى وابتلى وتجلى فمن اعتدى فتعالى الله من استعلى، ومن ذلك افعل في الأسماء نحو أدنى وأزكى وأربى وأعلى لأن لفظ الماضي من ذلك كله تظهر فيه الياء إذا أسندت الفعل إلى تاء الضمير نحو أدنيت وأزكيت إلى آخرها، وأما فيما لم يسم فاعله نحو يدعى فلظهور الياء في دُعيت ويدعيان، فتبين من هذا أن الثلاثي المزيد يكون اسماً نحو أدنى وفعلاً ماضياً نحو ابتلى وانجى، ومضارعاً مبنياً للفاعل نحو يرضى، وللمفعول نحو يدعى، وذلك كله يندرج تحت قول الناظم **(وما لا راء فيه)** ويندرج فيه أيضاً ويا ولتىٰ ويا حسرتا ويا أسفى لأن الألف فيها منقلبة عن ياء المتكلم، وكذا كلتا من كلتا الجنتين عند الوقف عليها لأن ألفها عند البصريين للتأنيث والتاء مبدلة من واو والأصل كلوى فيجري في جميع ذلك الخلاف في الفتح والإمالة وأما كلاهما والربوا ومشكوة ومرضات كيفما جاء فليس فيها لورش إلا الفتح على الصحيح المقروء به عندنا. وقوله: **(وما لا راء فيه)** معطوف على **(أريكهم)** أي وفي الذي لا راء فيه. ثم قال:

وفي الَّـذِي رسم بـالـيـاء عَـدا حَتى زَكَى مِنْكُمْ إلَى على لَـدى

ذكر في هذا البيت الأصل الثاني مما في إمالته خلاف لورش وهو كل ألف متطرفة مجهول أصلها أو منقلبة عن واو ورسمت في المصاحف ياء، وهذا هو المراد بقوله: **(وفي الذي رسم بالياء)** وليس المراد به ما يشمل الألف المنقلبة عن الياء المرسومة بها لدخول ذلك في قوله **(وما لا راء فيه)** فمن مجهول الأصل المرسوم بالياء متى وبلى وأنى الاستفهامية وتعرف بصلاحية كيف أو أين أو متى مكانها، ومنه أيضاً موسى وعيسى ويحيى، وإنما لم تجعل هذه الثلاثة من باب فعلى مثلث الفاء لأنها أعجمية وإنما يوزن العربي، وألحقها بعضهم بباب فعلى لأنها لما عربت قربت من العربية فجرى عليها بعض أحكامها، ومن المنقلب عن الواو المرسوم ياء القوى والضحى كيف جاء وسجى وضحاها ودحاها وتلاها. ثم استثنى من هذا الأصل خمس كلمات رسمت بالياء ولم تمل بحال وهي اسم وفعل وثلاثة أحرف فقال: **(عدا حتى زكى منكم على لدى)** فالإسم لدى وقد رسم بالألف في يوسف بلا خلاف ومعناه عند، وبالياء في غافر على مذهب الأكثر ومعناه في وألفه مجهولة فلم يمل ليجري مجرى واحداً، والفعل ما زكى منكم بالنور وهو من ذوات الواو فلم

يمل تنبيهاً على ذلك، والحروف الثلاثة حتى وإلى وعلى فلم تمل لأن الحروف لا حظ لها في الإمالة بطريق الأصالة وإنما هي للأفعال والأسماء، وإنما أميلت بلى وهي حرف لإغنائها عن الجملة فأشبهت الفعل والاسم، والحاصل أن غير ذوات الراء مما تقدم بيانه فيه لورش من طريق الأزرق خلاف، فروي عنه الفتح في ذلك كله، وروي عنه التقليل، وأطلق الوجهين الداني في جامعه والشاطبي ومن تبعهما كالناظم، والوجهان مقروء بهما في غير ما تقدم استثناؤه، والفتح هو المقدم على ما جرى به عملنا، وهذا الخلاف في غير رؤوس الآي الآتي بيانها، ولهذا استثناها الناظم في البيت بعد.

تنبيه: إذا اجتمع مد البدل على ما فيه الفتح والتقليل فلورش من طريق الشاطبية أربعة أوجه فقط: قصر مد البدل على الفتح، ثم توسيطه على التقليل، ثم تطويله على الفتح، ثم على التقليل، ولا فرق في الأوجه الأربعة بين أن يتقدم مد البدل كقوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى﴾[1] أو يتأخر كقوله تعالى: ﴿فتلقى آدم﴾[2] الآية، إلا أنه في الصورة الثانية يؤتى بالطويل على الفتح ثانياً لقربه للوقف ثم بالتوسط على التقليل ثم بالطويل عليه، ويمتنع قصر البدل مع التقليل، لأن كل من روى القصر في البدل لم يرو التقليل، ويمتنع أيضاً التوسط مع الفتح لأن من رواه ليس من طريق الشاطبية، وإذا اجتمع مد اللين كشيء مع ما فيه الوجهان كعسى فله أربعة أوجه أيضاً: التوسط والطويل على كل من الفتح والتقليل سواء تقدم مد اللين أم تأخر، وإذا اجتمع المد العارض لورش كمآب ومستهزئون وخاسئين مع ما فيه الوجهان كقوله تعالى: ﴿ذلك متاع الحياة الدنيا ـ إلى ـ مآب﴾[3] فله خمسة أوجه فقط: الفتح على الثلاثة في المد العارض ثم التقليل على الطويل والتوسط، وإذا اجتمع مد البدل ومد اللين واليائية كيفما كان اجتماعها فله ستة أوجه فقط: القصر في البدل والتوسط في اللين على الفتح، ثم التوسط في مدي البدل واللين على التقليل، ثم الطويل في البدل والتوسط في اللين على الفتح، ثم على التقليل، ثم الطويل في مدي البدل واللين على الفتح، ثم على التقليل، وتقرأ على هذا الترتيب في مثل قوله تعالى: ﴿وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها﴾[4] وأما في غير ذلك من صور اجتماع الثلاثة المذكورة فتأتي الأوجه الستة أيضاً، إلا أنه يراعى ما هو الأقرب منها لمحل الوقف فيؤتى به كقوله تعالى: ﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ـ إلى ـ شيئاً﴾[5] وقوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء ـ إلى ـ الجمعان﴾[6] وإذا اجتمع مد البدل واليائية والمد العارض سواء تقدم مد البدل كقوله تعالى: ﴿الذين آمنوا

---

(١) (٢) البقرة: ٣٤.
(٢) (٢) البقرة: ٣٧.
(٣) (٣) آل عمران: ١٤.
(٤) (٢٨) القصص: ٦٠.
(٥) (٤) النساء: ٢٠.
(٦) (٨) الأنفال: ٤١.

وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب﴾(١) أم توسط كقوله تعالى: ﴿ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوأى - إلى - يستهزئون﴾(٢) فله سبعة أوجه: القصر في البدل، والفتح في اليائية على الثلاثة في العارض، ثم التوسط في البدل، والتقليل في اليائية على الطويل، والتوسط في العارض، ثم الطويل في البدل مع الفتح، والتقليل في اليائية على الطويل فقط في العارض، وتقرأ على هذا الترتيب في مثل الآية الأولى، ويراعى فيها الأقرب لمحل الوقف في مثل الآية الثانية. وأما اجتماع مد اللين واليائية والعارض فلا يوجد في القرآن إذا روعي الوقف، وقد اجتمعت الأربعة أعني اليائية ومد اللين ومد البدل والمد العارض في قوله تعالى: ﴿فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم - إلى - قوله: يستهزئون﴾(٣) في سورة الأحقاف. وجملة الأوجه الجائزة في هذه الآية لورش على المحرر المقروء به تسعة: فعلى الفتح في أغنى يأتي التوسط في شيء والقصر في بآيات الله مع الثلاثة في يستهزئون، ثم التوسط في شيء والطويل في بآيات الله وفي يستهزئون، ثم الطويل في شيء وفي بآيات الله وفي يستهزئون، فهذه خمسة أوجه على فتح أغني، ويأتي على تقليله التوسط في شيء وفي بآيات الله مع الطويل والتوسط في يستهزئون، ثم التوسط في شيء والطويل في بآيات الله مع الطويل فقط في يستهزئون، ثم الطويل في شيء وفي بآيات الله وفي يستهزئون. وقوله (وفي الذي رسم) معطوف على (أريكهم) ثم قال:

إِلَّا رُؤُوسَ الآيِ دُونَ هَـاءِ ... وَحَـرْفَ ذِكْرَاهَـا لِأَجْلِ الـرَّاءِ

رؤوس الآي هي الفواصل، والفواصل قال الجعبري: هي كلمات أواخر الآي بمنزلة قوافي الشعر اهـ. فرؤوس الآي والفواصل لفظان مترادفان، قال ابن غازي في إنشاد الشريد: وهو أي الترادف مقتضى عبارة غير واحد كالحافظ يعني الداني إلا أنه قال في كتاب عدد الآي ما نصه: وأما الفاصلة فهي الكلام التام المنفصل مما بعده، والكلام التام قد يكون رأس آية غير رأس آية، وكذلك الفواصل تكون رأس آية وغيرها، فكل رأس آية فاصلة وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة تعم النوعين، وكذلك ذكر سيبويه في تمثيل الفواصل ﴿يوم يأت﴾ و﴿ما كنا نبغ﴾ وهما غير رأس آية بإجماع مع إذا يسر وهو رأس آية باتفاق اهـ. وقول الناظم (إلا رؤوس الآي) استثناء مما فيه الخلاف وهو ما تقدم من الأصلين في قوله: (وما لا راء فيه كاليتامى ورمى وفي الذي رسم بالياء) فكأنه قال: محل الخلاف في الأصلين المذكورين إذا لم يكونا من رؤوس الآي، وأما إذا كانا منها فلا خلاف عن ورش في الإمالة بين بين، وقد وقعت رؤوس الآي الممالة في إحدى عشرة سورة وهي:

---

(١) (١٣) الرعد: ٢٩.
(٢) (٣٠) الروم: ١٠.
(٣) (٤٦) الأحقاف: ٢٦.

طه والنجم وسأل والقيامة والنازعات وعبس وسبح والشمس والليل والضحى والعلق، ثم أخرج من رؤوس الآي ما وقع فيه بعد الألف هاء مؤنث فقال: **(دون هاء)** أي محل استثناء رؤوس الآي من الخلاف إذا لم تكن مختومة بهاء مؤنث، فإذا ختمت بها جرى فيها الخلاف المتقدم، ورؤوس الآي المختومة بالهاء وقعت في سورة والشمس من أولها إلى آخرها، وفي سورة والنازعات من قوله: **﴿أم السماء بناها﴾** إلى آخرها إلا قوله تعالى: **﴿من ذكراها﴾** فلا خلاف في تقليل ألفه، ولذا عطفه على المستثنى الأول وهو رؤوس الآي دون هاء فقال: **(وحرف ذكراها لأجل الراء)** أي وإلا الألف من ذكراها فلا خلاف أيضاً في تقليلها لأجل الراء التي قبلها فتدخل في ذوات الراء المتقدمة فتحصل أن غير ذوات الراء قسمان: رؤوس آي وغيرها، فغير رؤوس الآي مما تقدم فيه وجهان لورش من طريق الأزرق: الفتح والتقليل والفتح مقدم، ورؤوس الآي الواقعة في السور الإحدى عشرة المتقدمة إن اتصل بها هاء مؤنث ففيها الوجهان أيضاً إلا ذكراها فليس فيه إلا التقليل، وإن لم يتصل بها هاء مؤنث فليس له فيها إلا التقليل، وهذا كله إذا كانت ألفات رؤوس آي السور المذكورة من ذوات الياء أو الواو، وأما إذا كانت مبدلة من التنوين في الوقف نحو همساً وضنكاً ونسفاً وعلماً وعزماً فلا إمالة فيها اتفاقاً لأنها لا ترجع إلى الياء أصلاً، وكذا لا إمالة فيما هو رأس آية وليس آخره ألفاً نحو: ذكري ولساني وواقع ودافع وعظامه والقيامة (فرؤوس) الآي الممالة لورش في طه من أولها إلى طغى قال: إلا طه وهل أتاك ورأى وأتاها ولتجزى وهويه وفالقيها فليست من رؤوس الآي، ثم من يا موسى إلى لترضى إلا وأعطى وفتولى وموسى ويلكم ويا موسى أما أن تلقي وخطايانا وموسى ان اسر فليست من رؤوس الآي، ثم وإله موسى وحتى يرجع إلينا موسى كل منهما رأس آية، وأما موسى إلى قومه ولا ترى فيها فليسا من رؤوس الآي، ثم من إلا إبليس أبى إلى آخرها إلا وعصى واجتباه ومني هدى لدى الوقف وهداي واعمى الثاني فليست من رؤوس الآي، وكذلك فتعلى لدى الوقف ويقضى ليسا منها، ورؤوس الآي الممالة في النجم من أولها إلى النذر الأولى إلا فأوحى ورآه ولقد رأى ويغشى السدرة وتهوى الأنفس لدى الوقف عليهما وتولى وأعطى ويجزيه وأغنى وفغشيها فليست من رؤوس الآي، وفي سأل سائل من لظى إلى فأوعى فقط، وفي القيامة من صلى إلى آخرها إلا أولى معا، وفي النازعات من حديث موسى إلى آخرها إلا أتاك وناديه وقاريه ومن طغى ونهى لدى الوقف، وفي عبس من أولها إلى تلهى فقط، وفي سبح من أولها إلى آخرها إلا يصلى النار لدى الوقف، وفي الشمس من أولها إلى آخرها، وفي الليل من أولها إلى آخرها إلا من أعطى ولا يصليها، وفي الضحى من أولها إلى فأغنى، وفي العلق من لا يطغى إلى يرى إلا أن رآه. فهذه هي الفواصل الممالة من السور الإحدى عشرة.

واعلم: أنه اختلف فيما يعتبره ورش في عدد رؤوس الآي فذهب الداني وتبعه

الجعبري وغيره إلى أنه يعتبر المدني الأول، قال الداني: لأن عامة المصريين رووه عن ورش وعرضه البصري على أبي جعفر اهـ. قلت: وهو الذي أخذت به عن شيخنا رحمه الله، وذهب بعضهم إلى أن ورشاً يعتبر المدني الأخير وعليه اقتصر المحقق ابن الجزري، والمراد بالمدني عدد علماء المدينة كيزيد ونافع وشيبة وإسماعيل، فإن وافق يزيد أصحابه في العدد فمدني أول، وإن انفردوا عنه فمدني أخير، ولا خلاف بين المدني الأول والأخير فيما ذكرناه من الفواصل الممالة في الإحدى عشرة سورة إلا في موسى فنسي بطه عدها المدني الأول من الفواصل دون الأخير.

تنبيه: إذا علمت ما تقدم من الاتفاق عن الأزرق على تقليل رؤوس الآي غير ما فيه هاء، فإذا قرأت قوله تعالى: ﴿وهل أتاك حديث موسى﴾(١) فتأتي بالفتح والتقليل في أتاك على تقليل موسى فقط، لأن من يقرأ بالفتح في غير رؤوس الآي يقرأ بالتقليل في رؤوس الآي. وكذا قوله تعالى: ﴿أعطى كل شيء خلقه ثم هدى﴾(٢) فتأتي بالفتح والتقليل في أعطى على كل من التوسط والطويل في شيء مع التقليل في هدى. وكذلك نحو قوله تعالى: ﴿سنعيدها سيرتها الأولى﴾(٣) فتقرأ بثلاثة مد البدل على التقليل فقط في الأولى. ونحو قوله تعالى: ﴿وعصى آدم ربه فغوى﴾(٤) فتأتي بالفتح في عصى على القصر والطويل في البدل مع التقليل في فغوى. ثم بالتقليل في عصى على التوسط والطويل في البدل مع التقليل في فغوى. وقوله الناظم: **(رؤوس الآي)** منصوب على الاستثناء **(بإلا)** و **(دون هاء)** متعلق بمحذوف حال من **(رؤوس الآي)** و**(حرف)** بالنصب عطف على **(رؤوس)** و**(لأجل الراء)** متعلق بمحذوف تقديره اميل. ثم قال:

وَاقْـرَأْ ذَوَاتِ الْـوَاوِ بِـالإِضْجَـاعِ ... لَـدَى رُؤُوسِ الآيِ لِـلاتْـبَـاعِ

تعرض في هذا البيت إلى حكم ذوات الواو الثلاثية لورش وهي على ثلاثة أقسام: قسم رسم بالياء ووقع رأس آية وهو اثنا عشر موضعاً، ستة بغير هاء مؤنث وهي: العلى معاً بطه وضحى بها أيضاً والقوى بالنجم والضحى وسجى. وستة بهاء المؤنث وهي: ضحيها في ثلاثة مواضع أخرج ضحيها واوضحيها كلاهما بالنازعات. والثالث والشمس وضحيها ودحيها بالنازعات، وتليها وطحيها كلاهما بسورة والشمس. وقسم رسم بالياء ولم يقع رأس آية وهو ضحى بالأعراف في قوله تعالى: ضحى وهم يلعبون لدى الوقف عليه. وقسم رسم بغير ياء وهو أربعة عشر لفظاً سبعة من الأسماء وهي الربوا كيف جاء والصفا وشفا وسنا

---

(١) (٧٩) النازعات: ١٥.
(٢) (٢٠) طه: ٥٠.
(٣) (٢٠) طه: ٢١.
(٤) (٢٠) طه: ٢١.

وعصا وعصاه وأبا أحد. وسبعة من الأفعال وهي: خلا وعفا ودعا وبدا ودنا ونجا وعلا.

فأشار إلى حكم القسم الأول بمنطوق قوله: (**واقرا ذوات الواو بالإضجاع لدى رؤوس الآي**) أي اقرأ ذوات الواو لورش في السور المتقدمة بالإضجاع إذا وقعت رأس آية، ومراده بالإضجاع الإمالة بين بين كما يدل عليه قوله بعد: (وكل ما له به أتينا) البيت. وقد تقدم في شرح الترجمة أن الإضجاع قد يطلق على الإمالة بين بين، ومراده أيضاً أنك تقرؤها بالإضجاع إذا كانت بغير هاء مؤنث، وأما إذا كانت بها فيجري فيها الوجهان على ما تقدم، ومفهومه أن ذوات الواو إذا لم تقع رأس آية فلا تقرأ بالإضجاع بل فيها تفصيل وهو أنها إذا كانت من القسم الثاني وهو الذي رسم بالياء وذلك ضحى بالأعراف كما تقدم فيجري فيها الخلاف المتقدم في قوله: (**وفي الذي رسم بالياء**) على الصحيح المقروء به خلافاً لمن نفي الخلاف في هذا القسم وحكى الاتفاق على فتحه، وإذا كانت من القسم الثالث هو الذي رسم بغير ياء فلا خلاف في فتحها. ثم إن ما أفاده الناظم بقوله: (**واقرا ذوات الواو بالإضجاع لدى رؤوس الآي**) منطوقاً ومفهوماً يعلم مما قدمه، فلو حذفه ما ضر، وغاية ما يجاب به عنه أنه ذكره ليربط به علة إمالة رؤوس الآي الواوية المشار إليها بقوله (**للاتباع**) أي لأجل أن تتبع ذوات الواو ذوات الياء في الإمالة فيحصل التناسب والتوافق بين رؤوس الآي كلها ويكون جميعها على نسق واحد، وهذا عند القراء من الإمالة للإمالة. ثم قال:

وَالأَلِفَاتِ اللَّائِي قَبْلَ الرَّاءِ ... مَخْفُوضَةً فِي آخِرِ الأَسْمَاءِ
كَالدَّارِ وَالأَبْرَارِ وَالْفُجَّارِ ... وَالْجَارِ لَكِنْ فِيهِ خُلْفُ جَارِ

لما تكلم على إمالة الألفات لأجل الياء، شرع يتكلم على إمالتها لأجل الكسرة، والكسرة نوعان: كسرة إعراب وهي التي تكلم عليها هنا، وكسرة غير إعراب وسيتكلم عليها بعد. فقوله (**والألفات**) معطوف على قوله (**ذوات الواو**) أي واقرأ لورش الألفات اللائي قبل الراء بالاضجاع أيضاً يعني بالإمالة بين بين على ما تقدم، وحاصل ما أشار إليه أن مما أماله ورش بين بين دون قالون كل ألف متوسطة وقعت قبل راء متطرفة مكسورة كسرة إعراب متصلة بالألف، فخرج بقولنا متطرفة الراء في نحو نمارق وفلا تمار والجوار فلا تمال الألف قبلها لأنها متوسطة لا متطرفة، أما في نمارق فظاهر، وأما في فلا تمار فلأن لام الفعل ياء حذفت للجازم وهو لا الناهية، وأما في الجواز فلأنه من باب المنقوص ووزنه فواعل فحذفت الياء من آخره لالتقاء الساكنين، وخرج بقولنا مكسورة كسرة إعراب الراء في أنصاري فلا تمال الألف قبلها لورش وإن تطرفت لأن كسرتها ليست كسرة إعراب وإنما هي لمناسبة الياء والياء ضمير المتكلم، وخرج بقولنا متصلة بالألف الراء في نحو طائر ومضار من قوله تعالى ﴿غير مضار﴾ فلا تمال الألف قبلها للفصل بينهما، أما في طائر فظاهر، وأما في مضار فلأن أصله مضارر فسكنت الراء الأولى وأدغمت في الثانية وهكذا يقال في

يضارهم، فقول الناظم (**مخفوضة**) حال من الراء فيستفاد منه القيد الثاني وهو أن تكون الراء مكسورة كسرة إعراب، ويلزم منه أن تكون الراء متطرفة وهو القيد الأول، لأن الحرف المخفوض لا يكون إلا متطرفاً أي في آخر الاسم، فقوله في آخر الأسماء تصريح بما علم التزاماً من قوله (**مخفوضة**) وإنما صرح به لزيادة البيان والإيضاح، ويحتمل أنه اطلق الخفض على ما يشمل كسر الإعراب وغيره، وحينئذ فلا بد من زيادة قوله في آخر الأسماء لتخرج الراء المتوسطة في نحو ما تقدم وأما القيد الثالث وهو اتصال الراء بالألف فيستفاد من الأمثلة التي ذكرها في البيت الثاني وهي أربعة أمثلة، ثلاثة مما لا خلاف في إمالته لورش وهي التي أشار إليها بقوله: (**كالدار والأبرار والفجار**) ومثلها سخار ونهار ودينار وقنطار وبمقدار والأبكار والحمار وما أشبهها، ولا فرق في الإمالة بين أن تتجرد الراء عن الضمير كهذه الأمثلة أو يتصل بها ضمير مخاطب أو غائب نحو حمارك وديارهم وأوبارها وأشعارها لأن الراء في ذلك هي آخر الاسم والضمير زائد عليها، ولا فرق أيضاً بين أن يكون قبل الألف حرف استفال أو حرف استعلاء نحو ابصرهم واقطارها والفخار والغار على المأخوذ به وهو الذي يقتضيه إطلاق الناظم. ثم أشار إلى المثال الرابع بقوله: (**والجار لكن فيه خلف جار**) أي في لفظ الجار الواقع في قوله تعالى: ﴿**والجار ذي القربى والجار الجنب**﴾ بالنساء، خلاف جار بين الناقلين عن ورش، فمنهم من نقل عنه التقليل وهو المشهور من طريق الأزرق وبه قطع الداني في التيسير، ومنهم من نقل عنه الفتح وبه قطع جماعة، والوجهان في الشاطبية وكلاهما صحيح مقروء به والمقدم في الأداء التقليل، فوجه التقليل في الجار حمله على نظائره، ووجه فتحه التنبيه، على أن كسرة الراء لا تحتم الإمالة بل يجوز معها الفتح، والمحتم في الحقيقة إنما هو ثبوت الرواية وهو الموجب لتخصيص الجار بالخلاف دون غيره، والشطر الأخير الذي شرحنا عليه هو الذي رجع إليه الناظم والذي رجع عنه هكذا: (وفي كلا الجار الخلاف جار) ومراده بكلا الجار لفظا الجار الواقعان بسورة النساء، وإنما رجع عنه لأن فيه إضافة كلا إلى المفرد وهي إنما تضاف إلى المثنى. ثم قال:

وَالْـكَـٰفِـرِيـنَ مَـعَ كَـٰفِـرِيـنَ   بِـالْـيَـاءِ وَالْـخُـلْـفُ بِـجَـبَّـارِيـنَ

لما تكلم على إمالة الألف لأجل كسرة الإعراب، ذكر في هذا البيت إمالتها لأجل كسرة غير الإعراب وذلك في ثلاثة ألفاظ عند ورش: لفظان بلا خلاف وهما (**الكافرين**) المعرف، و(**كافرين**) المنكر حيثما وقعا، ولفظ فيه خلاف وهو (**جبارين**) فأشار إلى الأولين بقوله: (**والكافرين مع كافرين بالياء**) فقوله: والكافرين معطوف على قوله: (**ذوات الواو**) أي واقرأ لورش الكافرين مع كافرين بالإضجاع أيضاً يعني بالتقليل إذا كان كل منهما بالياء سواء كان منصوباً أو مجروراً وهو المراد بقوله: (**بالياء**) نحو: ﴿**وان الكافرين**﴾ و﴿**كانوا**

بعبادتهم كافرين﴾ و ﴿محيط بالكافرين﴾ ﴿من قوم كافرين﴾ فإذا كان بالواو فلا إمالة فيها نحو: الكافرون وكافرون. ثم أشار إلى اللفظ الثالث بقوله: (الخلف بجبارين) أي الخلاف عن ورش من طريق الأزرق ثابت في جبارين بالعقود والشعراء فنقل عنه التقليل، وبه قطع الداني في التيسير والمفردات، ونقل عنه الفتح وعليه جماعة، والوجهان في الشاطبية، وكلاهما صحيح مقروء به والمقدم التقليل فوجه إمالة (الكافرين وكافرين) توالي الكسرات كسرة الفاء وكسرة الراء والياء التي في تقدير كسرتين، وإنما خص الكافرين وكافرين بالإمالة دون الشاكرين والذاكرين، مع أن العلة المذكورة موجودة فيهما أيضاً لكثرة دور الأولين في القرآن دون الأخيرين، فخفف ما كثر دوره بالإمالة لثقله بتكرره، وإنما لم يمل نحو الصابرين والقادرين والخاسرين مع وجود علة الإمالة في ذلك أيضاً، لأن حرف الاستعلاء منع من الإمالة في ذلك لضعف كسرة غير الإعراب عندهم فلم تؤثر مع وجوده، بخلاف كسرة الإعراب فإنها أقوى من كسرة غيره ولهذا أثرت مع وجود حرف الاستعلاء في نحو الأبصار والفجار على ما تقدم، ووجه الخلاف في جبارين الجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر فيه وفيما تقدم. وقوله (بالياء) متعلق بمحذوف حال مما قبله، والباء في بجبارين بمعنى في. ثم قال:

وَرَاوَهَـا يَـا ثُـمَّ هَـا طَـهَ وَحَـا وَبَعْضُهُمْ حَـا مَعَ هَـا يَـا فَتَحَـا

تكلم في هذا البيت على إمالة الألف في أسماء حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور وهي خمسة اختلف القراء في إمالتها وفتحها، أولها: را من ألر أول يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر، ومن ألمر أول الرعد. ثانيها: ها من فاتحة مريم وطه. ثالثها: يا من أول مريم ويس. رابعها: حا من حمٓ في السور السبع. خامسها: طا من طه. فأمال ورش منها أربعة أحرف كما أشار إليه في الشطر الأول من البيت. فقوله: (ورا) معطوف على قوله: (ذوات الواو) أي واقرأ لورش (را) من أوائل السور الست المذكورة، و (ها يا) من فاتحة مريم، و (ها) من (طه) و(حا) من حم في السور السبع بالإضجاع أي بالإمالة بين بين، وسكت عن (يا) من يس، وطا من طه، لأن الجمهور على فتحهما لنافع وهو المقروء به، ثم أخبر أن بعضهم فتح (حا) من حم، و(ها ويا) من فاتحة مريم، فبقيت (راوها طه) على الإمالة من غير خلاف، وهذا الذي نسبه الناظم لبعضهم، ذكره الداني في بعض كتبه وذكره غيره لكنه غير مقروء به من طريقنا، والمقروء به ما ذكره الناظم في الشطر الأول فوجه الإمالة في أسماء حروف الهجاء إجراء ألفها مجرى المنقلب عن الياء لأنها أسماء مسمياتها الحروف التي ركبت منها الكلم، والكثير أن تكون الألف في الأسماء منقلبة عن الياء، ويندر أن تكون أصلية، فأجروا ألفات أسماء حروف الهجاء مجرى ما أصله الياء لكثرته

وخفته وعاملوها معاملته فأمالوها، ووجه تخصيص بعضها بالإمالة دون بعض الجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر. ثم قال:

وَكُـلّ مَـا لَـهُ بِـهِ أَتَيْـنَـا مِـنَ الإِمَـالَةِ فَـبَيْـنَ بَـيْـنَ
وَقَدْ رَوَى الأَزْرَقُ عَنْهُ الْمَحْضَـا فِيهَـا بِـهَـا طَـهَ وَذَاكَ أَرْضَـى

أخبر أن جميع ما أتى به لورش في هذا الباب من الإمالة فهو بين بين، أي بين الفتح المتوسط وبين الإمالة المحضة على ما قدمناه في أول الباب، وإنما احتاج لهذا لأنه قال فيما تقدم: أمال ورش فأطلق الإمالة، والإمالة إذا أطلقت تنصرف إلى المحضة. وقال أيضاً: واقرأ ذوات الواو بالإضجاع، والإضجاع هو الإمالة المحضة، فبين هنا أن مراده بذلك الإمالة بين بين، ثم أخبر الناظم أن أبا يعقوب يوسف الأزرق روى عن ورش في (ها طه) المحض أي الخالص من الإمالة وهي الإمالة الكبرى، وهذا الذي رواه الأزرق في (ها طه) هو المشهور ومذهب الجمهور واقتصر عليه غير واحد من الأئمة، وبه القراءة من طريق الشاطبية وأصلها، ولهذا اختاره الناظم بقوله: (وذاك أرضى) وروى بعضهم فيها بين بين، وروى بعضهم فيها الفتح، وعلى المشهور فليس لورش مما يمال محضة إلا (ها طه).

واعلم: أن الإمالة بين بين قل من يتقنها لصعوبتها ولذا قال أبو شامة: أكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة المحضة، ويجعلون الفرق بين المحضة وبين بين رفع الصوت وخفضه بين بين وهذا خطأ ظاهر فلا أثر لرفع الصوت وخفضه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدة، وإنما الغرض تمييز حقيقة المحضة من حقيقة بين بين وهو ما ذكرناه، فلفظ الصوت بين بين يظهر على صورة اللفظ بترقيق الراءات اهـ. ومراده بقوله وهو ما ذكرناه ما بينه قبل بقوله: وصفة إمالة بين بين أن تكون بين لفظي الفتح والإمالة المحضة اهـ. فوجه إمالة ورش بين بين مراعاة سبب الإمالة ومراعاة الأصل وهو الفتح فتوسط، ووجه الإمالة المحضة في (ها طه) الجمع بين اللغتين، وخص (ها طه) بذلك اتباعاً للأثر. وقوله: (فبين بين) تقدم الكلام على تركيب بين بين عند قوله: فهي بذاك بين بين، وذاك من قوله: (وذاك أرضى) مفعول لأرضى مقدم عليه، و(أرضى) مضارع مبدوء بالهمزة وفاعله ضمير مستتر تقديره انا يعود على الناظم. ثم قال:

وَاقْـرَأْ جَمِيعَ الْبَـابِ بِالْفَتْـحِ سِوَى هَـارٍ لِقَـالُـونٍ فَمَحْضُـهَـا رَوَى

ذكر في هذا البيت والبيت الذي بعده ما يفتحه قالون وما يميله، فأمر في هذا البيت بأن يقرأ لقالون جميع باب الإمالة المذكورة لورش (بالفتح سوى هار) من قوله تعالى: ﴿على شفا جرف هار﴾ بالتوبة. فروى قالون فيه عن نافع محض الإمالة أي الإمالة المحضة وهي الإمالة الكبرى، وهذا الذي ذكره لقالون في هار هو الذي ذكره الشاطبي

واقتصر عليه الداني في التيسير والاقتصاد، وبه أخذ المغاربة وهو الأشهر وبه القراءة عندنا، ونقل عن قالون فتحه وتقليله وكلاهما غير مقروء به عندنا.

واعلم: أن أصل (هار) عند الأكثر هاور بكسر الواو من هار يهور كقال يقول بمعنى سقط، ثم قدمت الراء إلى موضع الواو وأخرت الواو إلى موضع الراء، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسرة ثم حذفت الياء كما حذفت من قاض وغاز. وقيل أصله هاور أيضاً فحذفت واوه اعتباطاً أي من غير موجب لحذفها، والإعراب على رائه كباب، فعلى هذين القولين لا يكون داخلاً في قاعدة ورش المشار إليها بقول الناظم قبل: والألفات اللائي قبل الراء البيت، لأنه إن نظر إلى أصله فراؤه ليست متصلة بالألف على القولين بل مفصولة عنها بالواو المحذوفة، وإن نظر إلى حال الآن فراؤه ليست متطرفة على القول الأول بل متوسطة لاعتبار الياء المحذوفة بعدها، ومقتضى ذلك أن لا يميله ورش إلا أنه أماله كقالون لأن الإمالة تغيير وهو قد وقع فيه التغيير والتغيير يأنس بالتغيير، وقيل لا قلب في هار ولا حذف وأصله هو رأو هير على وزن كتف تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً، فعلى هذا القول يكون داخلاً في قاعدة ورش المشار إليها بقوله: والألفات اللائي قبل الراء، وهذا هو الظاهر من كلام الناظم لأنه لما لم ينص لورش على إمالة هار بالخصوص دل على أنه داخل عنده تحت القاعدة المذكورة، وقوله: **(فمحضها)** مفعول مقدم **(بروى)**. ثم قال:

وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِنَ الرُّوَاةِ تَقْلِيلَ هَا يَا عَنْهُ وَالتَّوْرَاةِ

لما ذكر ما يميله قالون إمالة محضة وهو هار، ذكر في هذا البيت ما يقلله، فأخبر أن قوماً من رواة قالون حكوا عنه **(تقليل ها يا)** من كهيعص، وتقليل لفظ **(التوراة)** في جميع القرآن، فاستفيد من كلام الناظم أن لقالون في **(ها يا)** وفي **(التوراة)** وجهين الفتح والتقليل، فالفتح استفيد من عموم قوله: **(واقرأ جميع الباب بالفتح)** والتقليل استفيد من هذا البيت وما ذكره من **(تقليل ها يا)** لقالون غير مقروء به عندنا والمقروء به الفتح فقط، وذكر الشاطبي إمالتهما لقالون لا يقرأ به لأنه خرج فيه عن طريقه كما نبه عليه المحقق ابن الجزري وغيره. وأما الفتح والتقليل في التوراة فروى كلاً منهما جماعة عن قالون وذكرهما في الشاطبية وكلاهما صحيح مقروء به عندنا والمقدم الفتح، وقلل ورش هار وها ويا والتوراة وجهاً واحداً.

واعلم: أنه اختلف في لفظ **(التوراة)** فقيل إنه اسم عربي مشتق من وري الزناد بكسر الراء وفتحها إذا قدح فظهر منه النار لأنها ضياء ونور تجلو ظلمة الضلال، ووزنها عند البصريين فوعلة كحوقلة فأصلها ووريه فأبدلت واوها الأولى تاء وقلبت ياؤها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعند الكوفيين غير الفراء تفعلة بفتح العين فأصلها تورية قلبت ياؤها ألفاً لما مر، وعند تفعلة بكسر العين لكن فتحت وقلبت ياؤها ألفاً للتخفيف كما قالوا في توصية

توصاة وهي لغة لبعض العرب، فعلى هذا كله تكون داخلة في ذوات الياء التي قبلها راء المتقدمة في قوله: أمال ورش من ذوات الياء ذا الراء، وهو الظاهر من صنيع الناظم حيث لم ينص على إمالتها لورش بالخصوص، وقيل إنه لا يتأتى فيها اشتقاق ولا وزن لأنها أعجمية كلفظ الإنجيل وإنما يشتق ويوزن العربي، وقول البصريين والكوفيين باشتقاقها ووزنها إنما هو على تقدير كونها عربية وهذا القول هو الظاهر، وعليه فلا تكون داخلة في قوله امال ورش البيت، ووجه إمالة ألفها لورش وقالون على هذا القول شبهها بألف التأنيث لوقوعها رابعة متطرفة تقديراً مع كون اللفظ الواقعة فيه يشبه المشتق المنقلبة ألفه عن الياء، ووجه تخصيص قالون التوراة بالتقليل في أحد الوجهين وتخصيص هار بالإمالة المحضة الجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر وفتح ما عداهما على الأصل. ثم قال:

فَصْـلٌ وَلَا يَمْـنَـعُ وَقْفُ الـرَّاءِ إِمَـالَـةَ الأَلِـفِ فِي الأَسْـمَـاءِ
حَمْلاً عَلَى الْوَصْلِ وَإِعْلَاماً بِمَا قَـرَأَ فِي الْـوَصْـلِ كَمَا تَقَـدَّمَا

تكلم في هذا الفصل على ما يمنع الإمالة وما لا يمنعها، فأشار إلى ما لا يمنعها بقوله: **(ولا يمنع وقف الراء)** البيت يعني أن سكون الراء في الوقف لا يمنع إمالة الألف في الأسماء المتقدمة في قوله: والألفات اللائي قبل الراء مخفوضة في آخر الأسماء كالدار والأبرار والفجار، فتمال في حالة الوقف كإمالتها في حالة الوصل، وهذا الذي ذكره هو مذهب الجمهور، واقتصر عليه غير واحد من المحققين كالداني في التيسير والشاطبي وعليه العمل وبه القراءة عندنا، وذهب جماعة إلى الوقف على ذلك بالفتح الخالص، ومحل الخلاف إذا وقف بالسكون، وأما إذا وقف بالروم فلا خلاف في الإمالة لأن الروم حركة، إلا أنه على المذهب الثاني تضعف الإمالة قليلاً لضعف الكسرة الموجبة للإمالة بسبب الروم كما ذكره أبو محمد مكي، فوجه مذهب الجمهور أمران على ما ذكره الناظم في البيت الثاني، الأول: حمل الوقف على الوصل لأن سكون الوقف عارض فلا يعتد به. الثاني: الاعلام بما قرأ به ورش في الوصل من الإمالة. ووجه المذهب الثاني الاعتداد بسكون الوقف لذهابه بالكسر الذي هو موجب الإمالة في الوصل. وقوله **(حملاً)** مفعول لأجله، و **(على الوصل)** متعلق به، و **(إعلاماً)** معطوف على **(حملاً)** و **(بما)** متعلق **(بإعلاماً)** وما يحتمل أن تكون موصولة، وجملة **(قرأ)** صلتها، و **(قرأ)** مبني للفاعل وفاعله ضمير مستتر يعود على ورش والعائد محذوف تقديره به، ويحتمل أن تكون **(ما)** مصدرية، و**(في الوصل)** متعلق **(بقرأ)** والكاف في **(كما)** بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، و**(ما)** موصولة وصلتها جملة **(تقدم)** والتقدير وإعلاماً بالذي قرأ به ورش أو بقراءته قراءة مثل ما تقدم في الباب. ثم قال:

وَيَمْـنَـعُ الإِمَـالَـةَ الـسُّكُـونُ فِي الْـوَصْـلِ وَالْـوَقْفِ بِهَا يَكُـونُ

وَالْخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرى الدّارِ   وَرَقَقَتْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ

لما تكلم على ما لا يمنع الإمالة ذكر هنا ما يمنعها فقال: **(ويمنع الإمالة السكون في الوصل)** يعني أن السكون إذا وقع بعد الألف الممالة فإنه يمنع إمالة الألف والحرف الذي قبلها في الوصل، سواء كان السكون سكون تنوين أو سكون غيره كما يقتضيه إطلاق الناظم، فالتنوين يكون في الاسم المقصور المنكر نحو مسمى أصله مسمي تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، هكذا يقال في هدى وقرى وشبههما، وغير التنوين نحو: نرى الله، والقرى التي، وموسى الكتاب، واحيا الناس، والرؤيا التي، وإنما منع السكون الإمالة في ذلك لأنه سبب في زوال الألف وصلاً لالتقاء الساكنين، وبزوال الألف تزول إمالة الحرف الذي قبلها فينفتح، فإذا وقف على المقصور المنون أو على الكلمة الأولى من نحو: موسى الكتاب أميلت الألف وما قبلها على ما تقدم لزوال المانع وهو السكون كما أشار إليه بقوله: **(والوقف بها يكون)** لكن على خلاف في المنون سيذكره الناظم قريباً.

فإن قلت: حذف الألف وصلاً في نحو: مسمى وموسى الكتاب عارض فيلزم أن تبقى الإمالة كما بقيت على مذهب الجمهور في الوقف على نحو الأبرار لعروض سكون الوقف مع أنه لم يقرأ أحد بالإمالة في مسمى وموسى الهدى ونحوهما وصلاً فما الفرق؟ **قلت:** الفرق كما ذكروه أن المحذوف في الوقف على الأبرار ونحوه هي الكسرة التي أوجبت الإمالة، والحرف الممال لم يحذف والمحذوف في نحو مسمى وموسى الكتاب هو الحرف الممال فلم يشتبها. **فإن قلت:** هل يدخل في كلام الناظم نحو قوله تعالى: ﴿**إلى الهدى ائتنا**﴾ بإبدال الهمزة ألفاً لورش في الوصل فلا يمال ألفه أو لا يدخل فيمال؟ **قلت:** يحتمل كما نصوا عليه أن تكون الألف الموجودة في اللفظ بعد الدال في نحو: الهدى ائتنا هي المبدلة من الهمزة في ائتنا وألف الهدى حذفت لالتقاء الساكنين، وعليه فلا إمالة فيها وتكون داخلة في كلام الناظم، ويحتمل أن تكون هي ألف الهدى فتمال ولا تدخل في كلامه، والصحيح المأخوذ به هو الأول، ووجهه الداني بأن ألف الهدى قد كانت وذهبت مع تحقيق الهمزة في حالة الوصل، فكذا يجب أن تكون محذوفة مع تخفيفها بالإبدال لأن التخفيف عارض اهـ.

ثم أخبر الناظم أن الخلاف وقع **(في وصلك ذكرى الدار)** بسورة ص، وهذا الخلاف إن كان في الإمالة وعدمها فهو مشكل لأن ألف ذكرى إذا وصلت بالدار حذفت لا محالة لالتقاء الساكنين، وإذا حذفت امتنعت الإمالة لورش كما تقدم، وإن كان في ترقيق الراء وتفخيمها كما ذكره بعضهم ففيه نظر، لأن الراء في (ذكرى) وقعت بين سببين: سبب قبلها يطلب ترقيقها وهو كسرة الذال، وسبب بعدها يطلب إمالتها وهو الألف الممالة، فإذا وصلت

ذكرى بالدار ذهبت الألف فيجب أن تذهب الإمالة بذهابها فتبقى الراء مرققة في نفسها من أجل الكسرة التي قبلها كالراء في قوله تعالى: ﴿ذكر الله﴾ فالقول بتفخيم ذكرى الدار لا يعول عليه ولذا قال الناظم: **(ورققت في المذهب المختار)** وهو المذهب الصحيح الذي لا يعتبر خلافه، وظاهر قوله: (ورققت) أن الخلاف في الترقيق والتفخيم لا في الإمالة وعدمها ولذا لم يقل وأميلت، وعليه فكان حقه أن يذكر هذا الخلاف في باب الراءات ولو حذفه بالكلية ما ضر. وقوله: **(والخلف في وصلك ذكرى الدار)** هو إحدى روايتين عن الناظم، وفي رواية أخرى عنه: (والخلف في الوصل بذكرى الدار). ثم قال:

فَـإِنْ يَـكُ الـسَّـاكِنُ تَنْوِينًـا وَفِي ... مَـا كَـانَ مَنْصُـوبـا فَبِـالْفَتْـحِ قِفِ
نَـحْـوَ قُـرًى ظَـاهِـرَةً وَجَـاءَ ... إِمَـالَـةُ الْـكُـلِّ لَـهُ أَدَاءَ

ذكر في هذين البيتين ثلاثة مذاهب في الوقف على المقصور المنون: أحدها الوقف عليه بالفتح مطلقاً منصوباً كان **(نحو قرى ظاهرة)** لأنه مفعول بجعلنا قبله أو مرفوعاً أو مجروراً نحو: ﴿يوم لا يغني مولى عن مولى﴾[1] وإلى هذا المذهب أشار بقوله: **(فإن يك الساكن تنويناً)** أي: **(فبالفتح قف)** مطلقاً، فقوله: **(فإن يك الساكن)** شرط جوابه محذوف يدل عليه قوله بعد **(فبالفتح قف)** المذهب الثاني: الوقف عليه بالفتح إذا كان منصوباً، وبالإمالة إذا كان مرفوعاً أو مجروراً وإلى هذا أشار بقوله: **(وفيما كان منصوباً فبالفتح قف)** نحو قرى ظاهرة فقوله: **(وفيما)** يتعلق **(بقف)** وكذا قوله: **(فبالفتح)** والفاء زائدة والجملة معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط المحذوفة أي: وقف فيما كان منصوباً بالفتح، ومفهومه أنه إذا كان غير منصوب بأن كان مرفوعاً أو مجروراً فإنه يوقف عليه بالإمالة. المذهب الثالث: الوقف عليه بالإمالة مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، وإلى هذا أشار بقوله: **(وجاء إمالة الكل له)** أي لورش **(أداء)** أي في الأداء، فالمذاهب الثلاثة تستفاد من كلامه وخرج بقولنا المقصور نحو: همسا وامتا وذكرا عذرا فلا يوقف عليه إلا بالفتح لأن ألفه ألف تنوين وألف التنوين لاحظ لها في الإمالة، وهذا الخلاف الذي ذكره مبني على الخلاف في الألف الموقوف عليها هل هي الألف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة وهو مذهب جماعة من النحويين منهم المازني وعليه ينبني الفتح مطلقاً؟ أو هي الألف الأصلية وهي المنقلبة عن الياء عادت في الأحوال الثلاثة عند الوقف لزوال التنوين وهو مذهب أكثر الكوفيين ومروي عن الكسائي وأبي عمرو، واختاره ابن مالك في الكافية، وعليه تنبني الإمالة مطلقاً؟ أو هي الألف الأصلية في الرفع والجر وبدلاً من التنوين في النصب وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين وعليه ينبني التفصيل؟ وهذه المذاهب الثلاثة

---

(١) (٤٤) الدخان: ٤١.

ذكرها الشاطبي أيضاً وتبعه شراحه، والأصح والأقوى منها الوقف بالإمالة مطلقاً لمن مذهبه الإمالة وهو الذي لم يذكر الداني في كتاب الإمالة وغيره سواه وبه العمل، بل أنكر العلامة ابن الجزري في نشره حكاية الشاطبي القول بالفتح وقال: لا أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشار إليه في كلامه ولا أعلمه في كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي دعا إليه القياس لا الرواية، ثم ساق كلام النحويين وغيرهم ثم قال: فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق له بالقراءة اهـ. ثم قال:

الْقَـوْلُ فِي التَّـرْقِيقِ لِلرَّاءَاتِ مُـحَـرَّكَـاتٍ وَمُـسَـكَّـنَـاتِ

تكلم في هذا الباب على ترقيق (**الراءات**) وتفخيمها، ولم يذكر في الترجمة التفخيم اكتفاء عنه بذكر ضده وهو (**الترقيق**) فهو كقوله تعالى: ﴿**بيدك الخير**﴾ أي والشر، وإنما ذكر باب الترقيق إثر باب الإمالة لاشتراكهما في السبب وهو الكسر والياء وفي المانع وهو الحروف المستعلية كما يأتي، لا لأن الترقيق هو الإمالة الصغرى فيكون ضرباً من الإمالة خلافاً لجماعة لأنهما حقيقتان مختلفتان، فالترقيق انحاف ذات الحرف أي جعله نحيفاً ضعيفاً، والإمالة الصغرى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء قليلاً، ولهذا يمكن الإتيان بأحدهما دون الآخر. قال العلامة ابن الجزري: يمكن اللفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة وذلك واضح في الحس والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق، ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن ولكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف إجماعهم اهـ. ومن عبر من أئمة الفن عن الترقيق بالإمالة فقد تجوز والتفخيم ضد الترقيق فهو عبارة عن تسمين الحرف أي جعله سميناً جسيماً ويرادفه التغليظ، غير أن التفخيم غلب استعماله في باب الراءات، والتغليظ غلب استعماله في باب اللامات، والترقيق ضدهما.

واعلم: أنه اختلف هل الأصل في الراء التفخيم أو الترقيق؟ فذهب الجمهور إلى الأول وذهب بعضهم إلى الثاني. قلت: مقتضى تقسيمهم الحروف إلى قسمين: حروف استعلاء وهي حروف (قظ خص ضغط) وحروف استفال وهي ما عداها أن يكون الأصل الأصيل في الراء الترقيق لأنها من حروف الاستفال، وحروف الاستفال الأصل فيها الترقيق، وقد بقيت كلها على أصلها سوى الراء فإنهم نصوا على أنها أشبهت حروف الاستعلاء لخروجها من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى الذي هو محل حروف الاستعلاء فخرجت عن أصلها الأول وصار التفخيم أصلاً ثانياً فيها بسبب المشابهة المذكورة، حتى صار التفخيم فيها لا يحتاج إلى سبب والترقيق يحتاج إلى سبب، فقول الجمهور: الأصل في الراء التفخيم مرادهم به الأصل الثاني الحاصل بسبب المشابهة لحروف الاستعلاء،

وقول بعضهم: الأصل فيها الترقيق مراده به الأصل الأول، فلا مخالفة بين القولين في المعنى، هذا ما ظهر للفقير والله أعلم. وقيل: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق وإنما يعرضان لها بسبب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها. وقول الناظم: **(محركات)** حال من **(الراءات)** و(مسكنات) معطوف عليه وأشار بذلك إلى أن أقسام الراء أربعة: متحركة وساكنة، والمتحركة مفتوحة ومضمومة ومكسورة، وسيتكلم عليها كلها مع أحكامها. ثم قال:

رَقَّقَ وَرْش فَتْحَ كُلِّ رَاءِ ... وَضَمَّهَا بَعْدَ سُكُونِ يَاءِ
نَحْوَ خَبِيرًا وَبَصِيرًا وَالْبَصِيرْ ... وَمُسْتَطِيرًا وَبَشِيرًا وَالْبَشِيرْ
وَالسَّيْرَ وَالطَّيْرَ وَفِي حَيْرَانْ ... خَلْفٌ لَهُ حَمْلًا عَلَى عِمْرَانْ
وَبَعْدَ كَسْرٍ لَازِمٍ كَنَاظِرَهْ ... وَمُنْذِرْ وَسَاحِرْ وَبَاسِرَهْ

تكلم في هذه الأبيات على قسمين من أقسام الراء وهما: الراء المفتوحة والراء المضمومة، فأخبر أن ورشاً **(رقق فتح كل راء وضمها)** أي كل راء مفتوحة أو مضمومة إذا وقعت **(بعد سكون ياء)** أي بعد ياء ساكنة أو بعد كسر لازم وسيأتي بيانه. فقوله: **(وبعد كسر لازم)** معطوف على قوله: **(بعد سكون ياء)** وشمل قوله: **(فتح كل راء وضمها)** الراء المتوسطة والمتطرفة منونة وغير منونة، ثم مثل للراء الواقعة بعد الياء الساكنة مفتوحة ومضمومة بثمانية أمثلة وهي: **(خبيراً وبصيراً والبصير ومستطيراً وبشيراً والبشير والسير والطير)** وفهم من إطلاقه الياء للساكنة ومن الأمثلة أنه لا فرق بين كون سكون الياء حياً **(كالسير والطير)** أو ميتاً **(كبشيراً والبشير)** وهو كذلك. واحترز بقوله: بعد سكون ياء عن الياء المتحركة الواقعة قبل الراء نحو الخيرة ويردون، وعن الساكنة الواقعة بعد الراء نحو ريب فلا يوجبان الترقيق، ومثل للراء الواقعة بعد الكسر اللازم مفتوحة ومضمومة بأربعة أمثلة وهي: **(ناظرة ومنذر وساحر وباسرة)** وفهم من إطلاقه الكسر اللازم ومن الأمثلة أنه لا فرق بين كون الحرف المكسور حرف استعلاء كناظرة أو غيره كمنذر وهو كذلك، وأراد بالكسر اللازم هنا الكسر المتصل الأصلي واحترز به عن الكسر المنفصل عن الراء في كلمة أخرى نحو: بأمر ربك، على الكفار، رحماء ونحو: ما كان أبوك امرأ، وإن امرأة، وإن امرؤ حال الوصل. ونحو: برشيد، لربك، بربوة، لرقيك، لأن حرف الجر وإن اتصل خطأ فهو في حكم المنفصل لأنه مع مجروره كلمتان فأشبهت كسرته الكسرة التي في نحو: بأمر ربك، فتفخم الراء في ذلك كله، وكذا تفخم الراء من امرأ وامرأة وامرؤ ونحوها عند الابتداء، لأن الكسرة وإن اتصلت بالراء عارضة إذ لا توجد إلا في الابتداء لوجود همزة الوصل فيه، وكان حق الناظم أن يشترط في الياء الساكنة اللزوم كما اشترطه في الكسر

لتخرج الياء الساكنة الغير اللازمة للراء فلا توجب ترقيقها نحو: في ريب، ومقنعي رؤوسهم، والذي رزقنا. **والجواب** عنه أن تمثيله بخبيراً وبصيراً وما معهما يرشد إلى ذلك لأن الياء في الأمثلة كلها لازمة للراء، ومن الأمثلة التي فيها الياء لازمة حيران بسورة الأنعام، إلا أن الناظم حكى فيه خلافاً بين أهل الأداء، فأخذ جماعة منهم بترقيقه على القاعدة وبه قطع الداني في التيسير، وأخذ جماعة منهم بتفخيمه وبه قرأ الداني على ابن خاقان، والوجهان في الشاطبية، وكلاهما مقروء به عندنا، والمقدم في الأداء التفخيم لأن الترقيق وإن قطع به في التيسير لكنه خرج فيه عن طريقه كما ذكره في النشر ثم أشار إلى علة تفخيم حيران بقوله: **(حملاً على عمران)** في التفخيم، ولا يعني أنه حمله عليه في الخلاف إذ لا خلاف في تفخيم عمران كما سيأتي، ووجه حمله عليه عند من فخمه الاشتراك في النقل الموجب لمنع الصرف مع التقارب في الوزن، ووجه ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة بعد الياء الساكنة والكسر لورش مناسبة الترقيق لهما إذ الكل يقتضي التسفل، بخلاف التفخيم فإنه يقتضي الاستعلاء، واشترط اللزوم في الياء والكسرة ليتقويا على إخراج الراء عن أصلها الذي هو التفخيم إلى الترقيق، واشترط السكون في الياء لتقوى مناسبتها للكسرة.

وقوله: **(بعد سكون ياء)** مرتبط بقوله **(فتح كل راء)** وبقوله: **(وضمها)** ثم قال:

إِلَّا إِذَا سَكَنَ ذُو اسْتِعْلَاءِ ... بَيْنَهُمَا إِلَّا سُكُونَ الْخَاءِ
فَإِنَّهَا قَدْ فُخِّمَتْ كَمِصْرَا ... وَإِصْرَهُمْ وَفِطْرَةِ وَوِقْرَا

لما قدم أن الراء المفتوحة والمضمومة ترققان لورش بعد الكسر اللازم، تعرض في هذين البيتين وفي البيتين بعدهما إلى ما استثني لورش من ذلك لمانع، فذكر في هذين البيتين أن حرف الاستعلاء **(إذا سكن)** بين الكسر اللازم والراء منع من الترقيق وفخمت الراء معه على الأصل إلا الخاء الساكنة فإنها وإن كانت من حروف الاستعلاء لكنها لا تمنع من ترقيق الراء لما سيأتي. وفهم من قوله: **(إلا إذا سكن ذو استعلاء بينهما)** أنه إذا سكن حرف غير مستعل فإنه لا يمنع الترقيق وهو كذلك، سواء كان الساكن الغير المستعلي مظهراً نحو الذكر والسحر ووزر والمحراب والإكرام وعشرون واجرامي، أم مدغماً نحو: سرا وسركم وأسروا، وصر ويصرون، وأما الفاصل المتحرك فيمنع الترقيق ولو كان مستفلاً نحو: الكبر والخيرة، ولم يقع في القرآن فاصل بين الراء المفتوحة والكسر من حروف الاستعلاء إلا أربعة أحرف وهي: الصاد والطاء والقاف والخاء، فالصاد في ستة مواضع: إصراً بالبقرة، وإصرهم بالأعراف، ومصراً منوناً بالبقرة وغير منون بيونس ويوسف والزخرف، والطاء في موضعين قطراً بالكهف وفطرة بالروم، والقاف في موضع واحد وهو: وقراً بالذاريات. وقد مثل الناظم ببعض هذه المواضع في قوله: **(كمصر وإصرهم وفطرة ووقرا)** وأما الخاء فوقعت في لفظ اخراج كيف جاء، ولم يقع في القرآن الفصل بين الراء المضمومة والكسر

بشيء من حروف الاستعلاء ولهذا اقتصر الناظم في التمثيل على الراء المفتوحة. **فتحصل**: أن الحرف الفاصل إما أن يكون متحركاً أو ساكناً، فإن كان متحركاً منع الترقيق مطلقاً مستعلياً أو مستفلاً لجميع القراء، وإن كان ساكناً فإن كان مستعلياً منع الترقيق أيضاً لورش وغيره إلا الخاء الساكنة فترقق الراء معها لورش وحده، وإن كان مستفلاً رققت الراء لورش وفخمت لغيره، فوجه منع حرف الاستعلاء الترقيق شدة قوته، ووجه استثناء الخاء ضعفه بالهمس فلم يعتد به كحرف الاستفال، وإنما اعتد بالصاد مع مشاركته للخاء في الهمس لتحصنه بالاطباق والصفير اللذين هما من صفات القوة، ووجه منع الحرف المتحرك ترقيق الراء تحصنه بالحركة، ووجه إلغاء الساكن المستفل ضعفه بالسكون فلم يعتد به لكونه غير حصين، ولهذا اتبعت العرب ما بعده لما قبله وما قبله لما بعده فقالوا: منتن بضم الميم والتاء، ومنتن بكسرهما في منتن بضم الميم وكسر التاء، وقوله: **(إلا سكون الخاء)** استثناء من قوله: **(ذو استعلاء)** فهو مستثنى من المستثنى قبله. والفاء في قوله: **(فإنها)** داخلة على جواب الشرط وهو **(إذا)** ثم قال:

وَفَخَّمَتْ فِي الأَعْجَمِيِّ وَإِرَمْ ... وَفِي التَّكَرُّرِ بِفَتْحٍ أَوْ بِضَمْ
وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالَ أَلِفْ ... وَبَابَ سِتْراً فَتْحَ كُلِّهِ عُرِفْ

تعرض في هذين البيتين إلى باقي المستثنيات لورش من ترقيق الراء المفتوحة والمضمومة بعد الكسر وجملتها خمس: **(المستثنى الأول)** ما تقدم في البيتين السابقين. **(المستثنى الثاني)** أشار إليه بقوله: **(وفخمت في الأعجمي وإرم)** أي فخم ورش الراء في الاسم الأعجمي الذي وجد فيه سبب الترقيق والواقع منه في القرآن أربعة أسماء ثلاثة اتفق على عجمتها وهي: إبراهيم وعمران وإسرائيل، وواحد اختلف فيه وهو إرم من ﴿**إرم ذات العماد**﴾ فقيل أعجمي وقيل عربي، ولأجل الخلاف فيه أفرده بالذكر ولم يتعرض له الداني في التيسير لاندراجه عنده في الأعجمي، ولهذا جزم الناظم بتفخيمه ورققه بعضهم بناء على أنه عربي والمعول عليه الأول. وأما عزير وإن اختلف في عربيته وعجميته فالمأخوذ به ترقيقه لورش لوجود الياء الساكنة قبله بناء على أنه عربي مشتق من التعزير وهو التعظيم **(المستثنى الثالث)** أشار إليه بقوله: **(وفي التكرر بفتح أو بضم)** أي فخم ورش الراء أيضاً في حال تكررها في الكلمة مع الفتح أو مع الضم، فتكررها مع الفتح وقع في أربع كلمات: ضراراً، وفراراً واسراراً، ومدراراً، وتكررها مع الضم وقع في كلمة واحدة وهي الفرار. **(المستثنى الرابع)** أشار إليه بقوله: **(وقبل مستعل)** أي فخم ورش الراء أيضاً. إذا وقعت قبل حرف مستعل، والواقع في القرآن من حروف الاستعلاء بعد الراء ثلاثة فقط: الطاء في الصراط معرفاً ومنكراً حيث جاء، والضاد في اعراضاً بالنساء، واعراضهم بالأنعام، والقاف في فراق بالكهف والقيامة والاشراق بص. ومقتضى كلام الناظم أن الراء تفخم قبل

المستعلي من غير خلاف وهو كذلك في غير لفظ الاشراق، وأما هو فاختلف في تفخيم رائه وترقيقها لورش، ففخمها جماعة لوقوعها قبل المستعلي من غير نظر إلى حركته، ورققها آخرون لضعف حرف الاستعلاء بالكسر، والوجهان مقروء بهما عندنا، والمقدم في الأداء التفخيم وهو مختار الداني وقوله: **(وإن حال ألف)** مرتبط بقوله: **(وفي التكرر بفتح أو بضم)** وبقوله: **(وقبل مستعل)** أي فخمها وإن حالت الألف بين الراءين في فراراً ونحوه، وبين الراء والمستعلي في الصراط ونحوه، لأن الألف حاجز غير حصين فلا يعتد به، ومفهومه أن الحائل إذا كان غير ألف اعتد به نحو: حصرت صدورهم، فصاد صدورهم لا تمنع من ترقيق راء حصرت للفصل بينهما بما هو معتد به وهو التاء مع كون الصاد غير لازمة لوقوعها في كلمة أخرى فهي كالصاد في الذكر صفحاً، والقاف في: يا أيها المدثر قم، وجعل بعضهم التاء كالألف ففخم راء حصرت في الوصل والمشهور الأول وبه العمل.

(المستثنى الخامس) أشار إليه بقوله: **(وباب ستراً فتح كله عرف)** أي اشتهر تفخيم راء جميعه، والمراد بباب ستراً كل اسم على وزن فعلا آخره راء مفتوحة منونة، وحال بينهما وبين الكسرة ساكن مستفل مظهر، وقد وقع في ستة ألفاظ قرآنية وهي: ذكراً وستراً وحجراً ووزراً وامراً وصهراً، فخرج بمستفل نحو: وقراً فتفخم راؤه وخرج بمظهر المدغم نحو سراً فترقق راؤه، وما ذكره الناظم من تفخيم باب ستراً هو الأشهر ومذهب الأكثر وبه قطع الداني في التيسير، وذهب جماعة إلى ترقيقه وهو مستفاد من مفهوم قوله: **(فتح كله عرف)** إذ مفهومه أن الترقيق فيه غير معروف والوجهان في الشاطبية وكلاهما مقروء به عندنا وصلاً ووقفاً والمقدم في الأداء التفخيم، وهذا الخلاف إنما هو المفتوح المنون كما ذكرنا، وأما المضموم المنون نحو هذا ذكر فليس فيه إلا الترقيق، وما ذهب إليه أبو شامة وتبعه عليه الجعبري من التسوية بينهما في الخلاف مردود بما ذكره في النشر فلا يعول عليه، فوجه تفخيم الأعجمي ثقله بالعجمة ولهذا منعته العرب من الصرف مع العلمية، فكما منع من الصرف منع من الترقيق قراءة وعربية إعلاماً بثقله، ووجه تفخيم الراء المكررة أن الراء الثانية لما كانت مفخمة جذبت الراء الأولى للتفخيم لقوتها لأنها بمنزلة حرف الاستعلاء، ولهذا لم تؤثر معها الكسرة التي قبل الراء الأولى، ووجه تفخيم الراء قبل المستعلي ما تقدم من شدة قوته فمنع الترقيق متقدماً ومتأخراً، ووجه تفخيم باب **(ستراً)** عند من فخمه، وقوع الراء بين ساكنين مع لزوم الفتحة لها وصلاً ووقفاً فخفت الكلمة بذلك ففخمت على الأصل.

تنبيه: إذا اجتمع باب ستراً مع مد البدل كقوله تعالى: ﴿فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا﴾(١) فالمقروء به لورش خمسة أوجه فقط: قصر مد البدل مع تفخيم الراء

---

(١) (٢) البقرة: ٢٠٠.

وترقيقها وتطويله مع الوجهين. وأما التوسط فلا يأتي معه إلا التفخيم ويمنع معه الترقيق، وقد نظم ذلك الشيخ سيدي علي النوري في بيت فقال:

إذا جا كآت مع كذكرا فخمسة   تجوز وتوسيطا وترقيقا احظلا

وقول الناظم: (فتح كله عرف) وهو إحدى روايتين عنه، والرواية الأخرى هكذا. (فتح كله أضف) بالضاد. ثم قال:

وَرَقِّقِ الأُولَى لَـهُ مِـنْ بِشَـرَرْ   وَلاَ تُـرَقِّقْهَـا لَـدَى أُولِي الضَّـرَرْ
إِذْ غَلَبَ الْمُـوجِبَ بَعْـدَ النَّقْـلِ   حَـرْفَـانِ مُسْتَعْـلٍ وَكَـالْمُسْتَعْلِي

ذكر في البيت الأول حكم الراء الأولى من (بشرر) بالمرسلات لورش فأمر بترقيقها له من أجل الكسرة المتأخرة وهي كسرة الراء الثانية المرققة للجميع فهو ترقيق لترقيق، كالإمالة للإمالة في رأى، وهذا الترقيق قطع به الداني في التيسير والشاطبي وحكيا عليه الاتفاق وهو خارج عن أصل ورش المتقدم وهو ترقيق الراء لأجل كسر قبلها، وهذا لأجل كسر بعدها، ومقتضي ترقيق الأولى من (بشرر) أن ترقق الراء الأولى من أولي الضرر لورش، لكن الناظم نهى عن ترقيقها بقوله: (ولا ترققها لدى أولي الضرر) ثم علل في البيت الثاني عدم ترقيقها في أولي الضرر بأن موجب ترقيق الراء الأولى في الضرر وهو كسر الثانية غلبه ومنع تأثيره حرفان يقتضيان التفخيم: حرف (مستعل) وهو الضاد، وحرف (كالمستعلي) وهو الراء المفتوحة، فقوي جانب التفخيم فغلب على الترقيق بخلاف (بشرر) فإن لم يوجد فيه إلا ما هو (كالمستعلي) فقوي فيه جانب الترقيق للمناسبة. وقوله (بعد النقل) يعني به أن التعليل إنما يكون بعد نقل الرواية وثبوتها لأنه هو العمدة في القراءة.

فإن قلت: قد ظهر الفرق بين (بشرر) و(أولي الضرر) فما الفرق بين بشرر وعلى سرر؟ **فالجواب:** أن الفتحة أخف الحركات، والضمة أثقلها، والكسرة متوسطة، والراء الأولى من (بشرر) لما كانت مفتوحة غلبتها الراء المكسورة لخفتها فجذبتها إليها فرققت، بخلاف الراء الأولى في على سرر فإنها مضمومة فلم تؤثر فيها الراء الثانية لأن الأولى أثقل منها بسبب الضمة. وقوله (لدى) بمعنى في متعلق (بترققها) ثم قال:

وَكُلُّهُمْ رَقَّقَهَـا إِنْ سَـكَنَـتْ   مِنْ بَعْدِ كَسْـرٍ لاَزِمٍ وَاتَّصَلَتْ
إِلاَّ إِذَا لَـقِيَـهَـا مُـسْـتَـعْـلِي   وَالْخُلْفُ فِي فِـرْقٍ لِفَرْقٍ سَهْـلِ

لما تكلم على حكم الراء المفتوحة والمضمومة، شرع هنا في الكلام على حكم الراء الساكنة لغير الوقف، فأخبر أن كل القراء نافعاً وغيره يرققون الراء إذا سكنت من بعد كسر لازم واتصلت الراء به ولم يقع بعدها حرف استعلاء، سواء كانت في اسم أو فعل،

وسواء كان الاسم عربياً أو عجمياً نحو: شرعة ومرية وشرذمة والاربة وفرعون وأحصرتم واستغفر لهم أو لا تستغفر لهم وفانتصر واصبر، وسواء كان سكونها أصلياً كما تقدم أم عارضاً لغير الوقف نحو: يشعركم في قراءة إسكان الراء فترقق الراء في هذه الأمثلة وما أشبهها لجميع القراء لوجود ما اشترط في ترقيقها، واحترز بالكسر عن وقوعها بعد الفتح والضم فتفخم نحو: العرش وذرنا والقرآن ويرزقون، واحترز باللازم عن الكسر العارض لالتقاء الساكنين نحو: إن ارتبتم، أم ارتابوا. أو للمناسبة نحو: رب ارجعون، يا بني اركب فإن أصلهما بدون ياء ثم اتصلت بهما ياء المتكلم فكسرت الباء في رب والياء في يا بني لمناسبة الياء ثم حذفت ياء المتكلم فتفخم الراء في ذلك كله وما أشبهه، وكذا تفخم إذا ابتدىء بارتبتم وارتابوا ونحوهما لعروض الكسرة، إذ لا توجود إلا في الابتداء لوجود همزة الوصل فيه، وليس من الكسر العارض كسرة الميم في مرفقا بالكهف على قراءة كسر الميم وفتح الفاء بل هي لازمة، لأن الصواب أن الكسر اللازم كما يكون على حرف أصلي كميم مرية يكون على حرف زائد منزل منزلة الأصلي يخل إسقاطه بالكلمة كميم مرفقاً فترقق راؤه لمن كسر الميم، وكميم محراب فترقق راؤه لورش، واحترز بقوله: **(واتصلت)** عن أن تقع الراء بعد كسر لازم في نفسه، إلا أن الراء منفصلة عنه ككسرة الذال في الذي ارتضى فتفخم راؤه وصلاً لعدم الاتصال، فمراد الناظم بالكسر اللازم هنا ما ليس بعارض سواء اتصلت به الراء أو انفصلت عنه، ولهذا احتاج إلى تقييد الراء بكونها متصلة به، بخلاف الكسر اللازم في قوله المتقدم **(وبعد كسر لازم)** فإن مراده به المتصل الأصلي كما قدمناه فلذا لم يقيد الراء هناك بالاتصال. وقوله: **(إلا إذ لقيها مستعلي)** استثناء من قوله: **(وكلهم رققها)** ويستفاد منه الشرط الأخير وهو أن لا يقع بعد الراء حرف استعلاء احتراز عما إذا وقع بعدها فإنها تفخم، والواقع من حروف الاستعلاء بعد الراء الساكنة ثلاثة: الطاء في قرطاس بالأنعام، والصاد في ارصادا بالتوبة، ومرصادا بالنبإ، وبالمرصاد بالفجر، والقاف في فرقة بالتوبة، وفرق بالشعراء، فتفخم الراء في ذلك كله بلا خلاف إلا فرق بالشعراء ففيه خلاف أشار إليه بقوله: **(والخلف في فرق)** فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيق رائه، وحكى غير واحد الإجماع عليه، وذهب غيرهم إلى تفخيمه والوجهان في الشاطبية وكلاهما مقروء به عندنا والمقدم الترقيق، وظاهر النظم هنا وفي قوله المتقدم وقبل مستعل وإن حال ألف ان حرف الاستعلاء الواقع بعد الراء الساكنة يمنع من الترقيق سواء كان متصلاً بالراء كما مثلنا أو منفصلاً عنها في كلمة أخرى نحو: فاصبر صبراً جميلاً، وانذر قومك، ولا تصعر خدك، في الراء الساكنة. ونحو: لتنذر قوماً، يا أيها المدثر قم في الراء المفتوحة والمضمومة لورش وليس كذلك، لأن شرط منع حرف الاستعلاء الترقيق أن يكون في الكلمة التي فيها الراء، ويمكن أن يجاب عنه بأن ذكره الخلاف في فرق يشعر بالشرط المذكور لأن حرف الاستعلاء في فرق متصل، فوجه ترقيق الراء الساكنة بعد الكسر اللازم

المتصل كراهة الخروج من تسفل الكسرة إلى تصعد التفخيم، ووجه اشتراط اللزوم والاتصال تقويه السبب ليتمكن من إخراجها عن أصلها وهو التفخيم، ووجه منع المستعلي الترقيق شدة قوته كما تقدم، ووجه تفخيم راء (فرق) عند من فخمها وقوعها قبل مستعل من غير نظر إلى حركته كراء الاشراق لورش، ووجه ترقيقها عند من رققها ضعف حرف الاستعلاء بالكسر وإلى هذا أشار الناظم بقوله: **(لفرق سهل)** أي سهل البيان لا صعوبة فيه. وقوله: **(من بعد)** متعلق **(بسكنت)** و**(لفرق)** متعلق **(بخلف)** و**(سهل)** نعت **(لفرق)** ثم قال:

وَقَبْلَ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ فَخَّمَا ... فِي الْمَرْءِ ثُمَّ قَرْيَةٍ وَمَرْيَمَا
إِذْ لَا اعْتِبَارَ لِتَأَخُّرِ السَّبَبْ ... هُنَا وَإِنْ حُكِيَ مَنْ بَعْضِ الْعَرَبْ
وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ فِي بِشَرَرِ ... لأَنَّهُ وَقَعَ فِي مُكَرَّرِ

لما ذكر حكم الراء إذا وقعت بعد الكسرة والياء تكلم هنا على حكمها إذا وقعت قبلهما، فأخبر أن قالوناً، وورشاً، **(فخما)** الراء إذا وقعت قبل كسرة أو ياء، فقبل الكسرة في المرء وزوجه بالبقرة، والمرء وقلبه بالأنفال. وقبل الياء في قرية ومريم كيف وقعا، وإنما اقتصر على المرء وقرية ومريم ولم يذكر غيرها كمرجعكم ومرفقا على قراءة فتح الميم وكسر الفاء، وكجرين والبحرين، لأن الخلاف بين أهل الأداء إنما وقع في الألفاظ الثلاثة دون غيرها، فرققها بعضهم لورش فقط من طريق الأزرق، ورققها بعضهم لجميع القراء من أجل الكسرة والياء المتأخرتين، ورقق بعضهم قرية ومريم فقط من أجل الياء، وغلط الحصري من فخمها وبالغ في ذلك، والصواب المأخوذ به التفخيم في الألفاظ الثلاثة لجميع القراء ورش وغيره، ووجهه ما أشار إليه الناظم في البيت الثاني من أن سبب الترقيق وهو الكسرة والياء إنما يعتبر في هذا الباب إذا تقدم على الراء، وأما إذا تأخركما في الألفاظ الثلاثة فلا عبرة به **(وإن حكي عن بعض العرب)** اعتباره، لكن لا يلزم من اعتبار بعض العرب له جواز القراءة به من دون رواية، ولم توجد في ذلك رواية ولا نص يوثق به كما ذكره الحافظ أبو عمرو الداني، فإن قال: من رقق نقيس السبب المتأخر على السبب المتقدم قلنا له: لا مدخل للقياس في القراءة وإنما مدارها على ثبوت الرواية والنقل المتواتر ولا مجال للرأي فيها، ومن عبر من أئمة هذا الفن بالقياس فمراده به حمل الجزئي على نظيره الممثل به للكلي بعد ثبوت الرواية باطراد ذلك الكلي في جميع جزئياته، وليس مراده به مجرد القياس من غير ثبوت الرواية، وأيضاً لو قيس ما بعد الراء على ما قبلها فرققت الراء في المرء وقرية ومريم لزم أن ترقق الراء الساكنة في مرجعكم ومرفقا وشبههما، والمتحركة في نحو: البحرين وجرين ويرتع إذ لا فرق، بل ترقيقها في البحرين وجرين ويرتع أولى لسكون الياء في الأولين، وتقدم السبب في الأخير، مع أن المخالف يفخم ذلك كله. ثم استشعر الناظم

سؤالاً يرد على قوله: **(إذ لا اعتبار لتأخر السبب)** وحاصله أن يقال قولكم السبب المتأخر لا يعتبر، يرد عليه أنكم قد اعتبرتموه في **(بشرر)** فرققتم الراء الأولى فيه من أجل كسرة الراء الثانية كما تقدم، فأجاب عنه بقوله: **(وإنما اعتبر في بشرر لأنه)** أي السبب المتأخر **(وقع في)** حرف **(مكرر)** أي قابل للتكرير وهو الراء، فليست الكسرة فيه كالكسرة في الهمزة، إذ كسرة الراء بمثابة كسرتين لاتصافه بالتكرير، وليست كسرة الهمزة كذلك، فلهذا اعتبرت كسرة الراء الثانية في **(بشرر)** دون كسرة الهمزة في المرء والألف في قوله: **(فخما)** ألف الاثنين تعود على قالون وورش. ثم قال:

والاتِّـفَـاقُ أَنَّـهَـا مَـكْـسُـورَه رَقِيقَـةٌ فِي الْـوَصْـلِ لِلضَّـرُورَه

لما تكلم على حكم الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة، شرع في الكلام على حكم المكسورة فأخبر أن القراء كلهم نافعاً وغيره اتفقوا على ترقيقها في حالة الوصل، وأما في حالة الوقف فسيأتي الكلام عليها، وإطلاقه المكسورة يقتضي أنه لا فرق بين أن تكون كسرتها لازمة أو عارضة للتخلص من الساكنين أو للنقل، ولا بين أن تكون تامة أو مبعضة بسبب روم أو اختلاس وقعت أولاً أو وسطاً أو طرفاً منونة أو غير منونة، سكن ما قبلها أو تحرك بأي حركة كان وقع بعدها حرف مستفل أو مستعل، وقعت في اسم أو فعل وهو كذلك في الجميع نحو: رزق والغارمين والفجر وليال عشر وفي الرقاب وانذر الناس وانحر ان في رواية ورش وأرنا مناسكنا.

فإن قلت: لمَ لم يمنع حرف الاستعلاء ترقيق المكسورة نحو: وفي الرقاب كما منع في غيرها نحو فرقة؟ **فالجواب**: إنما لم يمنع حرف الاستعلاء ترقيق المكسورة لوقوع سبب الترقيق وهو الكسر في نفس الراء فقوي السبب، فلم يمنعه حرف الاستعلاء من مقتضاه وهو الترقيق بخلاف غير المكسورة فإن سبب ترقيقها وقع في غيرها فضعف فقوي حرف الاستعلاء عليه فمنعه من مقتضاه ثم أشار الناظم إلى وجه ترقيق المكسورة في الوصل بقوله: **(للضرورة)** أي إنما رققت المكسورة لضرورة دفع التنافر بين الكسر والتفخيم، إذ الكسر يقتضي التسفل، والتفخيم يقتضي التصعد، فلو فخمت المكسورة لزم التسفل والتصعد في حالة واحدة فرققت دفعاً للتنافر. **فإن قلت**: يلزم على هذا ترقيق المستعلي المكسورة كالصاد في الصراط ولا قائل به. **فالجواب**: أن للراء حالتين: حالة ترقيق وحالة تفخيم، فإذا تعسرت إحداهما رجعنا إلى الأخرى ولا تخرج عن كونها راء في الحالتين، بخلاف حرف الاستعلاء فإنه لا يتأتى فيه إلا التفخيم، لأنه لو رقق لانقلب إلى حرف آخر، ألا يرى إلى الصاد في الصراط فإنها لو رققت صارت سيناً؟ وكذلك الظاء والضاد لو رققتا صار كل منهما ذالاً أو قريباً منه، فلذلك اضطر فيه إلى التفخيم مع الكسر، لكن تفخيمه مع الكسر دون تفخيمه مع الفتح والضم. وقوله: **(والاتفاق)** مبتدأ، و**(أنها)** بفتح الهمزة على

حذف الجار وهو على متعلق بمحذوف خبره والضمير في أنها اسم أن عائد على الراء، و(مكسورة) منصوب على الحال من اسم أن ووقف عليه بالهاء، و(رقيقة) خبر أن، والتقدير والاتفاق واقع على أنها رقيقة أي مرققة في حالة كونها مكسورة، و(**في الوصل وللضرورة**) متعلقان (**برقيقة**) ثم قال:

لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ وَالْمُمَالِ مِثْلُ الْمَرِّ

لما ذكر حكم الراء في الوصل متحركة وساكنة، ذكر في هذا البيت والبيت الذي بعده حكمها في الوقف فقال: (**لكنها**) يعني الراء مطلقاً سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (**في الوقف بعد الكسر والياء والممال مثل المر**) أي مثل الوصل، يعني أن حكمها في الوقف بعد أحد الأمور الثلاثة مثل حكم المتقدم في الراء المكسورة، وذلك الحكم هو الترقيق، وحاصل المسألة أن الراء المتطرفة إن كانت ساكنة في الوصل فحكمها في الوقف كحكمها في الوصل فترقق بعد الكسر نحو: ﴿**قم فانذر، وربك فكبر، وثيابك فطهر**﴾ وتفخم بعد غيره نحو: ﴿**والرجز فاهجر**﴾ وهذا داخل في قوله: ﴿**وكلهم رققها إن سكنت**﴾ البيت المتقدم، وإن كانت متحركة في الوصل ووقف عليها فينظر فيما قبلها، فإن كان قبلها أحد أمور ثلاثة كسرة أو ياء ساكنة أو حرف ممال عند من أمال رققت، وإن كان قبلها غير ذلك فخمت للكل، فمثالها بعد الكسرة: من أساور، إنما أنت منذر، هل من مدكر. ومثالها بعد الياء الساكنة: وافعلوا الخير، ولا ضير، والله على كل شيء قدير، وما تفعلوا من خير. ومثالها بعد الممال ولا تكون الراء معه إلا مكسورة نحو: الأبرار، والدار، وهار. ومثل الممال الراء الأولى في (بشرر) فيوقف على الثانية لورش بالترقيق لترقيق الأولى عنده ويوقف عليها بالتفخيم لغيره. وقوله بعد الكسر والياء ال فيهما للعهد والمعهود الياء والكسرة المتقدمتان وهما الياء الساكنة والكسرة المؤثرة **وهي الكسرة المباشرة للراء** كما مثلنا أو المفصولة عنها بساكن مستفل نحو الشعر والسحر والذكر، وأما المفصولة عنها بمتحرك نحو: على أن مسني الكبر فتفخم الراء معها من غير خلاف، وفي المنفصلة عنها بساكن مستعل كمصر، وعين القطر بسبأ خلاف، فأخذ جماعة من أهل الأداء فيها بالتفخيم لجميع القراء، وأخذ آخرون بالترقيق للجميع، واختار العلامة ابن الجزري في مصر التفخيم، وفي القطر الترقيق، والمقروء به عندنا التفخيم فقط في مصر، والوجهان في القطر لدى الوقف والمقدم التفخيم، وجميع ما ذكره المصنف وذكرناه إنما هو في الوقف على الراء بالسكون، سواء كان عارياً عن الاشمام أو مصاحباً له فيما يدخله الاشمام، وأما الوقف عليها بالروم فسيتكلم عليه في البيت بعد. وقوله (**لكنها**) حرف استدراك والضمير عائد على الراء مطلقاً مفتوحة ومضمومة ومكسورة. وقوله: (**في الوقف وبعد الكسر**) متعلقان بمحذوفين حالان من اسم لكن، و(**مثل المر**) خبر لكن، والمراد بالمر الوصل،

وأل فيه للعهد والمعهود وصل الراء المكسورة المذكور في البيت قبل هذا كله على ما شرحنا عليه وهو المتعين، وقيل: الضمير في (**لكنها**) يعود على خصوص المكسورة المذكورة في البيت قبل، وحمل هذا القائل (**المر**) على مطلق الوصل وهذا وإن قربه الاستدراك يلزم عليه أن الناظم لم يتعرض في هذا الباب إلى حكم المفتوحة والمضمومة في الوقف فيكونان داخلين في قوله الآتي: (**ودع ما لم يرد للأصل**) فيقتضي أن حكمهما في الوقف التفخيم مطلقاً وهو غير صحيح لما علمت، ولو قال الناظم:

وحكمهما الترقيق بعد الكسر   والياء والممال وقفاً فادر

لأفاد المسألة بسهولة. ثم قال:

وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ   فَرِدْ وَدَعْ مَا لَمْ يَرِدْ لِلأَصْلِ

تكلم في هذا البيت على حكم الراء إذا وقف عليها بالروم فقال: (**والوقف بالروم كمثل الوصل**) يعني أن حكم الراء إذا وقف عليها بالروم الذي هو الإتيان ببعض الحركة كما سيأتي في باب الوقف يجري على حكمها في الوصل، فترقق للكل إن كانت حركتها كسرة، وترقق لورش وتفخم لغيره إن كانت مضمومة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة، فإن كان قبلها غير ذلك فخمت للكل، وإنما كان الروم كالوصل لأنه قائم مقام الحركة ولذلك يعتبر الحرف المرام متحركاً في الوزن الشعري. وقوله: (**فرد**) فعل أمر من ورد الماء إذا قدم عليه، والمراد هنا خذ ما ذكرته لك في هذا الباب من أحكام الراءات. وقوله: (**ودع ما لم يرد للأصل**) أي اترك ما لم يجيء في هذا الباب من الراءات للأصل أي على الأصل وهو التفخيم، والذي لم يرد في هذا الباب من الراءات هو الراء المفتوحة والمضمومة والساكنة اذا لم يوجد مع كل منها سبب الترقيق نحو: الحجر ولا وزر وليفجر والنذر والفجر وليلة لقدر أن ينتهوا يغفر لهم فاهجر، على خلاف في بعضها، والصحيح التفخيم في ذلك كله وما أشبهه لجميع القراء.

تنبيه: ذكر في النشر أنه إذا وقف بالسكون على ان أسر في قراءة من وصل وكسر النون رققت الراء وجوز الترقيق والتفخيم في قراءة أن اسر بسكون النون وقطع الهمزة، وكذا في فأسر على القراءتين، وفي والليل إذا يسر في الوقف بسكون الراء على قراءة حذف الياء، واختار أولوية الترقيق في إذا يسر، وأولوية التفخيم في الوقف على والفجر، وعلل ذلك بما يعلم بالوقوف عليه. **قلت**: وهو عندي غير ظاهر والظاهر الوقف بالتفخيم في الكل، لأن كسرة النون في ان أسر عارضة، وكسرة الراء في الكل قد زالت بسكون الوقف، وسكون الوقف وإن كان عارضاً الصحيح اعتباره والاعتداد به في باب الراءات، سواء كانت كسرة الراء في الوصل كسرة إعراب أو غيره، ولو لم نعتد بسكون الوقف في باب الراءات واعتبرنا كسرة الراء في الوصل لوقفنا على كل راء متطرفة مكسورة بالترقيق وهو وإن قال به

بعض أهل الأداء خلاف الصحيح، نعم الصحيح في باب الإمالة عدم الاعتداد بسكون الوقف كما تقدم، والفرق بين الإمالة والترقيق كما نصوا عليه أن الإمالة أقوى وأفشى في اللغة من ترقيق الراء، بدليل أنها تكون للكسرة والياء وغيرهما فتوسع فيها بخلاف الترقيق، ولا يرد على هذا الفرق ترقيق الراء الثانية في بشرر لورش عند الوقف لأنها لم ترقق لعدم الاعتداد بسكون الوقف، وإنما رققت لترقيق الأولى كما قدمناه. **فإن قلت**: ترقيق الأولى إنما هو لأجل كسرة الراء الثانية وقد زالت بالوقف فيلزم تفخيم الراءين اعتداداً بسكون الوقف وأنتم تقولون بترقيقهما لورش في الوقف كالوصل. **فالجواب**: أن ترقيق الأولى في بشرر في مقابلة إمالة الألف في نحو النار، فأجرى ترقيقها مجرى الإمالة وصلاً ووقفاً فتبعتها الثانية في الترقيق عند الوقف والكاف في قوله: **(كمثل الوصل)** زائدة. ثم قال:

الْـقَـوْلُ فِي الـتَّغْـلِيظِ لِـلَامَـاتِ إِذَا انْـفَـتَـحْـنَ بَـعْـدَ مُـوجِـبَـاتِ

تكلم في هذا الباب على تغليظ اللامات وترقيقها ولم يذكر في الترجمة الترقيق اكتفاء عنه بذكر ضده وهو التغليظ نظير ما تقدم في ترجمة الباب السابق، وذكر باب اللامات إثر باب الراءات لاشتراك الراء واللام في حالتي التفخيم والترقيق غير أن الأصل في الراء التفخيم على ما تقدم وأما اللام فالأصل فيها الترقيق لوجوده فيها من غير سبب بخلاف التغليظ فإنه لا يوجد فيها إلا لسبب ولهذا قيده الناظم بقوله: **(إذا انفتحن بعد موجبات)** أي أسباب، ومعنى تغليظ اللام تسمينها أي جعلها سمينة جسيمة لا تسمين حركتها، ويرادفه التفخيم غير أن التفخيم غلب استعماله في باب الراءات، والتغليظ غلب استعماله في باب اللامات كما تقدم والترقيق ضدهما، وقول الناظم فيما يأتي: وفخمت في الله واللهمه. وارد على خلاف الغالب هنا، وتغليظ اللام الواقعة في غير اسم الجلالة ثبت عن ورش من طريق الأزرق وهو لغة وليست بضعيفة خلافاً لأبي شامة، وقول مكي: اضطرب النقل فيه مردود بأن المتحقق منقول والمضطرب متروك، وسيأتي الغرض من التغليظ بعد إن شاء الله. وقوله: **(للامات)** متعلق **(بالتغليظ)** والنون في **(انفتحن)** نون الإناث تعود على اللامات وهي فاعل انفتح، وجمع اللام لتعددها بتعدد الكلمات، و**(بعد موجبات)** متعلق **(بانفتحن)** ثم قال:

غَـلَّظَ وَرْش فَتْحَـةَ الـلَّامِ يـلِي طَـاءً وَظَـاءً وَلِـصَـادٍ مُـهْـمَـلِ
إِذَا أَتَـيْـنَ مُـتَـحَـرِّكَـاتِ بِـالْـفَـتْـحِ قَـبْـلُ أَوْ مُـسْـكَـنَـاتِ

تغليظ اللام على قسمين: متفق عليه ومختلف فيه، وقد ذكر الناظم القسمين وبدأ بالمختلف فيه، فأخبر أن ورشاً **(غلظ)** وحده دون قالون **(اللام)** المفتوحة، سواء كانت مخففة أو مشددة أو متوسطة أو متطرفة إذا وليت **(طاء)** أو **(ظاء)** أو **(صاداً مهملاً)** ثم اشترط في الأحرف الثلاثة شرطين: أن تكون متحركات بالفتح أو مسكنات، وأن يكون كل منها

قبل اللام، فالواقع في القرآن العزيز من الطاء المفتوحة مع اللام المخففة الطلاق وانطلق وانطلقوا واطلع فاطلع وبطل ومعطلة وله طلباً، ومع المشددة المطلقات وطلقتم وطلقكن وطلقهن، وأما الطاء الساكنة فوقعت في مطلع الفجر فقط، والواقع من الظاء المشالة المفتوحة مع اللام المخففة ظلم وظلموا وما ظلمونا، ومع المشددة ظلام وظللنا وظلت وظل وجهه، وأما الظاء الساكنة فوقعت في من أظلم وإذا أظلم ولا يظلمون وفيظللن، والواقع من الصاد المهملة المفتوحة مع اللام المخففة الصلاة وصلوات وصلواتك وصلاتهم وصلح وفصلت ويوصل وفصل ومفصلاً ومفصلات وما صلبوه، ومع اللام المشددة صلى ويصلي وتصلي ويصلوا، وأما الصاد الساكنة فوقعت في يصلي وسيصلى ويصليها وسيصلون ويصلونها واصلوها فيصلب من أصلابكم وأصلح وأصلحوا وإصلاحاً والاصلاح وفصل الخطاب، وهذا كله مع عدم الفصل بين اللام والأحرف الثلاثة، وأما مع الفصل فسيأتي ما وقع منه.

فالحاصل: أن اللام تغلظ لورش من طريق الأزرق بأربعة شروط: شرطان في اللام وهما أن تكون مفتوحة وأن تلي الطاء أو الظاء أو الصاد أي تكون غير مفصولة منها بفاصل، وشرطان في الأحرف الثلاثة وهما أن يكون كل منها مفتوحاً أو ساكناً، وأن يكون كل منها قبل اللام، فخرج بشرط الفتح في اللام المضمومة والمكسورة والساكنة نحو: يصلون على النبي لأصلبنكم صلصال فترقق، وخرج بشرط موالاتها للأحرف الثلاثة ما إذا فصلت عنها نحو: ومن لم يستطع منكم طولاً، فترقق من غير خلاف، فإن كان الفاصل ألفاً ففيه خلاف سيذكره، وكذا ترقق إذا وليت غير الأحرف الثلاثة ولو مستعلياً نحو: أضللتم وضللنا وقلبوا وخلطوا وغلقت، وخرج بشرط سكون الأحرف الثلاثة أو فتحها نحو الظلة وكتاب فصلت فترقق، وخرج بشرط القبلية نحو لسلطهم ولظى فترقق، فوجه تغليظ اللام بعد الأحرف الثلاثة المناسبة لأن الحروف الثلاثة تقتضي نهاية التفخيم لكونها مستعلية مطبقة، فغلظت اللام بعدها ليعمل اللسان عملاً واحداً فتحصل المناسبة، ولم تعتبر القاف والخاء والغين مع كونها مستعلية لأنها غير مطبقة مع بعد مخرجها عن مخرج اللام، ولم تعتبر الضاد الساقطة مع مشاركتها للأحرف الثلاثة في الاستعلاء والاطباق لأنها لم تقرب من اللام كقرب الأحرف الثلاثة منها مع كونها امتدت في مخرجها حتى قربت من مخرج القاف فرققت اللام معها كما رققت مع القاف، وخصت اللام المفتوحة بالتغليظ لمناسبته لها وسهولته فيها بخلاف المضمومة والمكسورة والساكنة، واشترط في الأحرف الثلاثة الفتح أو السكون لخفة كل منهما بالنسبة إلى الضم والكسر، واشترط تقدم الأحرف الثلاثة لأن كلاً منها سبب في التغليظ، والسبب إذا كان متقدماً يكون أقوى منه إذا كان متأخراً، والعمدة في ذلك كله تواتر النقل والرواية والتعاليل تابعة لذلك. وقوله (يلي) مضارع ولي وفاعله ضمير

عائد على (اللام) وجملة (يلي) حال من اللام والواو في قوله: (وظاء ولصاد) بمعنى أو لأن الشرط وجود أحد الأحرف الثلاثة. و(متحركات) حال من فاعل (أتين) وهو نون الإناث العائدة على الطاء والظاء والصاد. و(الفتح) متعلق (بمتحركات) و(قبل) ظرف مبني على الضم والأصل قبل اللام فحذف المضاف إليه ونوي معناه وهو متعلق بمحذوف حال من فاعل (أتين) أيضاً وهو النون. ثم قال:

وَالْخُلْفُ فِي طَالَ وَفِي فِصَالاَ ... وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ إِنْ أَمَالاَ
وَفِي الَّذِي يَسْكُنُ عِنْدَ الْوَقْفِ ... فَغَلِّظَنْ وَاتْرُكْ سَبِيلَ الْخُلْفِ
وَفِي رُؤُوسِ الآيِ خُذْ بِالتَّرْقِيقْ ... تَتَبَّعَ وَتَتْبِعْ سَبِيلَ التَّحْقِيقْ

لما ذكر ما يغلظ لورش من اللامات باتفاق شرع يذكر مواضع وقع فيها الخلاف وهي أربعة ضمنها في هذه الأبيات الثلاثة. **الموضع الأول**: أشار إليه بقوله: **(والخلف في طال وفي فصالا)** يعني أن الخلاف وقع فيما حالت فيه الألف بين اللام وأحد الأحرف الثلاثة المتقدمة، فروى كثير من أهل الأداء تغليظ اللام لأن الفاصل وهو الألف حاجز غير حصين. وروى آخرون ترقيقها لوجود الفاصل، ولم يقع في القرآن الفصل بالألف إلا بين اللام والطاء وبين اللام والصاد، فبين اللام والطاء في طال بأربعة مواضع: طالب وأفطال بطه، وحتى طال عليهم العمر بالأنبياء، وفطال عليهم الأمد بالحديد. وبين اللام والصاد في موضعين: فصالا ويصالحا. وظاهر عبارة الناظم كالشاطبي يوهم أن الخلاف مخصوص بطال وفصالا مع أنه عام فيهما وفي غيرهما كيصالحا، فلو قال: **(والخلف في كطال مع فصالا)** لارتفع الإيهام وليس من محل الخلاف اللام المشددة في نحو طلقتم ويصلبون وظل، لأن الفاصل لام مدغمة في مثلها فصارا كحرف واحد، فلم يخرج حرف الاستعلاء عن كونه ملاصقاً لها، فتغلظ اللام وجهاً واحداً، وشذ بعضهم فاعتبر ذلك فصلاً.

الموضع الثاني: أشار إليه بقوله: **(وفي ذوات الياء)** يعني أن الخلاف وقع أيضاً فيما كانت فيه الألفات ذوات الياء واقعة بعد اللام التي قبلها موجب التغليظ، ولم يقع ذلك إلا مع الصاد وذوات الياء الواقعة بعد اللام قسمان: أحدهما ما كان في رأس آية وسينص عليه بعد. والثاني ما كان في غيرها وهو سبعة مواضع: مصلى بالبقرة حالة الوقف، ويصليها بالإسراء والليل، ويصلى بالانشقاق، ويصلى النار الكبرى بسبح حالة الوقف، وتصلى بالغاشية، وسيصلى بتبت. وقوله: **(إن أمالا)** يعني أن الخلاف في اللام الواقع بعدها ذوات الياء إنما يكون إن أمال ورش أي إن أخذ له بقول من يميل ذوات الياء لأن اللام على هذا القول جاورها ما يقتضي تغليظها وهو الصاد قبلها، وما يقتضي ترقيقها وهو إمالة الألف بعدها، فأخذ بعضهم بتغليظها نظراً إلى ما قبلها، وأخذ بعضهم بترقيقها نظراً إلى ما بعدها، وأما إن أخذ لورش بقول من يفتح ذوات الياء فلا خلاف في تفخيم اللام.

الموضع الثالث: أشار إليه بقوله: **(وفي الذي يسكن عند الوقف)** أي والخلاف وقع أيضاً في اللام المتطرفة التي تغلظ في الوصل ووقف عليها بالسكون، وقد وقعت في ثمانية مواضع وهي: أن يوصل بالبقرة والرعد، ولما فصل بالبقرة، وقد فصل بالأنعام، وبطل بالأعراف، وظل بالنحل، والزخرف، وفصل الخطاب بص، فأخذ جماعة بالتغليظ إلغاء للعارض وهو سكون الوقف، وأخذ جماعة بالترقيق اعتداداً بالعارض. وقوله: **(فغلظن واترك سبيل الخلف)** مرتبط بالمواضع الثلاثة المتقدمة، فبعد أن حكى الخلاف فيها أمر القارىء بتغليظها وبترك سبيل أي طريق الخلاف فيها لأن التغليظ هو الأرجح فيها، وذكر الشاطبي فيها الوجهين وكلاهما مقروء به عندنا، والمقدم التغليظ في المواضع الثلاثة. ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: **(وفي رؤوس الآي خذ بالترقيق)** أي خذ في رؤوس الآي بترقيق اللام الواقع بعدها ذوات الياء الممالة وذلك في ثلاثة مواضع: فلا صدق ولا صلى بالقيامة، وذكر اسم ربه فصلى بسبح، وإذا صلى بالعلق، ومراده هنا بالترقيق الإمالة بين بين لأنها تحدث في اللام بسبب إمالة الألف بعدها. وقوله (تتبع) بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وفتح الباء مبني للفاعل وفاعله ضمير يعود على رؤوس الآي أي إن أخذت بالترقيق تتبع رؤوس الآي بعضها بعضاً فتتناسب كلها ويكون جميعها على نسق واحد في الإمالة. وقوله: **(وتتبع سبيل التحقيق)** أشار به إلى الخلاف في رؤوس الآي الواقع فيها اللام وأن التحقيق فيها الترقيق دون التغليظ بناء على ما قدمه في باب الإمالة من أن رؤوس الآي دون هاء تمال لا غير وهو المختار والمعمول به.

تنبيه: إذا غلظت اللام الواقع بعدها ذوات الياء إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة إنما تمال مع ترقيق اللام سواء كانت رأس آية أم لا، إذ الإمالة والتغليظ لا يمكن اجتماعهما قراءة وهذا مما لا خلاف فيه، والألف في قوله: **(إن أمالا)** ألف الإطلاق، وفاعل أمال ضمير مستتر يعود على ورش. وقوله (تتبع) مجزوم في جواب الأمر وهو خذ وتقدم ضبطه. وقوله (وتتبع) بفتح التاءين مع تشديد الثانية وكسر الباء وهو معطوف على (تتبع) قبله، و(سبيل) مفعول (تتبع) الثاني. ثم قال:

وَفُخِّمَتْ فِي اللَّهِ وَاللَّهُمَّهْ   لِلْكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّهْ

لما ذكر تغليظ اللام المختلف فيه شرع يذكر المتفق عليه فأخبر أن اللام في لفظ (الله) بلا ميم وفي لفظ اللهم بالميم تفخم لكل القراء إذا وقعت بعد فتحة خالصة أو ضمة نحو: قال الله سيؤتينا الله لما قام عبد الله يعلمه الله، وإذ قالوا اللهم، فإذا ابتدىء باسم الجلالة (فخمت) اللام أيضاً لأن شرط تفخيمها تقدم الفتح عليها ولو في اسم الجلالة، ومفهومه أنها إذا وقعت بعد كسرة رققت للكل وهو كذلك إذا كانت الكسرة خالصة، سواء كانت متصلة أو منفصلة لازمة أو عارضة نحو بالله لله في الله بسم الله ما يفتح الله أحد الله.

وقيدنا الفتحة والكسرة بالخالصة احترازاً عن اللام في اسم الجلالة إذا وقعت بعد الراء الممالة في رواية السوسي في نرى الله وسيرى الله، فيجوز تفخيم اللام لعدم وجود الكسرة الخالصة قبلها، وأما نحو يبشر الله وأفغير الله مما قبل اسم الجلالة فيه راء مرققة لورش فإنه يجب تفخيم اللام فيه قولاً واحداً لوجود الموجب، ولا عبرة بترقيق الراء قبل اللام خلافاً لمن وهم فيه. وقوله: (بعد فتحة) يعني حقيقة أو حكماً فتدخل اللام في آلله اذن لكم بيونس، وآلله خير بالنمل، على وجه إبدال همزة الوصل ألفاً فإنها وإن لم تقع بعد فتحة حقيقة لكنها وقعت بعد الألف وهي في حكم الفتحة لأنها بدل من الهمزة المفتوحة، وكذا تدخل اللام في ذلك أيضاً على وجه التسهيل لوقوعها بعد همزة مسهلة، والهمزة المسهلة في حكم المتحركة بالفتح هنا فتفخم اللام على كلا الوجهين من غير خلاف.

إن قلت: لم فخمت الراء مع الكسرة العارضة ورققت اللام معها؟ **فالجواب**: أن الأصل في الراء التفخيم كما تقدم، فاشترط في سبب ترقيقها وهو الكسرة أن لا يكون عارضاً ليقوى السبب على إخراجها عن أصلها بخلاف اللام فإن أصلها الترقيق كما تقدم، فإذا وجدت الكسرة قبلها ردتها إلى أصلها ولو كانت عارضة لأن الشيء يرجع إلى أصله بأدنى سبب، فوجه تفخيم اللام في اسم الجلالة بعد غير الكسر مناسبة الفتحة والضمة للتفخيم المناسب للفظ الله الذي هو الاسم الأعظم عند المعظم، وقيل: فخمت للفرق بين اسم الجلالة وبين اللات اسم صنم في مذهب من يقف عليها بالهاء، ووجه ترقيقها بعد الكسر أنه الأصل مع مناسبة الكسر للترقيق، والهاء في قوله (اللهمه) هاء السكت. ثم قال:

اَلْقَوْلُ فِي الْوُقُوفِ بِالْإِشْمَامِ ... وَالرَّوْمِ وَالْمَرْسُومِ فِي الْإِمَامِ

لما تكلم على أحكام القراءة في الوصل شرع يتكلم على أحكام القراءة في الوقف، وكان حقه أن يذكر هذا الباب آخر أبواب الأصول لتعلقه بخصوص أواخر الكلم وتفرعه على الوصل، لكنه تبع غيره في ذكره هنا. وقوله: (الوقوف) مصدر لوقف كالوقف، والوقف لغة الكف عن الفعل والقول، واصطلاحاً قطع الصوت عن آخر الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة فلا بد من التنفس فيه، ولا يقع في وسط كلمة ولا فيما اتصل رسماً، بخلاف السكت عند القراء فإنه قطع الصوت عن الساكن زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس ويقع في وسط الكلمة وفيما اتصل رسماً كما تقدم في باب البسملة، فإن لم يقصد القارىء استئناف القراءة بل قصد تركها والانتقال منها إلى أمر آخر سمي بالقطع، وكثير من المتقدمين يطلقون القطع على الوقف، ثم إن للوقف حالتين: الأولى معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به وهي المذكورة في الكتب المؤلفة في الوقف والابتداء وهذه تتعلق بفن التجويد. والثانية: معرفة ما يوقف به من الأوجه وهذه تتعلق بفن القراءة وهي المقصودة في هذا الباب، وجملة الأوجه التي يقف بها القراء غالباً في كتاب الله تعالى خمسة: الإسكان والروم والاشمام

والحذف والابدال، وسيأتي بيانها كلها إن شاء الله. وقد ترجم الناظم للوقف بالروم والإشمام ولم يذكر في الترجمة الوقف بالسكون، لأن المقصود بالباب بيان الوقف بالروم والإشمام، وذكر السكون في البيت الذي بعد الترجمة توطئة لما بعده، ولم يذكر الوقف بالحذف والإبدال لأنهما يرجعان للوقف بالسكون كما سيتبين بعد. وقوله: **(بالإشمام)** متعلق **(بالوقوف)** و**(المرسوم)** معطوف على الوقف، و**(في الإمام)** متعلق **(بالمرسوم)** ومراده بالإمام هنا مصحف سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، أي وفي بيان وقف ما رسم في المصحف العثماني وهو المشار إليه بقوله الآتي:

فصل وكن متبعاً متى تقف سنن ما أثبت رسماً أو حذف

الخ. ثم قال:

قِفْ بِالسُّكُونِ فَهْوَ أَصْلُ الْوَقْفِ دُونَ إِشَارَةٍ لِشَكْلِ الْحَرْفِ
وَإِنْ تَشَأْ وَقَفْتَ لِلإِمَامِ مُبَيِّناً بِالرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ

قد علمت أن جملة الأوجه التي يقف بها القراء غالباً في كتاب الله تعالى خمسة: الإسكان والروم والإشمام والحذف والإبدال. أما الإسكان فهو أن تقطع الحركة فيسكن الحرف ضرورة ويكون في المعرب مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وفي المبني مضموماً ومفتوحاً ومكسوراً، وفي المخفف والمشدد والمهموز وغيره، وسواء سكن ما قبل الحرف الموقوف عليه أم تحرك، وقد أمر الناظم القارىء أن يقف **(بالسكون)** ثم علل ذلك بقوله: **(فهو أصل الوقف)** أي قف بالسكون لأنه أصل الوقف وغيره فرع عنه، وإنما كان السكون هو أصل الوقف لأن الوقف معناه لغة الكف والترك، والواقف يترك حركة الحرف الموقوف عليه فيسكن، ولأن الواقف في الغالب يطلب الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل الراحة، ولأن الوقف ضد الابتداء، والسكون ضد الحركة، فكما اختص الابتداء بالحركة اختص الوقف بالسكون ليتباين بذلك ما بين المتضادين، وأما الروم والإشمام فسيأتي للناظم بيانهما، وأما الحذف فيكون في أربعة أشياء: أحدهما تنوين المرفوع والمجرور. الثاني: صلة هاء الضمير وهي الواو والياء. الثالث: صلة ميم الجمع. الرابع: الياءات الزوائد، فإذا حذفت هذه كلها سكنت الحرف الذي قبل المحذوف ووقفت عليه بالسكون، فهذا الوجه يرجع إلى السكون، فإن كان الحرف الموقوف عليه ساكناً في الوصل وقفت عليه كذلك، سواء كان صحيحاً نحو: لم يلد ولم يولد، أو معتلاً نحو: يخشى ويدعو وترمي. وأما الابدال فيكون في موضعين: أحدهما المنصوب المنون نحو: غفوراً رحيماً، فيبدل من تنوينه ألف في الوقف، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة بعد الفتح ألفاً في ليكونا ولنسفعاً، وكذلك نون إذا في نحو: إذاً لأذقناك. الثاني: تاء التأنيث المتصلة بالأسماء نحو: الجنة والرحمة والموعظة فيبدل من التاء هاء ويوقف عليها ساكنة، فإن كانت هاء

التأنيث منونة حذف تنوينها وأبدل منها هاء فهذا الوجه يرجع إلى السكون أيضاً. وقوله: (**دون إشارة لشكل الحرف**) الإشارة هي الروم والإشمام وشكل الحرف حركته أي قف بالسكون على الحرف من غير أن تشير إلى حرف بروم أو إشمام. ثم قال: (**وإن تشأ وقفت للإمام**) البيت فخير القارىء بين أن يقف للإمام يعني نافعاً بالسكون، وبين أن يقف بالروم أو الإشمام مبيناً بكل منهما في الوقف حركة الحرف في الوصل، هذه هي فائدة الوقف بالروم والإشمام، وظاهر كلام الناظم أن الروم والإشمام وردت بهما الرواية عن نافع وليس كذلك، وإنما وردت بهما الرواية عن أبي عمرو البصري والكوفيين دون بقية القراء، والمختار عند أكثر الشيوخ من أهل الأداء الأخذ بهما لجميع القراء كما نص عليه الداني وغيره. وقوله (**بالسكون**) متعلق (**بقف**) والفاء في قوله: (**فهو أصل الوقف**) للتعليل، و(**دون**) متعلق (**بقف**) و(**لشكل**) متعلق (**بإشارة**) و(**للإمام**) متعلق (**بوقفت**) و(**مبيناً**) حال من التاء في (**وقفت**) و(**بالروم**) متعلق (**بمبيناً**) ثم قال:

فَالرَّوْمُ إضْعَافُكَ صَوْتَ الْحَرَكَه ... مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْساً صَوْتُكَه
يَكُونَ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ ... مَعاً وَفِي الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ
وَلاَ يُرَى فِي النَّصْبِ لِلْقُرَّاءِ ... وَالْفَتْحِ لِلْخِفَّةِ وَالْخَفَاءِ

بين في هذه الأبيات حقيقة (**الروم**) وما يجوز فيه الروم عند القراء وما لا يجوز، فذكر حقيقته بقوله: (**إضعافك صوت الحركة**) البيت أي إضعافك أيها القارىء صوت الحركة من غير أن يذهب صوتك رأساً أي ذهاباً كلياً، وهذا مأخوذ من قول الداني في إيجاز البيان: الروم إضعافك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك التضعيف معظم صوتها. وقال في التيسير: هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسة سمعه. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها وقد اختلفت عباراتهم في ذلك وكلها ترجع إلى معنى واحد، وأحضر العبارات في ذلك وأقربها للفهم قول بعضهم هو الإتيان ببعض الحركة، وقدره بعضهم بالثلث، فالمحذوف من الحركة أكثر من الثابت في الروم، ولهذا ضعف صوتها لقصر زمنها فيسمعها القريب المصغي ولو أعمى دون البعيد ودون القريب الغير المصغي. ثم ذكر ما يجوز رومه عند القراء وما لا يجوز، فأخبر أن الروم يكون في المرفوع والمجرور من المعربات، وفي المضموم والمكسور من المبنيات، فتحصل أن الروم يكون في أربع حركات: حركة الرفع والضم والجر والكسر، وإطلاق الناظم: (**المرفوع والمجرور والمكسور**) يقتضي أن الروم يجوز فيها سواء كان الحرف الموقوف عليه مخففاً أو مشدداً، مهموزاً أو غير مهموز، منوناً أو غير منون، وهو كذلك إلا ما سيأتي استثناؤه. فالمرفوع نحو: يعلم وهم لكم عدو وأولياء. والمضموم نحو: من قبل ومن بعد ومن حيث ويا سماء.

والمجرور نحو: من الله وفي الأرض وبحر لجي ولكل نبأ. والمكسور نحو: وبالوالدين وإحدى الحسنين وهؤلاء، ولا بد من حذف التنوين من المنون مع الروم، ثم أخبر أن الروم لا يرى أي لا يجوز عند القراء في النصب والفتح، فالنصب نحو ان الله وان يكون ويخرج الخبء. والفتح نحو: كيف وأين ولديَّ وخلق. ولا خلاف بين القراء في منع الروم في النصب والفتح إلا ما حكي عن بعضهم أنه أجازه مرة ومنعه أخرى واختار المنع.

واعلم: أن المعتبر في جواز الروم ومنعه الحركة الظاهرة الملفوظ بها سواء كانت أصلية أو نائبة عن غيرها، فيجوز الروم فيما جمع بألف وتاء مزيدتين وما ألحق به نحو: خلق الله السموات، وإن كن أولات، وإن كان كل منهما منصوباً لأن نصبه بالكسرة، ولا يجوز الروم في الاسم الذي لا ينصرف نحو: إلى إبراهيم وبإسحاق لأن جره بالفتحة، ومفهوم قوله: **(ولا يرى في النصب للقراء والفتح)** أنه يرى فيهما لغير القراء وهم النحاة وهو كذلك، إلا أنهم لم يتفقوا على الجواز بل اختلفوا، فذهب أكثرهم إلى الجواز، وذهب بعضهم إلى المنع وفاقاً للقراء، وأشار إلى وجه منع القراء الروم في النصب والفتح بقوله: **(للخفة والخفاء)** أي لخفة الفتحة وخفائها، فإذا خرج بعضها خرج سائرها لأنها لا تقبل التبعيض كما تقبله الضمة والكسرة لثقلهما، ووجه الجواز عند النحاة أن الفتحة وإن كانت خفيفة خفية يمكن تضعيف الصوت بها وتبعيضها بقدر ما يمكن فيها. قلت: وكان الخلاف بين القراء المانعين والنحاة المجيزين لفظي لأن الروم عند القراء غير الاختلاس كما سيأتي وأما عند النحاة فالروم هو الاختلاس، إلا أن الروم يعبر به عندهم في الوقف والاختلاس في الوصل، فالقراء المانعون للروم في النصب والفتح إنما يعنون بالروم ما قابل الاختلاس، والنحاة المجيزون للروم في ذلك إنما يعنون بالروم الاختلاس، فالذي منعه القراء غير الذي جوزه النحاة في المعنى، وكلهم أعني القراء والنحاة متفقون على جواز الاختلاس في جميع الحركات.

تنبيه: الروم يشارك الاختلاس في تبعيض الحركة، ويخالفه عند القراء في أنه لا يكون في فتح ولا نصب كما تقدم، ويكون في الوقف دون الوصل، والثابت فيه من الحركة أقل من الذاهب، وقدره بعضهم بثلث الحركة كما تقدم، والاختلاس يكون في الحركات كلها كما في أمن لا يهدي ونعماً ويأمركم عند بعض القراء ولا يختص بالوقف، والثابت فيه من الحركة أكثر من الذاهب وقدره بعضهم بالثلثين ولا يضبطه إلا المشافهة. وأما عند النحاة فالروم هو الاختلاس، وأما الإخفاء فهو مرادف عند القراء للاختلاس ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر، وربما عبروا بالإخفاء عن الروم توسعاً كما في تأمنا في يوسف، والهاء في قول الناظم (وصوتكه) هاء السكت، واللام في قوله: (للقراء) بمعنى عند، وقوله: (والفتح) معطوف على (النصب) أي ولا يرى عند القراء في النصب وفي الفتح، وفي الشطر الأول

من البيت الأول رواية أخرى عن الناظم وهي **(فالروم)** إضعاف صويت الحركة. ثم قال:

وَصِفَـةُ الاشْمَـامِ إِطْبَـاقُ الشِّفَـاهْ   بَعْدَ السُّكُـونِ وَالضَّـرِيرُ لَا يَـرَاهُ
مِنْ غَيْـرِ صَـوْتٍ عِنْدَهُ مَسْمُـوعِ   يَكُـونُ الْمَظْلُـومِ وَالْمَـرْفُـوعِ

بين في هذين البيتين معنى الإشمام وما يكون في الإشمام وما لا يكون، فذكر معناه بقوله: **(وصفة الإشمام)** أي معناه **(إطباق الشفاه بعد السكون)** يعني ضم الشفتين بعد تسكين الحرف، فمراده بالإطباق الضم لأنه لا بد مع الإشمام من إبقاء فرجة أي انفتاح بين الشفتين ليخرج النفس، وليس مراده بالإطباق حقيقته لأنه يقتضي أن الإشمام لا فرجة معه وليس كذلك، والشفاه جمع شفة وجمعها باعتبار القارئين. وقوله: **(بعد السكون)** يعني من غير تراخ، فلو وقع التراخي لكان سكوناً مجرداً لا إشماماً، وهذا التعريف الذي ذكره مأخوذ من قول الشاطبي:

(والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما   يسكن لا صوت هناك فيصحلا)

ومراد الشاطبي بالإطباق الضم على ما تقدم وصغر بعد إشارة إلى أن ضم الشفتين يكون أثر السكون من غير تراخ كما قدمناه. وقال بعضهم: الإشمام الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقال بعضهم: هو ضم الشفتين كهيئتهما عند التقبيل بعد تسكين الحرف. وقال بعضهم: هو أن تجعل شفتيك بعد النطق بالحرف ساكناً على صورتهما إذا نطقت بالضمة، وهذه العبارات كلها ترجع إلى معنى واحد وأحسنها العبارتان الأخيرتان. وقوله: **(والضرير لا يراه)** يعني أن الأعمى لا يدرك الإشمام من غيره لأنه مما يرى ولا يسمع ولهذا لا يأخذه الأعمى عن مثله بخلاف الروم فإن الأعمى يدركه من غيره بسمعه والبصير يدركه بسمعه وبصره لأنه مما يرى ويسمع. وقوله: **(من غير صوت عنده مسموع)** هو من تمام معنى الإشمام أي صفة الإشمام إطباق الشفاه بعد السكون من غير صوت مسموع عنده. ثم ذكر أن الإشمام **(يكون في المضموم)** من المبنيات وفي **(المرفوع)** من المعربات، فالمضموم نحو: من قبل ومن بعد، ويا جبال. والمرفوع نحو: الله الصمد، ولا يصيبهم ظمأ، ونستعين، ولا يكون في المنصوب والمفتوح والمجرور والمكسور، وإنما اختص بالمضموم والمرفوع لأن معناه وهو ضم الشفتين إنما يناسب الضمة لانضمام الشفتين عند النطق بها دون الفتحة والكسرة لخروج الفتحة بانفتاح والكسرة بانخفاض، ولأن إشمام المفتوح والمكسور يوهم ضمهما في الوصل.

تنبيهان: الأول: الإشمام لا يختص بآخر الكلمة بل كما يكون في آخرها يكون في غيره كما في تامنا في وجه الإشمام خلافاً لمكي في تخصيصه بالآخر. **الثاني:** ما تقدم في حقيقة الروم والإشمام هو مذهب القراء والبصريين من النحاة إلا ابن كيسان، وذهب

الكوفيون وابن كيسان إلى تسمية معنى الروم إشماماً، وتسمية معنى الإشمام روماً، ونقل عن الكسائي وهو إصطلاح ولا مشاحة فيه. ثم قال:

وَقِفْ بِـالاسْكَـانِ بِـلاَ مُعَـارِضْ ... فِي هَـاءِ تَـأنِيثٍ وَشَكْـلٍ عَـارِضْ

لما ذكر أن المرفوع والمضموم يجوز الوقف عليهما بالسكون والروم والإشمام، والمخفوض والمكسور يجوز الوقف عليهما بالسكون والروم فقط، وكان من ذلك أشياء يتعين الوقف عليها بالسكون ولا يدخلها روم ولا إشمام، تعرض إليها في هذا البيت والبيت الذي بعده وجملتها وفاقاً وخلافاً أربعة: اثنان متفق على عدم دخول الروم والإشمام فيهما وهما: **(هاء التأنيث والشكل العارض)** واثنان مختلف فيهما وهما ميم الجمع وهاء الضمير، فذكر الأولين في هذا البيت، فإما هاء التأنيث فهي التاء التي تلحق الأسماء وتسمى (هاء تأنيث) باعتبار الوقف عليها وتاء باعتبار وصلها، وهي في القرآن على قسمين: **الأول**: ما رسم بالهاء نحو هدى ورحمة وتلك نعمة والصلوة والزكوة، وهذا القسم لا يوقف عليه إلا بالهاء الساكنة ولا يجوز فيه روم ولا إشمام وهو الذي أراده الناظم بقوله: **(وقف بالإسكان بلا معارض)** أي منازع في هاء تأنيث ولم يقل في تاء تأنيث تنبيهاً على أن المقصود ما رسم بالهاء دون غيره. **والقسم الثاني**: ما رسم بالتاء نحو: بقيت الله، ورحمت ربك، وجنت نعيم، وهذا القسم يوقف عليه بالتاء لنافع كما سيأتي، ويجوز فيه الروم والإشمام، لأن الوقف في هذا القسم على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له في الوصل وهو التاء بخلاف القسم الأول فإن الوقف عليه بهاء ساكنة وهي بدل من التاء التي كانت في الوصل، فلم يجز الروم والإشمام في حرف كانت الحركة في غيره ولم تكن فيه وإنما أتي به ساكناً. وأما الشكل العارض وهو المشار إليه بقوله: **(وشكل عارض)** فالمراد به الحركة العارضة، إما للنقل نحو: وانحر ان من استبرق قل أوحي ذواتي أكل. وإما لالتقاء الساكنين في الوصل نحو: قم الليل، وانذر الناس، ومن يشاقق الرسول بالأنفال، اشتروا الضلالة، ومنه يومئذٍ وحينئذٍ لأن كسرة الذال فيهما عارضة لالتقاء الساكنين على الصحيح، لأن إذ ظرف مبني على السكون تلزم إضافته إلى الجملة، فإذا حذفت الجملة جيء بالتنوين عوضاً عنها وكسرت الذال لالتقائها ساكنة مع التنوين، فإذا وقف عليها زال الساكن الثاني وهو التنوين فرجعت الذال إلى أصلها وهو السكون فلم تجز فيها الإشارة، وهذا بخلاف كسرة هؤلاء، وكسرة من يشاق بالحشر، وضمة حيث، ومن قبل ومن بعد ونحوها، فإنها وإن كانت لالتقاء الساكنين صارت لازمة بلزوم سببها وهو الإدغام في يشاق بالحشر، واجتماع الساكنين وصلاً ووقفاً في هؤلاء وحيث ومن قبل ومن بعد، فتجوز الإشارة فيها، وكذا تجوز في جوازٍ وغواش وكل وبعض لأن التنوين دخل فيها على متحرك بحركة أصلية لا عارضة، وإنما امتنع الروم والإشمام في الحركة العارضة لأن ما وجدت فيه أصله السكون، وتلك

الحركة إنما وجدت فيه لعلة النقل أو التخلص من التقاء الساكنين، فإذا وقف عليه زالت تلك العلة ورجع إلى أصله وهو السكون فامتنع رومه وإشمامه إذ لا يدلان فيه على شيء.

ثم قال:

وَالْخُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَ مَا ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ أَوْ أُمَّيْهِمَا

لما ذكر ما لا يدخله الروم والإشمام بالاتفاق، تعرض في هذا البيت إلى ما في دخولهما فيه خلاف وهو شيئان: ميم الجمع وهاء الضمير كما تقدم. فميم الجمع لم يتعرض إليها هنا لأنه قدم في بابها الخلاف فيها على قولين: قول الداني بمنع دخولهما فيها، وقول مكي بالجواز، وقدمنا هناك محل الخلاف بين الشيخين وأن الأرجح فيها قول الداني، وأما (**هاء الضمير**) فأخبر الناظم هنا أن الخلاف وقع فيها إذا كانت (**بعد ضمة**) نحو: فأمه وأهله، أو كسرة نحو: رسله وبه، أو بعد (**أميهما**) وهما الواو والياء، فالواو نحو: جاعلوه وما قتلوه وشروه. والياء نحو: فيه وإليه، فذهب كثير إلى جواز الروم والإشمام فيها، وذهب آخرون إلى المنع، وإلى الجواز ذهب الداني في التيسير، وقال في غيره: الأخذ فيها بالإشارة أقيس اهـ. **قلت**: وبالجواز أخذت عن شيخنا رحمه الله، وظاهر كلام الشاطبي المنع، واختاره المحقق ابن الجزري فوجه الجواز إجراؤها مجرى سائر الحروف، ووجه المنع استثقال الخروج من ثقيل وهو ما قبلها من الضمة والكسرة والواو والياء إلى ثقيل وهو الضمة والكسرة المشار إليهما بالإشمام والروم، ومفهوم قول الناظم: (**بعد ما ضمة أو كسرة أو أميهما**) أن هاء الضمير إذا كانت بعد فتحة نحو: لن تخلفه، أو ألف نحو: اجتباه، أو ساكن صحيح نحو: يعلمه الله وعنه، فلا خلاف في جواز الروم والإشمام فيها وليس كذلك، إذ قد ذهب جماعة من أهل الأداء إلى المنع مطلقاً ولم يجيزوا فيها إلا الوقف بالسكون، وكأن الناظم لم يعتبر هذا المذهب لضعفه عنده. **فتحصل**: في الوقف على هاء الضمير ثلاثة مذاهب: جواز الروم والإشمام مطلقاً ومنعها مطلقاً، والتفصيل على ما تقدم، واختار في غيث النفع التفصيل.

واعلم: أنه لا بد من حذف صلة هاء الضمير في الروم كما تحذف مع السكون والضمير في قوله (**أو أميهما**) يعود على الضمة والكسرة، فأم الضمة الواو، وأم الكسرة الياء، وهذا صريح في أن حروف العلة الثلاث أصول للحركات الثلاث وهو قول الأكثر، وقيل: الحركات الثلاث أصول لحروف العلة وهو ظاهر قول الناظم في باب المد متى عن ضمة أو كسرة نشأتا، وقيل: كل منهما أصل. ففي المسألة ثلاثة أقوال. **تنبيهان**: **الأول** حاصل ما يجوز فيه الروم والإشمام أو الروم فقط وما لا يجوز فيه أن الموقوف عليه ثلاثة أقسام: **القسم الأول**: ما لا يوقف عليه إلا بالسكون وهو خمسة أنواع: **الأول** الساكن في الوصل نحو لم يلد ولم يولد، فلا تقهر، ومن يعتصم **الثاني**: ما كان متحركاً بالفتح أو

النصب غير منون. **الثالث**: هاء التأنيث التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التأنيث. **الرابع**: ميم الجمع مطلقاً عند من ضمها أو سكنها على الأرجح. **الخامس**: المتحرك في الوصل بحركة عارضة على ما تقدم. **القسم الثاني**: ما يجوز فيه الوقف بالسكون والروم دون الإشمام وهو ما كان متحركاً في الوصل بالخفض أو الكسر، ويدخل فيه هذا الضمير المكسورة بناء على جواز الإشارة فيها مطلقاً. **القسم الثالث**: ما يجوز فيه السكون والروم والإشمام وهو ما كان متحركاً في الوصل بالرفع أو الضم، ويدخل فيه هاء الضمير المضمومة بناء على جواز الإشارة فيها مطلقاً، وأما على القول بالتفصيل فيها فظاهر. **التنبيه الثاني**: إذا وقع قبل الحرف الموقوف عليه حرف مد أو حرف لين ففي المرفوع نحو: نستعين، فهو خير. والمضموم نحو حيث سبعة أوجه لجميع القراء ثلاثة منها مع السكون الخالص وهي القصر والتوسط والطويل، والثلاثة أيضاً مع الإشمام، والسابع الروم ولا يكون إلا مع القصر على الصحيح، وفي المجرور نحو: للرحمن، ومن خوف. والمكسور نحو هؤلاء أربعة أوجه: القصر والتوسط والطويل مع السكون الخالص والرابع الروم مع القصر. وفي المنصوب نحو: بعث لكم طالوت، والمفتوح كالعالمين ولا ضير ثلاثة أوجه القصر والتوسط والطويل مع السكون فقط، وهذه الأوجه من الخلاف الجائز وهو كما ذكرناه في مقدمة هذا الشرح خلاف الأوجه المخير فيها القارىء فبأي وجه منها أتى أجزأ ولا يكون ذلك نقصاً في الرواية. وقوله (بعد ما) متعلق بمحذوف حال من (هاء الضمير) و(ما) زائدة. ثم قال:

فَـصْـلٌ وَكُنْ مُتَّبِعـاً مَتَى تَقِـفْ   سُنَنَ مَـا اُثْبِتَ رَسْمَـا أَوْ حُـذِفْ

لما فرغ من بيان الوقف بالروم والإشمام وما يتعلق به، شرع في بيان الوقف على مرسوم الخط وهو الذي ترجم له أول الباب بقوله: والمرسوم في الإمام، وجعله الناظم فصلاً مندرجاً تحت باب الوقف بالروم والإشمام، وجعله غيره باباً مستقلاً، والفرق بين هذا الفصل وبين ما ذكر قبله في الباب أن المقصود من هذا الفصل بيان ما يوقف عليه من حروف الكلمة المرسومة في المصحف، والمقصود مما ذكر قبله بيان كيفية الوقف على الحرف، فما في هذا الفصل خاص بذات الحرف الموقوف عليه، وما قبله خاص بكيفية الحرف أي بما يعرض للحرف من حركة وسكون، والمرسوم اسم مفعول من الرسم بمعنى الكتابة ويرادفهما الخط وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولذا حذفوا صورة التنوين وأثبتوا صورة همزة الوصل، ثم إن وافق الخط اللفظ فقياسي، وإن خالفه بزيادة أو حذف أو فصل أو وصل أو غير ذلك فاصطلاحي، وأكثر خط المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة رضي الله عنهم موافق للخط القياسي، وجاءت فيها أشياء خارجة عن القياس يلزم اتباعها ولا يتعدى إلى سواها منها ما عرفنا سره، ومنها ما غاب

عنا، وللعلماء فيها تآليف كثيرة، واختلف في عدد المصاحف العثمانية، فالذي عليه الأكثر أنها أربعة أرسل منها سيدنا عثمان مصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، وأبقى مصحفاً بالمدينة، وقيل خمسة الأربعة المتقدمة والخامس أرسله إلى مكة، وقيل ستة الخمسة المتقدمة والسادس ارسله إلى البحرين، وقيل سبعة الستة المتقدمة والسابع أرسله إلى اليمن، وقيل ثمانية السبعة المتقدمة والثامن هو الذي جمع فيه سيدنا عثمان القرآن أولاً ثم نسخ منه المصاحف وهو المسمى بالإمام وكان يقرأ فيه وكان في حجره حين قتل، ولم يكتب سيدنا عثمان واحداً منها وإنما أمر بكتابتها.

واعلم: أن الوقف على أربعة أقسام: اختياري بالياء وهو الذي يقصده القارىء لذاته ينقسم إلى تام وكاف وحسن، ومحل ذكره مع أقسامه كتب الوقف والابتداء. واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس ونحوه، ومنه وقف القارىء ليسأل شيخه كيف يقف على الكلمة. واختباري بالباء الموحدة وهو الوقف الذي يطلب من القارىء لقصد امتحانه، ويلحق بهذا القسم وقف القارىء لإعلام غيره بكيفية الوقف على الكلمة بكونه عالماً بها. وتعريفي وهو ما تركب من الاضطراري والاختباري بالباء كأن يقف لضيق نفس ويقصد اختبار غيره، وقد أجمع أهل الأداء وأئمة الاقراء على لزوم اتباع مرسوم المصاحف عند الوقف مطلقاً لجميع القراء، سوى أشياء ورد الخلاف بين القراء في الوقف عليها قد بينت في كتب الخلاف، وقد روي عن نافع اتباع خط المصحف في الوقف مطلقاً ولذا أمر الناظم القارىء أن يتبع متى وقف لنافع سنن أي طريق ما أثبت في الرسم أو ما حذف منه، لكن ليس هذا الكلام على عمومه بل مخصوص بالحرف الأخير من الكلمة بقرينية ان الكلام في الوقف فخرج عن كلام الناظم نحو الصلوة فلا يوقف عليه بالواو، ونحو الرحمن وسليمان فلا بد فيه من الألف، ودخل في قوله: **(ما أثبت رسما)** كل ما رسم بهاء السكت أو بالألف أو بالواو أو بالياء في آخره فيوقف على ذلك كله لنافع بالإثبات على مقتضى رسمه سواء ثبت في الوصل أم حذف. فأما هاء السكت فرسمت في سبع كلمات وهي: يتسنه بالبقرة، واقتده بالأنعام، وكتابيه معاً بالحاقة، وحسابيه وماليه وسلطانيه بالحاقة أيضاً، وماهيه بالقارعة. وأما الألف فنحو: يا أيها حيث وقع إلا ثلاثة مواضع ستأتي، ونحو: من تحتها الأنهار، وقالا الحمد لله والظنونا والرسولا والسبيلا بالأحزاب، ولكنا هو الله ربي بالكهف، وكذلك ما كانت الألف مبدلة فيه من التنوين نحو: غفوراً رحيماً، أو من نون التوكيد الخفيفة نحو: وليكونا ولنسفعاً، وكذلك إذا نحو: إذاً لأذقناك لرسمها في المصحف بالألف تشبيهاً لها بالمنون المنصوب، وأما كأين حيث وقعت فإنها وإن كانت من المنون فيوقف عليها بالنون لرسمها في المصحف بها. وأما الواو فنحو: ملاقو ربهم، وندعو كل أناس، ويمحو الله ما يشاء، وأسروا النجوى. وأما الياء. فنحو: وأيدي المؤمنين، والمقيمي الصلوة، ويؤتي الحكمة، وادخلي الصرح، وفاتبعوني يحببكم الله، ويأتي بالشمس،

فيوقف على ذلك كله وما أشبهه بالإثبات. ودخل في قوله: **(أو حذف)** كل ما حذف من آخره الألف أو الواو أو الياء رسماً فيوقف عليه بالحذف، سواء كان الحذف لجازم أم لغيره، فالألف المحذوفة للجازم نحو: ولم يخش إلا الله، وإن يعف عن طائفة، والمحذوفة لغير الجازم وقعت في ثلاثة مواضع: ايه المؤمنون بالنور، ياأيه الساحر بالزخرف، ايه الثقلان بالرحمن، والواو المحذوفة للجازم نحو: وإن تدع مثقلة، والمحذوفة لغير الجازم وقعت في خمسة مواضع وهي: ويدع الإنسان بالاسراء، ويمح الله الباطل بالشورى، ويدع الداع بالقمر، وصالح المؤمنين بالتحريم، وسندع الزبانية بالعلق، وقيل ان وصالح المؤمنين ليس من هذا الباب لأنه مفرد، والياء المحذوفة للجازم نحو: ولا تبغ الفساد، ومن يهد الله، والمحذوفة لغير الجازم نحو: اتق الله، وسوف يؤت الله المؤمنين، والمتعال والباد، ومن هاد ومفتر، ويا قوم استغفروا، ويهدين ويسقين فارهبون وتؤتون، فيوقف على ذلك كله وما أشبهه بالحذف.

تنبيه: يستثنى من قول الناظم: **(ما أثبت رسماً)** ثلاثة أشياء لا تثبت في الوقف مع ثبوتها في الرسم: الأول الحرف المزيد في الخط دون اللفظ كالألف المزيد بعد الواو المتطرفة في نحو: آمنوا ويدرؤا والعلموا، وكالياء الواقعة بعد الهمزة في نحو: من تلقائي نفسي، ونبإي المرسلين. الثاني: الحرف الذي جعل صورة للهمزة سواء كان ألفاً نحو: إن تبوأ بإثمي لتنوا بالعصبة من سبإ بنبإ ان يشأ، أو واواً نحو: لملؤا المرسوم بالواو، واللؤلؤ المرفوع، والمجرور أو ياء نحو يبدىء ونبىء عبادي. الثالث: الياء والواو إذا كانتا عوضين من الألف في الرسم، فالياء نحو: الهدى وأتى أمر الله، والواو نحو. الربوا. **ويستثنى أيضاً** من قوله: **(أو حذف)** أربعة أشياء تثبت في الوقف مع حذفها في الرسم، الأول: الألف المرسوم بالياء نحو: الهدى، أو بالواو نحو الربوا فيوقف على الألف ولا يوقف على الياء والواو. الثاني: الحروف المقطعة في أوائل السور نحو: ص ق ن فيوقف على الحرف الأخير من أسمائها ولا يوقف على الحرف المرسوم. الثالث: المحذوف لاجتماع صورتين متماثلتين نحو: يستحي ويحيى، بناء على أن المحذوف الياء الثانية لا الأولى فيوقف بإثبات الياء الثانية المحذوفة من الرسم لا بحذفها. الرابع: الهمزة المتطرفة في نحو: جاء وسوء وجيء فيوقف بإثبات الهمزة وإن كانت محذوفة في المصحف، فهذه سبعة أشياء لا يتبع فيها الرسم فتستثنى من هذا البيت. ثم قال:

وَمَـا مِـنَ الْهَـاءَاتِ تَـاءً أُبْـدِلاَ   وَمَا مِنَ الْمَوْصُولِ لَفْظاً فُصِّلا

الوقف على مرسوم الخط ينحصر في خمسة أقسام: الإثبات والحذف والإبدال والموصول والمفصول ويعبر عنه بالمقطوع. وقد ذكر الناظم القسمين الأولين في البيت السابق، ثم ذكر في هذا البيت باقي الأقسام الخمسة، فأشار إلى القسم الثالث وهو الإبدال

بقوله: **(وما من الهاءات تاء أبدلا)** فقوله: **(وما من الهاءات)** معطوف على قوله قبل: **(ما أثبت)** أي وكن متبعاً أيضاً متى وقفت لنافع سنن ما أبدل من هاءات التأنيث تاء في الرسم فتقف عليه بالتاء، وجملة ما رسم بالتاء من الألفاظ المختومة بهاء التأنيث ثلاثة عشر لفظاً. الأول: رحمت في سبعة مواضع بالبقرة والأعراف وهود وأول مريم وبالروم وبالزخرف معاً. الثاني: نعمت في أحد عشر موضعاً بآخر البقرة وآل عمران والعقود وثاني إبراهيم وثالثها، وثاني النحل وثالثها ورابعها، وفي لقمان وفاطر والطور. الثالث: سنت في خمسة مواضع في الأنفال وغافر وثلاثة بفاطر. الرابع: امرات بسبعة مواضع في آل عمران والقصص واثنان بيوسف وثلاثة بالتحريم. الخامس: بقيت الله بهود. السادس: قرت عين بالقصص. السابع: فطرت الله بالروم. الثامن: شجرت الزقوم بالدخان. التاسع: لعنت بآل عمران والنور. العاشر: جنت نعيم بالواقعة. الحادي عشر: ابنت عمران بالتحريم. الثاني عشر: معصيت موضعان بالمجادلة. الثالث عشر: كلمت ربك الحسنى بالأعراف على خلاف فيها والعمل على رسمها بالهاء، فهذه كلها وقف عليها نافع وكذا الشامي وعاصم وحمزة بالتاء اتباعاً للرسم وهي لغة طيىء وحمير، ووقف عليها الباقون بالهاء إجراء لهاء التأنيث على سنن واحد وهي لغة قريش، ووقف نافع بالتاء أيضاً على كل ما اختلف في إفراده وجمعه وهو ثمان كلمات في أحد عشر موضعاً: كلمت ربك بالأنعام ويونس وغافر، وآيات للسائلين بيوسف، وغيابات الجب معاً فيها، وآيات من ربه بالعنكبوت، والغرفات آمنون بسبأ، وعلى بينات منه بفاطر، وما تخرج من ثمرات بفصلت، وجمالات صفر بالمرسلات، فهذه كلها قرأها نافع بالجمع ووقف عليها بالتاء، وكذا وقف بالتاء على ستة ألفاظ رسمت بالتاء وهي: يا أبت بيوسف ومريم والقصص والصافات، وهيهات بموضعي قد أفلح، ومرضات بموضعي البقرة وبالنساء والتحريم، ولات حين مناص بص، وذات بهجة بالنمل، واللات بالنجم. وفهم من قوله: **(وما من الهاءات تاء أبدل)** أن ما لم يبدل من هاءات التأنيث تاء في الرسم بل رسم بالهاء نحو: لا تقنطوا من رحمة الله، فإنه يوقف عليه بالهاء وهو كذلك من غير خلاف، وظاهر قوله: **(وما من الهاءات تاء أبدلا)** أن الأصل هي الهاء والتاء مبدلة منها وهو مذهب الكوفيين، وذهب البصريون إلى أن التاء هي الأصل والهاء مبدلة منها. ثم أشار إلى القسم الرابع والخامس وهما الموصول والمفصول بقوله:

(وما من الموصول لفظاً فصلا) فقوله: **(وما من الموصول)** معطوف على قوله: **(ما أثبت)** أيضاً أي وكن متبعاً متى وقفت لنافع سنن ما فصل أي قطع في الرسم من الموصول في اللفظ، يعني أن كل ما قطع في الرسم يوقف عليه بالقطع وإن كان متصلاً في اللفظ نحو: فمال هؤلاء القوم، وكذا كل ما وصل في الرسم فإنه يوقف عليه بالوصل وإن كان مقطوعاً بحسب الأصل نحو: فيما افتدت به. وإنما اقتصر الناظم على المقطوع اكتفاء بذكره عن ذكر مقابله وهو الموصول، وجملة ما رسم مقطوعاً عشرون لفظاً: **الأول**: أن لا بالأعراف

موضعان ويهود موضعان، وبالتوبة والحج ويس والدخان والممتحنة ون، واختلفت المصاحف فيه بالأنبياء والعمل على القطع. **الثاني**: أن ما المكسورة الهمزة المشددة النون بالأنعام واختلفت المصاحف فيها بالنحل والعمل على الوصل. **الثالث**: أن ما المفتوحة الهمزة المشددة النون بالحج ولقمان، واختلفت المصاحف فيها بالأنفال والعمل على الوصل. **الرابع**: أن ما المكسورة الهمزة المخففة النون بالرعد. **الخامس**: أين ما في غير البقرة والنحل، واختلفت المصاحف فيه بالنساء والشعراء والأحزاب والعمل على قطع موضع الشعراء ووصل موضعي النساء والأحزاب. **السادس**: أن لم بفتح الهمزة كل ما جاء في القرآن. **السابع**: إن لم بكسر الهمزة في غير هود وموصول بهود. **الثامن**: ان لن في غير الكهف والقيامة. **التاسع**: عن ما بالأعراف. **العاشر**: من ما بالنساء والروم واختلفت المصاحف فيه بالمنافقون والعمل على القطع. **الحادي عشر**: أم من بالنساء والتوبة والصافات وفصلت. **الثاني عشر**: عن من بالنجم والنور. **الثالث عشر**: حيث ما كل ما في القرآن. **الرابع عشر**: كل ما بإبراهيم، واختلفت المصاحف في كلما ردوا بالنساء، وكلما دخلت بالأعراف، وكلما جاء أمة بقد أفلح، وكلما ألقي بالملك والعمل على قطع موضع النساء وموضع قد أفلح ووصل الباقين. **الخامس عشر**: بئس ما في سبعة مواضع، ولبئس ما شروا به أنفسهم ثالث البقرة، فبئس ما يشترون بآل عمران، وأربعة بالمائدة، واختلفت المصاحف في السابع وهو قل بئسما يأمركم به ايمانكم ثاني البقرة، والعمل على الوصل وأما بئسما اشتروا به أنفسهم أول البقرة، وبئسما خلفتموني بالأعراف، فموصولان باتفاق. **السادس عشر**: في ما بأحد عشر موضعاً ثاني البقرة وبالمائدة، وموضعان بالأنعام وبالأنبياء والنور والشعراء والروم، وموضعان بالزمر وبالواقعة وموضع الشعراء مقطوع باتفاق والعشرة الباقية مختلف فيها والأكثرون على الفصل. **السابع عشر**: كي لا بالنحل وأول الأحزاب وبالحشر. **الثامن عشر**: يوم هم بغافر والذاريات. **التاسع عشر**: مال بالنساء والكهف والفرقان وسأل العشرون: ولات من ولات حين مناص بص وحكى أبو عبيد وصله أي وصل التاء بحين وضعف وما عدا ما ذكر كله موصول، فجميع ما كتب مفصولاً اسماً أو غيره يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية لنافع وغيره عند الضرورة أو الاختبار، ولا يجوز الوقف على شيء من ذلك اختياراً لقبحه، وجميع ما كتب موصولاً لا يجوز الوقف فيه إلا على الكلمة الأخيرة منه لأجل الاتصال الرسمي، ولا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة، وظاهر عموم قول الناظم: (**وما من الموصول لفظاً فصلا**) يقتضي أن الوقف في أياً ما تدعوا على ايا لأنها مفصولة من ما، مع أن نافعاً يقف على ما دون ايا كما نص عليه الداني في التيسير وجماعة، ولكن ذكر العلامة ابن الجزري في النشر أن الجمهور لم يتعرضوا إلى ذكر ذلك بوقف ولا ابتداء، ورجح جواز الوقف على كل من ايا وما لكل القراء لكونهما كلمتين انفصلتا رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً، وعليه فلا إشكال في

كلام الناظم، والألف في قوله (**أبدلا**) و(**فصلا**) ألف الإطلاق. ثم قال:

وَاسْلُكْ سَبِيلَ مَا رَوَاهُ النَّاس مِنْــهُ وَإِنْ ضَعْفَــهُ الْقِيَــاسَ

قصد بهذا البيت الحث على اتباع الرسم، فأمر القارىء بأن يسلك ويتبع في وقفه سبيل ما رواه الناس منه أي طريق ما نقله العلماء من رسم المصاحف بأن يقف بإثبات ما أثبت في الرسم وبحذف ما حذف منه، ويقف بالتاء فيما رسم بالتاء، وبالقطع فيما رسم مقطوعاً، وبالوصل فيما رسم موصولاً. وقوله: (**وإن ضعفه القياس**) مرتبط بقوله: (**واسلك**) أي (**اسلك سبيل ما رواه الناس**) من الرسم وإن كان ضعيفاً في قياس أهل العربية، لأن رسم المصاحف سنة متبعة كالقراءة. فمما أثبت في الرسم مع ضعف إثباته في القياس ألف الظنونا والرسولا والسبيلا بالأحزاب، فإن القياس عدم إثباتها لأنها زائدة لا تدل على معنى، لكن زادوها في آخر هذه الكلمات التي هي من فواصل السورة تشبيهاً للفواصل بالقوافي الشعرية لكونهما مقاطع الكلام، فألحق بها ألف كألف إطلاق القافية، ومما حذف في الرسم مع ضعف حذفه في القياس الواو والياء المحذوفتان من آخر الفعل لغير جازم في نحو: ويدع الإنسان، ويؤت الله، فإن القياس إثبات الواو والياء لعدم الجازم، لكن حذفوهما اكتفاء بالضمة والكسرة قبلهما، ومما رسم بالتاء مع ضعف رسمه لها في القياس فطرت الله، وقرت عين، ونحوهما مما تقدم، فإن القياس رسمها بالهاء على لغة قريش، لكنهم رسموها بالتاء على لغة طيىء وحمير، ومما رسم مقطوعاً مع ضعف قطعه في القياس فمال هؤلاء القوم ونظائره فإن القياس وصل اللام بما بعدها في الرسم لأنها لام الجر، ولام الجر وشبهها مما هو على حرف واحد من الكلمات لا يستقل، لكن لما كان الأصل في جميع الكلم الانفصال رسمت اللام مفصولة تنبيهاً على الأصل، ومما رسم موصولاً مع ضعف وصله في القياس إنما في نحو قوله تعالى: ﴿إنما عند الله هو خير لكم﴾[1] فإن القياس في رسم ان وإن إذا دخلتا على ما الاسمية الفصل، وإذا دخلتا على ما الحرفية الوصل نحو: إنما أنت نذير، لكن رسموهما في ذلك موصولتين بما الاسمية كالحرفية إشارة إلى شدة اتصال الكلمتين وامتزاجهما، فهذه كلها وما أشبهها يتبع فيها رسم المصحف في الوقف، ولا عبرة بضعفها في القياس لما تقدم، وفي قول الناظم: (**وإن ضعفه القياس**) تنبيه على أن اللفظ الموقوف عليه لا يجوز فيه اتباع الرسم إلا إذا كان موافقاً للغة العربية ولو على وجه ضعيف، فيترجح الوقف عليه مع ضعف وجهه في العربية لموافقة خط المصحف، فإن أدى اتباع الرسم إلى ما ليس من

---

(١) (١٦) النحل: ٩٥.

كلام العرب فلا يتبع في الوقف وذلك كما في نحو: يدرؤا والملؤا المرسوم بالواو، ومن نباي ومن تلقاءي نفسي المرسومين بالياء فيوقف على الهمزة ولا يوقف على الواو والياء كما تقدم في المستثنيات السبع، وان في قوله: (وإن ضعفه القياس) شرطية وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: وإن ضعفه القياس فاسلكه. ثم قال:

أَلْقَوْلُ فِي الْيَاءَاتِ لِلاضَافَهْ ... فَخُذْ وِفَاقَهُ وَخُذْ خِلاَفَهْ

تكلم في هذا الباب على حكم ياءات الإضافة لقالون وورش وهو إسكانها أو فتحها وفاقاً أو خلافاً بينهما، وياء الإضافة في اصطلاح القراء هي الياء الزائدة الدالة على المتكلم، فخرج بقولنا الزائدة الياء الأصلية كالياء في نحو: يهدي وأوتي، وخرج بقولنا الدالة على المتكلم الياء في جمع المذكر السالم نحو: حاضري المسجد، والياء في نحو فكلي واشربي، لدلالتها على المؤنثة المخاطبة لا على المتكلم، وتتصل ياء الإضافة بالاسم والفعل والحرف فتكون مع الاسم مجرورة المحل نحو: نفسي وذكري، ومع الفعل منصوبة المحل نحو: فطرني وليحزنني، ومع الحرف مجرورة المحل ومنصوبته نحو: لي واني، وهي على قسمين: مدغم فيها ما قبلها وغير مدغم فيها، فإن لم يدغم فيها ما قبلها كالأمثلة المتقدمة ففيها لغتان فاشيتان في القرآن وكلام العرب وهما الإسكان والفتح، والإسكان فيها هو الأصل الأول لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون، والفتح أصل ثان لأنها اسم على حرف واحد فقوي بالحركة وكانت فتحة للتخفيف وإن أدغم فيها ما قبلها نحو لديَّ وعليَّ، فالكثير الشائع لغة وقراءة فتحها وجاء كسرها في لغة قليلة وهي لغة بني يربوع حكاها الفراء وغيره وعليها جاءت قراءة حمزة في: وما أنتم بمصرخي بكسر الياء، وجمع الناظم الياء في قوله: **(القول في الياءات للإضافة)** لتعددها بتعدد الكلمات المتصلة بها. وقوله: **(للإضافة)** متعلق بمحذوف حال من الياءات، والضميران في وفاقه وخلافه عائدان على القول والوفاق والخلاف مصدران لوافق وخالف. ثم قال:

سَكَّنَ قَالُون مِنَ الْيَاءَاتِ ... تِسْعا أَتَتْ فِي الْخَطِّ ثَابِتَاتِ
وَلْيُؤْمِنُوا بِي تُؤْمِنُوا لِي إِخْوَتِي ... وَلِيَ فِيهَا مَنْ مَعِي فِي الظُّلَّةِ
وَيَاءَ اوْزِعْني مَعَا وَفِي إِلَى ... رَبِي بِفُصِّلَتْ خِلاَف فُصِّلاَ

أخبر أن قالوناً سكن من ياءات الإضافة تسع ياءات أتت ثابتات في خط المصحف العثماني فليست كالياءات الزوائد الآتية لأنها محذوفة من خط المصحف، وهذا من الأوجه التي يفرق بها بين ياءات الإضافة والياءات الزوائد كما سيأتي. وقد ذكر الناظم في هذه الأبيات ثمان ياءات من التسع: فالياء الأولى في: **﴿وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون﴾** بالبقرة. والثانية في: **﴿وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون﴾** بالدخان. والثالثة في:

﴿وبين اخوتي﴾ بيوسف. والرابعة في: ﴿ولي فيها مآرب أخرى﴾ بطه. والخامسة في: ﴿ومن معي من المؤمنين﴾ في الظلة أي في سورة الشعراء وقيده بمن احترازاً من الياء في: ﴿ان معي ربي سيهدين﴾ بالشعراء أيضاً، فإن قالوناً وورشاً، اتفقا على إسكانها، وقيده أيضاً بقوله: ﴿في الظلمة﴾ احترازاً من الياء في ومن معي أو رحمنا بالملك فإنهما اتفقا على فتحها. والسادسة والسابعة في ﴿أوزعني أن أشكر نعمتك﴾ بالنمل والأحقاف وإليهما أشار بقوله: **(وياء أوزعني معا)** وهذه السبعة لا خلاف عن قالون من طريق أبي نشيط في تسكينها. والثامنة فيها خلاف أشار إليه بقوله: **(وفي إلى ربي بفصلت خلاف فصلا)** أي في الياء من قوله تعالى: ﴿ولئن رجعت إلى ربي﴾ بسورة فصلت خلاف عن قالون فصلا أي بين، فروي عنه الفتح وروي عنه الإسكان والوجهان حكاهما الداني والشاطبي وغيرهما، وكلاهما صحيح مقروء به والمقدم الفتح لأنه رواية الجمهور وهو الأشهر عن قالون والأقيس بمذهبه فيما ماثله وخرج بقوله بفصلت الياء في قوله تعالى: ﴿ولئن رددت إلى ربي لأجدن﴾ بالكهف، فإن قالوناً وورشاً اتفقا على إسكانها، وفهم من نسبة الناظم التسكين لقالون وحده أن ورشاً يفتح هذه الياءات الثمانية وهو كذلك، وقوله **(ثابتات)** حال من فاعل **(أتت)** وقوله: **(وليؤمنوا بي)** بدل من قوله **(تسعاً)** بدل مفصل من مجمل وهو محكي وما بعده معطوف عليه بالواو الظاهرة فيما فيه الواو والمقدرة فيما لم يكن فيه واو، وجملة. **(فصلا)** نعت **(لخلاف)** وفصل بتشديد الصاد من التفصيل بمعنى التبيين. ثم قال:

وَيَاءَ مَحْيَايَ وَوَرْشُ اصْطَفَى ... فِي هَذِهِ الْفَتْحَ وَالاسْكَانَ رَوَى

ذكر في أول هذا البيت الياء التاسعة تمام ياءات الإضافة التي سكنها قالون وهي ياء محياي بالأنعام، ثم أخبر أن ورشاً **(اصطفى)** أي اختار **(في هذه)** أي في **(ياء محياي)** **(الفتح)** وروى فيها عن نافع الإسكان، وهذا من جملة المقرأ الذي اتخذه ورش لنفسه واختاره لما تعمق في النحو وأحكمه. روى الداني بسنده عن أحمد بن هلال قال: قال لي إسماعيل بن عبد الله: قال لي أبو يعقوب الأزرق: إن ورشاً لما تعمق في النحو وأحكمه اتخذ لنفسه مقرأً يسمى مقرأ ورش، فلما جئت لأقرأ عليه قلت: يا أبا سعيد إني أحب أن تقرئني مقرأ نافع خالصاً وتدعني مما استحسنته لنفسك فقلدته مقرأ نافع، قال الداني: فدل هذا الخبر على أن له اختياراً يخالف فيه نافعاً وربما بينه لمن عرض عليه فالفتح للياء من ذلك اهـ.

فإن قلت: هذا الخبر الذي رواه الداني يقتضي أن القراءة تثبت بالرأي والاجتهاد مع أن العلماء نصوا على أن القراءة إنما تثبت بالنقل والرواية ولا مجال للرأي والاجتهاد فيها. **قلت:** أجاب أبو محمد مكي ووافقه جماعة بأن فتح محياي رواية عن نافع بلغت

ورشاً فأخذ بها أو أنه. رواية لغير نافع فاختارها ورش لقوتها وجوازها في اللغة فاختار ما بلغه عما رواه لقوته لا أنه اخترع من تلقاء نفسه شيئاً لم يروه اهـ. **قلت**: وجواب أبي محمد مكي هذا مبني على تسليم أن فتح ياء محياي لم يروه ورش عن نافع وهو خلاف ما للعلامة الشيخ سيدي أحمد الشقانصي في كتابه الشهب قال فيه بعد كلام: والحاصل أن ورشاً رحمه الله تعالى قرأ بفتح ياء محياي وسكونها ورواهما معاً عن نافع وقرأ بهما، وبعد روايته لهما وقراءته بهما عن شيخه نافع اختار الفتح لقوته وجوازه في العربية لا أنه اختار ما ذكر من غير أن يرويه عن شيخه نافع المذكور اهـ. **فإن قلت**: ما للشيخ الشقانصي ينافيه الخبر المتقدم الذي رواه الداني فإنه يدل على أن لورش اختياراً يخالف فيه شيخه نافعاً وفتح ياء محياي منه كما تقدم. **فالجواب**: أن الحافظ الداني قال في إيجاز البيان بعد أن ذكر الخبر المذكور: هذا الخبر باطل لا شك في بطلانه لمعارضته مع انفراده الأخبار المتقدمة التي لا تدخلها علة توجب المصير إلى من خالفها لكثرتها ومكان الناقلين لها من العدالة وصحة الضبط والتواتر ولا تعارض بالشذوذ اهـ. والحاصل أن الإسكان والفتح في محياي ثابتان عن ورش ومقروء بهما له والمقدم الإسكان.

تنبيه: فهم من اقتصار الناظم على الياءات التسع المختلف فيها بين قالون وورش أن ما سواها من ياءات الإضافة اتفقا على فتحه أو إسكانه وهو كذلك، فقوله في الترجمة: فخذ وفاقه أي بمقتضى المفهوم. وقوله: وخذ خلافه أي بالمنطوق.

واعلم: أن الياءات التي اتفقا على فتحها أو إسكانها تنقسم باعتبار ما بعدها إلى ستة أقسام، لأن ما بعدها إما همز قطع أو همز وصل أو غيرهما من حروف المعجم، وهمز القطع إما مفتوح أو مضموم أو مكسور، وهمز الوصل إما مصاحب للام أو مجرد عنه، فإن وقع بعد ياء الإضافة همز قطع سواء كان مفتوحاً نحو: اجعل لي آية، أو مضموماً نحو: إني أمرت، أو مكسوراً نحو: يدي إليك، فاتفق قالون وورش على فتح ياء الإضافة في جميع القرآن إلا ثمانية عشر موضعاً، فاتفقا على إسكانها: موضعان بالبقرة: ﴿**وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم**﴾ ﴿**فاذكروني أذكركم**﴾ وموضعان بالأعراف ﴿**أرني أنظر إليك**﴾ ﴿**أنظرني إلى يوم يبعثون**﴾ ومثله بالحجر وص، وموضع بالتوبة ﴿**ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا**﴾ وموضع بهود ﴿**وترحمني أكن من الخسرين**﴾ وموضع بيوسف ﴿**مما يدعونني إليه**﴾ وموضع بالكهف ﴿**آتوني أفرغ عليه قطرا**﴾ وموضع بمريم ﴿**فاتبعني أهدك**﴾ وموضع بالقصص ﴿**ردا يصدقني أني**﴾ وأربعة مواضع بغافر ﴿**ذروني اقتل موسى**﴾ ﴿**وتدعونني إلى النار**﴾ ﴿**إنما تدعونني إليه**﴾ ﴿**ادعوني استجب لكم**﴾ وموضع بالأحقاف ﴿**واصلح لي في ذريتي اني**﴾ وموضع بالمنافقون ﴿**لولا أخرتني إلى أجل قريب**﴾ وإن وقع بعدها همز وصل مصاحب للام نحو: ربي الذي حرم ربي

الفواحش، مسني الضر، فاتفقا على فتح الياء في جميع القرآن، وإن وقع بعدها همز وصل مجرد عن اللام نحو: إن قومي اتخذوا، ولنفسي اذهب، وفي ذكري اذهبا، فاتفقا على فتح الياء أيضاً في جميع القرآن إلا ثلاثة مواضع فاتفقا على إسكانها وهي: ﴿**اني اصطفيتك**﴾ بالأعراف، و﴿**أخي اشدد**﴾ بطه، و﴿**يا ليتني اتخذت**﴾ بالفرقان، وإن وقع بعدها غير ذلك من الحروف نحو: صراطي مستقيماً، ومعي صبراً، وإن معي ربي، فاتفقا على إسكان الياء في جميع القرآن إلا سبعة مواضع فاتفقا على فتحها وهي: ﴿**بيتي للطائفين**﴾ بالبقرة والحج ﴿**وجهي الله**﴾ بآل عمران، ﴿**ووجهي للذي فطر**﴾ و﴿**مماتي لله**﴾ كلاهما بالأنعام، و﴿**مالي لا أعبد**﴾ بيس و﴿**لي دين**﴾ بالكافرون. **وهذا**: كله إذا كان قبل الياء متحرك، فإن سكن ما قبلها سواء كان مدغماً نحو بيدي ولدي، أو مظهراً نحو: هداي وبشراي، فلا خلاف في فتحها لأن إسكانها يؤدي إلى التقاء الساكنين في الوصل وهو ممنوع إذا لم يكن الأول حرف مد والثاني مدغماً، ولهذا ضعف بعض أهل العربية إسكان ياء محياي، وتضعيفه مردود بأن التقاء الساكنين في الوصل إذا لم يكن الأول حرف مد والثاني مدغماً غير متفق على منعه، إذ من النحويين من جوزه إذا كان الساكن الأول حرف مد ولين، والثاني غير مدغم كمحياي، على أن من قرأ بإسكان الياء من محياي مد الألف مداً مشبعاً وصلاً ووقفاً، فيقوم المد مقام الحركة فيكون الساكن في حكم المتحرك. **فهذا**: حكم ياءات الإضافة لقالون وورش مستوفى، فما سكن منها فعلى لغة الإسكان، وما فتح منها فعلى لغة الفتح، وما سكن منها في موضع وفتح في موضع فللجمع بين اللغتين. ثم قال:

الْقَـوْلُ فِي زَوَائِـدِ الْيَـاءَاتِ عَلَى الَّذِي صَحَّ عَنِ الـرُّوَاةِ
لِنَـافِـعٍ زَوَائِـدٌ فِي الْـوَصْـلِ مِـنْـهُـنَّ زَائِـدٌ وَلَامُ فِـعْـلِ

تكلم في هذا الباب على حكم (**الياءات الزوائد**) في مذهب نافع من روايتي قالون وورش. فقوله (**في زوائد**) جمع زائدة وهو مضاف إلى الياءات إضافة الصفة إلى الموصوف أي في الياءات الزوائد، وهي عند علماء القراءة الياءات المتطرفة الزائدة في التلاوة على رسم المصاحف العثمانية، ولكونها زائدة في التلاوة على الرسم عند من أثبتها سميت زوائد. **الفرق**: بينها وبين ياءات الإضافة من أربعة أوجه: **الأول**: أن الياءات الزوائد تكون في الأسماء نحو: الداع ي والجواري. وفي الأفعال نحو: يوم يأت ي ويسري، ولا تكون في الحروف، بخلاف ياءات الإضافة فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف كما تقدم. **الثاني**: أن الياءات الزوائد محذوفة من المصاحف بخلاف ياءات الإضافة فإنها ثابتة فيها. **الثالث**: أن الياءات الزوائد الخلاف فيها بين القراء بالإثبات والحذف بخلاف ياءات الإضافة فإن الخلاف فيها بينهم بالإسكان والفتح. **الرابع**: أن الياءات الزوائد تكون أصلية

وزائدة فتكون لاماً للكلمة كما سيأتي قريباً، بخلاف ياءات الإضافة فإنها لا تكون إلا زائدة. وقوله: (**على الذي صح عن الرواة**) أي على المذهب الذي صح عن الناقلين لقراءة نافع من روايتي قالون وورش. وقوله: (**لنافع زوائد في الوصل**) أي لنافع ياءات يزيدها أي يثبتها في الوصل، ومفهوم قوله: (**في الوصل**) أنه يحذفها في الوقت وهو كذلك كما سيصرح به آخر الباب، وجملة الياءات التي يزيدها نافع في الوصل تسعة وأربعون ياء وسيفصلها الناظم بعد. وقوله: (**منهن زائد ولام فعل**) أفاد به أن الياءات الزوائد قسمان: ما هو زائد على أصول الكلمة نحو: وعيدي ونكري ويهدين ي ويؤتين ي، وما هو أصلي واقع لاماً من الكلمة نحو: الجواري والداع ي والمنادي ويوم يأت ي ونبغ ي ويسري، ومراده بفعل في قوله: (**ولام فعل**) ما توزن به أصول الكلمة من مادة فعل وهي الفاء والعين واللام فيدخل فيه الاسم والفعل، وليس مراده بفعل ما قابل الاسم والحرف، ونظيره ما تقدم في قوله (**القول**) في إبدال فاء الفعل، وقوله (**زوائد**) في البيت الثاني يقرأ بالتنوين لضرورة الوزن وإن كان على صيغة منتهى الجموع. ثم قال:

أَوَّلُهُنَّ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ي ... وَقُلْ وَيَأْتِ ي لَا لَئِنْ أَخَّرْتَنِ ي
وَالْمُهْتَدِي الإِسْرَاءِ وَالْكَهْفِ وَأَنْ ... يَهْدِيَنِ ي بِهَا وَنَبْغِ ي يُؤْتِيَنْ
تُعَلِّمَنْ تَتَّبِعَنْ آتَانِ ... فِي النَّمْلِ ذَاتَ الْفَتْحِ لِلإِسْكَانِ
وَأَتُمِدُّونَنِ وَالْجَوَارِ فِي ... ثُمَّ إِلَى الدَّاعِ الْمُنَادِي أَضِفِ
وَأَحْرُفٌ ثَلَاثَةٌ فِي الْفَجْرِ ... أَكْرَمَنِ ي أَهَانَنِ ي وَيَسْرِ

قد علمت أن جملة الياءات التي يزيدها نافع في الوصل تسعة وأربعون ياء، وقد شرع الناظم من هنا في تفصيلها فقسمها إلى ثلاثة أقسام: قسم اتفق قالون وورش على زيادته أي إثباته، وقسم انفرد قالون بزيادته، وقسم انفرد ورش بزيادته، فأشار في هذه الأبيات الخمسة إلى ما اتفق قالون وورش على زيادته وهو ثمانية عشر ياء بقوله: (**أولهن**) أي أول الزوائد الياء من (**ومن اتبعن ي**) و﴿**قل للذين أوتوا الكتاب**﴾ بآل عمران، وقيد بقل احترازاً من ﴿**ومن اتبعني**﴾ و﴿**سبحان الله**﴾ بيوسف، فإن ياءه ثابتة وصلاً ووقفاً لثبوتها في المصحف. ثانيهن: الياء من ﴿**يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه**﴾ بهود. وقيده بلا احترازاً من ﴿**يوم يأتي بعض آيات ربك**﴾ بالأنعام، فإن ياءه ثابتة في الحالين لذلك. ثالثهن: الياء من ﴿**لئن أخرتني إلى يوم القيامة**﴾ بالاسراء، وقيده ﴿**بلئن**﴾ احترازاً من ﴿**لولا أخرتني إلى أجل قريب**﴾ بالمنافقون، فإن ياءه ثابتة في الحالين رابعهن: الياء من المهتدي بالإسراء في قوله تعالى: ﴿**من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد لهم أولياء من دونه**﴾ خامسهن: الياء من (**المهتدي**) بالكهف في قوله تعالى: ﴿**من يهد الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً**﴾ وأضاف المهتدي إلى السورتين احترازاً من المهتدي

بالأعراف فإن ياءه ثابتة في الحالين. سادسهن: الياء من ﴿أن يهدين ـ ي ـ ربي لأقرب من هذا رشدا﴾ بالكهف، واحترز بقوله بها أي بالكهف ﴿من أن يهديني سواء السبيل﴾ بالقصص فإن ياءه ثابتة في الحالين. سابعهن: الياء من (نبغ ي) في قوله تعالى: ﴿ذلك ما كنا نبغ ـ ي ـ﴾ بالكهف، وعلم أن مراده بنبغ الذي في الكهف من عطفه على يهدين الواقع بها فخرج ما نبغي هذه بضاعتنا بيوسف فإن ياءه ثابتة في الحالين. ثامنهن: الياء من ﴿يؤتين ـ ي ـ خيراً من جنتك﴾ بالكهف أيضاً. تاسعهن: الياء من ﴿تعلمن ـ ي ـ مما علمت رشداً﴾ بالكهف أيضاً. عاشرهن: الياء من ﴿تتبعن ـ ي ـ أفعصيت أمري﴾ بطه، ولا نظير لهذه الثلاثة. في القرآن ولهذا لم يقيدها. حادي عشرهن: الياء من (آتان ي) في قوله تعالى: ﴿فما (آتان ـ ي ـ الله خير مما آتاكم﴾ بالنمل، وقيده بقوله في النمل احترازاً من ﴿آتاني الكتاب وجعلني نبياً﴾ بمريم فإن ياءه ثابتة في الحالين. وقوله (ذات الفتح) صفة لياء (آتانِ) ي أي وياء آتانِ ي صاحبة الفتح يعني المفتوحة في الوصل، ثم ذكر علة فتحها بقوله (للإسكان) أي فتحت ولم تسكن كغيرها من الزوائد لإسكانها وإسكان ما بعدها فحركت لالتقاء الساكنين وفتحت تخفيفاً، وإنما حركت ولم تحذف لالتقاء الساكنين لأن حذفها يؤدي إلى سقوطها وصلاً ووقفاً، فلا يدرى هل هي من الزوائد أو لا؟ هذا حكمها في الوصل، وأما حكمها في الوقف فسينص عليه الناظم آخر الباب. ثاني عشرهن: الياء من ﴿أتمدونن ـ ي ـ بمال﴾ بالنمل ولا نظير له ولهذا لم يقيده. ثالث عشرهن: الياء من (الجواري) في قوله تعالى: ﴿ومن آياته الجواري في البحر كالأعلام﴾ بالشورى وقيده (بفي) احترازاً من الجوار بسورتي الرحمن والتكوير فإن الياء في ذلك محذوفة في الحالين. رابع عشرهن: الياء من (الداع ي) في قوله تعالى: ﴿مهطعين إلى الداع ـ ي ـ﴾ بالقمر وقيده بإلى احترازاً من الذي قبله وهو: ﴿يوم يدع الداع ـ ي ـ﴾ ومن ﴿أجيب دعوة الداع ـ ي ـ﴾ بالبقرة فإن ورشاً انفرد بزيادتهما كما سيأتي خامس عشرهن: من (المناد ي) في قوله تعالى: ﴿واستمع يوم يناد المنادي من مكان قريب﴾ بقّ ولم يقيده لأنه لا نظير له. سادس عشرهن وسابع عشرهن وثامن عشرهن: الياء من ﴿ربي أكرمن ـ ي ـ﴾ و﴿ربي اهنن ـ ي ـ﴾ و﴿الليل إذا يسري﴾ الثلاثة بسورة الفجر، وإليها أشار بقوله: (وأحرف ثلاثة في الفجر) البيت. وقوله: (في الفجر) تمم به البيت ولم يرد به الاحتراز، إذ لا نظير لهذه الثلاثة في القرآن. وقوله: (تعلمن تتبعن) يقرأ بإسكان النون فيهما للوزن. وقوله: (أضف) فعل أمر مبني على السكون وكسر فاءه للقافية. ثم قال:

وَزَادَ قَـالُـون لَـهُ إنْ تَـرَنِ ي وَاتَّبِعُونِ ي أَهْدِكُمْ فِي ِ الْمُومِنِ

لما فرغ من ذكر ما اتفق قالون وورش على زيادته من الياءات وهو القسم الأول، شرع في ذكر ما انفرد (قالون) بزيادته دون ورش وهو القسم الثاني، فأخبر أن قالوناً (زاد له)

أي لنافع أي عنه ياءين اثنتين: الأولى الياء من ﴿إن ترن ـ ي ـ أنا أقل منك﴾ بالكهف، ولم يقيد (إن ترن ـ ي ـ) لأنه لا نظير له. الثانية: الياء من ﴿اتبعون ـ ي ـ أهدكم سبيل الرشاد﴾ بسورة المؤمن وهي سورة غافر، وقيد (اتبعون ـ ي ـ بأهدكم) احترازاً من ﴿فاتبعوني يحببكم الله﴾ بآل عمران، ومن ﴿فاتبعوني وأطيعوا أمري﴾ بطه، ومن ﴿واتبعون هذا صراط مستقيم﴾ بالزخرف، فإن الياء في الأولين ثابتة وصلاً ووقفاً، وفي الأخير محذوفة في الحالين. وقوله: (في المؤمن) تمم به البيت ولم يرد به التقييد لحصوله بأهدكم. ثم قال:

وَوَرْشْ الـداعِ مَـعـاً دَعَـانِ ... وَتَسْأَلْنِ مَا فَـخُـذْ بِـيَـانِ
ثُـمَّ دُعَـاءِ رَبَّنَـا وَعِـيـدِ ... وَاثْنَيْنِ فِي قَـافٍ بِلا مَـزِيـدِ
وَأَرْبَعـاً نَـكِـيـرِ ثُـمَّ الْـبَـادِ ... تُـرْدِيـنِ وَالـتَّـلاَقِ وَالـتَّـنَـادِ
وَأَنْ تُـكَـذِّبُـونِ قَـالَ يُـنْـقِـذُونْ ... وَتَـرْجُـمُـونِ بَـعْـدَهُ فَـاعْـتَـزِلُـونْ
وَمَـعْ نَـذِيـرِ كَـالْـجَـوَابِ نُـذُرِ ... فِي سِتَّةٍ قَدْ أَشْرَقَتْ فِي الْقَمَرِ
وَالْـوَادِ فِي الْفَجْرِ وَفِي التَّنَادِي ... مَـعَ التَّـلاَقِ خُلْفُ عِيسَى بِـادِي

لما ذكر ما اتفق قالون وورش على زيادته وما انفرد قالون بزيادته من الياءات وهما القسم الأول والثاني، شرع في ذكر القسم الثالث وهو ما انفرد (ورش) بزيادته دون قالون وهو تسعة وعشرون ياء وهي التي ذكرها في هذه الأبيات الستة. فقوله: (وورش) معطوف على قالون في البيت السابق أي وزاد ورش عن نافع الياء من ﴿الداع ـ ي ـ﴾ بالبقرة، ومن ﴿يوم يدع الداع ـ ي ـ﴾ بالقمر، ولذلك قال (معاً) أي في الموضعين، وهذان هما الياء الأولى والثانية من التسعة والعشرين. الثالثة منها الياء من ﴿إذا دعان ـ ي ـ فليستجيبوا لي﴾ بالبقرة. الرابعة: الياء من ﴿فلا تسلن ـ ي ـ ما ليس لك به علم﴾ بهود وقيده (بما) احترازاً من ﴿فلا تسألني عن شيء﴾ بالكهف فإن ياءه ثابتة وصلاً ووقفاً. الخامسة: الياء من ﴿وتقبل دعاء ـ ي ـ ربنا اغفر لي﴾ بإبراهيم وقيده (بربنا) احترازاً من ﴿فلم يزدهم دعاء ـ ي ـ إلا فراراً﴾ بنوح فإن ياءه ثابتة في الحالين. السادسة: الياء من ﴿وخاف وعدي﴾ بإبراهيم أيضاً. السابعة والثامنة: الياء من ﴿وحق وعدي﴾ و﴿من يخاف وعيدي﴾ كلاهما بقٓ وإليهما أشار بقوله (واثنين في قاف) أي واثنين في سورة قٓ من لفظ وعدي أيضاً. وقوله: (بلا مزيد) أي بلا زيادة على هذه الألفاظ الثلاثة إذ ليس في القرآن من لفظ وعيد غيرها. التاسعة إلى الثانية عشر: الياء من ﴿نكيري﴾ بالحج وسبأ وفاطر والملك وإليها أشار بقوله (وأربعاً نكير) أي ونكير أربعة مواضع. الثالثة عشر: الياء من (البادي) في قوله تعالى: ﴿سواء العاكف فيه والباد ـ ي ـ﴾ بالحج. الرابعة عشر: الياء من ﴿كدت لتردين ـ ي ـ ولولا﴾ بالصافات. الخامسة عشر: الياء من ﴿يوم التلاق ـ ي ـ يوم هم﴾ بغافر. السادسة عشر: الياء من ﴿يوم التناد ـ ي ـ يوم تولون مدبرين﴾ بغافر أيضاً. السابعة عشر: الياء من

﴿اني أخاف أن يكذبون ـ ي ـ قال سنشد﴾ بالقصص. وقيده بقال احترازاً من ﴿اني أخاف أن يكذبون ويضيق صدري﴾ بالشعراء فإن ياءه محذوفة في الحالين. الثمانية عشر: الياء من ﴿ولا ينقذون ـ ي ـ إني إذا﴾ بيس. التاسعة عشر والعشرون: الياء من (فارجمون ـ ي ـ ومن فاعتزلون ـ ي ـ) في قوله تعالى: ﴿وإني عذت بربي وربكم أن ترجمون ـ ي ـ وإن لم تؤمنوا فاعتزلون ـ ي ـ﴾ بالدخان. الحادية والعشرون: الياء من ﴿وجفان كالجواب ـ ي ـ﴾ بسبأ. الثانية والعشرون: الياء من ﴿فكيف كان نذير ـ ي ـ﴾ بالملك، وإلى هذين أشار بقوله: (ومع نذير كالجواب) وفيه تقديم وتأخير والأصل وكالجواب مع نذير، فقوله (كالجواب) معطوف على ما قبله بالواو. الثالثة والعشرون إلى الثامنة والعشرين: الياء من (نذري) في قوله تعالى: ﴿فكيف كان عذابي ونذر ـ ي ـ﴾ في ستة مواضع بسورة القمر. فقوله: (قد أشرقت في القمر) أي ظهرت واستبانت في سورة القمر، وعبر بأشرقت مناسبة للقمر التاسعة والعشرون: الياء من ﴿الواد ـ ي ـ﴾ وقيده بقوله (في الفجر) احترازاً من غيره نحو ﴿بالواد المقدس﴾ فإن ياءه محذوفة في الحالين. وهذا آخر الياءات التي انفرد ورش بزيادتها وحذفها كلها قالون، إلا أنه اختلف عنه في حذف الياء من (التناد ـ ي ـ) و(التلاق ـ ي ـ) بغافر، وفي إثباتها كما ذكره الداني في التيسير والمفردة وتبعه الشاطبي وكثيرون منهم الناظم ولذا قال: (وفي التنادي مع التلاق خلف عيسى) أي قالون (بادي) أي ظاهر مشهور، لكن ضعف المحقق ابن الجزري في النشر إثبات الياء في الكلمتين لقالون وأطال في بيان ذلك، والمقروء به عندنا الحذف فقط في الكلمتين، ولو حذف الناظم هذا الخلاف وذكر بدله الخلاف في الداع ـ ي ـ ودعان ـ ي ـ من قوله تعالى: ﴿أجيب دعوة الداع ـ ي ـ إذا دعان ـ ي ـ﴾ بالبقرة لكان أحسن، وذلك لأنه اختلف عن قالون في حذف يائهما وإثباتها وصلاً، فقطع له الأكثرون بالحذف، وقطع له غيرهم بالإثبات، والوجهان صحيحان مقروء بهما عندنا، والحذف هو المقدم في الأداء، ولو نظم هذا الخلاف بدل الخلاف الذي ذكره لقال:

والواد في الفجر وعن عيسى اني ... في الداع مع دعان خلف نبا

ثم قال:

فَهَذِهِ فَإِنْ وَصَلْتَ زِدْتَهَا ... لَفْظاً وَوَقْفاً لهما حذفتها
لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي آتانِ ... قَالُونَ بالإثبات والإسكان

تكلم في هذين البيتين على حكم الياءات الزوائد في الوصل وفي الوقف فقال: (فهذه) أي التسعة والأربعون ياء المتقدمة (فإن وصلتها) ما هي فيه بما بعده (زدتها) لقالون وورش على ما تقدم (ووقفاً لهما حذفتها) أي وحذفتها في الوقف لهما وما عداها من المحذوفات من الرسم يحذف وصلاً ووقفاً على مقتضى الرسم نحو: ﴿فارهبون﴾

﴿فاتقون﴾ ﴿يؤت الله﴾ وشبهها. وقوله: (**لكنه وقف في آتـان ي**) البيت استدراك على قوله: (**ووقفاً لهما حذفتها**) أفاد أن لقالون في ﴿آتان ـ ي ـ الله﴾ بالنمل وجهاً آخر في الوقف وهو إثبات الياء ساكنة، فيتحصل لقالون في ﴿آتان ـ ي ـ الله﴾ وجهان في الوقف وهما: حذف الياء ويؤخذ عن عموم قوله: (**ووقفاً لهما حذفتها**) وإثباتها ساكنة، ويؤخذ من البيت الثاني هذا على أن المراد بقوله: (**بالاثبات والإسكان**) إثبات الياء وإسكانها، ويحتمل أن مراده بالإثبات إثبات الياء وبالإسكان إسكان النون، فتكون الواو في قوله: (**بالاثبات والاسكان**) بمعنى أو، ويستفاد منه الوجهان المتقدمان، وقد نص عليهما الداني في التيسير وذكرهما الشاطبي وكلاهما مقروء به، والإثبات مقدم في الأداء، فوجه إثبات ما أثبت من الياءات في الوصل مراعاة الأصل، ووجه الحذف في الوقف مراعاة الرسم، فتحصل بذلك موافقة الأصل والرسم، وخص الوقف بالحذف لأن الحذف تغيير والوقف محل التغيير، ووجه حذف ما حذف منها وصلاً ووقفاً مراعاة الرسم فيهما والاكتفاء بالكسرة عن الياء في الوصل وحمل الوقف على الوصل، ووجه إثبات قالون ياء (**آتان ي**) في الوقف حمل الوقف على الوصل، ووجه تخصيصه الإثبات بهذا اللفظ أن ياءه متحركة في الوصل دون غيرها من الزوائد، والأصل في الياء المتحركة أن يوقف عليها بالاثبات نحو: ﴿**يتبعون الداعي**﴾ وشبهه، والضمير في قوله (**لكنه**) ضمير الشان. ثم قال:

الْقَـوْلُ فِي فَـرْشِ حُـروفٍ مُفْـردة وفَيْـتُ مَـا قَـدَمْتُ فِيـهِ مِنْ عِـدَه

قد قدمنا عند قول الناظم: (**فجئت منه بالذي يطرد**) البيت، أن الناظم جعل تأليفه على قسمين تبعاً لمن تقدمه من المؤلفين في علم القراءة، قسم ذكر فيه الأحكام المطردة، وقسم ذكر فيه الأحكام المنفردة، وذكرنا هناك أن الحكم المطرد هو الحكم الكلي الجاري في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم كالمد والقصر والإظهار والإدغام والفتح والإمالة ونحو ذلك ويسمون هذا القسم بالأصول، والحكم المنفرد هو غير المطرد، وهو ما يذكر في السور من كيفية قراءة كل كلمة قرآنية مختلف فيها بين القراء، مع عـزو كل قـراءة إلى صاحبها، كتسكين راء قربة في التوبة لقالون وضمها لورش ونحو ذلك، ويسمـون هذا القسم بفرش الحروف، وسماه بعضهم بالفروع مقابلة للأصول. والناظم لما فرغ من بيان القسم الأول شرع في بيان القسم الثاني فترجم له بهذا البيت، فقوله: (**في فرش حروف**) الفرش مصدر فرش الشيء إذا نشره وبسطه، وأراد بالحروف الكلمات القرآنية المختلف فيها بين القراء، أي في بسط وبيان كلمات قـرآنية مختلف فيهـا. وقولـه (**مفردة**) صفـة لحروف، ومعنى كونها مفردة أن كلاً منها له حكم يخصه بحيث لا تجمع في حكم كلي كالأصول المتقدمة. وقوله: (**وفيت**) بتشديد الفاء أي أنجزت وأتممت (**ما قدمته فيه**) أي في الفرش (**من عدة**) أي وعد، وهذا الوعد الذي وفى به هنا هو الذي ذكره في أول النظم بقوله:

فجئت منه بالذي يطرد ثم فرشت بعد ما ينفرد

والله أعلم. ثم قال:

قَرَأْ وَهُوَ وَهْيَ بِالإِسْكَانِ قَالُونُ حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
وَمِثْلُ ذَاكَ فَهْوَ فَهْيَ لَهْوَ وَلَهْيَ أَيْضاً مِثْلُهُ ثُمَّ هُوَ

يعني أن هاء هو ضمير المذكر المنفصل المرفوع، وهاء هي ضمير المؤنث المنفصل المرفوع، قرأهما قالون بالإسكان في جميع القرآن إذا كان قبلهما واو أو فاء أو لام زائدة نحو: ﴿وهو بكل شيء عليم﴾ و﴿هي تجري بهم﴾ ﴿فهو وليهم اليوم﴾ ﴿فهي خاوية﴾ ﴿لهو خير للصابرين﴾ ﴿لهي الحيوان﴾ وقولنا زائدة احترازاً عن اللام في نحو: ﴿لهو الحديث﴾ و﴿إلا لعب ولهو﴾ فإن اللام في ذلك أصلية والهاء ساكنة للجميع لأنها ليست هاء هو الضمير. وقوله: (مثله ثم هو) أي مثل ما تقدم في الإسكان لفظ هو الواقع بعد ثم في قوله تعالى: ﴿ثم هو يوم القيامة من المحضرين﴾ بالقصص، فقرأه قالون بالإسكان أيضاً ولا نظير له في القرآن، وفهم من نسبة الإسكان إلى قالون وحده أن ورشاً لا يسكن بل يقرأ جميع ذلك على الأصل وهو ضم الهاء من (هو) وكسرها من (هي) وهو كذلك، فوجه إسكان هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام التخفيف، لأن هذه الأحرف لما لم تستقل بنفسها نزلت منزلة الجزء مما اتصلت به فصار لفظ هو معها كعضد ولفظ هي معها ككتف والعرب يخففون نحو: عضد وكتف بإسكان وسطهما، فحمل لفظ (هو وهي) بعد الأحرف المذكورة على عضد وكتف فسكنت هاؤهما تخفيفاً وهي لغة أهل نجد، ووجه إسكان (ثم) هو حمل ثم على الواو والفاء بجامع العطف والتشريك في الإعراب والمعنى، ووجه ضم هاء هو وكسر هاء هي بعد الأحرف المذكورة أنهما الأصل بدليل إجماعهم على الضم والكسر إذا لم يكن قبل هو وهي أحد الأحرف المذكورة وهي لغة أهل الحجاز وقوله: (حيث جاء) الضمير المستتر في جاء يعود على ما ذكر من لفظ (وهو وهي) وكذا اسم الإشارة في قوله: (ومثل ذاك) ثم قال:

وَفِي بُيُوتِ وَالْبُيُوتِ الْبَاءَ قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ حَيْثُ جَاءَ

أخبر أن قالوناً قرأ الباء (في بيوت والبيوت) بالكسر حيث جاء ووقع ذلك في القرآن، وأراد ببيوت المجرد من لام التعريف وبالبيوت المعرف بها، فيدخل في المجرد منها النكرة منصوبة وغير منصوبة نحو: ﴿فإذا دخلتم بيوتاً﴾ ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع﴾ ويدخل فيها أيضاً المعرف بالإضافة نحو: ﴿بيوت النبي﴾ و﴿بيوتكم﴾ و﴿بيوتهن﴾ ويدخل في المعرف باللام نحو: ﴿واتوا البيوت من أبوابها﴾ ويحتمل أنه أراد بيوت النكرة فقط وبالبيوت مطلق المعرفة فيدخل فيه المعرف باللام والمضاف. وقوله: (قرأها) الضمير

المستتر فيه يعود على قالون الواقع في البيت الذي بعد الترجمة والضمير البارز يعود على الباء، وفهم من نسبة (**الكسر**) إلى قالون وحده أن ورشاً لا يكسر الباء في ذلك بل يضمها وهو كذلك، فوجه ضم الباء لورش أنه الأصل لأن البيوت جمع بيت على وزن فعل، والأصل في الاسم الذي على وزن فعل أن يجمع على فعول بضم الفاء كقلب وقلوب، وحرف وحروف، ووجه كسرها لقالون أن الخروج من الضم إلى الياء ثقيل والجمع ثقيل فخفف بكسر أوله لأن الكسرة مع الياء أخف من الضمة معها وهي لغة معروفة، خلافاً لمن نفاها وخلافاً لمن قال: الكسر رديء. **فإن قيل**: كسر الباء في ذلك يلزم عليه الخروج من كسر إلى ضم وهو ثقيل أيضاً. **فالجواب**: أن كسرة الباء عارضة ولا يستثقل في العارض ما يستثقل في اللازم، وخص قالون بيوتاً والبيوت بالكسر دون العيون وعيون والغيوب وجيوبهن ولتكونوا شيوخاً لكثرة دورهما في القرآن دون غيرهما فخففا لذلك وقوله (**حيث جاء**) الضمير المستتر في جاء يعود على ما ذكر من لفظ (**بيوت والبيوت**) ولك أن تقرأه حيث جاءا بألف بعد الهمزة على أنها ألف الاثنين تعود على (**بيوت والبيوت**) ثم قال:

وَاخْـتَـلِس الْـعَـيْـنَ لَـدَى نِـعِـمَّـا	وَفِـي الـنِّـسَـآءِ لَا تَـعَـدُّوا لَـنَـا
وَهَـا فَـهَـدِّي ثُـم خَـا يَـخَـصِّـمُـونَ	إِذْ أَصْلَ مَا اخْتَلِسَ فِي الْكُلِّ السكُونْ

أخبر أن قالوناً (**اختلس**) أي قرأ بالاختلاس في أربعة ألفاظ: ﴿**نعماً**﴾ بالبقرة والنساء ﴿**ولا تعدوا**﴾ بالنساء أيضاً، و﴿**يهدي**﴾ بيونس، و﴿**يخصمون**﴾ بيس. فقوله: (**واختلس العين لدى نعما**) على حذف مضاف أي حركة العين ولدى بمعنى في. وقوله: (**وفي النساء**) معطوف على محذوف والتقدير في البقرة وفي النساء، فالذي في البقرة قوله تعالى: ﴿**إن تبدوا الصدقات فنعما هي**﴾ والذي في النساء قوله تعالى: ﴿**إن الله نعما يعظكم به**﴾ وقوله ﴿**لا تعدوا**﴾ معطوف على (**نعما**) بواو محذوفة. وقوله (**ثم**) بفتح الثاء أي في النساء. وقوله: (**وها يهدي ثم خا يخصمون**) معطوفان على العين أي واختلس حركة هاء يهدي من قوله تعالى: ﴿**أمن لا يهدي**﴾ بيونس، وحركة (**خاء يخصمون**) من قوله تعالى: ﴿**وهم يخصمون**﴾ بيس، ومعنى الاختلاس اختطاف الحركة بسرعة حتى يذهب القليل ويبقى الكبير، وإن شئت قلت هو النطق بحركة سريعة مع بقاء الكثير منها وهو ضد الإشباع الذي هو إتمام الحركة من غير إسراف فيه حتى لا يتولد عن الحركة حرف من جنسها، فالثابت من الحركة في الاختلاس أكثر من الذاهب عكس الروم، وقدر بعضهم الثابت في الاختلاس بثلثي الحركة، والثابت في الروم بالثلث، ولا يضبط ذلك إلا بالمشافهة، ويرادف الاختلاس عند القراء الإخفاء ولذا عبروا بكل منهما عن الآخر، وربما عبروا بالإخفاء عن الروم، وفهم من نسبة الاختلاس إلى قالون وحده أن ورشاً يقرأ بإتمام الحركة في الألفاظ الأربعة وهو كذلك.

واعلم: أن الناظم اقتصر على الاختلاس لقالون في الألفاظ الأربعة تبعاً لجماعة منهم الشاطبي، وكان حقه أن يذكر لقالون الإسكان فيها أيضاً، لأنه ذكره الداني في التيسير وجعله هو النص عن قالون، ونص في بعض كتبه على الوجهين ثم قال: والإسكان آثر والإخفاء أقيس اهـ. وبالسكون قطع كثيرون وهو رواية العراقيين قاطبة ولم يذكر غير واحد سواه، وقال المحقق ابن الجزري في النشر: والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان، ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوي والشاطبي مع أن الإسكان في التيسير ولم يذكره الشاطبي اهـ. والوجهان مقروء بهما عندنا لقالون والمقدم الإسكان، فوجه الاختلاس في الألفاظ الأربعة ما أشار إليه الناظم بقوله: **(إذ أصل ما اختلس في الكل السكون)** أي لأن أصل الحروف التي اختلست حركاتها في الألفاظ المتقدمة كلها السكون، وبيان ذلك في نعما أنها كلمتان: ما الاسمية ونعم التي هي فعل ماض جامد لإنشاء المدح، وفيها قبل اتصال ما بها أربع لغات: نعم كعلم، ونعم بكسر النون والعين، ونعم بفتح النون وسكون العين، ونعم بكسر النون وسكون العين، وقد اتفق القراء على اللغة الرابعة عند تجريد نعم عن ما نحو: **﴿نعم العبد إنه أواب﴾** واتفاقهم عليها في ذلك دليل على أنها اللغة الفصحى، فلما اتصلت ما بنعم اجتمع مثلان فسكن أولهما وأدغم في الثاني باتفاق القراء، فمن قرأ نعما بكسر النون وسكون العين كقالون في أحد وجهيه فقراءته جاءت على اللغة الفصحى التي اتفق القراء عليها عند تجريد نعم عن ما وهي اللغة الرابعة أيضاً إلا أنه لما أريد إدغام ميم نعم في ميم ما كسرت العين لالتقاء الساكنين فاختلس قالون كسرة العين في الوجه الذي اقتصر عليه الناظم تنبيهاً على أن أصلها السكون والكسر عارض، وأبقاها ورش على حاله من غير اختلاس، ويحتمل أن قراءة ورش جاءت على لغة كسر النون والعين.

لا يقال: يلزم على وجه إسكان العين من نعما لقالون اجتماع ساكنين في الوصل وليس الأول حرف مد وهو ممنوع. **لأنا نقول**: ليس متفقاً على منعه، إذ من النحويين من جوزه إذا كان الساكن الثاني مدغماً، سواء كان الأول حرف مد أم لا، ولو سلمنا اتفاق النحويين على منعه لم يمنعنا اتفاقهم من القراءة به، لأن القراءة منقولة بالتواتر عن أفصح العرب بإجماع وهو نبينا سيدنا محمد ﷺ، قال ابن الحاجب ما حاصله: إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى لأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته من الغلط ولأن القراءة تثبت تواتراً، وما نقله النحويون فآحاد، ثم لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر فالرجوع إليهم أولى، وأيضاً فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنهم شاركوهم في نقل اللغة وكثير منهم من النحويين اهـ. وقال الإمام الفخر ما حاصله: أنا شديد العجب من النحويين إذا وجد أحدهم بيتاً من الشعر ولو كان قائله مجهولاً يجعله دليلاً على صحة

القراءة وهو فرح به، ولو جعل ورود القراءة دليلاً على صحته كان أولى اهـ وقال الحافظ السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو: فكل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أو آحاد أو شاذاً، ثم قال: وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن وهو مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا طعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم بأبلغ رد واختار ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكثرون اهـ.

فالحاصل: أن اجتماع الساكنين في الوصل جائز باتفاق النحويين إذا كان الأول حرف مد والثاني مدغماً نحو: ﴿فيه هدى﴾ في قراءة الإدغام وهو المسمى عندهم باجتماع الساكنين على حدة، وأما إذا كان الأول حرف مد والثاني غير مدغم نحو محياي في قراءة إسكان الياء، أو كان الأول غير حرف مد والثاني مدغم نحو نعماً في قراءة إسكان العين ففيه خلاف بين النحويين، والحق جواز اجتماعهما لورود الأدلة القاطعة به، فما من قارىء من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع وحكاه الثقات عن العرب واختاره جماعة من أئمة العربية واللغة منهم أبو عبيدة وناهيك به وقال هو لغة النبي ﷺ فيما يروى عنه نعماً المال الصالح للرجل الصالح بإسكان العين وتشديد الميم من نعما، وبيان كون الأصل في تعدوا ويهدي ويخصمون السكون أن أصلها تعتدوا ويهتدي ويختصمون بسكون العين والهاء والخاء وفتح التاء، فأريد إدغام التاء من الألفاظ الثلاثة فيما بعدها تخفيفاً فنقلت فتحة التاء إلى الساكن قبلها لتدل على حركة المدغم فصارت تعدوا ويهدي ويخصمون بفتح العين والهاء والخاء وتشديد ما بعدها، فاختلس قالون في الوجه الذي اقتصر عليه الناظم الفتحة في ذلك تنبيهاً على أن أصلها السكون والفتح عارض، وأبقاها ورش على حالها من غير اختلاس، وأما الإسكان لقالون في الوجه الآخر فعلى حذف حركة التاء في الألفاظ الثلاثة وإدغامها فيما بعدها وإبقاء ما قبل التاء على سكونه، ولا يرد على هذا الوجه اجتماع الساكنين في الوصل وليس الأول حرف مد لما قدمناه قريباً. ثم قال:

وَأَنَا إِلَّا مَدُّهُ بِخُلْفِ وَكُلُّهُمْ يَمُدُّهُ فِي الْوَقْفِ

يعني أن قالوناً مد ألف (أنا) أي أثبته في الوصل إذا وقع بعد همزة قطع مكسورة وذلك في ثلاثة مواضع: ﴿إن أنا إلا نذير وبشير﴾ بالأعراف ﴿إن أنا إلا نذير مبين﴾ بالشعراء ﴿وما أنا إلا نذير مبين﴾ بالأحقاف. فقوله: (مده) على حذف مضاف أي مد ألفه، والضمير المستتر في مده يعود على قالون المتقدم ذكره، والضمير البارز يعود على لفظ (أنا) والمراد بالمد هنا إثبات الألف التي بعد النون من أنا وبعدم المد حذفها، وليس المراد بالمد هنا الزيادة على المد الطبيعي، وبعدم المد ترك تلك الزيادة لتقدم ذلك في باب المد والقصر.

وقوله: **(بخلف)** أي بخلاف عنه في مده وعدم مده وعلى مده، أي إثبات ألفه يكون من باب المد المنفصل فيجري فيه قول الناظم المتقدم. **(والخلف عن قالون في المنفصل)** وهذا الخلاف الذي ذكره هنا هو من طريق أبي نشيط كما نص عليه الداني وذكر في المفردة الوجهين. وقال: إنه قرأ بهما لقالون، ثم قال: وبالوجهين آخذ في ذلك، واقتصر في التيسير على الإثبات، وذكر الشاطبي الوجهين وكلاهما مقروء به عندنا والإثبات مقدم في الأداء. وفهم من نسبة المد إلى قالون وحده أن ورشاً لا يمد الألف أي لا يثبتها وهو كذلك من غير خلاف، وفهم من اقتصاره على الخلاف بين قالون وورش في **(أنا)** الواقع بعده همزة قطع مكسورة أنه لا خلاف بينهما في حكم **(أنا)** الواقع بعده همزة قطع مضمومة أو مفتوحة أو حرف غير همزة القطع وهو كذلك، فاتفقا على إثبات الألف في **(أنا)** الواقع بعده همزة قطع مضمومة وهو في موضعين: ﴿**قال أنا أحيي وأميت**﴾ بالبقرة، و﴿**أنا أنبئكم بتأويله**﴾ بيوسف، واتفقا على إثبات الألف أيضاً في **(أنا)** الواقع بعده همزة قطع مفتوحة وهو في عشرة مواضع، و﴿**أنا أول المسلمين**﴾ بالأنعام. و﴿**أنا أول المؤمنين**﴾ بالأعراف، و﴿**أنا أول العابدين**﴾ بالزخرف، و﴿**أنا أخوك**﴾ بيوسف، و﴿**أنا أكثر**﴾ و﴿**أنا أقل**﴾ كلاهما بالكهف، و﴿**أنا آتيك به قبل أن تقوم**﴾ و﴿**أنا آتيك به قبل أن يرتد**﴾ كلاهما بالنمل، ﴿**أنا أدعوكم**﴾ بغافر، و﴿**أنا أعلم بما أخفيتم**﴾ بالممتحنة. واتفقا على حذف الألف وصلاً في **(أنا)** الواقع بعده حرف غير همزة القطع نحو: ﴿**أنا ومن اتبعني**﴾ و﴿**أنا خير**﴾ و﴿**إنما أنا نذير**﴾ ﴿**ولا أنا عابد**﴾ ومن ذلك لكنا في ﴿**لكنا هو الله ربي**﴾ بالكهف فإن أصله لكن أنا بإسكان النون من لكن وبعدها ضمير المتكلم منفصلاً مرفوعاً وهو أنا فنقلت حركة همزة أنا إلى نون لكن فانفتحت النون وحذفت الهمزة فالتقى مثلان فسكنت النون الأولى وأدغمت في النون الثانية، فالألف في لكنا هي ألف أنا ولهذا حذفها نافع في الوصل كسائر ما لم يقع بعده همزة قطع. **واعلم**: أن جميع ما تقدم من حكم **(أنا)** إنما هو في حالة الوصل كما يدل عليه قوله: **(وكلهم يمده في الوقف)** أي كل القراء نافع وغيره متفقون على مد **(أنا)** أي إثبات ألفه في الوقف سواء وقع بعده في الوصل همزة قطع أم غيرها. **فوجه** إثبات نافع في الوصل ألف أنا في موضع وحذفها في موضع آخر الجمع بين لغة حذف ألف أنا وصلاً مطلقاً وهي الفصحى ولغة إثباتها وصلاً مطلقاً، وخص نافع إثبات الألف بأنا الواقع بعده همزة مفتوحة أو مضمومة ليباعد بين الهمزتين لأن تقاربهما فيه ثقل يقرب من ثقل اجتماعهما. **وهذا**: هو وجه إثبات ألف **(أنا)** الواقع بعده همزة مكسورة في أحد الوجهين لقالون ووجه حذفها لورش، ولقالون في وجهه الثاني الجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر، ووجه حذف ألف أنا مع غير همزة القطع أنها زائدة والضمير هو الهمزة والنون فقط كما هو مذهب البصريين، أو أن الألف أصلية والضمير هو أنا بكماله كما هو مذهب الكوفيين، وعليه فوجه حذفها التخفيف، ووجه إثبات ألف **(أنا)** وقفاً قصد بيان حركة النون في الوقف

فزيدت الألف كما زيدت هاء السكت في الوقف لبيان حركة ما قبلها، وهذا على أن الضمير هو الهمزة والنون فقط والألف زائدة، وأما على أن الضمير هو (أنا) بكماله فإثبات الألف ظاهر لأنها من جملة حروف الكلمة. ثم قال:

وَسَكَّنَ الـرَّاءَ الَّتِي فِي التَّـوْبَـهْ ... فِي قَـوْلِـهِ عَـزَّ وَجَـلَّ قُـرْبَـهْ

أخبر أن قالوناً (سكن الراء التي في سورة التوبة) في قوله عز وجل: ﴿ألا إنها قربة لهم﴾ فالضمير في قوله (سكن) يعود على قالون، وفهم من نسبة التسكين إلى قالون وحده أن ورشاً لا يسكنها بل يضمها وهو كذلك، ومعنى ﴿قربة لهم﴾ على القراءتين مقربة لهم من الله تعالى، وإسكان الراء وضمها لغتان، فيحتمل أن يكون كل منهما أصلاً، ويحتمل أن يكون الأصل الضم والإسكان تخفيف، ويحتمل أن يكون الأصل الإسكان، والضم اتباع لضمة القاف. ثم قال:

وَلِأَهَـبْ هَـمْـزَهُ والـلَّائـي ... مَـعْ لِئَـلاَّ فِي مَـكَـانِ الْـيَـاءِ

أخبر أن قالوناً همز ﴿لأهب لك﴾ بمريم (وهمز اللائي ولئلا) حيث وقعا يعني قرأ الألفاظ الثلاثة بالهمزة من غير ياء بعدها في (اللائي) ولا خلاف عنه في همز اللائي ولئلا، وأما (لأهب) فروي عنه بالهمز وبالياء كما نص عليه الداني، واقتصر الناظم على الهمز، وذكر الشاطبي فيه الوجهين، وكلاهما مقروء به عندنا لقالون والمقدم الهمز، وفهم من نسبة الهمز إلى قالون وحده أن ورشاً لا يهمز بل يقرأ الألفاظ الثلاثة بياء خالصة وهو كذلك في (لأهب ولئلا) وأما (اللائي) فاختلف فيه فذهب المهدوي ومكي وابن شريح إلى إبدال همزه لورش ياء خالصة مكسورة وهو المفهوم من كلام الناظم وصريح قوله (في مكان الياء) أي في مكان الياء المقروء بها لورش في الألفاظ الثلاثة، وذهب الداني إلى تسهيل همزه لورش بين بين وهو الذي اقتصر عليه الشاطبي وهو المقروء به عندنا لورش دون الأول، وعليه فيجوز لورش في ألف اللائي وجهان: الطويل والقصر لوقوع حرف المد قبل همز مغير بالتسهيل كما صرح به الداني، وما قررناه من الخلاف لورش في اللائي إنما هو في حالة الوصل، وأما إذا وقف عليه فالاتفاق على أنه يقف بياء ساكنة ويتعين له فيه المد الطويل في الوقف كما نص عليه الداني، ولا يجوز له توسط ولا قصر، لأن سكون الياء الموقوف عليها لازم لكونها لا تتحرك في الوصل ولا في الوقف، أما عدم تحركها في الوقف فظاهر، وأما عدم تحركها في الوصل فلأنها لم توجد فيه وإنما الموجود فيه همزة مسهلة بين بين، وهذا على ما ذهب إليه الداني من تسهيل همزة اللائي في الوصل بين بين لورش، وأما على مذهب من يبدلها ياء مكسورة في الوصل فيجوز الوقف بالطويل والتوسط والقصر، لأن الياء الموقوف عليها كانت متحركة في الوصل ولما وقف عليها سكنت للوقف فسكونها عارض،

وهذه المسألة أعني مسألة تعين الوقف بالمد الطويل لورش في اللائي ذكرناها مبسوطة في باب المد والقصر في تنبيه، وذكرنا فيه أيضاً أنه يتعين الوقف على نحو الصلاة والحياة وتقاة بالمد الطويل لجميع القراء فارجع إلى ذلك إن شئت، فوجه قراءة **(لأهب)** بالهمز أنه مضارع مبدوء بهمزة التكلم وفاعله ضمير المتكلم وهو جبريل عليه السلام، وإسناد الهبة له مجاز لأن الواهب حقيقة هو الله تعالى، ويحتمل أن يكون **(لأهب)** محكياً بقول محذوف أي قال لأهب فيكون ضمير لأهب عائداً على الرب تعالى والإسناد حينئذ حقيقي، ووجه قراءة ليهب بالياء أنه مضارع مبدوء بياء الغيبة وفاعله ضمير مستتر يعود على الرب أي ليهب ربك الذي استعذت به مني لأنه الواهب حقيقة، ويحتمل أن تكون الياء بدلاً من الهمزة لانفتاحها بعد كسرة، ورسم **(لأهب)** في المصحف بالألف على القراءتين، بخلاف **(اللائي ولئلا)** فرسما بالياء، وأما اللائي ففيه لغات اللائي بلا ياء بعد الهمزة وعليها جاءت قراءة نافع، إلا أن قالوناً في روايته عنه حقق همزته على الأصل وسهلها ورش وصلاً لأن اللائي لما ثقل بالجمع والتأنيث سهل همزته لئلا يزيد الثقل بتحقيقها، ووقف عليها ورش بالياء لاحتياج الوقف إلى زيادة التخفيف، وهذا على ما ذهب إليه الداني، وأما على ما ذهب إليه غيره من إبدالها ياء وصلاً ووقفاً فوجهه أنه لغة أو قلبت الهمزة ياء على غير قياس إذ القياس تسهيلها هنا بين بين، وأما **(لئلا)** فأصله لأن لا فأدغمت النون في اللام فحقق قالون همزة على الأصل، وأبدله ورش على القياس لوقوع الهمزة فيه مفتوحة بعد كسرة، وخصه بالبدل دون فئة ومائة ونحوهما لوقوع همزه أول الكلمة، فأشبه الهمز الواقع فاء الكلمة الذي يبدله ورش ولم يبدل بأيهم، مع أنه مثل **(لئلا)** في ذلك لأن **(لئلا)** مرسوم بالياء بخلاف بأيهم فإنه مرسوم بالألف فلم يبدله محافظة على صورة الألف. ثم قال:

ثُمَّ لِيَقْطَعْ وَلِيَقْضُوا سَاكِنَا ... وَلْيَتَمَتَّعُوا وَأَوْ آبَاؤُنَا

يعني أن قالوناً قرأ ﴿ثم ليقطع﴾ و﴿ثم ليقضوا تفثهم﴾ كلاهما بالحج، و ﴿ليتمتعوا﴾ بالعنكبوت، بإسكان اللام في المواضع الثلاثة، وقرأ: ﴿أو آباؤنا الأولون﴾ بالصافات والواقعة بإسكان الواو التي بين الهمزتين، فقوله **(ثم ليقطع)** على حذف مضاف وذلك المضاف مفعول لمحذوف دل عليه سياق الكلام والتقدير: قرأ قالون لام ثم ليقطع. وقوله: **(ساكنا)** حال من المضاف المحذوف، ويفهم منه أن ورشاً لا يسكن ذلك بل يكسر اللام في المواضع الثلاثة ويفتح الواو من **(أو آباؤنا)** في السورتين وهو كذلك، واتفق قالون وورش على إسكان اللام مع الواو في غير ﴿وليتمتعوا﴾ بالعنكبوت نحو: ﴿وليؤمنوا بي﴾ ﴿وليملل الذي عليه الحق﴾ ﴿وليتق الله ربه﴾ ﴿وليوفوا نذورهم﴾ ﴿وليطوفوا﴾ ﴿وليضربن بخمرهن﴾ ﴿وليستعفف﴾ واتفق القراء كلهم على إسكان اللام مع الفاء نحو: ﴿فليستجيبوا لي﴾ ﴿فليمدد﴾ ﴿فلينظر﴾ ﴿فليتقوا الله﴾ ﴿فليحذر﴾ فوجه كسر اللام في

ذلك أنها لام الأمر، والأصل في لام الأمر الكسر بدليل أنها إذا لم تدخل عليه الفاء والواو وثم لا تكون إلا مكسورة، ووجه إسكانها التخفيف لتوسطها باتصال أحد الأحرف الثلاثة بها، إلا أن الفاء والواو أشد اتصالاً من (ثم) لعدم استقلالهما حتى صارا كأنهما بعض حروف الكلمة التي دخلا عليها بخلاف ثم فإنها كلمة مستقلة، والفاء شد اتصالاً من الواو لأنها متصلة لفظاً وخطاً والواو منفصلة خطاً، فلهذا اتفق القراء على إسكان اللام مع الفاء واختلفوا فيها مع الواو وثم وكسر اللام وإسكانها لغتان للعرب، ووجه كسر اللام في بعض المواضع وإسكانها في بعضها الجمع بين اللغتين تنبيهاً على جوازهما مع اتباع الأثر، ووجه إسكان الواو من أو آباؤنا أنها واو أو العاطفة، ووجه فتحها أنها وحدها حرف عطف والهمزة

قبلها همزة الاستفهام الإنكاري قدمت على واو العطف لأن الاستفهام له صدر الكلام. ثم قال:

واتــفــقــا بــعْــد عــن الامــام ـــ في سين سيئتْ سيءَ بــالإشْمِــام

أخبر أن قالوناً وورشاً اتفقا عن الإمام نافع على إشمام سين سيئت في قوله تعالى: ﴿فلما رأوه زلفة سيئت﴾ بالملك وإشمام سين سيء في قوله تعالى: ﴿ولما جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم﴾ بهود والعنكبوت، فالألف في قوله (واتفقا) ضمير الاثنين يعود على قالون وورش، وقوله (بعد) أي بعد الأحكام المتقدمة المنسوبة إلى قالون وحده من أول الفرش إلى هنا، ومراده بالإمام نافع رضي الله عنه، والباء في قوله (بالاشمام) بمعنى على والمراد بالاشمام هنا أن يلفظ بأول الفعل محركاً بحركة تامة مركبة من حركتين ضمة وكسرة وجزء الضمة مقدم وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر هذا هو الصواب، ومن قال خلافه فكلامه إما مؤول أو باطل لا تجوز القراءة به والاشمام هنا غير الاشمام المتقدم في باب الوقف لأن الاشمام هنا في الحرف الأول وفي الوصل والوقف ويسمع وحرفه متحرك بخلاف المذكور في باب الوقف فإنه في الحرف الأخير وفي الوقف فقط ولا يسمع وحرفه ساكن، وعبر المتأخرون من القراء كالداني والشاطبي وأكثر النحاة عن هذا المعنى المذكور هنا بالاشمام، وعبر عنه بعضهم بالروم وبعضهم بالضم وبعضهم بالرفع وبعضهم بالإمالة، فوجه اشمام سيئت وسيء التنبيه على حركة السين الأصلية وهي الضمة إذ الأصل سوئي بضم السين مبني للنائب كضرب استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى السين بعد حذف ضمتها، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وأشير إلى ضمة السين تنبيهاً على الأصل وهي لغة عامة أسد وقيس وعقيل، وبها قرأ نافع في سيئت وسيء، وقرأ أكثر القراء بالكسر الخالص من غير اشمام وهي قراءة نافع في غير سيئت وسيء كقيل وغيض وهي لغة قريش وكنانة، وهناك لغة ثالثة لبعض العرب تحذف كسرة الواو وتضم الأول ضماً خالصاً فتقول

سوء وقول ولم يقرأ بها في المتواتر، وخص نافع سيئت وسيء بالاشمام دون غيرهما كقيل وغيض جمعاً بين اللغتين مع اتباع الأثر ثم قال:

وَنُونِ تَأْمَنَّا وَبِالإِخْفَاءِ أَخْذُهُ لَهُ أُولُو الأَدَاءِ

ذكر في هذا البيت وجهين لنافع في النون الأولى من مالك: ﴿لا تأمنا على يوسف﴾ وهما الاشمام والإخفاء، فأشار إلى الاشمام بقوله: **(ونون تأمنا)** وهو معطوف على سين سيئت وسيء أي واتفق قالون وورش عن الإمام نافع على الاشمام في سين سيئت وسيء، وفي نون تأمنا، والاشمام هنا غير الاشمام المتقدم في سيئت وسيء وهو هنا أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت بعد إسكان النون الأولى وإدغامها في الثانية إدغاماً تاماً، وقبل استكمال التشديد أي قبل تمام النطق بالنون الثانية، فالاشمام هنا كالاشمام في الوقف على المرفوع لأن النون الأولى أصلها الضم كما سيأتي وقد سكنت للإدغام، والمسكن للإدغام كالمسكن للوقف بجامع أن سكون كل منهما عارض، إلا أن الاشمام هنا قبل تمام النطق بالنون الثانية كما تقدم وفي الوقف عقب النطق بالحرف الأخير سواء كان مدغماً فيه أم لا، ثم أشار إلى الوجه الثاني وهو الإخفاء بقوله **(وبالإخفاء أخذه له أولو الأداء)** يعني أنه أخذ أكثر أصحاب الأداء والقراءة النون من تأمنا لنافع بالإخفاء والمراد به هنا الروم، قال العلامة الشيخ سيدي علي النوري في غيث النفع وهو أي الإخفاء في تأمنا أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث أنك لا تأتي إلا ببعضها وتدغمها في الثانية إدغاماً غير تام لأن التام يمتنع مع الروم لأن الحرف لم يسكن سكوناً تاماً فيكون أمراً متوسطاً بين الإظهار والإدغام، ولا يحكم هذا إلا بالأخذ من أفواه المشايخ البارعين العارفين الآخذين ذلك عن أمثالهم والله الموفق اهـ. **قلت**: وكلامه رحمه الله صريح في أن النون الأولى تدغم في الثانية مع الإخفاء إدغاماً غير تام، وهو مقتضى كلام الحافظ الداني في التيسير والمحكم والاقتصاد وغيرها، وبه صرح تلميذه أبو داود سليمان بن نجاح، ولم يذكر ابن الجزري في نشره خلافه، وذهب جماعة منهم العلامة أبو إسحاق إبراهيم الجعبري إلى أن النون الأولى مظهرة مع الإخفاء ونصه، وقرأ السبعة مالك لا تأمنا بإظهار النون الأولى واختلاس حركتها، وقال على قول الشاطبي: **(وتأمننا للكل يخفى مفصلاً)** ومعنى مفصلاً فصل إحدى النونين عن الأخرى وهو حقيقة الإظهار وهو معنى قول الفارسي، ويجوزان يبين ولا يدغم ويخفي الحركة وهو أن يختلسها اهـ. وصرح أعني الجعبري في محل آخر بتعذر الإدغام مع الروم، وعلله بأن الحرف المرام متحرك بحركة ناقصة والمتحرك يمتنع إدغامه، قال: وهو معنى قول التيسير، غير أن الإدغام الصحيح يمتنع مع الروم اهـ. وبحث فيه العلامة النوري بأنه إن أراد بالإدغام في قوله والمتحرك يمتنع إدغامه الإدغام التام فمسلم وإن أراد به الإدغام الناقص وهو المراد فممنوع والدليل على تسميته إدغاماً قول الداني: غير أن إدغام

الصحيح يمتنع مع الروم فمفهوم الصفة وهي قوله الصحيح أنه إدغام غير صحيح أي غير تام ونحن قائلون بالموجب اهـ. بإيضاح. **والحاصل: أن في النون الأولى من تأمنا وجهين** لنافع وغيره من القراء السبعة: أحدهما الإدغام التام مع الاشمام المتقدم بيانه وهذا الوجه قطع به مكي وجماعة من أهل الأداء واختاره صاحب النشر الوجه الثاني الإخفاء أي الروم وقد عبر عنه بعضهم بالاختلاس وعبر عنه في التيسير بالاشمام، وهذا الوجه هو الذي عليه الأكثر من أهل الأداء واختاره الداني، وقال في المحكم: والقول بالإخفاء في ذلك أوجه وعليه أكثر العلماء، وقال في التيسير: وهذا قول عامة أئمتنا وهو الصواب اهـ. وذكر الشاطبي الوجهين مع تقديم الإخفاء وكلا الوجهين مقروء به عندنا والمقدم الإخفاء، وهل هو مع الإدغام الغير التام أو مع الإظهار طريقتان تقدمتا؟ وبالطريقة الأولى قرأت على شيخنا رحمه الله وبها أقرىء، فوجه الاشمام للدلالة على حركة المدغم للفرق بين إدغام ما كان متحركاً وما كان ساكناً لأن تأمنا أصله بنونين النون الأولى مضمومة وهي آخر الفعل المرفوع، والنون الثانية مفتوحة وهي أول ضمير المفعول المنصوب، وقد أجمعت المصاحف على رسمه بنون واحدة على خلاف الأصل، فلما ثقل في اللفظ باجتماع مثلين في كلمة واحدة خفف بإسكان النون الأولى وإدغامها في الثانية وأشمت النون الأولى للدلالة على أنها كانت قبل الإدغام مضمومة لا ساكنة، ووجه الإخفاء ثقل الضمة فخففت بالإخفاء لأنه أدل على حركة النون الأولى من الاشمام لبقاء بعض الحركة معه. ثم قال:

وَأَرَأَيْتَ وَهَا أَنْتُمْ سَهَّلَا عَنْهُ وَبَعْضُهُمْ لِوَرْشٍ ابْدَلا

يعني أن قالوناً وورشاً (**سهلا**) في روايتهما عن نافع الهمزة بين بين من (**أرأيت**) المسبوق بهمزة الاستفهام حيث وقع في القرآن وكيف وقع نحو (**أرأيت**) من اتخذ أفرأيت الذي قل أرأيتم أفرأيتم ما كنتم تعبدون، أرأيتك هذا الذي كرمت علي، أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله، وخرج بقولنا المسبوق بهمزة الاستفهام نحو رأيت المنافقين ورأيتهم ضلوا فليس لهما فيه إلا التحقيق، وسهلا عن نافع أيضاً الهمزة بين بين من ها أنتم حيث وقع وهو أربعة مواضع: ﴿**ها أنتم هؤلاء حاججتم**﴾ ﴿**وها أنتم أولاء تحبونهم**﴾ كلاهما بآل عمران، و﴿**ها أنتم هؤلاء جادلتهم**﴾ بالنساء، و﴿**ها أنتم هؤلاء تدعون**﴾ بالقتال، ثم ذكر وجهاً آخر لورش في: (**أرأيت وها أنتم**) فقال (**وبعضهم لورش أبدلا**) أي ابدل بعض الرواة لورش الهمزة في الكلمتين ألفاً محضة فتحصل لقالون وجه واحد في الكلمتين وهو التسهيل بين بين، إلا أنه يثبت ألفاً بعد الهاء من (**ها أنتم**) مع القصر والمد، ولورش وجهان: أحدهما التسهيل كقالون لكنه مع حذف الألف من ها أنتم والآخر الإبدال، ولا بد معه من المد الطويل لاجتماع الساكنين وهما الألف المبدلة من الهمزة والياء من (**أرأيت**) والنون من (**ها أنتم**) والتسهيل لنافع في الكلمتين هو مذهب الجمهور وهو الأقيس والإبدال لورش في

الكلمتين، قال به كثير في أهل الأداء، ونقل عن العرب وتواترت القراءة به فمن غلط إلقائي به فهو غالط أو جاهل، وقد ذكر الداني في إيجاز البيان الوجهين لورش في الكلمتين ورجح التسهيل واقتصر في التيسير له على التسهيل، وزاد الشاطبي الإبدال والوجهان مقروء بهما عندنا والمقدم التسهيل في الكلمتين. **لا يقال**: الإبدال في الكلمتين يؤدي إلى اجتماع ساكنين في الوصل وليس الثاني مدغماً وهو ممنوع. **لأنا نقول**: ليس متفقاً على منعه إذ من النحويين من جوزه كما قدمناه في محياي، على أن من قرأ بالإبدال في ذلك مد مداً طويلاً كما تقدم، فيقوم المد مقام الحركة فيكون الساكن الأول في حكم المتحرك، فوجه تسهيل نافع الهمزة المفردة في الكلمتين التخفيف لثقل الهمزة في نفسها، وإنما خص هاتين الكلمتين دون غيرهما مما همزه متوسط نحو أفأنت وهؤلاء تنبيهاً على جواز تسهيل الهمز المتوسط وأنه لغة قوية فاشية كلغة تحقيقه وجمعاً بين اللغتين مع اتباع الأثر، ووجه الإبدال لورش في الكلمتين المبالغة في التخفيف فراراً من الهمزة كلها وبعضها إلى ما هو أخف منها وهو الألف اللينة.

تنبيه: ما تقدم من جواز التسهيل والإبدال لورش في أرأيت ونحوه إنما هو في الوصل وأما في الوقف فيتعين التسهيل ولا يجوز الإبدال لأنه يؤدي إلى اجتماع ثلاث سواكن ظواهر وهو غير موجود في كلام العرب، وليس ذلك كالوقف على المشدد نحو صواف لوجود الإدغام ومثل أرأيت أأنت. ثم قال:

وَالْهَاءُ يَحْتَمِلُ كَوْنُهَا فِيهْ مِنْ هَمْزِ الِاسْتِفْهَامِ أَوْ لِلتَّنْبِيهْ
وَهْيَ لَهُ مِنْ هَمْزِ الِاسْتِفْهَامِ أَوْلَى وَهَاهُنَا انْتَهَى كَلَامِي

تكلم في هذين البيتين على الهاء من ها أنتم فأخبر أنها تحتمل أن تكون فيه أي في ها أنتم مبدلة من همزة الاستفهام، وتحتمل أن تكون للتنبيه كهاء هذا وهؤلاء، فعلى الاحتمال الأول يكون الأصل أأنتم بهمزتين فأبدل نافع الهمزة الأولى هاء وسهل عنه قالون الهمزة الثانية بين بين مع الإدخال والفصل بينهما بألف على قاعدته في الهمزتين من كلمة، وسهل عنه ورش الهمزة الثانية أيضاً من غير فصل في أحد وجهيه وأبدلها ألفاً مع المد الطويل في وجهه الآخر على قاعدته في الهمزتين المتفقتين في الفتح نحو: ﴿أأنذرتهم﴾ والمقدم له هنا التسهيل، وإنما زاد نافع هنا تغيير الهمزة الأولى بإبدالها هاء مبالغة في التخفيف، وقد ثبت عن العرب إبدال الهمزة هاء في مواضع كثيرة منها قولهم في أرقت هرقت، وفي أرحت هرحت، وفي إياك هياك، وفي أنك هنك، وعلى الاحتمال الثاني يكون الأصل أنتم بهمزة واحدة دخلت عليها ها التنبيه وهي مركبة من حرفين الهاء والألف، فأثبت قالون ألفها بين الهاء والهمزة المسهلة، وحذفها ورش في وجه البدل لالتقاء الساكنين، وأما على وجه التسهيل فكان حقه أن يثبتها لكنه حذفها على لغة من يحذف ألف ها التنبيه تخفيفاً وتقوية

للاتصال، وفهم من إطلاق الناظم هذين الاحتمالين أنه لا فرق فيهما بين قالون وورش وهو كذلك على مقتضى اصطلاحه المتقدم، وهذه طريقة جماعة كالمهدي ومكي وأبي علي الفارسي أجروا الاحتمالين للقراء السبعة، وهناك طريقة أخرى تجعل الهاء مبدلة من الهمزة لبعض القراء كورش وللتنبيه لبعضهم كحفص، ومحتملة لبعضهم كقالون، وقد ذكر هذين الطريقتين الشاطبي واقتصر الداني في التيسير على الطريقة الثانية، ورجح الناظم أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام لقالون وورش فقال: **(وهي له من همز الاستفهام أولى)** أي كون الهاء من ها أنتم لنافع من روايتيه مبدلة من همزة الاستفهام أولى من كونها للتنبيه، وإنما كان أولى لظهوره لقالون وورش، بخلاف كونها للتنبيه فإنه لا يظهر لورش على وجه التسهيل لأنها لو كانت للتنبيه لأثبت ورش ألفها على هذا الوجه وهو لا يثبتها كما تقدم، لكن قد قدمنا أنه حذفها على وجه التسهيل على لغة من يحذف ألف ها التنبيه تخفيفاً وتقوية للاتصال، وحينئذ يظهر وجه جعلها للتنبيه لقالون وورش في وجهيه وتسقط أولوية الناظم، ثم إن ترجيحه لكونها مبدلة من الهمز لنافع لا يوافق الطريقة الأولى وهو ظاهر، ولا يوافق الطريقة الثانية لأنها تجعل الهاء مبدلة من الهمزة لورش ومحتملة لقالون، والناظم رجح كونها مبدلة من الهمزة لهما، ولهذا جعل بعضهم الضمير في قوله **(له)** يعود على ورش لا على نافع، وهو وإن صار به كلام الناظم موافقاً للطريقة الثانية خلاف الظاهر، والظاهر عود ضمير له إلى نافع لإطلاق الحكم أعني الاحتمالين في البيت السابق، وبعد هذا كله فالعمدة على ثبوت القراءة لا على توجيهها، ولا شك أن قراءات هذه الكلمة ثابتة بالتواتر فيجب علينا قبولها، سواء ثبت عندنا كون الهاء مبدلة من الهمزة أو للتنبيه أم لم يثبت ذلك، وقوله: **(وها هنا انتهى كلامي)** أي عند قولي أولى انقضى وتم كلامي الذي نظمته في مقرأ الإمام نافع.

تنبيه: قد علمت أن قالوناً يثبت ألفاً بعد الهاء من ها أنتم مع القصر والمد، فإذا جمعت ها أنتم مع هؤلاء فتتصور له ثمانية أوجه يمتنع منها في القراءة وجهان وهما مد ها أنتم مع قصر المنفصل في هؤلاء على سكون الميم وعلى ضمها لما يلزم على ذلك من اعتبار المغير وهو همز ها أنتم المسهل وعدم اعتبار المحقق وهو همز هؤلاء، وتبقى ستة أوجه جائزة في القراءة. **الأول**: قصر ها أنتم وقصر المنفصل في هؤلاء، على أن الهاء من ها أنتم مبدلة والألف التي بعدها فاصلة أو أن الهاء للتنبيه وقصرت ألفها لانفصالها حكماً، وإن اتصلت رسماً أو قصرت لتغير الهمز على ما تقدم في قوله: والخلف في المد لما تغيرا. **الوجه الثاني**: قصر ها أنتم ومد هؤلاء على أن الهاء مبدلة فهما بابان فلا تركيب أو أنها للتنبيه وقصر ألفها لتغير الهمزة. **الوجه الثالث**: مدهما على أن ها للتنبيه ولم يعتبر الفصل ولا التغيير، وهذه الثلاثة على إسكان الميم ثم تأتي بها على ضمها، فتلك الأوجه الستة وتتصور له ستة أوجه في قوله تعالى: ﴿**ها أنتم أولاء**﴾ يمتنع منها وجه واحد في القراءة وهو مد ها أنتم مع ضم ميمه وقصرها لما قدمناه وتبقى خمسة جائزة وهي قصر ها أنتم مع إسكان الميم ثم مد

ها أنتم مع إسكان الميم، ثم قصر ها أنتم مع ضم الميم وقصرها، ثم قصر ها أنتم مع ضم الميم ومدها ثم مد ها أنتم مع ضم الميم ومدها. ثم قال:

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا عَلَيَّ مِنْ إِكْمَالِهِ وَأَلْهَمَا
ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ كُلَّ حِينِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمَكِينِ

لما أكمل وأتم ما قصده من نظم مقرأ الإمام نافع حمد الله تعالى على ما أنعم عليه من إكماله وإتمامه وعلى ما ألهمه من نظمه، والإلهام ما يلقى في الروع بضم الراء أي القلب، ثم ختم نظمه بالصلاة كل حين أي كل وقت على النبي ﷺ ووصفه بالمصطفى أي المختار من جميع الخلق، وبالمكين أي ذي المكانة وهي المنزلة الشريفة العظيمة عند الله تعالى وقد قدمنا أول الشرح معنى الحمد والصلاة، وأتى بالصلاة في أول نظمه وآخره ليكون ميمون الافتتاح والاختتام ورجاء لقبول ما بين الصلاتين، إذ الصلاة على النبي ﷺ مقبولة لا مردودة والله تعالى أكرم من أن يقبل الصلاتين ويرد ما بينهما، وقد ورد في الحديث الدعاء بين الصلاتين علي لا يرد ويقاس على الدعاء التأليف ونحوه كما ذكره بعض العلماء. ثم قال:

أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلى مَا مَنَّ مِنْ إِنْعَامِهِ وأَكْمَلا
ثُمَّ صَلَاةُ الله تَتْرَا أَبَدَا عَلى النبيِّ الْعَرَبِي أَحْمَدا

لما فرغ من نظم مقرأ الإمام نافع ذيله بنظم آخر ذكر فيه مخارج الحروف وصفاتها، وهي وإن لم تكن من علم القراءة لكن القارىء يحتاج إليها من جهة التجويد ومن جهة توقف بعض أحكام القراءة عليها كالإظهار والإدغام، ولكونها ليست من علم القراء، ذكرها الناظم أخيراً كالداني في كتاب الإيجاز والشاطبي، وقد ابتدأ هذا الذيل بالحمد كما ابتدأ به أصل النظم فقال: **(أقول بعد الحمد لله)** أي بعد هذا اللفظ، وقوله: **(على ما من)** أي أنعم به يقال من عليه بكذا أي أنعم عليه به، ثم بين ما منّ به تعالى بقوله: **(من إنعامه)** أي بجميع النعم. وقوله: **(وأكملا)** عطف على من أي وعلى ما أكمل به النعم وهو الإيمان بالله ورسوله سيدنا محمد ﷺ، لأن كل نعمة إنما تكمل بالإيمان وبدونه تكون ناقصة، ولذا كان هو أعظم النعم، ثم أردف الحمد بالصلاة على النبي ﷺ فقال: **(ثم صلاة الله)** وقوله: **(تترا)** يصح فيه وجهان: التنوين وتركه وهو مأخوذ من المواترة وهي المتابعة مع مهلة وتراخ، فإن لم تكن مهلة فهي مداركة ومواصلة كما قدمناه في باب الإمالة، وقيل هي المتابعة والتوالي مطلقاً، وعلى كل حال هو مصدر منصوب على الحال من صلاة، والمعنى: ثم صلاة الله متتابعة أبداً. وقوله: **(على النبي)** متعلق بصلاة، و **(العربي)** نعت للنبي، و **(أحمد)** بدل منه وهو من أشرف أسمائه ﷺ، وهو علم منقول من أفعل التفضيل

فيفيد بحسب أصله المبالغة في الحامدية، كما أن محمداً يفيد المبالغة في المحمودية، فهو ﷺ أجل من حمد بالبناء للفاعل وأجل من حمد بالبناء للنائب. ثم قال:

فَالْقَصْدُ مِنْ هَـذْا النِّظَامِ الْمُحْكَمِ حَصْرُ مَخَارِجِ حُـرُوفِ الْمُعْجَمِ

أخبر أن قصده بهذا (النظام) أي النظم الذي جعله ذيلاً (**حصر مخارج حروف المعجم**) وقوله: (**المحكم**) صفة للنظام ومعناه المتقن، والمخارج جمع مخرج وهو كما قال الداني: الموضع الذي ينشأ منه الحرف، وقريب منه قول بعضهم: هو الحيز المولد للحرف، والحروف جمع حرف وهو لغة طرف الشيء، واصطلاحاً صوت معتمد على مقطع أي مخرج محقق أو مقدر، فالمخرج المحقق جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين، والمقدر هو الهواء أي الفراغ الذي في داخل الحلق والفم وهو مخرج حروف المد الثلاثة، ويختص الحرف بالإنسان أصالة، والحركات اعراض محلها الحرف، وقيدنا بقولنا أصالة لأن غير الإنسان قد يكون في صوته بعض الحروف كالببغاء لكن ذلك عارض فيه، وأضاف الناظم (**حروف**) إلى (**المعجم**) لتخرج حروف غير المعجم كحروف المعاني وهي المذكورة في علم العربية كهمزة الاستفهام وباء الجر وسين التنفيس، وحروف المعجم هي حروف أ ب ت إلى الياء، وقد اجتمعت في قوله تعالى في سورة آل عمران ﴿**ثم أنزل عليكم من بعد الغم امنة نعاساً ـ إلى قوله ـ والله عليم بذات الصدور**﴾ وفي قوله تعالى: ﴿**محمد رسول الله**﴾ إلى آخر السورة مع تكرر أكثرها فيهما، والمعجم بضم الميم وفتح الجيم اسم مفعول من أعجم الحرف إذا نقطه، فمعنى حروف المعجم حروف الخط الذي وقع عليه الإعجام وهو النقط وسميت كلها حروف المعجم، مع أن الإعجام وقع في أكثرها لا في كلها تغليباً للأكثر على الأقل، وقيل: المعجم مصدر بمعنى الإعجام كالمدخل بضم الميم بمعنى الإدخال، فمعنى حروف المعجم حروف الإعجام أي من شأنها أن تعجم أي تنقط، وقيل: معنى حروف المعجم حروف الإعجام أي إزالة العجمة والإبهام وذلك بالنقط، وقيل غير ذلك، وتسمى أيضاً حروف التهجي وحروف الهجاء، والتهجي والهجاء تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها، وسميت بذلك لأنه لا يتوصل لمعرفتها عادة إلا به، وتسمى أيضاً حروف المباني لأن الكلمات تبنى منها، وسماها الخليل وسيبويه حروف العربية لتركب كلام العرب منها، وعدد حروف المعجم الأصلية تسعة وعشرون حرفاً لا زائد عليها ولا أقل منها على الصحيح، وزعم المبرد أنها ثمانية وعشرون بجعل الألف والهمزة حرفاً واحداً محتجاً بأن كل حرف يوجد مسماه في أول اسمه والألف أوله همزة، ورد بلزوم أن الهمزة تكون هاء لأن الهاء أول اسمها، وبأن إبدال الألف من الهمزة والعكس يدل على تغايرهما، إذ الشيء لا يبدل من نفسه، ومما يدل على

تغايرهما أيضاً اختلافهما مخرجاً وصفة واجتماعهما وافتراقهما فيما لا يعد كثرة من الألفاظ.

واعلم: أن الألف والهمزة وإن كانا متغايرين في حد ذاتهما على الصحيح إلا أن الألف لفظ مشترك يطلق على الألف المدية كألف قال، ويطلق على الهمزة وهي المرادة بالألف الذي هو أول حروف الهجاء، وأما الألف المدية فهي المرادة بلام ألف فهو اسم لها كسائر أسماء حروف الهجاء إلا أنه اسم مركب لأجل أن الألف لا يمكن النطق بها إلا مقرونة بغيرها، فجعل اسمها كذلك مقروناً بغيره، وبعض القاصرين يعتقد أن اللام ولام ألف واحد وهو خطأ. **فإن قلت**: لم عبروا في أول حروف الهجاء بالألف ولم يعتبروا بالهمزة مع أنها هي المرادة بالألف كما تقدم؟ **فالجواب**: أنهم لما لم يجعلوا لها صورة في الخط عبروا عنها بالألف لأنها تكتب بصورته كثيراً لا سيما إن كانت أولاً فلا تكتب إلا بصورته، وأما الصورة التي تجعل للهمزة هكذا (ء) فهي صورة مستحدثة.

فإن قلت: لم قالوا للألف المدية لام ألف فخصوها بإضافة لام إليها دون سائر أسماء الحروف كباء ألف وتاء ألف؟. **فالجواب**: أنهم خصوها بإضافة لام إليها لمناسبات وأسرار بينهما ظاهرة وباطنة لا توجد في غير اللام مع الألف، لكن لا يليق ذكرها هنا، واللائق أن يقال هنا أن اللام لما قربت صورتها من صورة الألف في الخط أضيفت إليها دون غيرها. ثم قال:

وَهْيَ ثَـلاثٌ مَـعَ عَشْـرٍ واثْنَتَيْنِ   فِي الْحَلْقِ ثُمَّ الْفَمِ ثُـمَّ الشَّفَتَيْنِ

ذكر في هذا البيت عدد مخارج الحروف والمواضع التي فيها المخارج، فأشار إلى عدد المخارج بقوله: **(وهي ثلاث مع عشر واثنتين)** أي خمسة عشر مخرجاً، وسيذكر في آخر الصفات مخرجاً آخر وهو مخرج الغنة فتكون ستة عشر مخرجاً، وهذا مذهب سيبويه ومن وافقه كالشاطبي والناظم، وذهب الخليل بن أحمد شيخ سيبويه ومن وافقه كابن الجزري إلى أنها سبعة عشر مخرجاً، وذهب الفراء وجماعة إلى أنها أربعة عشر مخرجاً، وتنحصر المخارج كلها في خمسة مواضع عند الخليل وهي: الجوف والحلق واللسان والشفتان والخيشوم، والمراد بالجوف الخلاء أي الفراغ الداخل في الحلق والفم، وأسقط سيبويه وموافقوه الجوف الذي هو مخرج حروف المد الثلاثة عند الخليل وجعلوا الألف من أقصى الحلق، والواو والياء المديتين من مخرج غير المديتين، وأسقط الفراء وموافقوه الجوف أيضاً وجعلوا مخرج اللام والنون والراء مخرجاً واحداً كما سيأتي، والأصح المختار مذهب الخليل وعليه أكثر القراء والنحويين، وحصر المخارج فيما ذكر على سبيل التقريب، وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً مخالفاً لمخرج الآخر وإلا لكان إياه ويعرف مخرج الحرف بأن يسكن الحرف أو يشدد ويدخل عليه همزة الوصل، فأين ينتهي الصوت

فثم مخرجه. ثم أشار إلى المواضع التي فيها المخارج بقوله: **(في الحلق ثم الفم ثم الشفتين)** وأسقط الخيشوم لأنه سيذكره في آخر الصفات، وأسقط الجوف لكونه مشى على مذهب سيبويه وهو يسقطه على ما تقدم، وأراد بالفم اللسان، ولو قال: (في الحلق فاللسان ثم الشفتين) لكان أحسن، وفي هذا البيت لف ونشر مرتب وذلك لأن قوله **(في الحلق)** يرجع إلى قوله **(ثلاث)** وقوله **(ثم الفم)** يرجع إلى قوله **(عشر)** وقوله: **(ثم الشفتين)** يرجع إلى قوله: **(اثنتين)** ففي الحلق ثلاثة مخارج، وفي اللسان عشرة، وفي الشفتين مخرجان، وحذف الناظم التاء من ثلاث وعشر مع أن المعدود مذكر وهو المخارج التي عاد عليها ضمير وهي لأن محل وجوب إثبات التاء مع المذكر وإسقاطها مع المؤنث في الثلاثة والعشرة وما بينهما إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد، فإذا قدم المعدود كما هنا جاز التأنيث والتذكير وأنث اثنتين، مع أن المراد بهما مخرجان وهما مذكران باعتبار كون المخرج جهة في الفم، ويصح أن يكون هذا هو وجه إسقاط التاء من ثلاث وعشر. ثم قال:

فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الأَلِفُ ... مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ جَمِيعًا تُعْرَفُ
وَالْعَيْنُ مِنْ وَسَطِهِ وَالْحَاءُ ... وَالْغَينُ مِنْ آخِرِهِ وَالْخَاءُ

ذكر في هذين البيتين مخارج الحلق الثلاثة وقدمها على مخارج اللسان، وقدم مخارج اللسان على مخرجي الشفتين، لأن الحروف لما كانت مادتها الصوت الذي هو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعداً إلى الفم وكان أول الصوت آخر الحلق وآخره أول الشفتين، رتب الحروف ومخارجها باعتبار الصوت وفاقاً للجمهور، فقدم في الذكر ما يلي الصدر ثم الذي يليه وهكذا إلى آخر الشفتين. (فالمخرج الأول) من مخارج الحلق أقصاه أي أبعده من مقدم الفم وهو آخره مما يلي الصدر، ويخرج منه ثلاثة أحرف: الهمزة فالهاء فالألف، وإلى هذا المخرج وحروفه الثلاثة أشار بالبيت الأول، وكان حقه أن يقدم الهمزة على الهاء في الذكر، لأن الأحرف الثلاثة وإن كانت من مخرج واحد إلا أن الهمزة أقرب إلى الصدر وأبعد عن الفم وتليها الهاء وبعد الهاء الألف، هذا ترتيب سيبويه وهو الظاهر، وعليه فالهمزة أبعد الحروف مخرجاً، تكاد تخرج من الصدر، ولشدة بعدها ثقل إخراجها، وقيل لا ترتيب بين الهمزة والهاء، وكان الناظم مشى على هذا القول ولهذا عطف الهمزة على الهاء بالواو وهي لا تقتضي ترتيباً، وفهم من تقديمه الهاء على الألف ومن عطفه الألف بثم أن الألف بعد الهمزة والهاء وهو المنقول عن سيبويه وعليه مشى الشاطبي وجماعة، ونقل عن سيبويه أيضاً تقديم الألف عن الهاء.

(المخرج الثاني) من مخارج الحلق وسطه ويخرج منه حرفان العين فالحاء المهملتان، وإلى هذا المخرج وحرفيه أشار بقوله: **(والعين من وسطه والحاء)** وفهم من تقديمه العين على الحاء في الذكر أنها متقدمة عليها في المخرج وهو ظاهر كلام سيبويه،

وعليه كثيرون منهم أبو محمد مكي والشاطبي وابن الجزري، وقدم جماعة منهم ابن شريح والمهدوي الحاء على العين. (المخرج الثالث) من مخارج الحلق أدناه أي أقربه إلى مقدم الفم، ويخرج منه حرفان الغين فالخاء المجمعتان، وإلى هذا المخرج وحرفيه أشار بقوله: (والغين من آخره والخاء) ومراده بالآخر هنا ما يلي اللسان، بخلاف الآخر في البيت الأول فإن مراده به ما يلي الصدر، وسمي كل منهما آخراً باعتبار ما يبتدأ به من الحلق، فإن ابتدىء بأدناه فالأقصى آخره، وإن ابتدىء بأقصاه فالأدنى آخره. ونقل عن الناظم أنه أبدل الشطر الثاني من البيت الثاني بقوله: والغين من أوله والخاء. وهو أحسن. وفهم من تقديمه الغين على الخاء في الذكر أنها متقدمة عليها في المخرج وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه كثيرون منهم الشاطبي وابن الجزري، ونص مكي على تقديم الخاء على الغين، وعلى كل حال في الحلق ثلاثة مخارج كلية وهي أقصاه، وفيه ثلاثة مخارج جزئية متقاربة وأوسطه وأدناه، وفي كل منهما مخرجان جزئيان متقاربان، وكل مخرج جزأ يخرج منه حرف واحد، وتسمى هذه الأحرف السبعة حروف الحلق، والحروف الحلقية لخروجها من الحلق، وما مشى عليه الناظم من خروج الألف من أقصى الحلق هو مذهب سيبويه وجماعة، وذهب الخليل والأكثرون إلى أن حروف الحلق ستة فقط، وأن الألف والواو الساكنة المضمومة ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها تخرج من الجوف أي جوف الحلق والفم، ويقال جوف الحلق والفم والمراد بهما الخلاء أي الفراغ الداخل في الحلق والفم، وتسمى هذه الأحرف الثلاثة جوفية لخروجها من الجوف، وتسمى هوائية لأنها لا مخرج لها محقق تنتهي إليه كسائر الحروف وإنما هي هواء أي صوت ينتشر في الفم تنتهي بانتهائه، إلا أن هواء الألف متصعد وأكثر، وهواء الياء مستفل، وهواء الواو متوسط، وتسمى أيضاً حروف مد ولين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها، فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولان، وإذا ضاق انضغط الصوت فيه وصلب، وكل حرف مساو لمخرجه إلا هي فلذلك قبلت الزيادة. ثم قال:

وَالْقَافُ مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ وَالْحَنَكْ ... وَالْكَافُ أَسْفَلَ قَلِيلاً تُدْرِكْ
وَالْجِيمُ وَالْيَاءُ كَذَا وَالشِّينْ ... مِنْهُ وَمِنْ وَسْطِهِ تَكُون

لما فرغ من مخارج الحلق شرع في مخارج اللسان وهي عشرة كما تقدم: خمسة في طرفه وستأتي، وخمسة في أقصاه ووسطه وحافته أي جانبه (ففي أقصاه) وهو آخره مما يلي الحلق مخرجان: مخرج القاف ومخرج الكاف والقاف تخرج من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وإلى ذلك أشار بقوله: (والقاف من أقصى اللسان والحنك) أي الأعلى، والكاف تخرج من أقصى اللسان، وما قوله: من الحنك الأعلى أيضاً إلا أن مخرجها أسفل قليلاً من مخرج القاف فهي أقرب إلى مقدم الفم من القاف وأبعد عن الحلق، وإلى ذلك

أشار بقوله: (والكاف أسفل قليلا تدرك) وفي بعض النسخ: (والكاف من أسفل شيئاً تدرك) وهو بمعنى الأول. وقوله (تدرك) بضم التاء وفتح الدال المشددة وفتح الراء مبنياً للنائب على النسختين.

فإن قلت: قياس ما تقدم من جعل أقصى الحلق مخرجاً واحداً كلياً منقسماً إلى مخارج جزئية أن يجعل أيضاً أقصى اللسان مخرجاً واحداً كلياً فيه مخرجان جزئيان: مخرج القاف فمخرج الكاف.

فالجواب: أن أقصى اللسان فيه طول وبين مخرجي القاف والكاف بعد، فلذلك جعل كل منهما مخرجاً مستقلاً، بخلاف أقصى الحلق فإنه لا طول فيه وحروفه متقاربة جداً فلذلك جعلت كلها من مخرج واحد، ويسمى كل من القاف والكاف لهوياً نسبة إلى اللهاة بفتح اللام وهي اللحمة المشرفة على الحلق (وفي وسط اللسان) مخرج واحد لثلاثة أحرف مرتبة فيه وهي: الجيم فالشين فالياء، وإلى هذا المخرج وحروفه الثلاثة أشار بالبيت الثاني، والضمير في قوله (منه ووسطه) يعود على اللسان، يعني أن هذه الأحرف الثلاثة تخرج من مخرج واحد وهو وسط اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، وفهم من تقديمه (الجيم) في الذكر أنها متقدمة على الشين والياء في المخرج، فهي أقرب منهما إلى أصل اللسان، وهذا الذي عليه الأكثرون منهم الشاطبي وابن الجزري، وقدم مكي والمهدوي الشين على الجيم، وكان على الناظم أن يقدم الشين على الياء في الذكر كما فعل غيره لأنها متقدمة عليها في المخرج فهي بعد الجيم وقبل الياء وإطلاقه الياء يتناول الياء المدية وغيرها فيكون مخرج الياء مطلقاً وسط اللسان وهو مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أن الياء المدية تخرج من الجوف كما تقدم، وغير المدية من وسط اللسان، وتسمى الأحرف الثلاثة أعني الجيم والشين والياء شجرية لخروجها من شجر الفم بإسكان الجيم وهو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى، وقيل غير ذلك.

تنبيه: قال الحافظ الداني: الكلام في المخارج إنما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف اهـ. وقال السكاكي في المفتاح: وعندي أن الحكم في أنواعها ومخارجها أي الحروف على ما يجده كل أحد مستقيم الطبع سليم الذوق إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغي وإن كان بخلاف الغير لإمكان التفاوت في الآلات اهـ. قلت: فاختلاف العلماء في بعض المخارج وفي ترتيب بعض الحروف المشتركة في المخرج اختلاف فيما يقتضيه الطبع المستقيم ويوجبه الذوق السليم لا فيما يمكن مع التكلف إذ هو غير جار على استقامة الطبع وسلامة الذوق. ثم قال:

والضَّـــادُ مِن حَـافتِـهِ ومِمَّـا يَلي   ذَلِـكَ مِنْ أَضْـرَاسِهـا مِـنْ أول

ذكر في هذا البيت المخرج الرابع من مخارج اللسان العشرة وهو مخرج (الضاد) الساقطة، فأخبر أنها تخرج من أول حافة اللسان وما يلي الحافة من الأضراس، والحافة الجانب، وللسان حافتان يمنى ويسرى، وأولهما ما يلي الحلق، وآخرهما ما يلي طرف اللسان، وسيذكر بعد أن الحق خروج اللام من حافة اللسان أيضاً، وعليه يكون في الحافة مخرجان: مخرج الضاد ومخرج اللام، فمخرج اللام سيأتي تحقيقه، ومخرج الضاد من أول حافة اللسان إلى ما يحاذي الضرس الضاحك مع ما يلي ذلك من الأضراس العليا، والمراد بأول الحافة أقصاها المحاذي لأقصى اللسان. **فإن قلت**: ذكرهم الضاد متأخرة عن القاف والكاف والجيم والشين والياء يدل على أن مخرج الضاد متأخر عن مخارج الأحرف الخمسة. **قلت**: لا دلالة فيه وإن استدل به بعضهم على ذلك لجواز أن يكون ذكرهم للضاد متأخرة عن الأحرف المذكورة باعتبار منتهى مخرجها فإنه متأخر عن مخارج الأحرف الخمسة لا باعتبار مبدئه أيضاً، وما ذكرناه من أن أول مخرج الضاد أقصى الحافة هو ما صرح به غير واحد من الأئمة كالشاطبي، لكن بعد مخرج القاف كما يشهد بذلك النطق المستقيم ويتأتى إخراج الضاد من كل من الحافتين، إلا أن إخراجها من الحافة اليسرى أكثر وأيسر، ومن اليمنى قليل وعسير، ومن الحافتين معاً أقل وأعسر. ونقل أن النبي ﷺ كان يخرجها من الحافتين، وكذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وأما ما اشتهر من حديث: «**أنا أفصح من نطق بالضاد** فقد صرح الحفاظ بأنه موضوع.

واعلم: أن الضاد أصعب الحروف وأشدها على اللسان وقل من يحسنها من الناس، والكثير الغالب فيهم إبدالها ظاء مشالة وهو لحن فاحش إذ فيه تغيير اللفظ وإخراج الكلمة عن معناها إلى لفظ غير مستعمل في كلام العرب، أو إلى كلمة بمعنى آخر غير مراد كما في قوله تعالى ﴿**الضالين**﴾ فإنه بالضاد بمعنى الضالين عن الهدى، وإذا قرىء بالظاء المشالة كان معناه الدائمين وهو خلاف مراد الله تعالى، وقد نص فقهاؤنا المالكية على أنه يحرم الإقدام على الاقتداء في الصلاة باللاحن الجاهل، سواء كان لحنه جلياً أو خفياً إن وجد غيره وإلا كره. وأما بطلان الصلاة باللحن ففيه خلاف عندنا يطول جلبه فليراجع في كتب الفقه، والأصح عند الشافعية بطلان صلاة من يبدل حرفاً بغيره إلا أن يعجز بعد التعلم، ومن الناس من يبدلها طاء مهملة ممزوجة بالدال وهو الغالب في أهل مصر المغرب ويوجد في بعض أهل تونس، ومن الناس من يخرجها ممزوجة بالزاي، ومنهم من يبدلها لاماً مفخماً كما ذكره في النشر، وكل ذلك لحن لا تحل القراءة به، فيجب على القارىء الاعتناء بتمييز الضاد من الظاء لا سيما إذا التقيا لفظاً وخطاً نحو: ﴿**أنقض ظهرك**﴾ أو لفظاً لا خطاً نحو: ﴿**يعض الظالم**﴾ وأن يريض لسانه على النطق بالضاد على وجه الصواب حتى يصير له سجية لا يحتاج إلى كلفة، وذلك بأن يراعي وقت النطق بها مخرجها المتقدم بيانه وجميع صفاتها الآتية ويعتني ببيانها لا سيما إذا تكررت نحو: ﴿**يغضض**﴾ و ﴿**اغضض**﴾

و ﴿**انفضوا**﴾ و ﴿**عضوا**﴾ والله الموفق للصواب. وقول الناظم: (**من أضراسها**) بيان (**لما**) والضمير في أضراسها يعود على الحافة، وإضافة أضراس إلى الحافة لأدنى ملابسة. وقوله: (**من أول**) بدل من قوله: (**من حافته**). ثم قال:

وَالـلامُ مِـنْ طَـرفِـه والـرَّآءُ … والنُّـون هَكَـذَا حَكَى الْـفَـرَّآءُ
وَالْحَقُّ أنَّ الـلاَّم قَـدْ تَـنَـاهَى … لـهُ مِنَ الْحَـافَـةِ مِنْ أدْنَـاهـا
وَالـرَّاءُ أدْخَـلُ إلَى ظَهْـرِ الِلّسَـانْ … مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ فَـدُونَـكَ الْبَيَـانْ

من هنا شرع في مخارج طرف اللسان وهي خمسة كما تقدم، فمنها مخرج (**اللام والنون والراء**) واختلف هل الأحرف الثلاثة من مخرج واحد وهو طرف اللسان أي رأسه أو لكل منها مخرج؟ فذهب الفراء إلى الأول وإلى مذهبه أشار بالبيت الأول، والفراء هو أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إمام نحاة الكوفة بعد الكسائي وكان يقال الفراء أمير المؤمنين في النحو، وما عليه الفراء هو قول قطرب والجرمي وابن كيسان، وعلى قولهم تكون المخارج أربعة عشر لكونهم أسقطوا مخرج الجوف كسيبويه وجعلوا مخرج اللام والنون والراء واحداً، وذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما من القراء والنحويين إلى أن لكل من الأحرف الثلاثة مخرجاً يخصه، فمخرج اللام أدنى حافة اللسان بعد مخرج الضاد إلى منتهى طرف اللسان مع ما يحاذي ذلك من لثة الضاحك والناب والرباعية والثنية، وأدنى حافة اللسان هو أقربها إلى مقدم الفم، فيكون مخرج اللام أقرب من مخرج الضاد إلى مقدم الفم، واللثة اللحم النابت فيه الأسنان، وسيأتي بيان الضاحك وما بعده، وإلى مخرج اللام على هذا المذهب أشار بقوله: (**والحق أن اللام قد تناهى له من الحافة**) أي وصل من الحافة إلى طرف اللسان. وقوله: (**من أدناها**) بدل من الحافة بدل بعض من كل، يعني أن الراجح أن اللام يخرج من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه على ما تقدم، وعليه فيكون في الحافة مخرجان: مخرج الضاد ومخرج اللام، ويتأتى إخراج اللام من كلتا الحافتين، إلا أن إخراجها من الحافة اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن. ثم أشار إلى مخرج النون ولو تنويناً ومخرج الراء بقوله: (**والراء أدخل إلى ظهر اللسان من مخرج النون**) يعني أن الفرق بين مخرج الراء ومخرج النون بعد اشتراكهما في أن كلًّا منهما يخرج من طرف اللسان مع ما يحاذيه من لثة الثنيتين العليين هو أن مخرج الراء أدخل إلى ظهر اللسان من مخرج النون. وظاهر قوله: (**النون**) أن في النون دخولاً إلى ظهر اللسان وهو كذلك خلافاً لبعضهم فمخرج النون تحت مخرج اللام قليلاً ومخرج الراء يقارب مخرج النون، غير أنه أدخل في ظهر اللسان من مخرج النون، والمراد بظهر اللسان ظهره الموالي لرأسه من جهة الحنك الأعلى، وتسمى الأحرف الثلاثة ذلقية وذولقية لخروجها من ذلق اللسان وهو طرفه، وقوله: (**فدونك البيان**) تتميم للبيت، ومعنى دونك خذ.

تنبيه: في فم غالب الناس اثنان وثلاثون سناً، وفي فم بعضهم أقل وهي أربعة أقسام: **ثنايا**: وهي الأسنان الأربعة المتقدمة اثنتان فوق واثنتان تحت. **ورباعيات**: بفتح الراء وتخفيف الياء وهي الأربعة الموالية للثنايا اثنتان فوق واثنتان تحت أيضاً وهي مع الثنايا للقطع. **وأنياب**: وهي الأربعة الموالية للرباعيات كذلك وهي للكسر. **وأضراس**: وهي للطحن وجملتها عشرون ضرساً في الغالب، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، **ضواحك**: وهي أربعة من الجانبين تلي الأنياب وسميت ضواحك لظهورها عند الضحك. **وطواحين**: بياء بعد الحاء وبتركها وهي اثنا عشر طاحناً من الجانبين تلي الضواحك ستة من فوق في كل جانب ثلاثة وستة من تحت كذلك. **ونواجذ**: بالذال وهي الأربعة الأواخر في كل جانب اثنتان واحدة من فوق وأخرى من تحت، ويقال لكل واحدة من هذه الأربعة ضرس الحلم وضرس العقل، وقد تنبت هذه الأربعة لبعض الناس وقد لا تنبت لبعضهم، وقد ينبت لبعضهم بعضها فقط، وقد نظمها بعضهم مع بيان ترتيبها فقال:

جملة ما جا في فم الإنسان ... من جملة الأضراس والأسنان
اثنان من بعد ثلاثين تعد ... على اختلاف جاء في قدر العدد
فأول منها الثنايا تعرف ... وأربع رباعيات توصف
وبعدها أربعة انياب ... وأربع ضواحات أتراب
ثم اثنتا عشرة ضرساً تعلم ... في كل شق ربعها منتظم
وبعدها أربعة نواجذ ... هذا الكلام بالقلوب آخذ

وقد يطلق على جميع ما ذكر أسنان كما في قوله تعالى: ﴿**والسن بالسن**﴾. ثم قال:

وَالطَّاءُ وَالتاءُ وحَرفُ الذالِ ... أَعْني بِهَا المُهْمَلَةَ الأَشْكَالِ
من طَرَفِ اللِّسانَ مَعَ أصُولِ ... عَلْيا الثَّنَايا فزْت بِالْوَصُولِ
وَمِنهُ يخْرُجِ ومِنْ أطْرافِهِا ... مَا امتَازَ بِالإعْجام عن خلافَها
وَالضَّادُ ثُمَّ الزَّايَ ثُمَّ السِّينُ ... مِنه وَمِن بَيْنِهمَا تبِين

تكلم في هذه الأبيات على بقية مخارج طرف اللسان الخمسة وقد تقدم منها مخرجان. **والمخرج الثالث**: طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا وهو مخرج الطاء والدال المهملتين والتاء المثناة فوق، وإلى هذا المخرج وحروفه الثلاثة أشار بالبيت الأول والثاني.

وقوله: (**المهملة الأشكال**) أي المهملة صورها من النقط. وقوله: (**مع أصول عليا الثنايا**) أي مع أصول الثنايا العليا، والمراد بالثنايا هنا الثنيتان، وإنما عبروا عنهما بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوماً، والمراد بأصول الثنايا ما يلي اللثة منها، وكان حق الناظم أن يقدم الدال على التاء في الذكر، لأن الحروف الثلاثة وإن اشتركت في مخرج واحد إلا أنها مترتبة فيه، فما يلي اللثة من الثنيتين يخرج منه الطاء، ومن بعيده الدال، ومن بعيده التاء،

وتسمي هذه الأحرف الثلاثة نطعية لمجاورة مخرجها نطع غار الحنك الأعلى وهو سقفه لا لخروجها منه كما قيل، والنطع بكسر النون وإسكان الطاء وفتحها ما ظهر من الحنك الأعلى فيه آثار كالتحزيز كما في القاموس. وقوله: **(فزت بالوصول)** جملة دعائية تمم بها البيت.

والمخرج الرابع: من مخارج طرف اللسان ما أشار إليه بقوله: **(ومنه يخرج ومن أطرافها)** البيت، فالضمير في قوله: **(ومنه)** يعود على طرف اللسان. وفي قوله: **(ومن أطرافها)** يعود على الثنايا العليا. وما في قوله: **(ما امتاز)** موصولة واقعة على الظاء والذال والثاء، والضمير في قوله: **(عن خلافها)** يعود على **(ما)** الواقعة على الأحرف الثلاثة، وخلافها هو الطاء والدال والتاء المتقدمة، والمعنى: أن الظاء والذال والثاء التي امتازت وتبينت بالإعجام أي بالنقط عما يخالفها تخرج من طرف اللسان أيضاً ومن أطراف الثنايا العليا أي رؤوسها، وهذه الثلاثة وإن كانت من مخرج واحد إلا أنها مترتبة فيه باعتبار قرب اللسان إلى الخارج، فالذال أقرب من الظاء إلى الخارج، والثاء أقرب من الذال إليه، وتسمى هذه الثلاثة لثوية لقرب مخرجها من اللثة لا لخروجها منها كما قيل. **والمخرج الخامس**: من مخارج طرف اللسان وهو آخرها مخرج الصاد والزاي والسين وهو المشار إليه بالبيت الرابع. فالضمير في قوله (منه) يعود على طرف اللسان، والضمير في قوله: (ومن بينهما) يعود على الثنايا العليا وثناه لأن المراد بالثنايا الثنيتان كما تقدم، يعني أن الأحرف الثلاثة المذكورة تبين أي تظهر وتخرج من طرف اللسان ومن بين باطني الثنيتين العليين من غير أن يتصل طرف اللسان بباطنيهما بل يسامتهما ويحاذيهما وتبقى فرجة قليلة بين اللسان وبين باطنيهما عند النطق والصاد أدخل والزاي أخرج والسين متوسط، وعبر سيبويه عن مخرج هذه الثلاثة بقوله: ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا يخرج الزاي والسين والصاد. وعبارة الشاطبي: ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة. وعبارة ابن الجزري وجماعة: من طرف اللسان ومن فوق الثنايا السفلى. والعبارات كلها ترجع عند التأمل إلى معنى واحد وهو ما شرحنا به عبارة الناظم، وتسمى هذه الأحرف الثلاثة أسلية لخروجها من أسلة اللسان وهو طرفه كما في النهاية لابن الأثير والقاموس لا مستدقة كما قيل، فمخارج اللسان عشرة على مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وثمانية على مذهب الفراء ومن وافقه، وحروفه ثمانية عشر وتسمى كلها لسانية لخروجها من اللسان وإن كان بمشاركة غيره كما عرفت. ثم قال:

وَالْفَاءُ مِـنْ بَـاطِـنِ ... سُفْلَـى الشَّفَتَيْـنِ
وَالْمِيـمُ مِنْ بَيْنِهِمَـا وَالْبَـاءَ ... وَالْـوَاو لَكِـن مَـا بِهَـا الْتِقَـاءُ

لما فرغ من مخارج الحلق الثلاثة ومخارج اللسان العشرة شرع في مخرجي الشفتين وحروفهما أربعة: الفاء والميم والباء والواو، فالفاء تخرج من باطن الشفة السفلى وطرف الثنيتين وإلى ذلك أشار بالبيت الأول. والميم والباء والـواو تخرج من بين الشفتين لكن

بانطباقهما في الميم والباء وانفتاحهما في الواو، وإلى ذلك أشار بالبيت الثاني والضمير في قوله: **(من بينهما)** يعود على **(الشفتين)** وما في قوله: **(لكن ما بها التقاء)** نافية والضمير في **(بها)** يعود على **(الواو)** والمراد بالالتقاء الانطباق، ومفهومه أن **(الشفتين)** يلتقيان وينطبقان في **(الميم والباء)** وهو كذلك كما قدمناه إلا أن انطباقهما في الباء أشد من انطباقهما في الميم، وإطلاقه الواو يتناول الواو المدية وغيرها، فيكون مخرج الواو مطلقاً الشفتين وهو مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أن الواو المدية تخرج من الجوف كما تقدم وغير المدية من الشفتين، والمراد بانفتاح الشفتين في الواو انفتاحهما قليلاً، وإلا فهما ينضمان في الواو من غير انطباق، وانضمامهما في الواو الغير المدية أكثر منه في الواو المدية، وهذه الأحرف الأربعة تسمى شفهية وشفوية لخروجها من الشفة. **فهذه**: خمسة عشر مخرجاً للحروف التسعة والعشرين. وأما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فسيذكره الناظم في الصفات، قالوا: والذي يخرج منه النون الساكنة والتنوين حالة إدغامهما بغنة أو إخفائهما، والنون والميم المشددتان والميم إذا أدغمت في مثلها أو أخفيت عند الباء فإن كلاً منها ينتقل حينئذ إلى الخيشوم، وما تقدم من أن النون والتنوين من طرف اللسان والميم من الشفتين فإنما ذلك في حالة تحرك النون والميم أو سكونهما مع الإظهار، هذا حاصل كلامهم، واعترضه شيخنا رحمه الله في شرحه على الجزرية بأن النون والميم لا يخرجان من الخيشوم، بل النون تخرج من طرف اللسان والميم من الشفتين مطلقاً اهـ. وكذا اعترضه في الميم الشيخ سيدي أحمد الشقانصي في كتابه الشهب فقال: إن الميم لا تتحول من مخرجها الشفوي إلى الخيشوم اهـ.

قلت: أما كون النون والميم المشددتين والميم المدغمة في مثلها أو المخفاة عند الباء لا ينتقلان إلى الخيشوم بل النون من طرف اللسان والميم من الشفتين فظاهر ولا ينازع فيه إلا مكابر في المحسوس. **وأما**: كون النون الساكنة والتنوين في حالة إدغامهما بغنة لا ينتقلان بل هما من طرف اللسان فغير ظاهر بل ينتقلان لكن لا إلى الخيشوم بل إلى مخرج المدغم فيه، إذ إدغام غير المتماثلين يستدعي قلب ذات المدغم من جنس المدغم فيه وخروج الأول من مخرج الثاني. **وأما**: كون النون الساكنة والتنوين في حالة الإخفاء لا ينتقلان إلى الخيشوم فهو كذلك، إلا أنهما لا يستقران في مخرجهما الذي هو طرف اللسان مع ما يحاذيه، بل يقربان من مخرج الحرف المخفي عنده، لأنهما عند إظهارهما يعتمد على مخرجهما كغيرها من الحروف المظهرة، وعند إدغامهما يعتمد على مخرج الحرف المدغم فيه، لأن إدغام المتماثلين يستدعي قلب ذات المدغم من جنس المدغم فيه وخروج الأول من مخرج الثاني كما قدمناه. وأما عند إخفائهما فلا يعتمد على مخرجهما ولا على مخرج المخفي عنده، بل ينطق بهما قريبين من مخرج المخفي عنده من غير أن يقلبا من جنسه كما يدل عليه أمران: **الأمر الأول**: قولهم في تعريف الإخفاء هو النطق بحرف

ساكن عار عن التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة في الحرف الأول وهو النون الساكنة أو التنوين. **الأمر الثاني**: قولهم: إن الإخفاء متفاوت في القوة على حسب قرب النون الساكنة التنوين وبعدهما من حروف الإخفاء في المخرج، وإن أقواه عند الطاء والدال والتاء، وأدناه عند القاف والكاف، وأوسطه عند باقي حروف الإخفاء الخمسة عشر اهـ. والنطق السليم من التكلف أدل دليل على ما قلناه، فإنك إذا قلت: ينقلبون مثلاً وأخفيت النون عند القاف وجدتها قريبة من مخرجه وهو أقصى اللسان، وإذا قلت: ينكثون مثلاً وجدتها قريبة من مخرج الكاف الذي هو أسفل من مخرج القاف، وإذا قلت: أنجيناكم ولمن شاء وجدتها قريبة من مخرج الجيم والشين وهو وسط اللسان، وإذا قلت: منضود وجدت النون قريبة من مخرج الضاد، وإذا قلت: ينطقون وأنداداً وينتهوا وينصركم وأنزلنا ومنساته وانظروا ومنذر ومنثورا وجدت النون عند إخفائها قريبة من مخرج ما بعدها من الحروف، وإذا قلت: ينفقون وجدتها قريبة من مخرج الفاء فلم تنعدم النون من اللفظ في جميع ذلك ولم تنتقل إلى الخيشوم وإنما قربت من مخرج ما أخفيت عنده، وهكذا يقال في التنوين، خلافاً لمن قال بإنعدامهما من اللفظ وانتقالهما إلى الخيشوم في حالة الإخفاء أيضاً، فورد عليه أنه لا بد من عمل اللسان في حالة الإخفاء، فأجاب بما هو بعيد إن لم نقل غير صحيح فليراجع وليتأمل فيه من غير تقليد. **فإن قلت**: قد عدوا الخيشوم من المخارج، فإذا قلنا بعدم انتقال ذلك إليه فما يخرج منه حينئذ؟ **فالجواب**: أن الذي يخرج من الخيشوم هو الغنة التي هي صفة للنون والميم، وسيأتي الكلام عليها عند قول الناظم:

(والغنة الصوت الذي في الميم والنون يخرج من الخيشوم)

ثم قال:

ثُمَّ لِهَذِي الأَحْرُفِ الْمَذْكُورَه صِفَاتُهَا الْمَعْلُومَةُ الْمَشْهُورَه

لما ذكر مخارج الحروف شرع في ذكر صفاتها فقال: **(ثم لهذي الأحرف المذكورة)** أي الحروف التي ذكرها من قوله: **(فالهاء والهمزة ثم الألف إلى قوله: والواو)** وفي قوله: **(صفاتها المعلومة المشهورة)** إشارة إلى، أنه اقتصر على الصفات المعلومة عند القراء والنحويين المشهورة بينهم وسيأتي عددها، والصفات جمع صفة، والمراد بها هنا كيفية عارضة للحرف عند النطق به من سليم الطبع كجري النفس اللازم للهمس وعلم جريه اللازم للجهر ونحو ذلك. ولمعرفة الصفات ثلاث فوائد: **الأولى**: تمييز الحروف المشتركة في المخرج إذ لولاها لاتحدت أصواتها فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى، فالطاء مثلاً لولا انفرادها عن التاء بصفة الاستعلاء والإطباق والجهر لكانت تاء لاتحادهما في المخرج. **الثانية**: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج. **الثالثة**: معرفة القوي من

الحروف والضعيف منها ليعلم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز، وسيشير الناظم إلى الفائدة الثالثة بقوله:

(فهذه الصفات باختصار تفيد في الإدغام والإظهار)

وعدد الصفات المشهورة على ما ذكره ابن الجزري سبع عشرة صفة وتنقسم إلى قسمين: قسم له ضد أي مقابل وهو خمس: الجهر وضده الهمس، والشدة وضدها الرخاوة، والاستعلاء وضده الاستفال، والإطباق وضده الانفتاح، والاذلاق وضده الاصمات، فالخمسة مع اضداها عشرة. وقسم لا ضد له وهو سبع: الصفير، والقلقلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، فالجملة سبع عشرة صفة، ذكر الناظم منها هنا ثلاث عشرة صفة، وذكر اللين في باب المد والقصر، ولم يذكر الباقي وهو الاذلاق وضده والقلقلة، وزاد هنا صفة الغنة، وزاد بعضهم على السبع عشرة صفة حتى أوصلها إلى أربع وأربعين صفة. ثم قال:

فَالْهَمْسُ فِي عَشَرَةٍ مِنْهَا أَتَى ... هِجَاءِ حَثَّ شَخْصَهُ فَسَكَتَا
وَفِي سِوَاهَا الْجَهْرُ وَالشِّدَّةُ فِي ... أَجِدْتَ قُطْبَكَ ثَمَانِ أَحْرُفِ
وَمَا عَدَاهَا رِخْوَةٌ لِكِنَّا ... يَقِلُّ فِي هِجَاءِ لَمْ يَرْعَوْنَا

ذكر في هذه الأبيات أربع صفات من الصفات المشهورة. **الأول**: الهمس وهو في عشرة أحرف يجمعها هجاء **(حث شخصه فكست)** وإلى هذه الصفة وحروفها العشرة أشار بالبيت الأول. وقوله **(هجاء)** بالجر بدل من عشرة والألف في **(سكتا)** ألف الإطلاق وليست من حروف الهمس. **الصفة الثانية**: الجهر وهو في سوى الحروف العشرة المهموسة كما أشار إليه بقوله: **(وفي سواها الجهر)** و **(سواها)** هو باقي حروف الهجاء وهو تسعة عشر حرفاً، والهمس والجهر صفتان متضادتان، فالهمس لغة الخفاء واصطلاحاً ضعف التصويت بالحرف لضعف الاعتماد عليه في مخرجه حتى جرى النفس معه فكان فيه همس أي خفاء فسمي مهموساً. والجهر لغة الإعلان والإظهار واصطلاحاً قوة التصويت بالحرف لقوة الاعتماد عليه في مخرجه حتى منع أن يجري النفس الكثير معه فكان فيه جهر أي إعلان وإظهار فسمي مجهوراً. **الصفة الثالثة**: الشدة. **الصفة الرابعة**: الرخاوة والحروف بالنسبة إليهما على ثلاثة أقسام: قسم موصوف بالشدة الكاملة، وقسم موصوف بالرخاوة الكاملة. وقسم موصوف بالتوسط بينهما. فالحروف الموصوفة بالشدة الكاملة ثمانية يجمعها هجاء. **(أجدت قطبك)** كما أشار إلى ذلك بقوله: **(والشدة في أجدت قطبك)** ثمان أحرف. والحروف الموصوفة بالرخاوة ما عداها كما أشار إليه بقوله: **(وما عداها رخوة)** ثم أخرج الأحرف المتوسطة بقوله: **(لكنا يقل في هجاء لم يرعونا)** فالألف في لكنا ألف الإطلاق، واسم لكن ضمير الشأن محذوفاً وفاعل يقل ضمير يعود على وصف الرخاوة أي

لكنه أي الأمر والشأن يقل وصف الرخاوة في ثمانية أحرف وهي المجموعة **(في هجاء لم يرعونا)** فتكون متوسطة بين الشدة والرخاوة، وتكون حروف الرخاوة الكاملة ثلاثة عشر حرفاً، وهذا هو مقتضى كلام سيبويه وعليه جماعة، وذهب بعضهم إلى أن الحروف المتوسطة سبعة فأسقط منها الألف وجمعها في هجاء (نولي عمر) وذهب بعضهم إلى أنها خمسة فأسقط منها أحرف المد الثلاثة وجمعها في (لن عمر) وعليه ابن الجزري وجماعة والشدة والرخاوة صفتان متضادتان أيضاً، فالشدة معناها لغة القوة واصطلاحاً لزوم الحرف لموضعه لقوة الاعتماد عليه في مخرجه حتى حبس الصوت أن يجري معه فكان فيه شدة أي قوة فسمي شديداً. والرخاوة لغة اللين واصطلاحاً ضعف لزوم الحرف لموضعه لضعف الاعتماد عليه في مخرجه حتى جرى الصوت معه فكان فيه رخاوة أي لين فسمي رخواً. والتوسط بين الرخاوة والشدة أن يكون الحرف بين الصفتين بحيث أنه عند النطق به ينحبس بعض الصوت معه ويجري بعضه، ألا ترى أنك إذا وقفت على الباء والدال فقلت أب. اد انحبس الصوت لكون الباء والدال من الحروف الشديدة. وإذا وقفت على السين والفاء فقلت اس اف جرى الصوت جرياناً كثيراً لكون السين والفاء من الحروف الرخوة. وإذا وقفت على النون واللام فقلت أن ال لم ينحبس الصوت عند النطق بالنون واللام انحباسه مع الشديدة ولم يجر معهما جريانه مع الرخوة ولهذا تسمى الحروف البينية نسبة إلى بين وهي محل التوسط بين الشيئين. **إن قلت:** الكاف والتاء عدتا في حروف الهمس وفي حروف الشدة والهمس يستلزم جريان النفس والشدة تستلزم احتباس الصوت، فإن كان الصوت والنفس شيئاً واحداً لزم التناقض في وصف الكاف والتاء بالهمس والشدة، وإن كانا مختلفين فما الفرق بينهما؟.

فالجواب: أن بين النفس والصوت فرقاً وهو أن الهواء الخارج إذا كان بدفع الطبع فهو النفس بفتح الفاء، وإذا كان بالإرادة وعرض له تموج بتصادم جسمين فهو الصوت، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت كما في الكاف والتاء، وقد يجري الصوت ولا يجري النفس كما في الضاد والغين، فظهر الفرق بينهما. ثم قال:

الِانْسِفَالُ فِي سِوَى هَجَاءِ ... قظ خَصَّ ضَغْطَ ذَاتِ الاسْتِعْلَاءِ

ذكر في هذا البيت الصفة الخامسة والسادسة من الصفات المشهورة وهما **(الانسفال والاستعلاء)** فالانسفال ويقال الاستفال معناه لغة الانخفاض، واصطلاحاً انحطاط اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينحط الصوت معه إلى قاع الفم فلذا تسمى حروفه مستفلة ومنخفضة. والاستعلاء معناه لغة الارتفاع، واصطلاحاً ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فيرتفع الصوت معه فلذا تسمى حروفه مستعلية، فهما صفتان متضادتان، فالاستعلاء في سبعة أحرف وهي المجموعة في **(هجاء قظ خص ضغط)**،

والانسفال في سواها كما أشار إليه بقوله: **(والانسفال)** البيت وقوله: **(ذات الاستعلاء)** بالجر صفة لفظ خص ضغط، والمعتبر الاستعلاء الكثير، فلا ترد الكاف والجيم والشين والياء لأن استعلاء اللسان فيها قليل فلذا لم يعدوها من حروف الاستعلاء، ولا يلزم من خروج الحرف من غير اللسان أن لا يستعلي اللسان، فإن الغين والخاء يخرجان من أدنى الحلق ويحصل عند النطق بهما استعلاء ما قارب الحلق وهو أقصى اللسان فلذا عدتا من حروف الاستعلاء، ويترتب على الاستفال الترقيق وعلى الاستعلاء التفخيم، وحروف الاستفال كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا الراء واللام ففيهما تفصيل تقدم في بابهما، وحروف الاستعلاء كلها مفخمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال إلا أن تفخيمها ليس في رتبة واحدة فأقواه إذا فتحت، وجاء بعدها ألف ويليه إذا فتحت وليس بعدها ألف، ويليه إذا كانت مضمومة، ويليه إذا كانت ساكنة، ودونه إذا كانت مكسورة كما في النشر. وأما الألف فلا توصف بترقيق ولا تفخيم بل تكون تابعة لما قبلها ترقيقاً وتفخيماً على الصواب. ثم قال:

وَأَحْـرُفُ الإِطْبَـاقِ مِن ذِي الـصَّـادُ   وَالطَّاءُ ثُمَّ الظَّاءُ ثُمَّ الضَّادُ وَغَيْرُهَا مُنْفَتِحْ

ذكر هنا الصفة السابعة والثامنة من الصفات المشهورة وهما الإطباق والانفتاح، فأحرف الإطباق أربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، وغيرها وهو الخمسة والعشرون حرفاً الباقية منفتح كما أشار إليه بهذا البيت وبعض البيت الذي بعده. وقوله: (من ذي) أي من الحروف المستعلية، فالاطباق ويقال الانطباق معناه لغة الإلصاق، واصطلاحاً انطباق طائفة أي جملة من اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينحصر الصوت بينهما فلذا تسمى حروفه مطبقة، والمراد بالانطباق أن يقرب اللسان من الحنك الأعلى عند النطق بالأحرف المذكورة ما لا يقرب منه عند النطق بغيرها فتدخل أحرف الإطباق كلها، والإطباق أبلغ من الاستعلاء وأخص منه. أما كونه أبلغ فلأن اللسان يرتفع بحرفه وينطبق به، بخلاف الاستعلاء فإن اللسان يرتفع بحرفه فقط، ولكونه أبلغ خصت حروفه من بين حروف الاستعلاء بتفخيم أقوى وإن تفاوتت فيه على حسب تفاوتها في الإطباق، فأعلاها إطباقاً وتفخيماً الطاء المهملة لجهرها وشدتها، وأضعفها فيهما الظاء المعجمة لرخاوتها، والصاد والضاد متوسطان، وأقوى حروف الاستعلاء الباقية القاف لشدتها وقلقلتها، وأضعفها الخاء لهمسها ورخاوتها، والغين متوسطة لجهرها ورخاوتها. وأما كون الإطباق أخص من الاستعلاء فلأنه يلزم من الإطباق الاستعلاء ولا يلزم من الاستعلاء الإطباق، فكل مطبق مستعل كالطاء وليس كل مستعل مطبقاً كالخاء، وضد الإطباق الانفتاح ومعناه لغة الافتراق، واصطلاحاً انفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بالحرف فلا يحصر الصوت فلذا تسمى حروفه منفتحة، وفي تسميتها منفتحة وتسمية الأحرف الأربعة مطبقة تجوز لأن المنفتح

والمطبق إنما هو اللسان وما حاذاه، وأما الحرف فإنه منفتح عنده ومطبق عنده فاختصر فقيل منفتح ومطبق، وكذا يقال في تسمية المستعلية والمستفلة. **فهذه**: ثمان صفات من العشرة المتضادة، وبقي منها صفتان وهما: الذلاقة والإصمات. فالذلاقة من معانيها لغة الفصاحة والخفة في الكلام، وحروف الذلاقة ويقال لها الحروف المذلقة وحروف الإذلاق ستة جمعها بعضهم في كلمتين وهما: (مر بنفل) بفتح الفاء. وجمعها ابن الجزري في ثلاثة كلمات وهي: (فر من لب) وسميت بذلك لذلاقتها أي خفتها وسرعة النطق بها، لأن بعضها يخرج من ذلق اللسان أي طرفه وهو الراء واللام والنون، وبعضها من ذلق الشفة وهو الباء والفاء والميم. والإصمات لغة المنع وحروفه ما عدا الحروف المذلقة وهي ثلاث وعشرون حرفاً وسميت بذلك لأنها أصمتت أي منعت من أن يبنى منها وحدها في لغة العرب رباعي الأصول أو خماسي الأصول لثقلها على اللسان، فلا بد أن يكون معها في كل كلمة رباعية أو خماسية الأصول حرف مذلق لتعادل خفته ثقل الحرف المصمت ولهذا قالوا: ان عسجداً بمعنى الذهب، وعسطوساً بفتح العين والسين اسم شجر أعجميان، وقيل: إنهما شاذان، ولم يذكر الشاطبي وجماعة صفتي الذلاقة والإصمات وكذا الناظم كما تقدم، لأن الكلام إنما هو في صفات يطلب من القارىء مراعاتها عند النطق بالحروف، وكل من الذلاقة والإصمات لا دخل له في النطق بها، وما تقدم من أن الألف المدية من الحروف المصمتة هو مذهب الأكثر، وقال أبو محمد مكي في الرعاية: إن الألف ليست من المذلقة ولا من المصمتة لأنها هوائية لا تستقر لها في المخرج اهـ. ثم قال:

ثُمَّ الصَّفِيرْ	فِي السِينِ وَالصَّادِ وَفِي الزَّايِ الْجَهِير
وَالْمُتَفَشِّي الشِّينُ وَالْفَاءُ وَقِيلْ	يَكُونُ فِي الضَّادِ وَيُدْعَى الْمُسْتَطِيلْ

لما فرغ من الصفات المشهورة التي لها ضد شرع يذكر الصفات المشهورة التي لا ضد لها وهي كما قدمناه سبعة تعرض هنا وفي البيتين بعد إلى خمسة منها فقط وهي: الصفير والتفشي والاستطالة والانحراف والتكرير. فالصفة الأولى: **(الصفير)** وهو في ثلاثة أحرف: الصاد والزاي والسين كما أشار إليه بقوله: **(ثم الصفير في السين والصاد وفي الزاي)** وقوله **(الجهير)** صفة للزاي ووصفه به لأنه من حروف الجهر كما تقدم، وإنما وصفت الأحرف الثلاثة بالصفير لأنك إذا قلت اص از اس سمعت لها صوتاً يشبه صفير الطائر لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويخرج شبيهاً بصفير الطائر، وأقواها في الصفير الصاد للاستعلاء والإطباق ويليها الزاي للجهر والسين أضعفها لكونها مهموسة. **الصفة الثانية**: التفشي وهو في حرفين **(الشين والفاء)** والتفشي لغة الانتشار واصطلاحاً انتشار الصوت في الفم عند النطق بالحرف، والشين متفق على كونه متفشياً، وأما الفاء فعدها بعضهم متفشية كالشين وعليه مشى الناظم حيث قال: **(والمتفشي**

الشين والفاء) واقتصر الأكثر على الشين، وزاد بعضهم الضاد فعدها متفشية وإليه أشار بقوله: **(وقيل يكون في الضاد)** وحكاه بقيل إشارة إلى ضعفه، وزاد بعضهم عليها الثاء المثلثة وهو ضعيف أيضاً، والصحيح اختصاص الشين بالتفشي لكثرته فيه وقلته في غيره.

الصفة الثالثة: الاستطالة وهي في حرف واحد وهو الضاد كما ذكره بقوله: **(ويدعى المستطيل)** فالضمير في يدعى يعود على الضاد، ومعنى يدعى يسمى، والاستطالة لغة الامتداد واصطلاحاً قال الجعبري امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها على ما تقدم في مخرج الضاد، ووصفت بالاستطالة لأنها استطالت مخرجاً وصوتاً حتى اتصلت بمخرج اللام، والفرق بين المستطيل وهو الضاد والمدود كالألف أن المستطيل جرى في مخرجه والمدود جرى في نفسه أي ذاته، وإيضاحه أن المستطيل له مخرج محقق فيه طول فجرى فيه الصوت بقدر طوله ولم يتجاوزه حتى يقبل الزيادة، والمدود ليس له مخرج محقق فلم يجر إلا في ذاته فلذا قبل الزيادة ولم ينقطع إلا بانقطاع الصوت. ثم قال:

وَاللَّامُ مَالَتْ نَحْوَ بَعْضِ الأَحْرُفِ ... فَسُمِّيَتْ لِذَاكَ بِالْمُنْحَرِفِ
وَالرَّاءُ فِي النُّطْقِ بِهَا تَكْرِيرُ ... وَهْوَ إِذَا شَدَّدْتَهَا كَثِيرُ

ذكر في هذين البيتين الصفة الرابعة والصفة الخامسة من الصفات التي لا ضد لها وهما الانحراف والتكرير (فالانحراف) معناه الميل والموصوف به حرفان: اللام والراء، واقتصر الناظم على **(اللام)** تبعاً لبعضهم والأصح الأول، لأن كلاً من اللام والراء انحرف ومال عن مخرجه حتى اتصل بمخرج غيره، فاللام مالت إلى طرف اللسان الذي هو مخرج بعض الحروف فسميت لأجل ذلك منحرفة كما قال: **(واللام مالت)** البيت، والراء انحرفت إلى ظهر اللسان ومالت قليلاً إلى جهة اللام ولذلك يجعلها الألثغ لاماً فسميت منحرفة أيضاً (والتكرير) إعادة الشيء وأقله مرة على الصحيح والموصوف به الراء فقط كما أشار إليه بقوله: **(والراء في النطق بها تكرير)** ومعنى وصف الراء بالتكرير أنها قابلة له لارتعاد طرف اللسان عند النطق بها كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك أي قابل للضحك، والتكرير في المشددة أكثر وأقوى منه في المخففة ولهذا قال: **(وهو إذا شددتها كثير)** والقصد من معرفة هذه الصفة تركها والتحفظ منها لا الإتيان بها وإظهارها، لأن تكرير الراء لحن واللحن يجب التحفظ منه ولذا قال أبو محمد مكي: واجب على القارىء أن يخفي تكرير الراء فمتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفاً ومن المخفف حرفين اهـ. والراء المشددة أحوج إلى إخفاء التكرير من المخففة. قال الجعبري: وطريقة السلامة منه أي من التكرير أن يلصق اللافظ بالراء ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرة واحدة ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء اهـ. ومراده باللصق المحكم اللصق القوي بحيث لا يظهر التكرير في اللفظ والسمع لا المبالغة جداً في لصق اللسان حتى ينحصر الصوت بالكلية فإن ذلك خطأ لأنه

يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة شدة كاملة مع أنها من المتوسطة بين الرخاوة والشدة كما تقدم.

فهذه: هي الصفات الخمس التي ذكرها الناظم من الصفات السبعة التي لا ضد لها، وبقي منها صفتان: القلقلة واللين، فالقلقلة لم يتعرض لها الناظم أصلاً، واللين تعرض له في باب المد والقصر كما تقدم، ومعنى القلقلة لغة التحريك يقال قلقله قلقلة فتقلقل أي حركه فتحرك واضطرب. وقال الخليل: القلقلة شدة الصياح. وقال أيضاً: القلقلة شدة الصوت اهـ. واصطلاحاً صوت حادث عند خروج الحرف ساكناً لشدة لزومه لموضعه وضغطه فيه، وحروفها خمسة يجمعها قولك: قطب جد، وسميت بذلك لأنها حال سكونها لا تتبين إلا بإخراجها شبيهة بالمقلقل أي المحرك لشدة لزومها لمواضعها وضغطها فيها بسبب كونها شديدة مجهورة، فالشدة تمنع الصوت أن يجري معها، والجهر يمنع النفس أن يجري معها، فلما امتنع الصوت والنفس معها لشتد لزومها لمواضعها وضغطها فيها، فاحتيج إلى التكلف في بيانها بإخراجها شبيهة بالمتحرك مع إظهار صوت يشبه النبرة القوية حال سكونها في الوقف وغيره، ويجب بيان القلقلة أن يسكن حرفها سواء كان سكونه في الوقف أم في غيره، وقلقلة الساكن في الوقف أقوى منها في الساكن في غير الوقف، وتكون القلقلة في المتحرك أيضاً إلا أنها في الساكن أقوى، والقاف أقوى الحروف قلقلة بالاتفاق لشدة ضغطه واستعلائه، ويقع الخطأ في أحرف القلقلة كثيراً، إما بتحريكها أو الإتيان بها في غير حروفها أو على غير وجهها فليتحفظ من ذلك. إن قلت: الهمزة اجتمع فيها الشدة والجهر الموجبان للقلقلة فلم لم تعد في حروف القلقلة؟ فالجواب: ما ذكره في الرعاية من أن الهمزة كالتهوع أي التقيؤ وكالسعلة، فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافة ورفق وعدم تكلف في ضبط مخرجها لئلا يظهر صوت يشبه التهوع والسعلة اهـ. وعدم عدها في حروف القلقلة هو مذهب الجمهور وعدها بعضهم فيها وهو ضعيف. ثم قال:

وَالْغُنَّةُ الصَّوْتُ الَّذِي فِي الْمِيمِ وَالنُّونِ يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ

ذكر في هذا البيت حقيقة الغنة ومحلها ومخرجها، فأشار إلى حقيقتها ومحلها بقوله: (والغنة الصوت الذي في الميم والنون) أي الغنة صوت محله النون والميم لا غيرهما من الحروف، والنون أغن من الميم، ولم يذكر التنوين اكتفاء عنه بذكر النون لأن التنوين نون ساكنة، وذلك الصوت لا عمل للسان فيه، قيل هو شبيه بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها، ويؤخذ من إطلاق الناظم النون والميم أن الغنة صفة لازمة لهما متحركتين كانتا أو ساكنتين مظهرتين كانتا أو مدغمتين أو مخفاتين وهو كذلك، إلا أن الغنة في الساكن المظهر أكمل منها في المتحرك، وفي الساكن المخفى أكمل منها في الساكن المظهر، وفي الساكن المدغم أكمل منها في الساكن المخفى، فمراتب الغنة أربعة، ومن قيد الغنة في النون

والميم بالسكون وعدم الإظهار كالشاطبي فتقييده لكمال الغنة، فلا ينافي أن أصل الغنة موجود في المتحرك وفي الساكن المظهر وخلافاً لمن قال لا غنة في المتحرك، نعم يستثنى من الساكن المدغم النون المدغمة في الراء واللام إدغاماً كاملاً نحو: من ربهم، ومن لدنه، فلا غنة فيها أصلاً. ثم أشار إلى مخرج الغنة بقوله: **(يخرج من الخيشوم) أي ذلك** الصوت المسمى بالغنة يخرج من الخيشوم في جميع الأحوال المتقدمة للنون والميم وإن ضعف صوت الغنة في حال تحركهما وفي حال سكونهما مع الإظهار، والخيشوم أقصى الأنف، والدليل على أن الغنة تخرج من الخيشوم أنك إذا أمسكت الأنف لم يمكن خروجها وإن ضعفت، والخيشوم هو آخر المخارج الستة عشر، ذكره الناظم وجماعة مع الغنة في الصفات، وذكره كثير مع مخارج الحروف.

قلت: ولكل من الصنيعين وجه، وذلك لأن الغنة صفة اختصت من بين الصفات بمخرج، فمن نظر إلى كونها صفة ذكرها في الصفات وذكر مخرجها معها تبعاً لها، ومن نظر إلى أن لها مخرجاً، ألحقها بالحروف تغليباً للحروف عليها فذكرها مع مخرجها آخر مخارج الحروف، ومن لم يهتد إلى هذا أشكل عليه الحال حتى قال ما قال، وكون الغنة صفة هو الصواب خلافاً لمن قال إنها حرف مطلقاً، ولمن قال بالتفصيل فجعلها حرفاً لفظياً كألف الرحمن في الإخفاء والإدغام بغنة وصفة في غيرهما، ومشى على هذا التفصيل شيخنا رحمه الله في شرحه على الجزرية، وسبقه إليه الشيخ أحمد الشقانصي في كتابه الشهب.

قلت: ويرد على كلا القولين أشياء. **منها**: أنه يلزم أن يكون الإدغام مع الغنة في نحو: ﴿**من ولي**﴾ و﴿**من يعمل**﴾ على قراءة غير خلف إدغاماً محضاً مستكمل التشديد، لأن الغنة على القولين حرف لا دخل لها في الإدغام، فلم تبق صفة للنون من غير إدغام حتى يكون الإدغام غير محض مع أنهم صرحوا بأن الإدغام في ذلك غير محض وناقص التشديد من أجل الغنة الموجودة معه، وجعلوها في ذلك بمنزلة الإطباق الموجود مع الإدغام في أحطت وبسطت. **ومنها**: أنه يلزم إدغام حرفين في حرف على رواية إدغام النون وغنتها في الواو والياء وهي رواية خلف عن حمزة، إذ النون حرف اتفاقاً، والغنة حرف على القولين وقد أدغما أعني النون والغنة في الواو والياء ولا قائل بإدغام حرفين في حرف. **ومنها**: أن الغنة لو كانت حرفاً لعدت من جملة حروف كل كلمة وجدت فيها فيكون نحو ان بتشديد النون مشتملاً على أربعة أحرف: الهمزة والنونان والغنة ولم يعدها أحد من جملة حروف الكلمة. **ومنها**: أن الغنة لو كانت حرفاً لاعتبروها في ميزاني الصرف والشعر لكنهم لم يعتبروها فلا تكون حرفاً، **ومنها**: غير ذلك مما لم نذكره خوف التطويل **فالحاصل**: أن الغنة صفة مطلقاً على الصحيح، والقول بأنها حرف يلزم عليه ما عرفته فتأمل ولا تكن أسيراً للتقليد، والغنة هي آخر ما ذكره الناظم وذكرناه من الصفات المشهورة وهي أعني الصفات

المشهورة قسمان: قوية وضعيفة، فالصفات القوية هي الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والإصمات والصفير والقلقلة والانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة والغنة، وبعض هذه الصفات أقوى من بعض. والصفات الضعيفة هي الهمس والرخاوة والتوسط بينها وبين الشدة والاستفال والانفتاح والذلاقة واللين، وبعض هذه الصفات أضعف من بعض، والحروف تكون قوية وضعيفة ومتوسطة على حسب ما اتصفت به من صفات القوة فقط كالطاء، أو الضعف فقط كالهاء، أو القوة والضعف كالدال، ولا بد أن يتصف كل حرف من التسعة والعشرين بخمس صفات من الصفات المتضادة، لكن لا يتصف الحرف بصفة وضدها فلا يكون مجهوراً مهموساً مثلاً لأن الضدين لا يجتمعان، وأما غير المتضادة فقد يتصف الحرف بصفة أو صفتين منها وقد لا يتصف بشيء. ثم قال:

فَهَـذِهِ الصِّفَـاتُ بِـاخْتِصَـارِ تُفِيـدُ فِـي الإِدْغَـامِ وَالإِظْهَـارِ

أشار في هذا البيت إلى بعض فوائد معرفة **(الصفات)** المتقدمة، فأخبر أن **(هذه الصفات)** التي ذكرها **(تفيد في الإدغام والإظهار)** وهو كما قال، لأنه بمعرفة الصفات يعرف القوي من الحروف والضعيف، وبمعرفتهما يعلم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز، وقد ذكرنا أول الصفات أن لمعرفتهما ثلاث فوائد منها ما أشار إليه الناظم هنا، وأما المخارج فمن فوائد معرفتها تمييز الحروف بعضها عن بعض، إذ الحروف أصوات لا تتميز إلا بالاعتماد على مخرج محقق وهو جزء معين من أجزاء الحلق واللسان والشفتين، أو مقدر وهو الجوف الذي هو مخرج حروف المد على ما قدمناه، وقوله **(باختصار)** يحتمل أن يكون معناه مع اختصار وإيجاز في الكلام الذي أفادها به، ويحتمل أن يكون معناه مع اختصار لها من الصفات الكثيرة التي ذكرها غيره، إذ قد قدمنا أن بعضهم أوصل الصفات إلى أربع وأربعين صفة، واقتصر الناظم على الصفات المشهورة منها وترك غيرها، ومن الصفات الغير المشهورة: الهت بفتح الهاء، وهو سرد الكلام على سرعة، والحرف المهتوت أي الموصوف بالهت هو التاء وحدها، وسميت بذلك لأنها حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة، وقيل المهتوت هو الهاء لخفائها وضعفها وسرعتها على اللسان. ومنها: الهوي وهو بضم الهاء الصعود وبفتحها النزول، والحرف الهاوي الألف، وسمي بذلك لأنه عند النطق به يهوي في مخرجه من غير عمل عضو فيه لاتساع مخرجه جداً، بخلاف الواو والياء المديتين فإن مخرجهما وإن اتسع لكنه دون مخرج الألف في الاتساع، ولذلك يحتاج فيهما إلى عمل عضو وهو ضم الشفتين في الواو ورفع اللسان إلى الحنك في الياء. ومنها: الخفاء والظهور، فالخفاء معناه لغة الاستتار، واصطلاحاً خفاء صوت الحرف، وحروفه أربعة: حروف المد الثلاثة والهاء. وأما خفاء حروف المد فلاتساع مخرجها، قال سيبويه: وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، قال: وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً الألف ثم الياء ثم

الواو اهـ. وأما خفاء الهاء فلاجتماع صفات الضعف فيها كما علم مما تقدم في الصفات، ولخفاء هذه الأحرف وجب بيانها، وما عدا الأحرف الأربعة موصوف بضد الخفاء وهو الظهور، وهذا البيت هو خاتمة ذيل النظم، وعدد أبيات النظم وذيله على ما في أكثر النسخ مائتان وثلاثة وسبعون بيتاً، ويوجد في بعض النسخ زيادة ثلاثة أبيات بعد قوله:

ثم صلاة الله كل حين ... على النبي المصطفى المكين

نصها:

ثَمَّ كِتَابُ الدُّرَرِ اللَّوَامِعْ ... فِي أَصْلِ مَقْرَإِ الإِمَامِ نَافِعْ

نَظَمَهُ مُبْتَغِياً لِلأَجْرِ ... عَلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَرِّي

سَنَةَ سَبْعٍ بَعْدَ تِسْعِينَ مَضَتْ ... مِنْ بَعْدِ سِتِّمَائَةٍ قَدِ انْقَضَتْ

هذا وقد قدمت أول الشرح بعض التعريف بالناظم، وأزيد هنا ما اطلعت عليه من ذلك فأقول: كان رحمه الله عالماً عاملاً بارعاً في علوم شتى كالقراءات وتوجيهها، والتفسير والحديث والفقه والفرائض واللغة والنحو والعروض، ذا نظم عذب، وخط حسن، قرأ على شيوخ عديدة، وألف تآليف مفيدة، منها هذه الأرجوزة المسماة بالدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع. ومنها تأليف في الوثائق، وشرح على وثائق الغرناطي، وابتدأ شرحاً على تهذيب البراذعي للمدونة، واختصر شرح الإيضاح لابن أبي الربيع في النحو وأحكم اختصاره، وله شرح على عروض ابن السقاط، وقد ولي كتابة الخلافة بالمغرب، وكان قبل ذلك شاهداً عدلاً ببلده تازة، ويقال إن سبب ولايته إياها أن بعض تلامذته كان عدلاً بتازة فولي قضاءها فصعب عليه أن يكون هو قاضياً وشيخه أبو الحسن بن بري شاهداً يأتي إليه لأداء الشهادة وغيرها، فتسبب له في كتابة الخلافة. وُلد الناظم بتازة في حدود ستين وستمائة، وتوفي رحمه الله سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، وقيل سنة ثلاثين وسبعمائة بتازة، ودفن بها، وقيل دفن بمدينة فاس. وكان نظمه للدرر اللوامع سنة سبع وتسعين وستمائة.

قال مؤلف هذا الشرح عفا الله عنه وعن والديه والمسلمين: هذا آخر ما يسره الله ذو الكرم الواسع من شرح الدرر اللوامع، في أصل مقرإ الإمام نافع. وقد طالعت عليه بعض شروح المتن وبعض شروح الشاطبية وغيث النفع وإتحاف البشر وغيرها مما يسره الله، ضاماً إلى ذلك ما أخذته عن شيخنا رحمه الله، وما فتح الله به علي مما ذكرته فيه، وألتمس من الواقف عليه، أن ينظر بعين الرضى والصواب إليه، إذ الإنسان محل النسيان، والقلب يتقلب في كل آن، ولله در ابن الوردي حيث يقول:

فالناس لم يصنفوا في العلم ... لكي يصيروا هدفاً للذم

ما صنفوا إلا رجاء الأجر ... والدعوات وجميل الذكر

لكن فديت جسداً بلا جسد ولا يضيع الله حقاً لأحد
والله عند قول كل قائل وذو الحجا من نفسه في شاغل
وأسأل الله صلاح الحال لي ولكم والفوز في المآل

وقد وافق الفراغ من تأليف هذا الشرح وجمعه عشية يوم الجمعة الرابع والعشرين من جمادى الثانية عام ١٣٢٠ عشرين وثلاثمائة وألف. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين انتهى

اجازة النظارة العلمية بالجامع الأعظم

دام عمرانه

الحمد لله. أجازت النظارة العلمية تعميماً للفائدة نشر هذا التأليف الذي جمع فأوعى، وفجر فيه مؤلفه من وسمي ذكائه للضمآن ينبوعاً. أدام الله به الانتفاع، وضمخ بمسك الثناء على كمالات صاحبه مداد اليراع. وكتب بتاريخ مفتتح ذي القعدة الحرام عام ١٣٢١ واحد وعشرين وثلاثمائة وألف، صح محمود ابن الخوجة، أحمد الشريف، إسماعيل الصفايحي، محمد الطيب النيفر.

الحمد لله. يقول مصححه ابن المؤلف أفقر الورى إلى ربه العلي، عبد الواحد بن إبراهيم المارغني: قد تم بعون الله تعالى طبع هذا الشرح النافع، الذي هو أفق تآليف فنه كالبدر الساطع، المسمى بالنجوم الطوالع، على الدرر اللوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع. مع ضبط المتن ضبطاً صحيحاً بإتقان، يسهل به إن شاء الله تعالى حفظه وفهمه على أهل القرآن. وطبع ما بهامشه من الرسائل الأربعة الجليلة: رسالة البسملة المسماة بالقول الأجلي، في كون البسملة من القرآن أولا، لمؤلف الشرح المذكور كان الله له يوم الجزاء والنشور. ورسالة ما هو المقدم أداء من أوجه الخلاف. ورسالة هاء الكناية. ورسالة تحرير الكلام، في وقف حمزة وهشام، كلها لجدنا الشيخ سيد محمد بن علي بن بالوشه رحمه الله. ومنحه رضاه وطبع ما ذيل بهن وهو الرسالة اللطيفة المسماة تحفة المقرئين والقارئين، في بيان حكم جمع القراءات في كلام رب العالمين، لشيخنا الوالد صاحب الشرح المذكور، أنشأها رحمه الله تعالى لبعض علماء مصر جواباً عن سؤاله له عن حكم ذلك، والرسائل الأربعة المذكورة موشحة بتقريرات وجمل مفيدة مناسبة لها للكويتب المصحح المذكور، ذكرنا عقب كل رسالة منها ما يناسبها من تلك الجمل والمسائل الرائقة، ولم يتيسر لنا طبع ما وعدنا به من الأوقاف الهبطية لما أشرنا إليه بعيد إتمام الرسالة الرابعة أي رسالة وقف حمزة وهشام، وتركنا طبع شرح المقدمة الجزرية المسمى بالفوائد المفهمة، في شرح المقدمة الذي طبع سابقاً بهامش الشرح المذكور أي في الطبعة الأولى لكونه طبع قبل الآن مستقلاً ليسهل تناوله على كل المبتدئين حيث عين لهم قراءة واقراء. وقد قابلنا كلا من الشرح والرسائل على نسخ صحيحة، فما طبع منها قوبل على النسخ التي طبعت طبعة

أولى بالمطبعة العمومية بالحاضرة التونسية، وما لم يطبع منها وهو رسالة المقدم أداء ورسالة هاء الكناية ورسالة تحفة المقرئين والقارئين قوبل على نسخ المؤلف، وعلى نسخ نقلت من نسخ وخط مؤلفها. مع اعمال غاية الجهد في تصحيحها وترصيفها. وذلك بالمطبعة التونسية بالحاضرة المحمية الكائنة بسوق البلاط عدد ٥٧ المباشر للطبع بها الأجل الأمجد السيد علي الصنادلي، وكانت هذه الطبعة ثانية بالنسبة لما طبع أولاً، وأولى بالنسبة لما لم يطبع قبل، وقد تم طبع ما ذكر في شهر الله رجب الفرد الأصب من عام أربعة وخمسين وثلاثمائة وألف. من هجرة من خلقه الله تعالى على أكمل وصف صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وكل من ينتهي إليه. والملتزم لطبع ذلك المصحح المذكور أحد ورثة المؤلفين مع من شاركه في ذلك وهما النجيبان الوجيان السيدان أحمد وعلي ابنا العالم الفقيه المنعم الشيخ سيدي صالح العسلي صاحبا المكتبة العتيقة بحاضرة تونس رقم ١٣ بسوق الصوف وفق الله تعالى الجميع لما يحبه ويرضاه. وختم لنا بما ختم به لأنبيائه أهل محبته ورضاه آمين.

هذا: ولما لاح بدر تمام الطبع، لشرح النجوم الطوالع العظيم النفع. قرظه بما راق لفظه ومعناه، وأرخه بما دل على مغزاه. فصيح اللسان والقلم، إن نثر أو نظم. ريحانة الآداب والدروس، الآتي من النثر والنظم بما يطرب النفوس. نخبة شبان هذا الزمان، الفاضل الزكي المتفنن السيد علي بن رمضان. أحد نبلاء المتطوعين بالجامع الأعظم، دام له العز الأفخم. وهذا نص نشره الرائق، ونظمه الفائق.

(بسم الله ❋ ما شاء الله ❋ لا قوة إلا بالله)

يا من زين مطالع الدرر اللوامع، بالنجوم الطوالع، وأوضح رسوم الشرائع، بالحجج القواطع. وأرسل رسله بالبينات وأنزل معهم الكتاب، ليقوم الناس بالقسط وليتذكر أولو الألباب. نحمدك على أن خصصتنا من بين سائر الأمم، بكتاب يهدي إلى التي هي أقوم. أنزلته من المقام الجامع فارقاً بين الحق والبغي، وأوعبته مناهج الدين فما فرطت فيه من شيء. لا يشذ حكم حادثة عن طوق عباراته، ولا يبلغ غواص غور إشاراته. واستمنح من ديم جودك الواكفة، وفيوض إحساناتك المترادفة. أن توالي صلات صلواتك البهيجة، وتهب هبوب نسمات نفحات تسليماتك الأريجة. على مظهر سر ذلك الكتاب المكنون، الذي لا يمسه إلا المطهرون المستنبط منه علم ما كان وما يكون. ونستتبع اسكوب الرضوان، في رياض الروح والريحان. للفائزين بأعظم قربة، أولي القربى والصحبة. ولساداتنا الذين أدرجت النبوة في صدورهم، وخلفوا الرسل في تبليغ محظورهم ومأمورهم. ما أضاء الشرع كل مدلهمة، وتبلجت بدور فرج كل أزمة. وبعد فلا يعزب عن أولي البصائر أن العلم أربح بضاعة، وأحسن ما يتوخاه العاقل صناعة. والمتعلق بالله وماله

من الحقوق، بمكانة لا يطاول إليها المتعلق بالمخلوق. لا يكون للعقول فيه مقام معلوم إلا بالتوقيف الرباني، ولا سبيل إليه إلا بالتعريف الفرقاني. المترجم بقول رسول كريم، المخاطب ﴿ولو لقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾. فواعاه ﷺ وأوعاه لصحبه، وطفق كل يردده على ظهر قلبه. إلا أنهم رووه عنه على أحرف مختلفة تواترت منها عشرة، فغدت بين المسلمين منتشرة. واعتنى بتدوينها جم غفير من فطاحل العلماء الثقات، وصارت مدوناتهم حجة القراءات. وأعلاها الشرح الموشح بلطائف الطرائف، وعوارف المعارف. الموسوم بالنجوم الطوالع، على الدرر اللوامع، في مقرأ الإمام نافع. الذي أتقن صنعه فصيح اللسانين، وباذخ الهمة المعتلية على المساكين. العلامة الأريب الفاضل، الذي استطاع أن يأتي بما لم يبلغ شأوه الأوائل.

ولقدر الفتى مع الناس مو ... قوف على قوله له بيديها

النحرير اللوذعي، الجهبذ الألمعي. حامل راية علم القراءات في هذا المحيا، بالاحراز على رتبة التدريس العليا.

وليس يزيد المرء قدراً ورفعة ... اطالة وصاف واكثار مادح

أستاذنا الشيخ سيدي إبراهيم المارغني، لا زال كل لسان على مفاخره يثني.

والناس كلهم لسان واحد ... يتلو الثناء عليك والدنيا الفم

فلله من شرح انشرحت له الصدور، وترنم بمدحه لسان الطروس والسطور، ورق به المنظوم وراق به المنثور.

كتاب له من أرض تونس مطلع ... وما كل أرض تثمر النَّور والنُّورا

ويا لها من جواهر تقف الفصاحة عندها، وتقفو البلاغة حدها.

معنى لطيف وألفاظ منقحة ... رفيقة وصنيع كله نخب

ويا لها من معاني، حيرت المعاني، وفعلت بالألباب ما تفعله المثالث والمثاني.

من كل معنى تكاد الروح تعشقه ... لطفاً ويحسده القرطاس والقلم

فيا له من كتاب ترى أرج التحقيق منه عابقاً، وبدر التنميق في منازله شارقاً. جمع فيه من نفائس قواعد الفن. ومحكم مباحثه على وجه حسن. ما يبلغ به طالبه غاية مطلوبه، ويصل به راغبه غاية مرغوبه.

ففي كل سطر منه شطر من المنا ... وفي كل لفظ منه عقد من الدر

ويا له من تأليف ليس من محاسن التحرير حلل، لا يسأم مادحها ولا يمل.

فقل ما شئت فيها بن مديح ... تجدها فوق ما نطق المديح

فلا غرو ان قصرنا التحلي بأكمل أساليب البراعة على مؤلفها قصر افراد، وجزمنا بربح تجارته يوم عرض بضائع العباد. ﴿ان الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سرآ وعلانية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله إنه غفور شكور﴾(١).

ولما وافى طبعه حد التمام، وفاح من تمثيله مسك الختام. وبرز يختال بأجمل نمط وأحسن نسق، أرخته حسبما اتفق.

بدا فلك العلياء في حسن طالع ... بنور سنا برق النجوم الطوالع
نجوم لها من أفق تونس مطلع ... وبان سناها في جميع المطالع
ولاحت لها الجوزاء تنظم عقدها ... لتسلكه في نحر خودة نافع
نجوم بها روم المريد قد اهتدت ... لخوض عبابات البحور الجوامع
ونالت كنوزآ من نفائس جوهر ... وتبر وأصداف الدراري اللوامع
فأصبح غيث النفع يسدي سيوله ... على سبسب الناوين نيل المنافع
وأخصب عيش العلم من بعد محله ... وخولنا أثمار صنو البدائع
ونادى لسان البشر يا أيها الملا ... أتاكم كتاب مكمن للودائع
كتاب به هادى الخليل خليله ... وجاد بما قد كان فوق المطامع
فهذا كتاب في القراءات فيصل ... أحاط بإيضاح النصوص القواطع
وزادها تحريرآ بسوق أدلة ... مسلمة من طعن كل منازع
فكان فريدآ في محاسن حسنه ... وليس له في بابه من مضارع
ولما بدا أرخت سامي طبعه ... لأن الهدى كنز النجوم الطوالع

(١) (٣٥) فاطر: ٢٩.

الرسالة المسماة

بالقول الجلّي في كون البسملة
من القرآن أو لا

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

باسمك اللهم ابتدائي ولك حمدي وثنائي، وأزكى صلاتك والتحية على الحضرة المحمدية والعترة الأحمدية، وكل من فاز بالصحبة والتبعية.

أما بعد فإن البسملة الشريفة تتعلق بها علوم غزيرة، ومباحث ذات مسائل كثيرة، ولهذا أفردها بالتأليف من لا يحصى من المحققين، وأبدى فيها وأبدع من لا يستقصى من المدققين، ومع ذلك ما بلغوا معشار ما انطوت عليه من لطائف الأسرار ونكات التفسير إذ لا يحيط بتفصيله وإجماله إلّا العليم الخبير. كيف وقد قال سيدنا عليّ كرم الله وجهه: لو طويت لي وسادة لقلت في الباء من بسم الله الرحمن الرحيم وقر سبعين بعيراً. ومن المباحث المتعلقة بها كونها من القرآن أو لا. وهذا المبحث هو الذي قصدنا الكلام فيه هنا باختصار وتحرير، ملخصاً مما ذكره فيه محققو الأئمة النحارير، وقد كان في تآليفهم الأصول والفروع، وربما أشكل ما ذكره بعضهم فيه على من لم يحط من كلامهم بالمجموع، فجمعته في رسالة لطيفة يتضح بها إن شاء الله ذلك المبحث غاية الاتضاح، وتفصح عن الجواب عما عسى أن يستشكل منه غاية الإفصاح. ومن ثمَّ سميتها: **القول الأجلي في كون البسملة من القرآن أولاً**. ورتبتها على مقدمة وخمسة مطالب وخاتمة.

المقدمة: في أن البسملة من كلام الله تعالى قطعاً، وأنها من المنزل على رسول الله ﷺ. وفي بيان البسملة المختلف في قرآنيتها والبسملة الغير المختلف في قرآنيتها اعلم أن البسملة من كلام الله تعالى قطعاً، فمن أنكرها كفر كما صرّح بذلك العلامة الشيخ أحمد الصاوي في حاشيته على تفسير ذي الجلالين، وهي أيضاً من المنزل على رسول الله ﷺ ولا يلزم من كونها من كلام الله ولا من كونها من المنزل على الرسول أن تكون من القرآن إذ كلام الله تعالى ليس منحصراً في القرآن وليس كل منزل قرآناً، ولذلك لم يختلف العلماء في كونها من كلام الله ولا في كونها من المنزل على رسول الله ﷺ، وإنما اختلفوا في كونها من القرآن أو ليست منه، ومحل الخلاف بينهم إنما هو في البسملة التي في أوائل السور وأما البسملة التي في وسط سورة النمل، فلا خلاف في قرآنيتها ولا في أنها بعض آية منها، وكذا لا خلاف في أن بعض البسملة وهو الرحمن الرحيم من الفاتحة.

المطلب الأول: في بيان الأقوال التي في بسملة أوائل السور.

اعلم أن جملة الأقوال التي اطلعت عليها في ذلك أحد عشر قولاً. **القول الأول:** أنها ليست بآية ولا بعض آية لا من الفاتحة ولا من غيرها من السور، وإنما كتبت في المصاحف للتيمن والتبرك وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي، وحكي عن أحمد وغيره وانتصر له أبو محمد مكي في كشفه وقال: إنه الذي أجمع عليه الصحابة والتابعون، والقول بغيره محدث بعد إجماعهم. وشنع القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني المالكي البصري نزيل بغداد على من خالفه، وكان أعرف الناس بالمناظرة وأدقهم فيها نظراً حتى قيل: من سمع مناظرة القاضي أبي بكر لم يستلذ بعدها بسماع كلام أحد من المتكلمين والفقهاء والخطباء. وردّ ابن الحاجب في مختصره الأصولي على من قال بخلافه.

القول الثاني: أنها في أول الفاتحة لابتداء الكتاب على عادة الله عز وجل في ابتداء كتبه، وفي غير الفاتحة للفصل بين السور وليست من القرآن. وهذا القول قريب من الأول.

القول الثالث: أنها آية من أول الفاتحة ومن أول كل سورة سوى براءة وهو الأصح من مذهب الشافعي، وروي عن أحمد ونسب إلى أبي حنيفة. وقد أكثر أئمة الشافعية كالغزالي وسليم الرازي وأبي شامة وغيرهم من الاستدلال على أنها من القرآن.

القول الرابع: أنها آية من أول الفاتحة وبعض آية من غيرها وهو القول الثاني للشافعي.

القول الخامس: عكسه أي إنها بعض آية من الفاتحة وآية من غيرها.

القول السادس: أنها بعض آية من أوائل جميع السور.

القول السابع: انها آية من أول الفاتحة فقط، وليست في سائر السور قرآناً أصلاً وهو مذهب جماعة وروي قولاً للشافعي.

القول الثامن: انها بعض آية من الفاتحة فقط وليست بقرآن في غيرها.

القول التاسع: انها آية من الفاتحة وإنها بين السور قرآن مستقل كسورة قصيرة لا آية من السورة ولا بعض آية منها.

القول العاشر: انها آية من القرآن مستقلة أنزلت للفصل بين السور، ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو المشهور عن أحمد وقول داود وأصحابه، وحكاه أبو بكر الرازي عن أبي الحسن الكرخي وهو من كبار أصحاب الإمام أبي حنيفة، وهذا القول هو

الذي اختاره المتأخرون من العلماء الحنفية كما ذكره السعد وغيره. قال ـ أعني السعد ـ إنها آية واحدة من القرآن، أنزلت للفصل بين السور والتبرك بها في ابتداء كل أمر لا محل لها بخصوصها حتى إن القرآن مائة وأربع عشرة سورة وآية واحدة انتهى.

القول الحادي عشر: يجوز جعلها آية من كل سورة، وجعلها ليست آية منها بناء على أنها أنزلت بعضاً منها مرة ولم تنزل مرة أخرى لتكرر نزول القرآن على النبي ﷺ، أو لمدارسة جبريل له ﷺ في كل عام. واختار هذا القول جماعة من المتأخرين.

المطلب الثاني: في سبب اختلاف العلماء في البسملة

قال الحافظ أبو شامة: سبب الاختلاف في البسملة أنه قد وقع الإجماع على استحباب ذكر الله تعالى عند ابتداء كل أمر له بال حين الشروع فيه، وقد ورد فيه خبر عن النبيّ ﷺ، وقد كانت العرب في الجاهلية تفعل ذلك فيقولون: باسمك اللهم. ويدل عليه ما في قصة هدنة الحديبية، ثم إنه شرع للنبيّ ﷺ في ذلك لفظ البسملة، وذكر الله تعالى في كتابه حكاية عن كتاب سليمان عليه السلام أنها كانت في أوله ثم أثبتت الصحابة في المصاحف خطاً في أول كل سورة سوى براءة.

فاختلف العلماء هل كان ذلك لأنها أنزلت حيث كتبت أو فعل ذلك للتبرك كما في غيره، ولم يكتف بها في أول الفاتحة بل أعطيت كل سورة حكم الاستقلال إرشاداً لمن أراد افتتاح أي سورة منها إلى البسملة في أولها، ولما فقد هذه المعنى حين التلاوة بوصل السورة اختلف القراء فيه. فمنهم من اتبع المصحف فبسمل مستمراً على ذلك إذ للقراء في اتباع الرسم شأن يخالف لأجله قياس اللغة على ما قد عرف في علم القراءة، فما الظن بهذا وقد كان تقرر عندهم أن المصحف لم تكتبه الصحابة إلّا ليرجع إليه فيما كانوا اختلفوا فيه. ومنهم من فهم المعنى فلم يبسمل إلّا في أول سورة يبتدؤها، وقد صحّ أن النبيّ ﷺ لما أنزلت الكوثر وتلاها على الناس بسمل في أولها وكذا لما قرأ سورة حم السجدة على عقبة بن ربيعة، ولما تلا سورة المجادلة على امرأة أويس بن الصامت، ولما قرأ سورة الزمر على المشركين ولإيلاف قريش أخرج البيهقي حديثهما في الخلافيات. ولما قرأ سورة الحجر أخرجه ابن أبي هاشم بسنده. وصح أنه ﷺ لما تلا الآيات التي نزلت في شأن براءة عائشة لم يبسمل، ففهم من ذلك أمر زائد على ما مضى، وهو: أن البسملة من خواص أوائل السور وأن هذا ليس من باب ذكرها للتبرك عند ابتداء أمر ذي بال وإلّا فكانت قضية عائشة رضي الله عنها من أبلغ مقتض لذلك اهـ كلام أبي شامة.

قلت: وهو كلام ظاهر إلّا قوله وهو أن البسملة من خواص أوائل السور، وأن هذا

ليس من باب ذكرها للتبرك الخ. فإنه غير ظاهر لجواز أن يقال: إن البسملة ليست من خواص أوائل السور، وإن ذكرها في أوائل السور للتبرك إذ قد ورد في الحديث ما يقتضي طلب البسملة عند الابتداء بكل أمر ذي بال، وعدم إتيانه ﷺ بها في قضية عائشة يحتمل أن يكون لبيان أنها غير واجبة عند الابتداء بالأمور ذوات البال، وقد وردت عدة أحاديث بترك البسملة عند الافتتاح بالسورة ذكرها الحفاظ والله أعلم.

المطلب الثالث في أن القائلين بقرآنية البسملة اختلفوا في أنها قرآن قطعاً أو قرآن حكماً

اعلم أن القائلين بقرآنية البسملة اختلفوا فذهب بعضهم إلى أنها قرآن قطعاً، وذهب بعضهم إلى أنها قرآن حكماً لا قطعاً، وعلى الثاني المحققون من الشافعية كالغزالي، وعزاه الماوردي للجمهور. وقال النووي: والصحيح أنها قرآن على سبيل الحكم، ولو كانت قرآناً على سبيل القطع لكفرنا فيها وهو خلاف الإجماع اهـ. وقال المحلي عند قول منهاج فقههم: والبسملة منها أي من الفاتحة عملاً اهـ. ومعنى كونها قرآناً حكماً وعملاً أن لها حكم القرآن القطعي من الكتابة بين الدفتين، ووجوب القراءة وعدم صحة صلاة من لم يأت بها في أول الفاتحة وهو نظير كون الحجر من البيت حكماً أي إنه له حكم البيت من صحة الطواف خارجه وعدم صحته فيه، وغير ذلك من الأحكام العملية لا انه من البيت قطعاً إذ لم يثبت ذلك بقاطع.

المطلب الرابع: في بيان الخلاف في أن مسألة كون البسملة من القرآن أو لا، قطعية أو ظنية.

اعلم أن العلماء اختلفوا هل مسألة كون البسملة من القرآن أو لا، قطعية أي مما يطالب فيه القطع واليقين ولا يكتفى فيها بالظن أو هي اجتهادية ظنية أي مما يكتفى فيه بالظن؟ فمنهم من ذهب إلى أنها قطعية وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني، وشنّع على من اكتفى فيها بالظن. ومنهم من ذهب إلى أنها ظنية وهو الأصح عند الشافعية وبه قال القرطبي من المالكية، وجهل من قال إنها قطعية. وبيان كون المسألة ظنية أن من قال بقرآنية البسملة استدل بأحاديث متعاضدة محصلة للظن بكونها من القرآن، ومن قال بعدم قرآنيتها استدل بأحاديث متعاضدة محصلة للظن بكونها ليست من القرآن.

فإن قلت: من المعلوم أن التواتر شرط في ثبوت القرآن على الصحيح، والتواتر يفيد القطع واليقين، فكيف يصح قول من اكتفى بالظن في قرآنية البسملة؟

فالجواب: إن القائلين أن البسملة قرآن حكماً يقولون: إن التواتر إنما يشترط فيما يثبت قرآناً على سبيل القطع كغير البسملة من القرآن، وأما ما يثبت قرآناً على سبيل الحكم كالبسملة فلا يشترط فيه التواتر بل يكفي فيه الظن، وإلى هذا ذهب المحققون

من الشافعية وصححه كثير منه. وذهب أكثر العلماء إلى أن كل ما يسمى قرآناً لا بد فيه من القطع والتواتر في نفسه، ومحله كما في البسملة التي في وسط سورة النمل وغيرها من سائر القرآن، والبسملة التي في أوائل السور ليست كذلك وإلّا لم يسمع الاختلاف فيها فحيث انتفى ذلك انتفت القرآنية.

فإن قلت: من أثبت قرآنية البسملة أو نفاها هل يكفر لكونه زاد في القرآن ما ليس منه أو نقص ما هو منه أو لا يكفر؟.

قلت: أجيب عن ذلك بأن قوة الشبهات منعت التكفير من الجانبين.

المطلب الخامس: في أن جميع الأقوال التي في البسملة ترجع إلى الإثبات والنفي وكلاهما قطعي متواتر

اعلم أن نصف القراء السبعة قرؤوا بإثبات البسملة، ونصفهم قرؤوا بحذفها، وجميع الأقوال التي في البسملة ترجع إلى الإثبات والنفي، وكلاهما قطعي متواتر إذ قد قرىء بهما في السبع وهي متواترة بلا نزاع، فيكون الاختلاف في البسملة إثباتاً ونفياً كاختلاف القراءات على ما ذكره جماعة من عظماء الأئمة كالإمام الحافظ شمس الدين ابن الجزري. قال بعد أن حكى في المسألة خمسة أقوال في كتابه «النشر في القراءات العشر»: وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات والذي نعتقده أن كليهما صحيح، وأن كل ذلك حقّ، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات انتهى. وقد ذكر بعضهم أنه سمع الحافظ ابن حجر يقرر في درسه أن حكم البسملة حكم الحروف المختلف فيها بين القراء السبعة، فتكون قطعية الإثبات والنفي معاً، ولهذا قرأ بعض السبعة بإثباتها وبعضهم بإسقاطها. وكان أعني الحافظ ابن حجر يدفع بها إشكالاً قوياً كالجبل، وهو أن القرآن لا يثبت بالظن ولا ينفى بالظن، فيقول إثباتها حينئذٍ ونفيها متواتران كسائر القراءات، وحكى ذلك عنه تلميذه برهان الدين البقاعي في ترجمته من معجمه.

وقد سبق الحافظ ابن الجزري والحافظ ابن حجر إلى ذلك أبو أمامة بن النقاش، وذكره أيضاً الحافظ أبو شامة وقال: لا بأس به. واستحسنه الحافظ السيوطي وذكره في حواشي الموطأ موضحاً بما نصه: وقد كثرت الأحاديث الواردة في البسملة إثباتاً ونفياً، وكلا الأمرين صحيح لأنه ﷺ قرأ بها وتركها، وجهر بها وأخفاها. والذي يوضح صحة الأمرين ويزيل إشكال من شكك على الفريقين، أعني من أثبت أنها آية من أول الفاتحة وكل سورة ومن نفى ذلك قائلاً: إن القرآن لا يثبت بالظن ولا ينفى بالظن ما أشار إليه طائفة من المتأخرين أن إثباتها ونفيها كلاهما قطعي، ولا يستغرب ذلك فإن القرآن نزل على سبعة أحرف، ونزل مرات متكررة، فنزل في بعضها بزيادة في بعضها بحذف

كقراءة (ملك) و﴿مالك﴾ و(تجري تحتها) و﴿من تحتها﴾ في براءة، (وإن الله هو الغني) و﴿إن الله الغني﴾ في سورة الحديد. فلا يشك أحد ولا يرتاب في أن القراءة بإثبات الألف، ومن هو ونحو ذلك متواترة قطعية الإثبات، وأن القراءة بحذف ذلك أيضاً متواترة قطعية الحذف، وأن ميزان الإثبات والحذف في ذلك سواء وكذلك القول في البسملة أنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعي وحذفها قطعي، وكل متواتر وكل في السبع، فإن نصف القراء السبعة قرؤوا بإثباتها ونصفهم قرؤوا بحذفها، وقراءات السبعة كلها متواترة فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه متواترة إليه ثم منه إلينا، ومن قرأ بحذفها فحذفها في حرفه متوتراً إليه ثم منه إلينا والطريق من ذلك أن نافعاً وورشاً راويان قرأ أحدهما بها والآخر بحذفها فبان على أن الأمرين تواترا عنده بأن قرأ بالحرفين معاً كل بأسانيد متواترة. فبهذا التقرير اجتمعت الأحاديث المختلفة على كثرة كل جانب منها وانجلى الإشكال وزال التشكيك، ولا يستغرب الإثبات ممن أثبت ولا النفي ممن نفى انتهى كلام السيوطي.

(الخاتمة) في أسئلة وأجوبة تتعلق بما في المطلب الخامس **(السؤال الأول)**: إن قلت كيف يكون إثبات البسملة وحذفها من باب الاختلاف في القراءات مع أن المصاحف أجمعت على كتابتها.

(فالجواب) ما ذكره الحافظ أبو شامة ونصه: إن من القراءات ما جاء على خلاف خط المصحف كالصراط ويبصط ومصيطر، اتفقت المصاحف على كتابتها بالصاد، وفيها قراءة أخرى ثابتة بالسين وقوله تعالى: ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ [التكوير: ٢٤]. يقرأ بالضاد وبالظاء، ولم يكتب في مصاحف الأئمة إلاّ بالضاد. وقراءة القرآن تكون في بعض الأحرف السبعة أتمّ حروفاً وكلمات من بعض، ولا مانع من ذلك يخشى، فالبسملة في قراءة صحيحة آية من أم القرآن، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن والقرآن أنزل على سبعة أحرف كلها حق، وهذا كله من تلك الأحرف لصحته اهـ.

(السؤال الثاني): إن قلت من أئمة الفروع من يقول بعدم صحة من لم يبسمل كالإمام الشافعي، ومنهم من يقول بصحة صلاته وكراهة الإتيان بالبسملة فيها كالإمام مالك، فهل يرتفع الخلاف بينهم بما تقرر في المطلب الخامس وتكون صحة الصلاة وعدمها منوطين بالقراءة التي قرىء بها في الصلاة، فإذا تواترت البسملة في تلك القراءة وجبت على المصلي بها البسملة وتبطل الصلاة بتركها وإلاّ فلا؟

(فالجواب) ما أفاده العلامة الشيخ محمد البناني في حاشيته على شرح المختصر الخليلي للشيخ عبد الباقي الزرقاني، ونصه فائدة قال في عنوان الزمان بتراجم الشيوخ

والأقران للبقاعي في ترجمة شيخه الحافظ ابن حجر ما نصه: ومنها بحثه المرقص المطرب في إثبات البسملة آية من الفاتحة، ومحصله النظر إليها باعتبار طرق القراء، فمن تواترت عنده في حرفه آية من أول السورة لم تصح صلاة أحد بروايته إلاّ بقراءتها على أنها آية لم تتصل به إلاّ كذلك، ومن ثمَّ أوجبها الشافعي رحمه الله لكون قراءته قراءة ابن كثير وهذا من نفائس الأنظار التي ادخرها الله اهـ.

قال بعض العلماء: وبهذا الجواب البديع يرتفع الخلاف بين أئمة الفروع، ويرجع النظر إلى كل قارىء من القراء بانفراده، فمن تواترت في حرفه تجب على كل قارىء بذلك الحرف وتلك القراءة في الصلاة بها، وتبطل بتركها أياً كان وإلاّ فلا، ولا ينظر إلى كونه شافعياً أو مالكياً أو غيرهما قاله بعضهم اهـ كلام البناني. وسلمه العلامتان الشيخ الرهوني والشيخ فنون.

(السؤال الثالث) إن قلت ما تقدم من أن نصف القراء السبعة قرؤوا بإثبات البسملة، ونصفهم قرؤوا بحذفها إنما يظهر فيما بين السور وأما عند الابتداء بأي سورة من السور سوى براءة، فإن القراء كلهم اتفقوا على إثبات البسملة كما نصّ عليه الداني والشاطبي وابن الجزري وابن بري وغيرهم من أئمة القراءة، وحينئذٍ كيف يقال من تواترت البسملة في حرفه من أول السورة تجب على كل قارىء بذلك الحرف وتلك القراءة في الصلاة بها وتبطل بتركها أياً كان وإلاّ فلا مع أن القراء متفقون على إثبات البسملة في أوائل السور؟

(فالجواب) أن من بسمل من القراء بين السورتين، يعتقد أن البسملة آية من أول كل سورة لتواترها كذلك في قراءته، فأتى بها وصلاً وابتداء. ومن تركها من القراء بين السورتين يعتقد أنها ليست بآية لتواتر حذفها في قراءته، وإنما أتى بها في فواتح السور لأنها عنده إنما كتبت في المصحف لأوائل السور تبركاً، فأتى بها ابتداء لئلا يخالف المصحف وصلاً وابتداء، ولولا ذلك لحذفها في الابتداء كالوصل فهي عنده كهمزة الوصل تحذف وصلاً وتثبت ابتداء.

(السؤال الرابع): إن قلت كيف يعقل تواتر كل من إثبات البسملة وحذفها مع أن تواتر أحدهما يقضي على جميع القراء بالقراءة به.

(فالجواب): أنه لا يلزم من تواتر أحدهما عند قوم أن يتواتر عند غيرهم، إذ اختلاف القراء في البسملة كاختلافهم في القراءات كما تقدم، وقد تتواتر القراءة عند قوم دون قوم فكل من القراء إنما لم يقرأ بقراءة غيره لأنها لم تبلغه على وجه التواتر، ولذا لم يعب أحد منهم على قراءة غيره لثبوت شرط صحتها عنده وإن كان هو لم يقرأ بها لفقد الشرط عنده، ولهذا لم يقدح اختلاف القراء في تواتر ما تواتر من القراءات والله أعلم.

(وهذا) آخر ما يسره الله تعالى في هذه الرسالة من الكلام على هذا المبحث الجليل. وهو مبحث منتشر طويل، وما ذكرناه هو لبّ كلامهم فيه، وخلاصة ما تفرق من مؤلفيه. جعلها الله خالصة لوجهه الكريم، ونفع بها كل من تلقاها بقلب سليم. قال مؤلفها فقير ربه إبراهيم بن أحمد المارغني غفر الله له ولوالديه ومشائخه وأقاربه وجميع المؤمنين: كان الفراغ من تأليفها في أواسط ذي الحجة الحرام من عام واحد وعشرين وثلاثمائة وألف. وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه والتابعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

الحمد لله يقول مصححها فقير ربه العلي عبد الواحد بن إبراهيم المارغني أخذ الله بيده: من الائق أن نذكر كلمة تنادي بفضيلة من فضائل البسملة، فأقول: فضلها لا ينحصر عدداً. ولا ينفد مدداً كما يرشد إليه كلام سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم وجهه، المضمن في ديباجة هذه الرسالة ذات الفرائد، التي أبرزها شيخنا الوالد رحمه الله ومنحه رضاه، وكيف يمكن حصر فضلها العظيم وسرها الكريم وقد اشتملت على اسم الله الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب وإذا سُئل به أعطى سبحانه. إن توفرت الشروط المعتبرة، وانتفت الموانع المقررة، وقد جمعت علوم الأولين والآخرين لما قد ورد أن المنزل على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من السماء مائة وأربعة، منها الكتب الأربعة والباقي صحف. ومعاني تلك الكتب والصحف عدا القرآن المجيد مجموعة في القرآن العظيم، ومعانيه مجموعة في الفاتحة، ومعانيها مجموعة في البسملة، ومعانيها مجموعة في بائها.

قلت: ومن ثَمَّ كتبت طويلة، وفي ذلك معنى إشاري دقيق يدركه أهل المعرفة والتحقيق، وهو أن الملك لله الواحد القهار المجيد، وأنه الفعال لما يريد. ويفهم ذلك من وحدة الباء الدالّة على أن الله جل وعلا به كان ما كان، وبه يكون ما يكون إذ هو تعالى أصل الكائنات ورب كل شيء من المخلوقات. كما أن معاني الباء مجموعة في نقطتها، فتدل بطريق الإشارة أيضاً أن الله عز وجل هو الواحد الأحد، الخلاق الصمد القدير الحق، المعبود بحق رب العزة والجبروت، الحي الذي لا يموت، سبحانه خلق الخلق إظهاراً لربوبيته وقدرته ووحدانيته، وليعبدوه حق عبادته، ويقوموا بواجب شكره وطاعته لأن ذلك هو المقصود والحكمة في خلقه تعالى الثقلين والدارين قال الله جل جلاله ﴿وما خلقت الجن والإنس إلّا ليعبدون﴾ [الذاريات: ٥٦] الآية. ومما يشهد لفضلها الأتم قول نبينا محمد ﷺ: «إذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قالت الجنة: لبيك

اللهم وسعديك، إلٰهي إن عبدك فلان قال بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم زحزحه عن النار وأدخله الجنة».

* * *

نسأل الله تعالى من فضله والمنة، أن يستجيب لنا دعاء الجنة حتى يشملنا هذا الحديث الشريف وقول مولانا الكريم اللطيف: ﴿فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز﴾ [آل عمران: ١٨٥]. جل ذكره وثناؤه وتقدست ذاته وأسماؤه.

* * *

الرسالة المتضمنة

بيان ما هو مقدم أداء من أوجه الخلاف
بالنسبة لرواة البدور السبعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا للإسلام والإيمان وشرفنا بتلاوة كلامه العزيز القرآن، والصلاة والسلام على نبينا محمد سيد أهل الأرض والسماء والجنان، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين بإيمان وإحسان.

أما بعد فيقول العبد الفقير إلى رحمة مولاه اللطيف، محمد بن علي بن يالوشه الشريف، وفقه الله ومنحه رؤية وجهه الكريم ورضاه آمين. اعلم أنه ينبغي للقارىء أن يعرف الفرق بين القراءات والروايات والطرق والفرق بينها، أن ما ينسب لإمام من الأئمة فهو قراءة، وما ينسب لآخذ عنه ولو بواسطة فهو رواية، وما ينسب لمن أخذ عن الرواة وإن سفل فهو طريق. فنقول مثلاً قصر مدّ اللين كشيء وسوءة قراءة المكي، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش. وهذا أعني القراءات والروايات والطرق هو الخلاف الواجب، فلا بد أن يأتي القارىء بجميع ذلك، ولو أخلّ بشيء منه كان نقصاً في روايته.

وأما الخلاف الجائز فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير، فبأي وجه أتى القارىء أجزأه، ولا يكون ذلك نقصاً في روايته كأوجه البسملة والوقف بالسكون والروم والإشمام وبالطويل والتوسط والقصر في نحو: متاب ونستعين والعالمين والميت والخوف. وأما الأخذ بها في كل موضع فهو إما جاهل بالفرق بين الخلاف الواجب والجائز، أو متكلف لشيء لا يجب عليه. وأوجه وقف حمزة من هذا الباب وأنما يأتي بها الناس في كل موضع لتدريب المبتدي عليها لعسرها علماً ونطقاً، ولذا لا يكلف المنتهي العارف بها بجمعها في كل موضع بل على حسب ما تقدم. ومن جملة الخلاف الواجب خلاف الرواة فيما رووه عن الأئمة كالتسهيل والتحقيق والفتح والإمالة والغيب والخطاب ونحو ذلك، والغالب أن يكون أحد الوجهين أو الوجوه أشهر عند الراوي، فينبغي الاعتناء بتقديمه في الأداء عند الجمع والاقتصار عليه عند التلاوة، ولكن الشيخ سيدي علي النووي رحمه الله في كتابه المسمى بغيث النفع لم ينص على الوجه المقدم في الأداء في كثير من المواضع، ولهذا سألني بعض الإخوان ـ ختم الله لي ولهم بالسعادة والغفران ـ أن أجمع لهم مسائل خلاف الرواة، وأنصّ على المقدم في الأداء تاركاً لما نصّ عليه الشيخ في كتابه المذكور، راجياً من الله تعالى الثواب إنه سميع قريب وهاب.

سورة البقرة

﴿أأنذرتهم﴾ قرأ قالون والبصري بتسهيل الهمزة الثانية ويدخلان بينهما ألفاً، وورش والمكي بالتسهيل من غير إدخال، ولورش أيضاً إبدالها ألفاً مع المد الطويل والإبدال مقدم في الأداء، وهشام بالتسهيل والتحقيق كلاهما مع الإدخال والأول مقدم والباقون بالتحقيق. وهكذا حيثما وقع إلاّ مواضع منصوصاً عليها في مواضعها ﴿بالهدى﴾ قرأ ورش بالفتح والإمالة والأول مقدم، وحمزة والكسائي بالإمالة فقط والباقون بالفتح. واعلم أن ورشاً له فيما رسم بالياء كما هنا ولم يكن آخره راء وجهان، والفتح مقدم وليس له فيما آخره راء إلاّ الإمالة، وإمالته حيثما أطلقت بين بين، أي إمالة صغرى. وحمزة والكسائي إمالتهما كبرى وكذلك أبو عمرو البصري في ذوات الراء، وأما ذوات الياء فإمالته فيها بين بين، ومن خرج منهم عن هذا الأصل فقد بينه الشيخ في موضعه (شيء) لفظ شيء حيثما وقع وكذا كل ياء ساكنة أو واو ساكنة متوسطة بين فتحة وهمز بكلمة واحدة. قرأه ورش بالتوسط والطويل والأول مقدم، والباقون. بالقصر ﴿حتى نرى الله﴾ إن وقف على نرى فالقراء على أصولهم وإن وصل فأمال السوسي الراء بخلف عنه، والفتح مقدم وكذا كل ما ماثله نحو ﴿القرى التي﴾ [سبأ: ١٨] لكن يتفرع على الإمالة هنا في اسم الجلالة وكذا في ﴿وسيرى الله عملكم﴾ [التوبة: ٩٤] تغليظ اللام وترقيقها والتغليظ مقدم. (نغفر لكم) قرأ البصري بخلف عن الدوري بإدغام الراء في اللام، والإظهار عن الدوري مقدم، وهكذا حيثما وقعت راء ساكنة بعدها لام نحو ﴿فاصبر لحكم ربك﴾ [القلم: ٤٨] والباقون بالإظهار. (يأمركم) حيثما وقع قرأه البصري بإسكان ضمة الراء، وزاد عنه الدوري اختلاسها وهو الإتيان بأكثر الحركة المعبر عنه باختطاف الحركة بسرعة، والاختلاس مقدم عن الدوري، وكذا كل راء مضمومة متصلة بضمير جمع مخاطب أو غائب وذلك نحو: ينصركم، ويشعركم، ويأمرهم وتأمرهم. ﴿فلم﴾ إن وقف عليه فالجمهور يقفون بغير هاء سكت، والبزي يقف بالياء وحذفها، والحذف مقدم وكذا كل ما ماثله وهو ما الاستفهامية المجرورة في خمس كلمات، وهي: عم، وفيم، وبم، ولم، ومم. ﴿الزكاة ثم﴾ قرأ السوسي بالإدغام بخلف عنه وهو المقدم في الأداء، والباقون بالإظهار ﴿ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ لخلف في مثل ﴿ألم تعلم﴾ ان في حالة الوصل السكت وعدمه وعدم السكت مقدم، وفي حالة الوقف ثلاثة أوجه النقل والتحقيق والسكت، والنقل مقدم

وبعده التحقيق. ولخلاد في حالة الوصل التحقيق لا غير، وفي حالة الوقف وجهان: النقل والتحقيق والنقل مقدم. ولخلف في ﴿شيء﴾ ونحو الأرض حالة الوصل السكت لا غير ويفصل بينهما في حالة الوقف، فإما شيء فيغير فيه الهمز، وإما نحو الأرض ففيه النقل والسكت والنقل مقدم. ولخلاد حالة الوصل وجهان: التحقيق والسكت والسكت مقدم وفي حالة الوقف ففي شيء بحلف وفي نحو الأرض النقل لا غير. ﴿إبراهيم﴾ جميع ما في هذه السورة قرأه هشام بألف بعد الهاء، واختلف عن ابن ذكوان فقرآه بالألف كهشام وقرآه بالياء وهي قراءة الباقين، ووجه الياء مقدم لابن ذكوان في الأداء. ﴿يشاء إلى﴾ قرأ الحرميان والبصري بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بينها وبين الياء، وعنهم إبدالها أيضاً واواً محضة مكسورة والإبدال مقدم. وكذا الحكم في كل همزتين واقعتين في كلمتين الأولى مضمومة والثانية مكسورة نحو ﴿ولا يأب الشهداء إذا﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿الداع إذا دعان﴾ قرأ ورش والبصري بإثبات الياء في الداع ودعان في الوصل دون الوقف، وقالون بإثباتها وحذفها وصلاً والحذف مقدم في الأداء، والباقون بالحذف مطلقاً ﴿ويبسط﴾ قرأ نافع والبزي وشعبة وعلي بالصاد، وقنبل والبصري وهشام وحفص وخلف بالسين، وابن ذكوان وخلاد بهما بتقديم وجه السين على الصاد لابن ذكوان وعكسه لخلاد. ﴿وزاده﴾ قرأ حمزة وابن ذكوان بخلف عنه بالإمالة والفتح وهو المقدم في الأداء، والباقون بالفتح وهكذا حيثما وقع. ﴿حمارك﴾ قرأ ورش بالتقليل والبصري ودوري علي وابن ذكوان بخلف عنه بالإمالة وهو المقدم، والباقون بالفتح ومثله ﴿الحمار﴾ [بالجمعة: ٥] ﴿نعما﴾ معاً أعني في هذه السورة والنساء. قرأ ورش والمكي بكسر النون والعين معاً، والشامي والاخوان بفتح النون وكسر العين، وقالون والبصري وشعبة بكسر النون واختلاس العين، وروي عنهم إسكانها وهو المقدم في الأداء واتفقوا على تشديد الميم.

سورة آل عمران

﴿التوراة﴾ جميع ما في القرآن قرأه حمزة ونافع بخلف عن قالون بالتقليل والفتح مُقدم لقالون، والبصري وابن ذكوان وعلي بالاضجاع والباقون بالفتح. ﴿قل أؤنبيكم﴾ قرأ الحرميان والبصري بتسهيل الهمزة الثانية وحققهما الباقون، وأدخل بين الهمزتين ألفاً قالون بلا خلف، والبصري وهشام بخلف عنهما بتقديم ألف الوصل لهما أداءً، والباقون بلا إدخال. ﴿عمران﴾ معاً وكذلك موضع التحريم قرأ ابن ذكوان بخلف عنه بالإمالة وهو المقدم في الأداء، والباقون بالفتح. ﴿المحراب﴾ جميع ما في القرآن يميله ابن ذكوان إلّا أنه إن كان مجروراً بلا خلف، وإن كان غير مجرور بخلف عنه ويقدم له في

الأداء الإمالة والباقون يفتحونه ﴿يؤده إليك﴾ معاً قرأ البصري وشعبة وحمزة بسكون الهاء وقالون وهشام بخلف عنه بكسرة من غير صلة وهو المقدم لهشام، والباقون بالكسر مع الصلة وهو الطريق الثاني لهشام. ﴿يبتغ غير﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بالإدغام وهو المقدم، والباقون بالإظهار. ﴿كنتم تمنون﴾ قرأ البزي بخلف عنه بتشديد تاء تمنون وصلاً، والباقون بالتخفيف وهو المقدم للبزي. ﴿نؤته﴾ معاً كيؤده وقد مرّ قريباً ﴿تحسبن﴾ قرأ هشام بخلف عنه بياء الغيب، والباقون بتاء الخطاب وهو المقدم لهشام.

سورة النساء

﴿السفهاء أموالكم﴾ وهكذا حيث اجتمع همزتان مفتوحتان في كلمتين. قرأ قالون والبزي والبصري بإسقاط الهمزة الأولى وتحقيق الثانية مع القصر والمد والقصر مقدم، وورش وقنبل بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وعنهما أيضاً إبدالها ألفاً والإبدال مقدم عن ورش إلاّ موضعين يقدم فيهما التسهيل وهما: ﴿جاء آل لوط﴾ [الحجر: ٦١] و﴿جاء آل فرعون﴾ [القمر: ٤١] والتسهيل مقدم عن قنبل في الجميع، والباقون بالتحقيق ﴿ولتأت طائفة﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بإدغام التاء في الطاء وهو المقدم، والباقون بالإظهار. ﴿نوله ونصله﴾ كيؤده بآل عمران ﴿يصالحا﴾ قرأ ورش بتغليظ اللام وترقيقها والتغليظ مقدم، والباقون بالترقيق، ﴿لا تعدوا﴾ قرأ قالون باختلاس فتحة العين وروي عنه سكونها وهو المقدم، وورش بالفتحة الكاملة فقط مع تشديد الدال لهما، والباقون بإسكان العين وتخفيف الدال. ﴿بل طبع﴾ قرأ هشام وعلي وحمزة بخلف عن خلاد بإدغام اللام في الطاء والباقون بالإظهار، وهو المقدم لخلاد.

سورة المائدة

جبارين معاً أعني هنا وفي الشعراء، قرأ دوري علي بالإمالة وورش بالتقليل بخلف عنه والباقون بالفتح، والإمالة مقدمة لورش.

سورة الأنعام

﴿أإنكم﴾ قرأ الحرميان والبصري بتسهيل الهمزة الثانية والباقون بالتحقيق، وأدخل بينهما ألفاً قالون والبصري وهشام بخلف عنه وهو المقدم له والباقون بلا إدخال، وهكذا حيث اجتمع همزتان بكلمة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة إلاّ سبعة مواضع لهشام فيها الإدخال لا غير كما نصّ عليها الشيخ في مواضعها ﴿أتحاجوني﴾ قرأ نافع والشامي بخلف عن هشام بتخفيف النون وهو المقدم له، والباقون بالتشديد. ﴿إنها

﴿إذاً﴾ قرأ المكي والبصري وشعبة بخلف عنه بكسر همزة إنها، والباقون بالفتح وهو المقدم لشعبة. ﴿ومحياي﴾ قرأ نافع بخلف عن ورش بإسكان الياء الأخيرة وهو المقدم له، والباقون بالفتح وهو الوجه الثاني لورش.

سورة الأعراف

﴿برحمة ادخلوا﴾ قرأ البصري وعاصم وحمزة وابن ذكوان بخلف عنه بكسر التنوين وهو المقدم له، والباقون بالضم وهو الوجه الثاني لابن ذكوان. ﴿بسطة﴾ قرأ نافع وابن ذكوان وشعبة وعلي وخلاد بخلف عنه بالصاد وهو المقدم له، والباقون بالسين وهو الوجه الثاني لخلاد ﴿يلهث ذلك﴾ في الوصل قرأ ورش والمكي وهشام بإظهار الثاء، واختلف عن قالون فروي عنه الإدغام والإظهار والأول مقدم، والباقون بالإدغام ﴿إن أنا إلاّ نذير وبشير﴾ [الشعراء: ١١٥] وكذا ﴿وما أنا إلاّ نذير﴾ [الأحقاف: ٩] قرأ قالون بخلف عنه بإثبات ألف أنا وصلاً وهو المقدم له في الأداء، والباقون بالحذف وهو الطريق الثاني لقالون.

سورة الأنفال

﴿أراكهم﴾ قرأ ورش بخلف عنه والبصري وحمزة والكسائي بالإمالة والباقون بالفتح، ووجه الإمالة هو المقدم لورش.

سورة التوبة

﴿أئمة﴾ حيثما وقع قرأ نافع والمكي والبصري بتسهيل الهمزة الثانية والباقون بالتحقيق، وأدخل هشام بينهما ألفاً بخلف عنه وهو المقدم، والباقون بلا إدخال. ﴿هارٍ﴾ قرأ نافع والبصري وشعبة وعلي وابن ذكوان بخلف عنه بالإمالة، والباقون بالفتح وهو المقدم لابن ذكوان.

سورة يونس عليه السلام

﴿ولا أدراكم﴾ قرأ المكي بخلف عن البزي بحذف ألف ولا وهو المقدم له، والباقون بإثباتها وهو الوجه الثاني للبزي وقرأ ورش والبصري وشعبة وحمزة والكسائي وابن ذكوان بخلف عنه بالإمالة، والباقون بالفتح وهو المقدم لابن ذكوان ﴿يهدي﴾ قرأ ورش والمكي والشامي بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وقالون والبصري بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء مع تشديد الدال، ولقالون أيضاً إسكان الهاء مع تشديد الدال وهو

المقدم راجع قراءة الباقين ﴿ءالله﴾ معاً في هذه السورة وفي سورة النمل فيه لكل القراء وجهان: إبدال همزة الوصل ألفاً ممدودة وتسهيلها بين بين والأول مقدم، ومثله هنا به السحر في قراءة البصري.

سورة هود عليه السلام

﴿اركب معنا﴾ قرأ قنبل والبصري وعاصم والكسائي بإدغام الباء في الميم، وقالون والبزي وخلاد بخلف عنهم. ويقدم في الأداء الإدغام لقالون وخلاد وعكسه للبزي، والباقون بالإظهار. ﴿أرهطي أعز﴾ قرأ الحرميان والبصري والشامي بخلف عن هشام بفتح الياء وهو المقدم له، والباقون بالإسكان وهو الوجه الثاني لهشام.

سورة يوسف عليه السلام

﴿لا تأمننا﴾ فيه لكل القراء وجهان: الأول الإخفاء والثاني الإدغام مع الإشمام، والإخفاء مقدم في الأداء ﴿يخل لكم﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بالإدغام وهو المقدم له، والباقون بالإظهار. ﴿يا بشراي﴾ للبصري فيه ثلاثة أوجه: الفتح والإمالة والتقليل مع إثبات الياء، والأول مقدم ويليه الثاني وراجع قراءة الباقين. ﴿مصر﴾ إن وقف عليه جاز لكل القراء فيه وجهان: التفخيم والترقيق، والأول مقدم ﴿بالسوء إلّا﴾ قرأ قالون والبزي بإبدال الهمزة الأولى واواً مع إدغامها في الواو الساكنة، وعنهما أيضاً تسهيلها بين بين مع المدّ والقصر، والإبدال مقدم لهما ويليه التسهيل مع المدّ، وورش وقنبل بإبدال الثانية حرف مدّ. وروي عنهما تسهيلها، والإبدال مقدم لورش وعكسه لقنبل. والبصري بإسقاط الأولى مع القصر والمدّ والأول مقدم والباقون بتحقيقهما.

قاعدة: مهما يجتمعان همزتان من كلمتين، سواء كانتا مكسورتين كما هنا أو مفتوحتين كـ﴿جاء أمرنا﴾ [هود: ٤٠] أو مضمومتين كـأولياء أولئك، فلورش وقنبل وجهان إبدال الثانية ياء وتسهيلها بين بين، والإبدال مقدم لورش وعكسه لقنبل ما عدا جاء آل في الموضعين، فالمقدم التسهيل لهما لشهرته.

(فلما استيأسوا) ومثله ﴿ولا تيأسوا﴾ وكذا ﴿إنه لا ييأس﴾ [يوسف: ٢٨٧] وكذلك﴿أفلم ييأس﴾[الرعد: ٣] قرأ البزي بخلف عنه في الكل بالألف بعد التاء في الأول والثاني، وبعد الياء في الثالث والرابع، وبياء مفتوحة بعد الألف من غير همز، والباقون بياء ساكنة مكان الألف وبعدها همزة مفتوحة، والأول مقدم للبزي في الأداء ﴿يا أسفى﴾ قرأ ورش وحمزة والكسائي والدوري بخلف عنه بالإمالة والباقون بالفتح، وهو المقدم للدوري.

سورة إبراهيم عليه السلام

﴿خبيثة اجتثت﴾ قرأ البصري وعاصم وحمزة وابن ذكوان بخلف عنه بكسر التنوين وهو المقدم له، والباقون بالضم. ﴿أفئدة﴾ قرأ هشام بخلف عنه بياء ساكنة بعد الهمزة والباقون بغير ياء، والأول مقدم لهشام في الأداء.

سورة النحل

﴿وليجزين﴾ قرأ المكي وعاصم وابن ذكوان بخلف عنه بنون العظمة، والباقون بالياء وهو المقدم لابن ذكوان.

سورة الإسراء

﴿وآت ذا القربى﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بالإدغام وهو المقدم، والباقون بالإظهار.

سورة الكهف

﴿فلا تسألني﴾ اتفق القراء على إثبات يائه وصلاً ووقفاً إلّا ابن ذكوان فروي عنه إثباتها كالجماعة، وروي عنه حذفها وصلاً ووقفاً والإثبات مقدم. ﴿لدني﴾ قرأ نافع بضم الدال وتخفيف النون. وقرأ شعبة بتخفيف النون، واختلف عنه في ضمة الدال فروي عنه إشمامها وروي عنه اختلاسها والإشمام مقدم، والباقون بضم الدال وتشديد النون. ﴿قال آتوني﴾ قرأ حمزة وشعبة بخلف عنه بهمزة ساكنة بعد اللام وصلاً وهو المقدم له، والباقون بهمزة قطع مفتوحة بعدها ألف في الوصل والوقف وهو الطريق الثاني لشعبة.

سورة مريم عليها السلام

﴿كهيعص﴾ لكل القراء في عين كهيعص وحم عسق وجهان: الإشباع والتوسط والأول مقدم. ﴿الرأس شيباً﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بإدغام السين في الشين والإدغام مقدم. ﴿لأهب﴾ قرأ البصري ونافع بخلف عن قالون بياء مفتوحة بعد اللام والباقون بهمزة قطع مفتوحة موضع الياء، وهو الوجه المقدم لقالون. ﴿جئت شيئاً﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بإدغام التاء في الشين والإدغام مقدم ﴿إذا ما مت﴾ قرأ ابن ذكوان بخلف عنه بهمزة واحدة مكسورة، والباقون بهمزتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وهو المقدم لابن ذكوان.

سورة طه صلى الله وسلم عليه وعلى آله

﴿ومن يأته مؤمناً﴾ قرأ السوسي بإسكان الهاء، وقالون وهشام بحذف صلة الهاء، ولهما أيضاً الصلة وهي قراءة الباقين، والاختلاس مقدم عن قالون، والصلة مقدمة لهشام هنا فقط لأن ذكر الحذف هنا مما انفرد به الشاطبي. ﴿أفطال﴾ قرأ ورش وصلاً ووقفاً بتغليظ اللام وترقيقها والتغليظ مقدم، والباقون بالترقيق ومثله ﴿حتى طال عليهم العمر﴾ [الأنبياء: ٤٤] و﴿فطال عليهم الأمر﴾ [الحديد: ١٦].

سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

﴿رآك﴾ قرأ ورش بتقليل الراء والهمزة، وشعبة والأخوان وابن ذكوان بخلف عنه بإمالتهما، والبصري بإمالة الهمزة دون الراء، والباقون بالفتح. ويقدم لابن ذكوان في الأداء الإمالة على الفتح وهكذا حيث اتصل براء ضمير مونث غائب نحو رآها، أو ضمير مذكر غائب نحو رآه.

سورة النور

﴿إكراههن﴾ أماله ابن ذكوان بخلف عنه، والباقون بالفتح، وهو المقدم لابن ذكوان. ﴿ويتقه﴾ قرأ قالون وحفص وهشام بخلف عنه باختلاس الهاء أي حذف صلتها، وهو المقدم لهشام والبصري وشعبة وخلاد بخلف عنه بالإسكان، والباقون بالصلة وهو المقدم لخلاد، والوجه الثاني لهشام.

سورة الشعراء

﴿فرق﴾ لكل القراء في رائه وجهان الترقيق والتفخيم، والأولى تقديم الترقيق لاقتصار غير واحد عليه، وتصريح الحافظ ابن الجزري في نشره بمشهوريته.

سورة النمل

﴿فألقه﴾ قرأ قالون وهشام بخلف عنه باختلاس الهاء وهو المقدم له، والبصري وعاصم وحمزة بالإسكان، والباقون بالصلة وهو الوجه الثاني لهشام: ﴿فما آتاني﴾ قرأ قالون والبصري وحفص بإثبات ياء مفتوحة بعد النون وصلاً، واختلف عنهم في الوقف فروي عنهم إثباتها ساكنة وحذفها والإثبات مقدم، وورش بإثباتها وصلاً مفتوحة وحذفها في الوقف، والباقون بحذفها مطلقاً.

سورة القصص

﴿عندي أو لم﴾ قرأ نافع والبصري بفتح ياء عندي، واختلف عن ابن كثير من روايتيه لكن الأشهر عن البزي الإسكان وهو المقدم به، وعن قنبل الفتح وهو المقدم له، والباقون بالإسكان.

سورة الروم

﴿وكذلك تخرجون﴾ قرأ حمزة والكسائي وابن ذكوان بخلف عنه بفتح التاء وضم الراء وهو المقدم له، والباقون بضم التاء وفتح الراء وهو الوجه الثاني لابن ذكوان. ﴿فآت ذا القربى﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بالإدغام وهو المقدم له. ﴿كسفاً﴾ قرأ الشامي بخلف عن هشام بإسكان السين، والباقون بالفتح وهو المقدم لهشام. ﴿ضعف﴾ الثلاثة قرأ حمزة وعاصم بخلف عن حفص بفتح الضاد، والباقون بالضم والفتح مقدم لحفص.

سورة الأحزاب

﴿اللائي﴾ جميعه قرأه قالون وقنبل بهمزة مكسورة من غير ياء بعدها وصلاً، وورش والبزي والبصري بتسهيل الهمزة بين بين مع المدّ والقصر وصلاً والمد مقدم، وعن البصري والبزي أيضاً إبدالها ياء ساكنة مع المدّ الطويل، والتسهيل مقدم لهما في الأداء. والباقون بهمزة مكسورة بعدها ياء.

سورة سبأ

﴿الفطر﴾ إن وقف عليه ففيه لكل القراء وجهان: الترقيق والتفخيم، والأول مقدم.

سورة يس عليه الصلاة والسلام

﴿يخصمون﴾ قرأ البصري وقالون بخلف عنه باختلاس فتحة الخاء وتشديد الصاد، ولقالون أيضاً سكون الخاء مع تشديد الصاد والسكون مقدم له في الأداء، راجع قراءة الباقين.

سورة الصافات

﴿وإن إلياس﴾ قرأ ابن ذكوان بخلف عنه بوصل همزه ويقدم له هذا الوجه في الأداء، والباقون بهمزة قطع مكسورة وهو الوجه الثاني لابن ذكوان.

سورة ص

﴿أأنزل﴾ قرأ قالون بتسهيل الهمزة الثانية مع الإدخال، وورش والمكي بالتسهيل من غير إدخال، والبصري بالتسهيل مع الإدخال وعدمه والإدخال مقدم، وهشام بالتسهيل مع الإدخال والتحقيق مع الإدخال وعدمه فهي ثلاثة أوجه، مرتبة في الأداء كترتيبها في الذكر هنا، والباقون بالتحقيق من غير إدخال. ﴿والإشراق﴾ فيه لورش وجهان: التفخيم والترقيق، والأول مقدم. ﴿بالسوق﴾ قرأ قنبل بهمزة ساكنة بعد السين مكان الواو وعنه أيضاً بهمزة مضمومة قبل الواو والأول مقدم.

سورة الزمر

﴿يرضه﴾ قرأ نافع وعاصم وحمزة بضم الهاء والقصر، والسوسي بالإسكان، والدوري بالصلة والإسكان والأول مقدم، وهشام بالقصر والسكون والأول مقدم، والباقون بالصلة.

سورة غافر

﴿التلاق﴾ ﴿والتناد﴾ ذكر الخلاف لقالون في إثبات الياء وحذفها مما انفرد به الداني كما صرح به ابن الجزري، فلا يقرأ له إلّا بالحذف. ﴿فإن يك كاذباً﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بالإدغام وهو المقدم، والباقون بالإظهار.

سورة فصلت

﴿ربي إن﴾ قرأ ورش والبصري وقالون بخلف عنه بفتح ياء ربي وصلاً وهو المقدم له، والباقون بالسكون وهو الوجه الثاني لقالون.

سورة الشورى

﴿نؤته منها﴾ تقدم نظيره في آل عمران.

سورة الزخرف

﴿أأشهدوا﴾ قرأ نافع بهمزتين الأولى محققة مفتوحة والثانية مسهلة مضمومة وإسكان الشين، وأدخل بينهما ألفاً قالون بخلف عنه والإدخال مقدم، والباقون بهمزة واحدة مفتوحة وفتح الشين. ﴿لما متاع﴾ قرأ عاصم وحمزة وهشام بخلف عنه بتشديد ميم لما، والباقون بالتخفيف وهو المقدم لهشام.

سورة الأحقاف

﴿أولياء أولئك﴾ قرأ قالون والبزي بتسهيل الهمزة الأولى مع المدّ والقصر والمدّ مقدم لهما، وورش وقنبل بتسهيل الثانية، وعنهما أيضاً إبدالها حرف مدّ والإبدال مقدم لورش والتسهيل مقدم لقنبل. والبصري بإسقاط الأولى مع القصر والمدّ والقصر مقدم له، والباقون بتحقيق الهمزتين.

سورة الفتح

﴿على سوقه﴾ قرأ قنبل بهمزة ساكنة بعد السين بدل الواو، وعنه أيضاً ضم الهمزة بعد السين بعدها واو ساكنة، والأول مقدم فهو نظير ﴿بالسوق﴾ [ص: ٣٣].

سورة الحجرات

﴿يتب فأولئك﴾ قرأ البصري وعلي وخلاد بخلف عنه بالإدغام وهو المقدم له، والباقون بالإظهار وهو الوجه الثاني لخلاد.

سورة والطور

﴿المصيطرون﴾ قرأ قنبل وهشام وحفص بخلف عنه بالسين، وحمزة بخلف عن خلاد بإشمام الصاد زاياً، والباقون بالصاد الخالصة. ويقدم لحفص في الأداء وجه الصاد على وجه السين: ولخلاد وجه الإشمام على وجه الصاد.

سورة والنجم

﴿عاداً الأولى﴾ حكمها في الوصل جلي وإن وقف على عاداً وليس بمحل وقف، وابتدىء بالأولى وليس محل ابتداء إلّا اختباراً، فلقالون ثلاثة أوجه، ولورش وجهان، وللبصري ثلاثة أوجه. وبيانها في كتاب غيث النفع، وترتيبها أداءً كترتيبها في الذكر هنالك.

سورة القمر

﴿أألقي﴾ كـ﴿أأنزل﴾ في سورة [ص: ٨].

سورة الرحمن عز وجل

﴿المنشئات﴾ قرأ حمزة وشعبة بخلف عنه بكسر الشين والباقون بفتحها والكسر مقدم لشعبة على الفتح. ﴿والإكرام﴾ قرأ ابن ذكوان بخلف عنه بالإمالة وهو المقدم له، والباقون بالفتح.

سورة الواقعة

﴿فظلتم تفكهون﴾ كـ﴿كنتم تمنون﴾ [آل عمران: ١٤٣].

سورة المجادلة

﴿اللائي﴾ تقدم حكمها في الأحزاب. ﴿انشزوا فانشزوا﴾ قرأ نافع والشامي وحفص وشعبة بخلف عنه بضم الشين، والباقون بالكسر وهو المقدم لشعبة على الضم.

سورة الحشر

﴿يكون دولة﴾ قرأ هشام بالتأنيث والتذكير ودولة بالرفع فقط والتأنيث مقدم، والباقون بالتذكير والنصب.

سورة الجمعة

﴿التوراة ثم﴾ قرأ السوسي بخلف عنه بالإدغام وهو المقدم له. ﴿حمارك﴾ تقدم بالبقرة.

سورة الطلاق

﴿واللائي﴾ معاً تقدم نظيرهما بالأحزاب والمجادلة.

سورة التحريم

﴿طلقكن﴾ للسوسي فيه وجهان الإدغام والإظهار، والإدغام مقدم. ﴿عمران﴾ تقدم نظيره بآل عمران.

سورة الملك

﴿ولقد زيّنا﴾ قرأ البصري والأخوان والشامي بخلف عن ابن ذكوان بالإدغام، والباقون بالإظهار وهو المقدم لابن ذكوان.

سورة الحاقة

﴿أدراك﴾ تقدم نظيره بيونس. ﴿يؤمنون﴾ قرأ المكي والشامي بخلف عن ابن ذكوان بياء الغيب وهو المقدم له، والباقون بتاء الخطاب وهو الوجه الثاني لابن ذكوان ﴿تذكرون﴾ قرأ نافع والبصري وشعبة وابن ذكوان بخلف عنه بتاء الخطاب وتشديد الذال، وحفص والأخوان بتاء الخطاب وتخفيف الذال، والباقون بياء الغيب مع التشديد وهو المقدم لابن ذكوان.

سورة الجن

﴿لبدآ﴾ قرأ هشام بخلف عنه بضم اللام، والباقون بالكسر والأول مقدم.

سورة القيامة

﴿لا أقسم﴾ أول السورة قرأ المكي بخلف عن البزي بحذف الألف، والباقون بالإثبات والأول مقدم للبزي.

سورة الإنسان

﴿سلاسلٍ﴾ قرأ نافع وهشام وشعبة وعلي بالتنوين وصلاً والإبدال وقفاً، والباقون بغير تنوين وصلا. واختلفوا في الوقف فالبصري ب١٩الألف وحمزة وقنبل بسكون اللام، وابن ذكوان وحفص لهما الوجهان. ويقدم وجه الإسكان لابن ذكوان والألف لحفص.

سورة والمرسلات

﴿فالملقيات ذكراً﴾ قرأ السوسي وخلاد بخلاف عنه بالإدغام، والباقون بالإظهار وهو المقدم لخلاد. ﴿ألم نخلقكم﴾ فيه لجميع القراء وجهان: الأول الإدغام الكامل من غير إبقاء صفة الاستعلاء، والثاني الإدغام الناقص مع إبقاء الصفة والأول مقدم في الأداء.

سورة الغاشية

﴿بمسيطر﴾ قرأ هشام بالسين مكان الصاد، وحمـزة بخلف عن خلاد بـإشمام الصاد زاياً وهو المقدم له، والباقون بالصاد الخالصة وهو الوجه الثاني لخلاد.

سورة الفجر

﴿بالواد﴾ فيه لقنبل حالة الوقف وجهان: إثبات الياء وحذفها، والإثبات مقدم.

سورة العلق

﴿إن رآه﴾ قرأ قنبل بخلف عنه بحذف الألف بعد الهمزة، والباقون بالإثبات وهو المقدم لقنبل.

سورة والعاديات

﴿فالمغيرات صبحاً﴾ قرأ السوسي وخلّاد بخلف عنه بالإدغام، والباقون بالإظهار وهو المقدم لخلاد.

سورة الكافرون

﴿ولي دين﴾ قرأ نافع وهشام وحفص والبزي بخلف عنه بفتح ياء ولي، والباقون بالسكون وهو المقدم للبزي والله تعالى أعلم.

وهذا آخر جمع مسائل خلاف الرواة، ثبتنا الله على كلمة التوحيد عند الممات بجاه سيدنا محمد شفيع المخلوقات. وكان الفراغ منه صبيحة يوم الجمعة سادس ذي القعدة الحرام، من عام ثلاثة وثلاثمائة وألف، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وذريته وأتباعه والحمد لله رب العالمين.

* * *

الرسالة المشتملة

على بعض أحكام
هاء الكناية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ـ يقول مصحح هذه الرسالة الجليلة اللطيفة الجميلة، العبد الذليل الفقير إلى رحمة مولاه الكريم المغني عبد الواحد بن إبراهيم المارغني وفقه الله وأخذ بيده، ونظر له ولوالديه ومعلميه بعين رضاه ووداده. آمين: لقد جاءت هذه الرسالة مستنيرة الكواكب، غادات الكواعب، وحيدة في بابها، غنيمة لطلابها، لم يسبق إليها في مثل هذا التحرير العجيب، ولا اعتنى أحد قبل مؤلفها بمثل نفيسها الأريب، ولا نحا نحو هذا السبيل والأسلوب، وكل من حرّر بعده من تلك المسائل فهو عيال عليه، وآخذ بقواعده فيها ومداركه المنسوبة إليه، فرحم الله تعالى مؤلفها الإمام، ولله دره من جهبذ همام. أعني به جدنا المرحوم، ذا الفضائل ونافع العلوم، شريف العلم والنسب، صاحب المجد والقرب إنه لقد جاد فيها من بحره الزاخر ما لم يجد به ويلهم إليه الأوائل والأواخر. ولم أقل هذا من باب مدح الأقارب، بل من الشكر والتحدث بنعمة الله ذي المواهب، وصدعاً بالحق وتعريفاً بالعلماء وما صنفوه من الصدق. وقد ألهمت بتوفيق الله عز وجل وله المنة والحمد، لتوضيح بعد عبارات الشيخ الجد، وربما أكملت ما لم ينص عليه لوضوحه عنده أو إحالته على ما في كتاب غيث النفع الذي هو الأصل وعليه المعول، أو اتكالاً على ما اشتهرت القراءة به عندنا وجرى به العمل.

أقول معتمداً على ربنا الجليل وهو حسبي ونعم الوكيل: ﴿**قول الشيخ**﴾ في ﴿أأنذرتهم﴾ من سورة [البقرة: ٦١]. ويدخلان بينهما ألفاً، يعني بالإدخال كغيره من أهل الفن المدّ الطبيعي الذي يؤتى به بين الهمزتين، للاعتماد عليه والتوصل به إلى النطق بالهمزة الثانية بسهولة وتمكن من المخرج والصفة، ولذا سمّاه الشيخ في بعض المواطن كالذي. بـ[آل عمران: ١٥] وهو ﴿قل أؤنبئكم﴾ بألف الوصل أي التوصل، ولنا أن نسميه ألف الاعتماد والله تعالى اعلم. وقوله: والإبدال مقدم في الأداء، يريد أن ورشاً يقدم إبدال الهمزة الثانية ألفاً مع المدّ الطويل لاجتماع الساكنين على تسهيلها، ووجهه أن الإبدال أقوى من جهة الرواية وأبلغ في تخفيف الهمز من التسهيل، وإنما وجب المدّ الطويل في ذلك ليكون النطق بالهمزة معتدلاً، وليكون مسوغاً لاجتماع الساكنين على غير حدة، ومن ثمَّ سماه بعضهم مدّ العدل، فالمد فيه قائم مقام الحركة، فيكون الساكن الأول في حكم المتحرك على أن منع اجتماع الساكنين على غير حدة ليس متفقاً عليه، إذ من النحويين من جوزه كما نقله شيخنا في شرحه على الدرر

اللوامع، أفاض الله عليه وابل رحمته وفضله الواسع. ثم إن الإبدال مع كونه مأثوراً عن ورش في روايته، متواتراً في قراءته هو منقول عن العرب وفاش في كلامهم، فمن نازع فيه أو غلط قارئه فهو مكابر أو جاهل أو فاجر.

واعلم أن ورشاً يقدم له الإبدال على التسهيل في كل موضع أبدل فيه لما قررناه آنفاً، سواء كانت الهمزتان من كلمة كهذا أم من كلمتين كـ﴿هؤلاء إن كنتم صادقين﴾ [البقرة: ٣١] إلّا مواضع أربعة فإنه يقدم له فيها التسهيل على الإبدال أحدها: ها أنتم في مواضعه الأربعة. والثاني: أرأيت حيثما وقع وكيف وقع. والثالث ﴿جاء آل لوط﴾ [الحجر: ٦١]. والرابع ﴿جاء آل فرعون﴾ [القمر: ٤١] وقد صرح في هذه الرسالة الجد، بلغه الله مناه في دار النعيم المؤيد بتقديم التسهيل له في موضعي الحجر والقمر بسورة النساء عند ذكره للسفهاء أموالكم فراجع ذلك هنالك، ولم يتعرض لذكر ها أنتم ولا أرأيت اعتماداً منه ـ والله أعلم ـ على ما يفهم من كلام صاحب غيث النفع من تقديم التسهيل على الإبدال في ذلك.

ولا يخفى أن الشيخ أخذ على نفسه أنه لا يذكر من ذلك إلّا ما لم يذكره محقق الفن الشيخ سيدي علي النوري في غيث النفع، لا بصريح العبارة ولا بطريق التركيب والإشارة، إذ من عادة وسنة صاحب غيث النفع المذكور أنه لا ينص غالباً على المقدم أداء صريحاً، بل يحكي وجهي الخلف من غير مراعاة ما هو المقدم، وربما قدم في الذكر ما هو مؤخر في الأداء. نعم في كلمة أرأيت من سورة الأنعام صرّح بتقديم التسهيل لورش معللاً له بكونه الأشهر وعليه الجمهور، وفي كلمة ها أنتم الأولى بآل عمران نصّ على تقديمه أيضاً له بصدد ذكره تركيب أوجه الآية المذكورة جمعاً، ومن ثم احتاج جدنا شيخ مشائخنا رحمة الله عليهم إلى إنشاء تلك الرسالة الحافلة الجامعة الكافلة، ولقد زاد ذلك تحريراً وتوضيحاً وتوجيهاً شيخنا الوالد، رزقه الله من الحسنى والزيادة أفضل المقاصد في شرحه المذكور، حيث وجّه تقديم التسهيل له في كلمتي هاأنتم وأرأيت على الإبدال بكونه مذهب جمهور أهل الأداء والأقيس حتى إن الداني اقتصر عليه في تيسيره ورجحه في إيجاز البيان، وأفاد هناك أن ورشاً يسهل همزهما بين بين كقالون إلّا أن قالوناً يثبت ألفاً بعد الهاء من هاأنتم مع القصر والمدّ، يعني والقصر مقدم له أداء خلافاً لمن زعم تقديم المدّ على القصر فيه، ولا ألف لجميع القراء بين الراء والهمزة المتوسطة من أرأيت خلافاً لمن توهم أن لقالون الإدخال فيه. ووجه الإبدال لورش في الكلمتين بنحو ما ذكرناه سالفاً كما وجه التسهيل فيهما له ولقالون بقصد التخفيف لثقل الهمزة في نفسها وإن كانت مفردة، وبيّن وجه اختصاص الكلمتين بذلك دون غيرهما مما همزه متوسط كهؤلاء وأفأنت، فانظره وتدبر فإنه من النفيس المحرر. وكذلك وجه

رحمه الله تعالى تقديم التسهيل على الإبدال في باقي المواضع الأربعة المشار إليها فيما سلف، وذلك موضعا الحجر والقمر اعني ﴿جاء آل لوط﴾ و﴿جاء آل فرعون﴾ فوجه ذلك أي تقديم التسهيل فيهما بأنه الأشهر والأقيس، حتى إن بعضهم عينه فيهما ومنع الإبدال، وحكي لورش فيهما خمسة أوجه ثلاثة مدّ البدل مع التسهيل والقصر والطويل مع الإبدال وهو الذي صوبه وصححه، فراجعه تفز وتحظ وتعز. وبالجملة إن هذا هو التحقيق المقروء به المعول عليه وغيره لا يلتفت إليه، وبذلك قرأت على شيخنا الوالد عن شيخه جدنا المذكور، كان الله لهما يوم الجزاء والنشور وبه أقرىء بسندي إليهما المتصل بسيد الوجود والكمال. وعلى الله تعالى القبول وبلوغ الآمال.

وقول الجد بعد ذلك وهشام بالتسهيل والتحقيق، كلاهما مع الإدخال والأول مقدم. وجه تقديم التسهيل لهشام على التحقيق في مثل ﴿أأنذرتهم﴾ [البقرة: ٦، يس: ١٠] مع أنه من أهل التحقيق في غالب أحواله هو أن التسهيل لما كان المقصود منه تخفيف صعوبة الهمز ودفع مشقته استحق التقديم، ومن هنا سمي تسهيلاً. ومما يرجح تقديم التسهيل له أيضاً أنه قراءة أهل المدينة ومكة والبصرة، ولا جرم أن قراءتهم تقدم على قراءة أهل الكوفة أداءً وجمعاً حسبما يرشد لذلك صنيع الإمام الشاطبي تبعاً لصاحب التيسير، وصنيع الحافظ ابن الجزري وصاحب غيث النفع رضي الله عنهم وأرضاهم، فإنهم قدموا أهل سما في الذكر والرتبة على الكوفيين، وإنما وسطوا الشامي بينهما مع أنه أحقّ بالتقديم من البصري، إذ مرتبة الشام تلي مرتبة الحرمين الشريفين وذلك لما قلناه من أحقية تقديم أهل التسهيل على أهل التحقيق، وحيث إن الشامي شاركهما ناسب ذكره وسطاً بينهما لأنه من رواية ابن ذكوان وافق أهل التحقيق، ومن رواية هشام وافق أهل التحقيق تارة وهو الأكثر، وأهل التسهيل والتحقيق أخرى، فيجمع بين اللغتين فيقرأ له بهما. ومقتضاه أن يقدم له التحقيق، ولكن قدم له التسهيل لما قررناه تبعاً لجدنا، وبذلك قرأنا على شيخنا الوالد عن الجد رضوان الله عليهما وبه اقرىء متبعاً للأثر، ومتمسكاً بسندنا الأغر والحق احق أن يتبع والله تعالى أعلم. وقولنا قدموا أهل سما في الذكر والرتبة الخ، أي وعلى ذلك بنوا تقديم القراءات والروايات بعضها على بعض جمعاً، فإذا اجتمعوا كلاً أو بعضاً في كلمة واحدة من الآية المروية جمعاً قدم صاحب الرتبة، وأولهم رتبة قالون عن نافع لكونه مدنياً عن مدني، ولذلك وجه وجيه كما لا يخفى على نحرير نبيه.

(قوله في لفظ شيء) من قوله جل وعلا ﴿ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ١٠٦] فأما شيء فيغير فيه الهمز، أي لدى الوقف أجمل في بيانه الشيخ، ولعله لم يفصله اعتماداً على ما ذكره في رسالته تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام، وتفصيله

على ما يفهم من كلامه هناك ومن كلام صاحب غيث النفع، وعلى ما تلقيناه من شيخنا الوالد وقرأنا به عليه إنك إذا وقفت على نحو شيء والسوء فانظر في حال الإعراب، فإن كان مرفوعاً ففيه لهشام وحمزة ستة أوجه، ثلاثة مع نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الياء في شيء، والواو في السوء ثم حذفها، فتقف أولاً بالسكون المحض ثم بالإشمام ثم بالروم، وثلاثة مع إبدال الهمزة ياء وإدغامها في الياء قبلها من شيء، أو إبدالها واواً وإدغامها في الواو قبلها من السوء فتقرأ أيضاً بالسكون ثم بالإشمام ثم بالروم مثل أوجه النقل، مقدّماً أوجه النقل على أوجه الإبدال. وإن كان مجروراً فهناك أربعة أوجه فقط: وجهان مع النقل ووجهان مع الابدال، ويسقط وجها الإشمام لكونه خاصاً بالمرفوع، فيبقى النقل مع السكون ثم مع الروم والإبدال معهما. وإن كان منصوباً فليس فيه إلّا وجهان: النقل والإبدال كلاهما مع السكون إذ الروم والإشمام لا يدخلان منصوباً وحيث إن التنوين يبدل ألفاً وقفاً حال النصب، وجب النقل والإبدال في مثل شيئاً مع إبدال التنوين ألفاً كما هو معلوم عند القراء وعلماء العربية. وقولنا: إذا وقفت على نحو شيء الخ أي وليس بمحل وقف في الآية المذكورة، وأما آية ﴿قالت اليهود ليست النصارى على شيء﴾ [البقرة: ١١٣] فلا يوقف على شيء الأول منها كما لا يوقف على الثاني، حيث إن الآية المذكورة مقيدة بالجملة الحالية بعدها ذات الواو الراجع ضميرها لأهل الكتاب من اليهود والنصارى، فلو وقف على شيء الأول لأفهم أن الذين يتلون الكتاب هم النصارى لا غير مع أن المراد من الآية ـ والله أعلم ـ كون كلّ من اليهود والنصارى يضلل الآخر ويجهله، والحال أن كل فريق منهما يتلو كتابه ويعلم ما هو عليه من الضلالة أو الهدى قال في الكتاب للجنس، نعم نقل صاحب غيث النفع عن بعضهم جواز الوقف على شيء الأول، ولعله رأى أنه فاصلة باعتبار شيء الثاني، ولله در الشيخ الهبطي حيث لم يقف عليهما بل إنما وقف على الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم إن الشيخ بيّن في هذه الآية الشريفة أحكام السكت المنفصل كـ﴿ألم تعلم أن﴾ [البقرة: ١٠٦ وغيرها] وصلاً ووقفاً لحمزة في روايتي خلف وخلاد، كما بيّن أحكم شيء له أيضاً وصلاً لا وقفاً، وقد مرّ بيان حكمه وقفاً له ولهشام، وهو من السكت المتصل. وبمناسبته ذكر حكم السكت المتصل غير كلمة شيء نحو الأرض وصلاً ووقفاً، ولم يستوعب جميع صور السكت الموقوف عليه إفراداً وجمعاً وهو ستة بل إنما تكلم على صورتي الإفراد، أي إذا انفرد السكت في الآية بمحل وقف سواء كان متصلاً كالآخرة أم منفصلاً كـ﴿مختلفاً ألوانه﴾ [الزمر: ٢١] إلّا ان الشيخ لم يحك لخلاد في نحو الأرض لدى الوقف إلّا النقل، والذي قرأنا به على شيخنا الوالد عنه زيادة السكت

له كخلف، وهو مقتضى كلام غيث النفع غير ما مرة حيث أطلق الحكم لحمزة ولعله وقع السهو عن كتب لفظ والسكت في نسختنا المنقولة من خط المؤلف أو في نفس نسخة المؤلف، والأصل النقل والسكت لا غير ويشير حينئذٍ بقوله: لا غير إلى امتناع القراءة بالتحقيق من غير سكت لخلاد رداً على من أخذ به ممن لا طريق له في ذلك ولا سند إذ النقل له حال الوقف قائم مقام تحقيقه من غير سكت لدى الوصل كما نبّه عليه في غيث النفع نقلاً عن الحافظ ابن الجزري فإن وقع ذلك سهواً فالأمر بين، وإن كان عن اجتهاد من الشيخ فلعله رجع عنه إلى ما قلناه من القراءة له بالوجهين كخلف كما رجع في بعض مواطن من هذه الرسالة وسأنبه عليه بعد إن شاء الله تعالى فتدبر وحسن بالعلماء الظن، عصمنا الله من الفتن والمحن. وها أنا ذاكر لك صور الاجتماع الأربعة الباقية، فأقول وبالله التوفيق: إذا اجتمع سكتان متصلان في الآية، أو منفصلان ثانيهما موقوف عليه، أو سكتان مختلفان أي أحدهما متصل والآخر منفصل وثانيهما موقوف عليه وذلك صادق بصورتين كصورتي الوفاق قبلهما، وتفصيلها على ما يؤخذ من كلام محقق الفن الشيخ النوري جازاه الله عنا خيراً وقدس سراً ونعم ضريحاً وقبراً.

وعلى ما قرأنا به على شيخنا وأقرأنا به تلاميذنا النبلاء، فتح عليهم رب الأرض والسماء هو أنه إذا اجتمع سكتان متصلان ثانيهما موقوف عليه كما في قول الله عز وجل ﴿والأنثى بالأنثى﴾ [البقرة: ١٧٨] ففي ذلك ثلاثة أوجه: الأول السكت في الأول مع النقل في الثاني، ثم مع السكت فيه أيضاً وهو الوجه الثاني. الثالث: التحقيق في الأول مع النقل فقط، فالأول والثاني لحمزة، والثالث خاص بخلاد. وإذا اجتمع سكتان منفصلان ثانيهما موقوف عليه كما في قوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾ [البقرة؛ ١٨٤، ١٨٥] ففيه أربعة أوجه: التحقيق في الأول مع النقل في الثاني ثم مع التحقيق، ثم السكت في الأول مع النقل ثم مع السكت في الثاني، فالأول والثاني لحمزة، والثالث والرابع خاصان بخلف. وإذا اجتمع سكت متصل مع آخر منفصل موقوف عليه كقوله جل وعلا ﴿وما ذرأ لكم في الأرض مختلفاً ألونه﴾ [النحل: ١١٣] ففي ذلك خمسة أوجه: السكت في المتصل مع النقل في المنفصل ثم مع التحقيق فيه ثم مع السكت، ثم التحقيق في الأول مع النقل ثم مع التحقيق في الثاني، فالأول والثاني لحمزة، والثالث خاص بخلف، والرابع والخامس خاصان بخلاد. وإذا اجتمع سكت منفصل مع آخر متصل موقوف عليه كقوله سبحانه: ﴿حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة﴾ [البقرة: ٢١٧ وغيرها] والعياذ بالله تعالى ففيه أربعة أوجه: التحقيق في المنفصل مع النقل في المتصل ثم مع السكت فيه، ثم السكت في الأول مع النقل في الثاني ثم مع السكت فيه

أيضاً، فالأولان لحمزة والأخيران خاصان بخلف والله تعالى أعلم وأحكم، فتأمل وافهم وادع بخير لمن علم وتعلم.

(قوله في يشاء إلى والإبدال مقدم) يعني إن إبدال الهمزة الثانية واواً مكسورة مقدم في الأداء لأهل سما على تسهيلها، وهذا الحكم عام كما قال بعد في كل همزتين مقترنتين واقعتين في كلمتين أولاهما مضمومة والأخرى مكسورة، ومنه ﴿لا يأب الشهداء إذا ما دعوا﴾ بأواخر [البقرة: ٢٨٢]. ووجه تقديم الإبدال هنا على التسهيل أنه الأقوى رواية، وعليه جمهور أهل الأداء، وهو مذهب الأخفش من النحويين. وأما التسهيل فهو مذهب إمامي النحو الخليل وتلميذه سيبويه وطائفة من القراء وهو الوجه المقيس، وعبّر عنه في حرز الأماني بالأقيس، وكونه مقيساً أو أقيس لا يقتضي أولوية تقديمه على الإبدال كما توهم لما علمت أن الإبدال مذهب الجمهور، وأنه الأقوى في الرواية، ولا ريب أن مذهب الجمهور مقدم على غيره ولو كان بغيره وأقيس أو أوجه أو أرجح، أو هو مذهب بعض أساطين الأئمة، إذ من البديهي أن الكثرة تكسب المذهب أو القول قوة تقرب من القطع، بخلاف قول أو مذهب البعض وإن كان عظيماً في نفسه فإنه إنما يفيد الظن لكونه رأي واحد أو شرذمة قليلة ومن هنا نرى الفقهاء يقدمون القول الأشهر والمشهور على غيرهما، ومع ذلك لا يلتفت للقياس في مثل هذا العلم الجليل بل المرجع فيه مع التواتر إلى صحة الرواية والأثر لا القياس والنظر، ولقد أحكم وأجاد ونوّر العباد والبلاد الشيخ الشاطبي رضي الله عنه رضى الصديقين، وأسكنه مع النبيين حيث قال: وما القياس في القراءة مدخل. وبهذا تعلم إصابة ما أشار إليه جدنا من تقديم الإبدال هنا على التسهيل، وقد تبعه شيخنا الوالد في شرحه معللاً ذلك بنحو ما ذكرنا، وموجهاً بما يساعده النقل والعقل، ومقتصراً على ما هو القول الفصل، فانظره داعياً لهما ولنا ولسائر المسلمين بخير. وقيتَ الردى وكل سوء وضير وبذلك قرأنا على شيخنا وأقرأنا طلبة العلم أبناءنا. ولا زلنا نقرىء به إن شاء الله تعالى، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. وبذلك تعلم أيضاً سقوط من رجح التسهيل في ذلك على الإبدال مغتراً بكونه الأقيس والمقدم في عبارة حرز الأماني وغيث النفع، مع أن التقديم في مثل ذلك لا ينظر إليه لا سيما في ضرورة الشعر ووقع العطف بالواو، وقد أرشدت لذلك كثيراً من علماء هذا الفن العزيز من معاصرينا بحاضرة تونس ومن حولها من بعض المدن والآفاق، منبهاً لهم وناصحاً لا مستعلياً أو مباهياً، فرجع منهم من بالحق اعترف وسلك مستقيم الصراط وأنصف، وعاند من حاد عن سواء السبيل وسنن الهدى واستعلى واتبع هواه وما اهتدى، وهكذا جرت سنة الله في عباده ﴿فلن تجد لسنة الله تبديلاً ولن تجد لسنة الله تحويلاً﴾ [فاطر: ٤٣] كما أخبرنا الله في محكم تنزيله

القديم القرآن المجيد الكريم جل جلاله وشأنه، وعز جاهه وسلطانه، وصدق سبحانه ورسوله وقرآنه.

(قول الشيخ سورة آل عمران) فيه أنه لم يعترض للمقدم أداء في ميم آلمّ فاتحتها، إذ لكل القراء المدّ والقصر في ميمها لتحرك الساكن بحركة عارضة، ولعله اتكل على ما في غيث النفع وفيه نظر. ووجهه ان الشيخ النوري رحمه الله تعالى اختار تقديم القصر على المدّ في ذلك مراعاة لترجيح ابن غلبون له قال: وإنما قدَّمنا القصر لأن ابن غلبون في التذكرة رجّحه ولم يقرأ بسواه من أجل أن الساكن ذهب بالحركة، نصّ عليه بصدد ذكره تركيب الآية جمعاً باعتبار وصل سورة البقرة بآل عمران عند تبيينه أوجه سيدي قالون، وكذا قدمه على المدّ في ميم ﴿آلم أحسب﴾ [العنكبوت: ١، ٢] في رواية من نقل وهو سيدي ورش مراعاة لاختيار ابن غلبون له أيضاً، ونقل عنه بسورة العنكبوت أنه قال: وبه قرأت وبه آخذ. وبعد أن نقل كلامه قال: ولهذا نقدمه في الأداء والذي حرّره شيخنا الوالد في شرحه النجوم ـ وفي عذاب السموم ـ أي في تنبيه آخر باب المد وقرأنا به عليه وأقرأنا به حتى الآن هو تقديم المدّ الطويل على القصر فيهما وفي نحو ﴿على البغاء إن أردن﴾ [النور: ٣٣] و﴿من النساء إن اتقيتن﴾ [الأحزاب: ٣٢] على وجه البدل لورش، موجهاً ذلك بكون المدّ هو القياس وعليه أكثر الشيوخ لجميع القراء. ونقل أيضاً عن أبي شامة أنه الأقيس كترك الاعتداد بالعارض، وبعبارة: إن المدّ لعدم الاعتداد بالعارض أي بالحركة العارضة هنا هو مذهب الجمهور وما يقتضيه القياس وإن كان لا قياس في القراءة، ولذا ترى علماء العربية يقولون هذا الشيء عارض، والعارض لا يعتد به أي غالباً بخلاف القصر للاعتداد بالعارض فإنه مذهب الأقل ولا يقتضيه قياس وإن كان عليه عامة معاصري الحافظ الداني كما نقل عنه رضي الله عنه. قال شيخنا في شرحه المذكور عليه الرضوان والنور: والوجهان جيدان منصوص عليهما. ومقروأة بهما، وبما قرأت على شيخنا مع تقديم الطويل وكذلك أقرىء اهـ.

قلت: كلام الوالد صريح في أن جدنا شيخه كان يرى تقديم المدّ ويقرىء به تبعاً لطريقه وسنده وموافقة للجمهور، ولا أدري كيف أغفل ذكر ذلك في رسالته هذه مع تأكد الحاجة إلى التنصيص عليه كسائر ما ذكره من أوجه الخلاف فيها، بل ومثل ذلك آلد ذكراً لترجيح صاحب غيث النفع فيه خلاف المقروء به عندنا كما علمت، ولعل الشيخ كان يرى أولاً ما رآه الشيخ النوري فأقرأ به في أول أمره تبعاً له، ثم رجع عن ذلك إلى ما أقرأ به شيخنا وغيره ممن أخذ عنه، أو نقول إنه ترك ذلك تأدباً مع الشيخ حتى لا يعارضه فيما رجحه، ولكن يشكل عليه أن المعارضة في الحق لا تعد من سوء الأدب ولا من العقوق بل كتم ربما يودي إلى كتم العلم وضياع النصوص والنقول والمدارك

الصحيحة. ومن جوامع كلم النبوة الدين النصيحة، وهذا الاعتذار فيه ما فيه إذ ينبغي أن تبرأ ساحة الشيخ من مثل هذا وإن كان يجوز على البشر غير المعصوم أكثر من ذلك، وعليه فالاعتذار الأول أقرب إلى الصواب والله تعالى أعلم. ومما يعضده أن شيخنا الوالد صدع بالحق في ذلك ونقل ما يخالفه من كلام غيث النفع من غير استخفاف بمقام الشيخ النوري ولا تعريض له بما لا يليق مما يجرح عواطفه بل ولسان حاله، يقول متمثلا بقول صاحب الخلاصة وهو: بسبق حائز تفضيلا البيتين. وبقول الشاعر فقلت الفضل للمتقدم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه العلم المحيط والمآب.

(**قول الشيخ**) بسورة [المائدة: ٢٢] في كلمة ﴿جبارين﴾ والإمالة مقدمة لورش، هذا هو الذي رجع إليه الجد بعد أن كان يرى تقديم الفتح له في أول أمره، ويوجد في بعض النسخ ذلك أي التصريح بتقديم الفتح له فيها وفي الكلمة الآتية وهي ﴿أراكهم﴾ بسورة [الأنفال: ٤٣] فيقال فيها ما قيل في ﴿جبارين﴾ فقد نقل عن الجد أنه كان يرى تقديم الفتح فيها على الإمالة لورش أيضاً، ثم رجع عنه إلى تقديم الإمالة كما تلقينا ذلك عن شيخنا الوالد عن المؤلف، وأنبأني أنه تلقى هذا الرجوع الأول والثاني من شيخه جدنا المذكور مشافهة رحمهما الله تعالى رحمة واسعة، ونورهما وضريحهما بأنواره الساطعة. ومن المقرر في علم الأصول أن المجتهد قد يرجع عن رأيه الأول إلى آخر أصوب من الأول أو أرجح عنده، سواء وافقه على رجوعه أصحابه أم لا، وسواء كان المجتهد مطلقاً أو مقيداً أو مرجحاً، ويلحق بالأخير مرجح الأولى تقديماً في الأداء مع الأخذ بالوجهين أو الوجوه كالمؤلف والله تعالى أعلم.

(**قول الجد**) بسورة [والمرسلات: ٢٠] في كلمة ﴿ألم نخلقكم﴾ فيه لجميع القراء وجهان الخ. يعني إلا السوسي فليس له إلا وجه الإدغام المحض كما في غيث النفع والنجوم الطوالع، ووجهه الشيخ النوري بأن السوسي يدغم ما كان متحركاً من ذلك إدغاماً محضاً، فإدغام الساكن منه أولى وأحرى وهو توجيه متين حسن مكين، يساعده النقل والأثر والقياس والنظر. جزاه الله عنا خيراً وقدس سراً، ولم يوجهه الوالد لوضوحه واستغناء بتوجيه غيث النفع له والله أعلم، وإنما كان الإدغام الكامل مقدماً على الناقص في الكلمة المذكورة لأنه مذهب الجمهور، والأصح في الرواية والأوجه في القياس، حتى أن الداني حكى الإجماع عليه كما في غيث النفع والنجوم الطوالع.

واعلم أنه بقي على المؤلف رضي الله عنه من هذا الموضوع بعض كلمات لم يتعرض لها أصلاً ولا أشار صاحب غيث النفع للمقدم أداء منها، من ذلك كلمة ﴿اركب معنا﴾ [هود: ٤٢] فإن قالوناً والبزي وخلاداً قرؤوا بإدغام الباء في الميم مع الغنة بخلف

عنهم، والإدغام مقدم لهم في الأداء على الإظهار كما يؤخذ من كلام الشيخ ابن بري وشارحه الوالد مصرحاً فيه بأن الوجهين مقروء بهما، والمقدم الإدغام لأن أكثر الرواة عليه، وأما خلف قالون في إدغام الثاء من ﴿يلهث ذلك﴾ بـ[الأعراف: ١٧٦] فإن الشيخ النوري أشار إلى تقديم الإدغام فيه على الإظهار إذ كلامه يدل على ذلك لقوله: والإدغام فيه أصح وأقيس، إلى أن قال: ولم يأخذ فيه بعض أهل الأداء إلاّ بالإدغام للجميع، ولولا ما صحّ من الإظهار عند من لم نذكر له الإدغام لكان هو المأخوذ به والله أعلم اهـ. وصرح بقديم الإدغام فيه شيخنا الوالد في شرحه عند ذكر ناظمه ابن بري الخلاف في ﴿اركب﴾ و﴿يلهث﴾ عن قالون، موجهاً تقديم الإدغام في ﴿يلهث﴾ له بما وجه به ﴿اركب﴾ المتقدم آنفاً. ومنها فاتحة سورة القلم فإن ورشاً قرأ بخلف عنه بإدغام النون من ﴿نٓ﴾ في واو ﴿والقلم﴾، مع الغنة، والمقدم له الإظهار كما نصّ عليه شيخنا في شرح النجوم، ولكنه لم يذكر هنا وجه تقديمه له ولعل الوجه في ذلك هو شهرة الإظهار عنه، أو يقال: إن الأظهار لما كان رواية قالون قرين ورش ورفيقه في الرواية عن الإمام نافع رضي الله عنهم وأرضاهم ناسب أن يقدم هو لورش في روايته موفقة لمن هو الأولى بموافقته. والأحق بإيثار روايته والله تبارك وتعالى أعلم.

(فإن قلت) لم أهمل الشيخ ذكر مثل ذلك والحاجة إليه أكيدة كتأكد ما تضمنته رسالته المصنفة في هذا الغرض حيث إن صاحب غيث النفع لم ينص على المقدم أداء في ذلك حتى يقال إنه اتكل عليه وبذلك يبقى القارىء حيران إذ لا نصّ يعتمد عليه، ولا ضابط يرجع إليه، فإن كان مقرئه عارفاً متقناً متبحراً أزاح عنه حيرته وأقنعه وبلغه منيته.

قلت: إن الشيخ ما أهمل تلك الكلمات والجزئيات عن جهل أو عجز أو قلة عناية، وإنما أنشأ رسالته هذه من إملائه وحفظه مسرعاً لإجابة السائلين وتلبية لدعاء الراغبين بحيث لم يسلك سبيل التتبع والاستقراء لضيق الأوقات مع ما مسّه من الضر والبلاء، ويرشد لهذا أنه لم يسارع إلى طبع هذه الرسالة كما سارع إلى طبع رسالته الأخرى التي في وقف حمزة وهشام وطبع شرحه لمقدمة ابن الجزري، فذلك أدل دليل على أنه لما ألف هذه الرسلة عاجلاً ما أمكنه العود والنظر إليها بعين التدقيق والتنقيح والتكميل لما فاته منها كما هو طريق المؤلفين، فلم يساعده القدر لذلك ولا لطبعها حتى عاجلته المنية التي فرضها الله تعالى على كل البرية، رحمه الله ومنحه رضاه. ومع ذلك قد رأيت نفع هذه الرسالة ومحاسنها وأسرارها ولذا رغب إخواني من أهل العلم بارك الله فيهم في طبعها ونشرها كي يعمّ نفعها سائر الأمصار والمدن والأقاليم، وينال جميعنا الثواب ودعاء الخير وفاتحة الكتاب العظيم. ولولا الضنا والضعف واشتغالي بالتعليم ومصالح الدين والرجال، والكدّ على البنين والعيال، لاستقصيت كل ما تحتاجه رسالة

جدّنا قدس سره وعبق ضريحه وقبره من تكميل وتوضيح وتأييد وترشيح مع زيادة ما تحتاجه قراءات الأئمة الثلاثة المتممين للعشرة مما هو مقدم أداء عندهم من أوجه الخلاف أيضاً، كتقديم المد من كلمة إسرائيل لأبي جعفر ثامن القراء العشرة شيخ نافع، فإنه يسهل همزه بخلف عنه في مده وصلاً ووقفاً، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله، وفي أملي أن الله تبارك وتعالى إن مدّني في العمر، وعافاني من الضر والكدر وبارك لي في الزمان والأعمال، ويسر لي طرق الإرشاد وكل ما يرضيه ورسوله في الحال والمآل سلكت هذا الصراط المستقيم، صراط الله ورسوله وكل متق عليم وإن كنت لست من فرسان هذا الشأن. ولكن التشبه بأولي العلم والفضل فلاح وأمان وما ألطف قول الشاعر:

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم ... إن التشبه بالكرام فلاح

وأيضاً لنا أسوة حسنة بأسلافي العلماء المؤلفين الفضلاء، فإني وشكراً لله بين مؤلف محقق عليم ومؤلف شريف كريم، فحق لي أن أقول: ﴿واتبعت ملة آباءي إبراهيم﴾ [يوسف: ٣٨] مستروحاً ومقتبساً مما حكاه الله تعالى عن نبيه يوسف الصديق الحفيظ العليم. وقد روى الإمام البخاري في صحيحه رضي الله عنه وأرضاه أن الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم وهم مع سائر الأسباط المرادون بآل بيت سيدنا إبراهيم الخليل في آية [هود: ٧٣] وهو ﴿رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد﴾ وبآله في الصلاة الإبراهمية على الأصح والله أعلم. على نبينا وعليهم وعلى سائر النبيين والملائكة وجميع المؤمنين أفضل الصلوات. وأزكى التسليمات في كل الأوقات. والحمد لله حق حمده. حمداً موافياً لنعمه ومكافياً لمزيده.

* * *

الرسالة المسماة

بتحرير الكلام
في وقف حمزة وهشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه والتابعين، وكل من تبعهم بإيمان وإحسان إلى يوم الدين.

وبعد فيقول العبد الذليل فقير ربه الرحيم اللطيف، محمد بن علي بن يوسف بن يالوشه الشريف عفا الله عنه وأحسن إليه، وغفر له ولشيوخه ووالديه آمين: قد سالني بعض الإخوان أبان الله لي ولهم معالم العرفان أن اختصر لهم باب هاء الكناية من قصيدة الشيخ الشاطبي رحمه الله، وأضع جدولاً مشتملاً على الألفاظ التي اختلف القراء فيها تيسيراً للطالبين مع أني لست من أهل هذا الشأن ولا من فرسان هذا الميدان، فشرعت فيه ابتناء على حسن ظنهم في هذا الذليل، واعتماداً على عون وتوفيق من الرب الجليل. فقلت: اعلم وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه، أن هاء الكناية في اصطلاح القراء هي الهاء الزائدة الدالة على المفرد الغائب المذكر، وتسمى ضميراً وتتصل بالاسم نحو: أهله ورسوله، وبالفعل نحو: جاءه وينصره، وبالحرف نحو: له ومنه. وأصلها الضم، ولا تكسر إلاّ إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة إلاّ ما استثني لبعض القراء، والضمير هو الهاء وحدها وما وصلت به من واو أو ياء لتكثير حروف الاسم كما أشار إلى ذلك ابن بري حيث قال: (**واعلم بأن صلة الضمير بالواو أو بالياء للتكثير**)ولها أحوال أربعة:

(الأول) أن تقع بين ساكنين نحو **﴿وآتيناه الإنجيل﴾** [المائدة: ٤٦].

(الثاني) أن تقع بين متحرك فساكن نحو **﴿له الملك﴾** [فاطر: ١٣ وغيرها] وهذان لا خلاف للسبعة في عدم صلتهما إلاّ البزي فإنه وصلها في موضع واحد في قوله تعالى عنه **﴿تلهى﴾** [عبس: ١٠] كما قال الشيخ، ولم يصلوا ها مضمر قبل ساكن.

(الثالث) أن تقع بين ساكن فمتحرك نحو قوله تعالى: **﴿فاجتباه﴾** [القلم: ٥٠] وفيه وهذا مختلف فيه، فابن كثير يصل الهاء بياء إن كانت مكسورة وبواو إن كانت مضمومة، ووافقه حفص في لفظ واحد وهو قوله تعالى **﴿ويخلد فيه مهاناً﴾** [الفرقان: ٦٩] والباقون بالقصر كما قال وما قبله التسكين لابن كثير هم إلى آخر البيت.

(الرابع) أن تقع بين متحركين نحو انه هو في ربه أن، ولا خلاف بينهم في صلتها كما أشار له بقوله وما قبله التحريك للكل وصلاً، واستثنوا من هذا القسم عشرة ألفاظ في خمسة عشر موضعاً وقع الخلاف بينهم فيها اثباتاً وحذفاً وإسكاناً (وهي): ﴿يؤده إليك﴾ معاً بـ[آل عمران: ٧٥] و﴿نوله﴾ و﴿نصله﴾]بـ[النساء: ١١٥] و﴿نؤته منها﴾ معاً بـ[آل عمران: ١٤٥] وثالث بـ[الشورى: ٢٠] و﴿فألقه إليهم﴾ بـ[النمل: ٢٨] و﴿يتقه﴾ بـ[النور: ٥٢] و﴿يأته مؤمناً﴾ [بطه: ٧٥] و﴿يرضه لكم﴾ بـ[الزمر: ٧] و﴿يره﴾ معاً بـ[الزلزلة: ٧، ٨] و﴿أرجه﴾ بـ[الأعراف: ١١١] و[الشعراء: ٣٦].

فأما ﴿يؤده﴾ و﴿نوله﴾ و﴿نصله﴾ و﴿نؤته منها﴾ فقرأهن ورش وابن كثير وابن ذكوان وحفص والكسائي بالصلة، وقالون وهشام بخلف عنه بالاختلاس، والباقون بالإسكان.

وأما ﴿فألقه﴾ فقرأه قالون وهشام بخلف عنه بالقصر، والبصري وعاصم وحمزة بالإسكان والباقون بالصلة.

وأما ﴿يتقه﴾ فقرأه البصري وشعبة بالإسكان وخلاد بالصلة وبالإسكان، وقالون وهشام بخلف عنه بالاختلاس، وحفص بسكون القاف والقصر، والباقون بالصلة.

وأما ﴿يأته مؤمناً﴾ فقرأه السوسي بالإسكان، وقالون وهشام بخلف عنهما بالقصر، والباقون بالصلة كما أشار إلى ذلك بقوله: وسكن يؤده مع نوله. إلى آخر الأبيات الأربع.

وأما ﴿يرضه لكم﴾ فقرأه نافع وعصام وحمزة بالقصر، والسوسي بالإسكان، والدوري بالصلة والإسكان، وهشام بالقصر والإسكان، والباقون بالصلة كما قال: وإسكان يرضه ـ إلى قوله ـ له الرحب.

وأما ﴿يره﴾ فقرأه هشام بالإسكان والباقون بالصلة كما قال:

والزلزال خيراً يره بها وشراً يره حرفيه سكن ليسهلا

وأما ﴿أرجه﴾ فقرأه عاصم وحمزة بالإسكان، وورش والكسائي بكسر الهاء والصلة، وقالون بالكسر والقصر، والمكي وهشام بالهمز قبل الهاء وضم الهاء والصلة، والبصري بالهمز وضم الهاء والقصر، وابن ذكوان بالهمز وكسر الهاء والقصر كما قال: وعى نفر أرجئه بالهمز ساكناً البيتين. وهذا هو الجدول:

﴿يؤده﴾ موضعان بسورة آل عمران: ٧٥.

قرأه ورش والمكي وابن ذكوان وحفص والكسائي بالصلة، وقالون وهشام بخلف عنه بالقصر، والباقون بالإسكان.

﴿نوله ما تولى﴾ موضع واحد بسورة النساء: ١١٥.

قرأه ورش والمكي وابن ذكوان وحفص والكسائي بالصلة، وقالون وهشام بخلف عنه بالقصر، والباقون بالإسكان.

﴿نصله جهنم﴾ موضع واحد بسورة النساء: ١١٥.

قرأه قالون وهشام بخلف عنه بالقصر، والبصري وشعبة وحمزة بالإسكان، والباقون بالصلة.

﴿نؤته منها﴾ ثلاثة مواضع اثنان بآل عمران: ١٤٥ وواحد بالشورى: ٢٠.

قرأه البصري وشعبة وحمزة بالإسكان وقالون وهشام بخلف عنه بالقصر، والباقون بالصلة.

﴿فألقه إليهم﴾ موضع واحد بسورة النمل: ٢٨.

قرأه ورش والمكي وابن ذكوان والكسائي بالصلة، وقالون وهشام بخلف عنه بالقصر، والباقون بالإسكان.

﴿يتقه﴾ موضع واحد بسورة النور: ٥٢.

قرأه قالون وهشام بخلف عنه بالقصر، والبصري وشعبة وخلاد بخلف عنه بالسكون، وحفص بسكون القاف والقصر، والباقون بالصلة.

﴿يأته مؤمناً﴾ موضع واحد بسورة طه ﷺ: ٧٥.

قرأه السوسي بالإسكان، وقالون وهشام بخلف عنهما بالاختلاس، والباقون بالصلة.

﴿يرضه لكم﴾ موضع واحد بسورة الزمر: ٧.

قرأه نافع وعاصم وحمزة بالقصر، والسوسي بالإسكان، والدوري بالصلة والإسكان، وهشام بالقصر والسكون، والباقون بالصلة.

﴿يره﴾ موضعان بسورة الزلزال: ٧، ٨.

قرأه نافع والمكي والبصري وابن ذكوان وعاصم وحمزة والكسائي بالصلة، وهشام بالإسكان.

﴿أرجه وأخاه﴾ موضعان بسورتي الأعراف: ١١١ والشعراء: ٣٦.

قرأه قالون بالقصر، وورش والكسائي بالصلة، والمكي وهشام بالهمز وضم الهاء والصلة، والبصري بالهمز وضم الهاء والقصر، وابن ذكوان بالهمز والكسر والقصر، والباقون بالإسكان.

(**تنبيهات**) الأول قد ذكرنا أن هشاماً له القصر بخلف عنه في سبعة ألفاظ وهي: من يؤده إلى ومن يأته مؤمناً، ولم نبيّن الوجه الثاني له وهو الصلة اعتماداً على المصنف لأنه قد ذكر له القصر وسكت عن الوجه الثاني، فعلم أنه الصلة لأنه من قبيل الحذف والإثبات، ولو أراد الإسكان لذكر هشاماً مع الجماعة الذين قرؤوا به، فتبين أن الوجه الثاني لهشام هو الصلة وكذلك قالون في ﴿ومن يأته مؤمناً﴾.

(**الثاني**) جرى في اصطلاح القراء أنهم يعبرون عن زيادة الواو والياء في هذا الباب بالصلة وعن حذفها بالقصر والاختلاس، وليس مرادهم بالاختلاس المصطلح عليه وهو تبعيض الحركة وإنما هو ترك الصلة.

(**الثالث**) قد ذكر الشيخ رحمه الله أن لهشام وجهين في الألفاظ السابقة وهما القصر والصلة، ولم يرجح شراحه أحدهما على الآخر، لكن الذي رجحه بعض المتأخرين هو القصر، فعلى هذا هو الذي يقدم في الأداء. وذكر أن قالون له وجهان في ﴿ومن يأته مؤمناً﴾ بطه وهما الصلة والقصر، فكذلك يقدم له وجه الاختلاس في الأداء لكونه مذهبه في يؤده وأخواته ولكثرة رواة الاختلاس عنه. وذكر أن خلاداً له وجهان في ﴿يتقه﴾ وهما الإسكان والصلة، لكن يقدم في الأداء وجه الصلة، وإن هشاماً له وجهان في ﴿يرضه﴾ وهما الإسكان والقصر فكذلك يقدم وجه القصر في الأداء، وأن الدوري له وجهان وهما الصلة والإسكان لكن بتقديم وجه الصلة في الأداء. والحاصل أن القاعدة المرعية بين أئمة القراء إذا كان الخلف في هاء الكناية لأحد من القراء بين القصر والصلة أو بين القصر والإسكان فالمقدم وجه القصر وإن كان الخلف بين الصلة والإسكان فالمقدم وجه الصلة كذا قال شارح عمدة الخلان والله أعلم.

(**الرابع**) علم مما تقرر أن هشاماً له وجهان في ﴿ومن يأته مؤمناً﴾ لكن الذي شهره سيدي علي النوري في غيث النفع هو الصلة، قال: لم يذكر المحقق الحذف وتبعه على ذلك كثير من المحققين.

(**خاتمة**): لا خلاف في حذف الصلة في الوقف لأجل التخفيف، كما تحذف الضمة والكسرة في المرفوع والمجرور عند الوقف ولئلا يقع الإلباس بين الزائد والأصل والله أعلم. (**وهذا**) آخر ما يسره الله تعالى عليَّ من هذا الاختصار، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم. وأسأله سبحانه وتعالى أن يمنّ علينا وعلى جميع أحبتنا بدخول دار النعيم إنه على كل شيء قدير وهو حسبنا ونعم الوكيل. وكتب في ١٨ قعدة الحرام من عام ١٣٠٠ ثلاثمائة وألف.

❊❊❊

بِسمِ اللَّهِ الرَّحمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله يقول مصححه فقير ربه عبد الواحد المارغني أخذ الله بيده وبلغه الأماني: إن الشيخ لم يبين في رسالته هذه فصول تعريف هاء الكناية ولا وجه تسميتها بذلك ولا معنى الكناية لغة، أما معناها في اللغة فهو الخفاء، وسميت هاء الكناية بذلك لخفائها في نفسها بسبب خروجها من الحلق ولخفاء معادها في بعض المواطن عن بعض القاصرين، ولأنه يكنى بها عن الاسم الظاهر الغائب إيجازاً واختصاراً، ومن هذا المعنى الكناية عند علماء البلاغة حيث يطلقون ملزوم اللفظ كقولهم فلان كثير الرماد ويريدون به وصفه ولو بوسائط، وهو كونه كريماً إذا دل عليه المقام أو السياق، ولا ريب أن هذه الانتقال من الملزوم إلى اللازم قد يخفى على كثير من الأغبياء، ومن هنا سميت كناية.

ومن كنايات القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿كانا يأكلان الطعام﴾ [المائدة: ٧٥] احتجاجاً على المسيحيين، وتقريره أنه سبحانه وتعالى احتج عليهم في دعواهم التثليث بأن المسيح وأمه عليهما السلام كانا يأكلان الطعام، وهو من صفات الحوادث التي لا تليق بالإلّه الحق تبارك وتعالى، ولا تجوز عليه شرعاً ولا عقلاً كما هو مقرر في علم العقائد، ومع ذلك قد كني في الآية الشريفة بأكلهما الطعام عن قضائهما الحاجة البشرية، وذلك أبلغ في نفي صفات الألوهية عنهما، وذلك هو المطلوب في مثل هذا المقام. وإنما احتيج لهذه الكناية العجيبة حتى لم يصرح بالمعنى المكنى عنه تعظيماً وتبجيلاً لمقام النبوة والصديقية، وتعليماً لنا الأدب والحياء والتوقير مع من يستحق ذلك ولو كان أدنى منزلة من المتكلم ألا ترى أن الله عز وجل أخبرنا بذلك في شأنهما على سبيل الكناية وهو سبحانه أكبر وأعظم وأجل وأكرم؟

وكما تسمى بهاء الكناية تسمى بهاء الضمير كما ذكره الجدّ وهو ظاهر، وبهاء المضمر أيضاً كما عبرّ به الشاطبي رضوان الله عليه في قوله: ولم يصلوا ها مضمر قبل ساكن. وأما بيان فصول تعريفها ولغاتها الأربع فقد تكفل به شيخنا الوالد في شرحه النجوم عليه رحمة ربنا الكريم فليراجع. قال فيه بعد ذكره اللغات الأربع: والأصل من هذه اللغات الضم والصلة بواو مطلقاً بدليل اطراد ذلك فيها: إذ كل هاء مكسورة يجوز ضمها فقد قرىء في المتواتر عليه ﴿لأهله امكثوا﴾ [طه: ١٠، القصص: ٢٩] بضم

الهاء من عليه ولأهله، وقرىء شاذاً ﴿فيه هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] ﴿فخسفنا به وبداره الأرض﴾ [القصص: ٨١] بضم الهاء من فيه ومن به وبداره اهـ. والشاذ ما وراء العشرة على الصحيح كما في جمع الجوامع وكتب القراءات المحررة، وعلل بعضهم أصالة الضم والصلة بواو بأنها لما كانت خفية تشبه الألف في الخفاء أعطيت أقوى الحركات وهو الضم، فإن وقع قبلها كسر أو ياء ساكنة كسرت طلباً للخفة والمشاكلة فتنقلب الواو ياء لأنهم يفرون في كلامهم من الواو الساكنة بعد الكسرة إلى الياء طلباً للخفة.

(قول الشيخ والضمير هو الهاء وحدها الخ) وقع خلاف بين القراء والنحاة في كون هاء الكناية هي الضمير وحدها أو بمقارنة صلتها، والأول هو الصحيح وهو مذهب الجمهور والصلة عندهم زائدة. ومن ثَمَّ قال إمام أئمة النحويين وبدر البصريين الشيخ سيبويه رحمه الله ووالديه، وقربه زلفى لديه: زيدت الواو على الهاء في المذكر كما زيدت الألف عليها في المؤنث ليستويا في باب الزيادة. وقال بعضهم: إنما زيدت عليها لتخرجها من الخفاء إلى الإبانة لأن الهاء من الصدر والواو من الشفتين، فإذا زيدت عليها بينتها. (قول الجد) في الحالة الثانية من إحوالها الأربعة، وهذان لا خلاف للسبعة في عدم صلتها إلّا البزي فإنه وصلها في موضع واحد في قوله تعالى ﴿عنه تلهى﴾ [عبس: ١٠] الخ وجه ترك الصلة في الحالة الأولى والثانية أنها لو وصلت فيهما لأدى ذلك إلى الجمع بين الساكنين وهو ممنوع، وهذا الحكم يجري أيضاً في ضمير المؤنث المجمع على صلته بالألف مطلقاً أي وصلاً ووقفاً، فإن صلته تحذف لفظاً لا كتابة الساكن بعدها، أي حذراً من اجتماع الساكنين، وذلك كقوله تعالى: ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾ [البقرة: ٢٥ وغيرها] ﴿فاجاءها المخاض﴾ [مريم: ٢٣] وهو مقتضى عموم قول الشاطبي، ولو يصلوا ها مضمر إذ هو يشمل ضمير المذكر والمؤنث وإن كان خلاف القراء واقعاً في خصوص المذكر كما نبّه عليه شارحه الشيخ ابن القاصح، قال رحمه الله تعالى: ولا يرد على هذا الإطلاق إلّا موضع واحد بعبس وهو قوله تعالى: ﴿عنه تلهى﴾ في قراءة البزي بصلة هاء المضمر قبل الساكن، أي وهو التاء المشددة من تلهى. (أقول): وهذا الإيراد تبع الشارح المذكور فيه المحقق أبا شامة رحمه الله ونعمه، وأجاب عنه العلامة الشيخ الجعبري جازاه الله عنا خيراً، وطاب روحاً وقبراً بما حاصله: إن ذكر الناظم ﴿عنه تلهى﴾ في فرش الحروف يقيد إطلاقه هنا وهو جواب عالٍ نفيس، متعه بالحسنى وزيادة ربنا الكريم القدوس.

(قوله) في التنبيه الثاني جرى في اصطلاح القراء الخ، يؤيده قول الحافظ أبي عمرو الداني رضي الله عنه، وإطلاق القصر على حذف الصلة والمدّ على إثباتها

اصطلاح للمتقدمين من القراء والنحويين، أي ولا مشاحة في الاصطلاح. **(قول الشيخ في الخاتمة)** لا خلاف في حذف الصلة في الوقف لأجل التخفيف الخ. يعني إلاّ صلة ضمير المؤنث فلا تحذف وقفاً كما لا تحذف وصلاً إن لم يلقها ساكن بعدها كما مرّ بيانه، ومن الناس من يحذف صلة هاء الضمير المذكر الواقع بين متحركين جهلاً أو تساهلاً في خطبه الجمعية وغيرها كخطبة النكاح وفي إلقاء دروسه العلمية فيقول في كلمتي الشهادة: أشهد أن لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، وأن سيدنا محمداً عبده ورسوله بحذف صلة هاء وحده وله من الكلمة الأولى، وبحذفها من عبده ورسوله من الثانية حال الوصل وهو خطأ لا يحل قراءة ولا ينبغي عربية في غير القرآن العظيم وإن جاز حذفها في لغة ضعيفة، ولندورها لا يقاس عليها في فصيح الكلام، وكذا يحذفها كثير من الخطباء الجاهلين بهذا الفن وقواعده الغير المتمكنين في علوم العربية أيضاً، ويزعمون أنهم من الراسخين في العلم ويحسبون أنهم على شيء فيقولون: أحمده سبحانه وتعالى بحذف صلة الضميرين وبحذف الألف الثاني من تعالى أيضاً، ولا شك أن تعالى بالألف فعل ماض معناه التنزيه والتقديس، بخلاف تعال بحذف الألف فإنه فعل أمر بمعنى أقبل. ومن أغرب ما سمعت في هذا الموضوع أن بعض علماء عصرنا ممن يدعي الأعلمية بل والاجتهاد، وهو من رؤساء أهل الحكم والعلم كان حضر في حفلة عقد نكاح مع شيخنا الوالد، وكان الوالد وكيل الزوج فقبل عنه عقب الإيجاب بقوله: قبلت له بسكون الهاء واقفاً من غير صلة كما هو الصواب قراءة ولغة، فعارضه في ذلك المجلس مع ما اشتمل عليه من العلماء والفضلاء وحكام الشريعة وغيرهم هو ورفيقه علماً ووظيفاً قائلين له: الصواب أن تقول قبلت له بالضم والصلة. فقال لهما: يمنع هذا لدى الوقف، وما قلته هو الحق والمنصوص عليه في علم اللغة والقراءة والرسم العثماني والقياسي. فأجاباه بأن هذا لا نعرفه لغة ولا رسماً. فعند ذلك قال لهما الوالد للحق منتصراً جوزي عنا خيراً: عجباً لقوم يجهلون شيئاً مارسوه طول أعمارهم تعلماً وتعليماً وطاب عندهم واحترق، ثم ساق لهما احتجاجاً عليهما بين جمال الدين ابن مالك رفعه الله مكاناً علياً وجعله ممن يتنعم ويحظى بالنظر إليه بكرة وعشياً، أعني قوله في الخلاصة أوائل باب الوقف:

واحذف لوقف في سوى اضطرار ... صلة غير الفتح في الإضمار

فبهتا وسكتا وأطرقا ملياً ثم تناجيا وأخذهما الغيض والقلق، وغضبا وكاد أن ينقطع منهما عرقق الغضب وينشق، فصارا يحاولان العثور على بعض النصوص في ذلك ولو ضعيفاً ليؤيدا دعوتهما الباطلة معارضة للحق وأهله، وترفعاً على أهل القرآن وعلومه

ورجاله. والأمر لله ولا قوة إلا به وما النصر إلاّ من عند الله العزيز الحكيم ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير.

ومن أعجب ما يطرق السمع أيضاً وتقشعر منه الجلود غيرة وفيضاً ما حكاه لنا الوالد حين حضوره في بعض الموالد قائلاً إنه حضر ذات يوم موكب سرد المولد المحمدي لبعض أحبائه، وكان ممن حضر معه بعض علماء العربية ومدرسيها العظام، فخاض معه في مسائل علمية من قراءة ونحو ولغة ثم قال للوالد مازحاً في زعمه أو متهكماً: أيها الشيخ أكانت العرب تقول إن زيداً قائم بغنة نون إن وتنوين زيداً ومد قائمٍ؟ فأجابه شيخنا الوالد رحمه الله تعالى ونعمه بقول: ما أجهلك بلغة قومك متمثلاً بهذا الحديث الشريف. فقال له: كيف ذلك وهل يخاطب مثلي بمثل هذا الكلام؟ فقال له: هل قرأت شرح الأشموني وأقرانه؟ قال: أتستهزىء بنا وتسخر منا؟ فقال له الوالد: معاذ الله لا نستهزىء وإنما نريد إيصالكم للجواب على سبيل التذكير، أو إرشادكم للصواب ثم قال: راجع خاتمة باب الإدغام في شرح المحقق الأشموني على الألفية مع حواشيه تلف ما يشفى الغليل ويبري العليل بالنسبة لما سألتني عنه، فإنه ذكر الغنة وأحكام النون الساكنة والتنوين وضروبها ولغاتها بما يقرب مما ذكره علماء القراءات. أقول وأيضاً لولا أن الغنة مأثورة عن العرب ما ذكرها أرباب اللغة والنحو والتصريف وما وردت القراءة بها، إذ كل ما قرىء به موجود في اللغة ولا عكس كما هو مقرر في محله، لا سيما والقراء كلهم اخذوا بها أداء وجمعاً فهي من المتواتر قطعاً، فكيف يستريب أحد من العلماء في وجود الغنة لغة وقياساً والحال أنها لغة القرآن والحديث ولغة أهل الحجاز ودهاقين العرب؟ فقد ورد أنهم كانوا يترنمون في كلامهم بالغنة حينما يجتمعون في سوق عكاظ وغيره، فينشدون الأشعار الرائقة والحكم البليغة اللائقة، ومما لا يغرب أن القرآن أنزل بلغة الحجازيين وقريش غالباً قُرَوِعِي جانب الغالب، فكانت الغنة في جميع حروفه التي تغن وأن النبي ﷺ قرشي هاشمي، وجل كبار الصحابة كذلك رضوان الله عليهم أجمعين. فلما سمع ذلك من الوالد عامله الله بعفوه وكرمه ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به، وصار من هذه المناظرة الاتفاقية إذا رآه في مجلس قام منه فزعاً مستكبراً تدور عيناه كالذي يغشى عليه من الموت حسداً من عند نفسه قال الله عز وجل في محكم تنزيله حكاية عن أهل الكتاب عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً﴾ [النساء: ٥٤] والمراد بالناس في الآية الكريمة نبينا ﷺ وعلى آله.

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ... فالناس أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميم

(لطيفة) من أنواع الذكر عند بعض المتصوفة ومن تبعهم من أهل الطرق اسم الصدر وصيغته إه وهو مأخوذ من هاء اسم الجلالة أو هاء هو، واختلف العلماء في أنه يعد من الأذكار الصحيحة الشرعية التي يثاب عليها ذاكرها أو لا يعد منها بل هو من بدع جهلة أهل الطرق التي ما أنزل الله بها من سلطان، وقد شدد كثير من علمائنا النكير عليهم وعلى من يقلدهم، وبعضهم أنكر وجود علم التصوف وأهله أصلاً في الشريعة، والتحقيق أن اسم الصدر لا يعد من صحيح الأذكار إلّا إذا كان للذاكر سند وإذن متصل في ذلك من شيخه المربي العارف بالله تعالى حق معرفته وهذا إن كان حياً وهو الأصل المتفق عليه عندهم، فإن كان متوفياً ولم يوجد شيخ حي اعتبر طريقه الصحيح الذي كان عليه الخالي من البدع والضلالات الثابت بالتواتر وبالنقول الصحيحة السليمة من النزغات والافتراءات، ولا نظر لما ابتدعه شيعة كل ولي مرب وجهلة ابتاعه من كل ما لا يقتضيه أصول الشريعة ولا فروعها، ولا بد من السند الصحيح المتصل من الذاكر المريد إلى الشيخ الولي المتوفى، وينبغي له حسن الظن في ذلك الشيخ حياً كان أو ميتاً سواء كان من أهل العلم أم من غيرهم، كما ينبغي له أن يكون محباً صادقاً لمربيه متبعاً له في كل ما يشير به عليه من الأحكام الشرعية اعتقاداً وعملاً إن وافق الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ومن التخلق بالخلق المحمدية والصحبية واتباع سبيل صالح السلف، واجتناب بدع ومناكر الخلف ونحو ذلك من كل ما يرجع للتخليات والتحليات. وما أجل قول الشيخ ابن عاشر في هذا المقام، أسكنه الله تعالى دار السلام: يصحب شيخا عارف المسالك الأبيات. فإن كان الأمر كذلك اتبعه أمراً ونهياً وتخلقاً وسائر ما يتبع طريقه لزوماً وندباً ومجاهدة وغير ذلك مما يعتبر عند أهل الشريعة والحقيقة مما كان عليه صاحب الشريعة وأصحابه وأولياء أمته ﷺ وعلى آله وعليهم أجمعين، من ذلك الأوراد المأثورة والأذكار التي ينال بها صاحبها العجائب والأسرار، ويصل بها على يده وطريقه إلى مولاه العظيم، ويصير عارفاً به سبحانه مهدياً الصراط المستقيم. ومن الأذكار الواردة عنهم اسم الصدر المومى إليه المنحوت والله أعلم من اسم الجلالة أو من ضميره، وأما الذكر باسم الجلالة وبضميره فثابت قال الله تعالى في كتابه العزيز ﴿قل الله﴾ من قوله سبحانه بسورة [الأنعام: ٩١] ﴿وعلمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون﴾ ومن قوله تعالى بسورة [سبأ: ٢٤] ﴿قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله﴾ الآية فتذكر الله تعالى باسمه الأعظم واقفاً عليه بالسكون أو واصلاً له بالرفع كما في الآيتين، أو ناصباً بتقدير: اعبد أو اذكر أو نحو ذلك، وينبغي ملاحظة التلاوة عند الذكر أي تلاوة اسم الجلالة من إحدى الآيتين المذكورتين أو من

كلمة التوحيد التي بسورة القتال مع ذكر الله به كي يحصل للذاكر ثوابان: ثواب التلاوة وثواب الذكر، ومثل ذلك الذكر بضمير اسم الجلالة ولا يكون إلّا منفصلاً، أعني قولهم هو بسكون الواو وقفاً وبفتحها وصلاً فإنه من الذكر الثابت المجازى صاحبه عنه، لا سيما أن قصد التلاوة على ما مرّ في الذكر باسم الجلالة الأعظم بأن يقصد تلاوة هو من قوله تعالى ﴿هو الله الذي لا إله إلّا هو﴾ [الحشر: ٢٢، ٢٣] أو من قوله عز وجل ﴿قل هو الله أحد﴾ [الإخلاص: ٢] ومن الخطأ واللحن قول الذاكرين هو بفتح الواو مشبعة بألف، فهو من الممنوع الذي ربما يأثم صاحبه وسامعه إن لم يغير منكره.

وأما الذكر بكلمة التوحيد لا إله إلّا الله أو بكلمتي الشهادة وهما: لا إله إلّا الله محمد رسول الله فهو أفضل وجوه الذكر وطرقه اتفاقاً بين علماء الظاهر والباطن، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**أفضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا إله إلّا الله**». وقوله ﷺ: «**أفضل الذكر لا إله إلّا الله، وأفضل الدعاء استغفر الله**» وتعظم الأفضلية وتتأكد بملاحظة التلاوة أيضاً بأن يلاحظ الذاكر عند ذكره بها تلاوة لا إله إلّا الله من قوله سبحانه وتعالى بسورة القتال ﴿فاعلم أنه لآ إله إلا الله﴾ [محمد: ١٩] وتلاوة محمد رسول الله من قوله جل وعلا بسورة [الفتح: ٢٩]: ﴿محمد رسول الله﴾ ولذا نرى بعض شيوخ الطرق يتلون آية القتال المذكورة عند الشروع في ذكر الهيللة جماعة، فيفتتح كبيرهم بالآية الشريفة ويتبعه جماعة الطريق في ذكر كلمة التوحيد بلسان واحد، فيريد بذلك ملاحظة التلاوة مع الذكر وإن كان جهلة شيوخ الطرق لا يريدون بذلك شيئاً سوى تقليد من أسس ذلك من علماء ذلك الطريق، فقد لاح لك من هذا التقرير أن مراتب الذكر أربعة: أولها وأفضلها لآ إله إلّا الله أما وحدها وإما بتمامها أي مع محمد رسول الله، وهو الأفضل والأكمل لأحاديث دالة على ذلك، ثم اسم الجلالة وهو الله، ثم ضميره وهو هو، ثم اسم الصدر وهو إه. فالأولى مرتبة يشترك فيها الخواص والعوام، والثانية مرتبة الخواص إذ فيها الاكتفاء باسم الجلالة عن النفي والإيجاب والحصر المستفادة من الهيللة مع استحضارهم لمعاني كلمة التوحيد بطريق ذكر اسم الجلالة الذي هو قطب دائرتها والركن الأعظم منها، والثالثة والرابعة مرئية خواص الخواص إذ في الثانية الاكتفاء بالضمير المنفصل المكنى به عن الظاهر اختصاراً وهو اسم الجلالة هنا، وفي الرابعة الاكتفاء بهاء الاسم الأعظم أو هاء ضميره وهو المعبر عنه باسم الصدر، وذلك مقام الشهود وحضور القلب والبصيرة مع الحضرة الإلهية حتى استغنى بالضمير والإشارة عن صريح الذكر باسم الجلالة في العبارة إلّا ان اسم الصدر أخص من الضمير لكونه إشارة للإشارة، إذ هو إشارة للضمير الذي هو إشارة لاسم الجلالة الذي هو إشارة لكلمة التوحيد.

وبالجملة فهي مقامات على حسب مراتب الذاكرين يشير بها عليهم شيوخهم السادة العارفون، وكل مريد يقف على حدّ مقامه المأذون فيه من قبل شيخه المربي، ولا يجمع بين كلها في الذكر إلاّ من وصل إلى المرتبة العليا وتبحر في مقامات القوم العباد المخلصين الزهاد الذين جاهدوا النفس والشيطان، وذاقوا حلاوة التقوى والإيمان حتى يعد من صفهم ومن حزبهم ﴿أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون﴾ [المجادلة: ٢٢] كما قال الله ربنا قال جل وعلا ﴿إن أولياؤه إلاّ المتقون ولكن أكثرهم لا يعلمون﴾ [الأنفال: ٣٤] ويعد من الذين قال الله جل ذكره في حقهم ﴿قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾ [المؤمنون: ٢] الآيات والذين قال فيهم وقوله الحق ﴿وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً والذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً﴾ [الفرقان: ٦٢، ٦٤] الآيات وممن قال تعالى في شأنهم ﴿تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمعاً ومما رزقناهم ينفقون﴾ [السجدة: ١٦] الآية وممن قال عز وجل فيهم ﴿كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون وبالأسحار هم يستغفرون﴾ [الذاريات: ١٨] الآية. والله سبحانه أعلم بالصواب. نسأله تعالى أن يجعلنا ممن أوتي الحكمة وفصل الخطاب، ومن أهل قربه ووداده، وممن رضي الله عنهم ورضوا عنه بمنه ومزيده، ومن أهل التقى والصلاح الشرعي والإفادة، وممن ختم لهم بالسعادة ورزقوا الحسنى وزيادة آمين.

(تتمة): اذكر بمناسبة ذكر جدول هاء الكناية الذي لجدنا جدولاً آخر له رحمة الله ورضي عنه، مفيداً في بابه يتضمن ذكر البدور السبعة ورواتهم وطرقهم المقروء بها وغير المقروء بها، ونصه الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وكل من والاه وبعد: فاعلم أن لكل قارىء من القراء السبعة راويين مشهورين، وكل راو له طريقان مشهوران طريق يقرأ به من نظم القصيد وطريق لا يقرأ به، فإذا وجدت شيئاً في القصيد خرج فيه المصنف عن طريق كتابه فهو على جهة الحكاية وتتميم للفائدة، وها أنا ذا أجعل جدولاً فيه أسماء القراء ورواتهم وطرقهم مشيراً بالقاف للقارىء، وبالراء للراوي، وبالطاء وحدها للطريق الذي يقرأ به من نظم القصيد، وبالطاء مع اللام للطريق الذي لا يقرأ به من النظم المذكور، والله حسبي ونعم الوكيل وعليه أتوكل وهذه صورة الجدول:

نافع ق	
قالون ر	ورش ر
ط أبي نشيط	ط الأزرق
ط لا الحلواني	ط لا الأصبهاني

ابن كثير المكي ع	
البزي ر	قنبل ر
ط أبي ربيعة	ط ابن مجاهد
ط لا ابن الحباب	ط لا ابن شنبوذ

أبو عمرو البصري ق	
الدوري ر	السوسي ر
ط أبي الزعراء	ط ابن جرير
ط لا ابن فرج	ط لا ابن جمهور

ابن عامر الشامي ق	
هشام ر	ابن ذكوان ر
ط الحلواني	ط الأخفش
ط لا الدارجوني	ط لا الصوري

عاصم ق	
شعبة ر	حفص ر
ط يحيى ابن آدم	ط عبد الله ابن الصباح
ط لا يحيى العليمي	ط لا عمرو ابن الصباح

حمزة ق	
خلف ر	خلاد ر
ط إدريس	ط ابن شاذان
ط لا ابن عثمان	ط لا ابن الهيثم

الكسائي ق	
أبو الحارث ر	حفص الدوري ر
ط محمد البغدادي	ط جعفر النصيبي
ط لا سلمة ابن عاصم	ط لا أبي عثمان الضرير

حرره فقير ربه خديم القرآن العظيم والعلم الشريف محمد بن علي بن يالوشه الشريف، في ١٧ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ انتهى.

***

وقد نظم شيخ مشائخ جدنا سيدي محمد بن الرايس رحمه الله. وجعل الجنة منزلة وعقباه، ذلك أي طرق حرز الأماني المقروء بها في عشرة أبيات لامية بسيطة فقال ـ لله دره في كل صنع ومقال ـ:

الحمد لله والصلاة بعد على ... من جاء بالذكر لرب السماء العلا
محمد خير خلق الله كلهم ... ثم على آله وصحبه الفضلا
وبعد خذ طرقاً مشهورة عن روا ... ت السبع أعني البدور كلهم بالولا
طريق قالون قل أبو نشيطهم ... ويوسف الأزرق عن ورشهم قد تلا
عن أحمد البزي قل أبو ربيعهم ... كذا قرأ ابن مجاهد على قنبلا
عن دورهم قل أبو الزعراء عن صالح ... ابن جرير أبو عمران فلتعقلا
وعن هشام روى حلوان والأخفش ... عن ابن ذكوان أيضاً فاعلمن وانقلا
يحيى ابن آدم قل طريق شعبتنا ... أبو عبيدهمُ عن حفصنا قد تلا
إدريس عن خلف وابن شذان على ... خلادٍ الذي على سليم قد رتلا
وعن أبي الحارث البغداد ثمت عن ... دوريه جعفرٌ النصيبي قد نقلا

وأما طرق البدور الثلاثة المتممين للعشرة فقد نظمها العلامة قاره بطاقٍ في خمسة أبيات رجزية حيث قال:

عيسى ابن وردان له الفضل بن شا ... ذان إمام من وعى ومن تلا
والهاشمي عن ابن جماز روى ... علماً عزيزاً سائغاً مسلسلا
نخاسهم يا صاح عن رويسهم ... تلا من العلم إلى أن حصلا

ورَوحنا له ابن وهب ينتمي أحمد عن ورّاقهم تنبلا
نساج عن إدريسهم تبحرا حتى غدا معظماً مبجلا

(قلت): وعليه فيلحق بجدول جدنا المذكور هذا الجدول الآتي تتميماً للعشرة الكرام البررة، تغمدهم الله برحمته وأسكنهم بحبوحة جنته.

أبو جعفر ق	
ابن وردان ر	ابن جماز ر
ط الفضل بن شاذان	ط أيوب الهاشمي

يعقوب ق	
رويس ر	روح ر
ط النخاس	ط ابن وهب

خلف ق	
إسحاق ر	إدريس ر
ط السوسنجردي	ط النساج الشطي

خاتمة: من أعجب وأحكم ما كان أن جاء عدد القراءات المتواترة اتفاقاً على عدد الأحرف السبعة القرآنية الواردة في حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف». وفي ذلك استرواح لطيف، وكذلك يستروح عدد القراء العشرة من عدد الأصحاب العشرة للحضرة المحمدية المبشرين بالجنة في حديث خاص جامع لكلهم، ومن عدد أيام الصيام العشرة التي ثلاثتها في الحج وباقيها في الرجوع منه كما قال الله عز وجل ﴿**فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة**﴾ [البقرة: ١٩٦].

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير محمد بن علي بن يالوشه: الحمد لله الحليم الرحمن الذي علم القرآن خلق الإنسان علمه البيان، والصلاة والسلام على من أيده الله بمعجزة الفرقان سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان وبعد: فقد سألني بعض الفضلا، وقاه الله كل مكروه وبلا، أن أجمع له مسائل وقف حمزة وهشام على الهمز في رسالة باختصار ملخصة من تآليف الأئمة الأخيار، موافقة لما تضمنه كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني، والقصيدة اللامية للإمام الشاطبي المسماة بحرز الأماني، مع أني لست من فرسان هذا الميدان، وقلة بضاعتي محققة عند ذوي العرفان، فأجبت سؤاله معتمداً على عون من الرب الرحيم، وراجياً منه أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وسميتها **تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام**. وحيث قلت: كقوله أو كما قال فالمراد به الشيخ الإمام أبو محمد قاسم بن فيره الشاطبي من قصيدته اللامية.

(مقدمة): اعلم وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه أن باب وقف حمزة وهشام على الهمز يجب الاعتناء به خصوصاً لمن تصدى للإقراء، وهو يعم أنواع التخفيف ولهذا عسر ضبطه. قال أبو شامة: هو من أصعب الأبواب نثراً ونظماً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده. وقال الجعبري: وآكد أشكاله أن الطالب قد لا يقف عند قراءته على شيخه فيفوته أشياء، فإذا عرض له وقف بعد ذلك أو سئل عنه لم يجد له أداء وقد لا يتمكن من إلحاقه بنظائره فيتحير، فينبغي للشيخ أن يبالغ في توقيف من يقرأ عليه عند المرور بالمهموز صوناً للرواية انتهى. ولغموض هذا الباب أفرد له جماعة من المصنفين تصنيفاً كابن مهران وأبي الحسن بن غلبون والداني، ولنرجع إلى المقصود بعون الملك المعبود فنقول: قد تقرر عند علماء القراءات أن حمزة رحمه الله تعالى كان يغير الهمز في حال الوقف، إلّا أن الرواة اختلفوا عنه فذهب بعضهم إلى التغيير مطلقاً سواء وقع الهمز أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، وذهب آخرون إلى خصوص المتوسط والمتطرف وهو مذهب الداني والشاطبي ومن وافقهما، ولهذا قال:

وحمزة عند الوقف سهل همزه ... إذا كان وسطاً أو تطرف منزلا

لكن المتوسط ينقسم إلى ثلاثة أقسام: متوسط بنفسه وهو ما يقع بعد حروف من

أصول الكلمة كإسرائيل والملائكة، ويدخل فيه المنصوب المنون نحو دعاء ونداء لأن التنوين يقلب ألفاً في الوقف. ومتوسط بزوائد لازمة وهو ما يقع بعد حروف المضارعة نحو يؤمنون وبعد الميم في اسمي الفاعل والمفعول نحو مؤمن ومؤجلاً، ويدخل فيه نحو وأمر وفاؤوا لأنه لايمكن أن يوقف على الواو والفاء لأنهما نزلا منزلة همزة الوصل، ويدخل فيه أيضاً نحو ﴿الذي ائتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣] ﴿ويا صالح ائتنا﴾ [الأعراف: ٧٧] لأن الكلمة التي قبل الهمزة قامت مقام الواو والفاء في وامر وفاؤوا، وهذان القسمان فيهما وجه واحد وهو التخفيف. ومتوسط بزوائد غير لازمة وهو ما يقع بعد ها التنبيه نحو ها أنتم، ويا النداء نحو يا أيها، ولام الابتداء نحو لأنتم، ولام الجر نحو لأبويه، وباء الجر نحو بناخرين، ولام التعريف نحو الأرض ونحو ذلك. وهذا القسم فيه وجهان التحقيقَ والتخفيف كما قال:

وما فيه يلفي واسطاً بزوائد دخلن عليه فيه وجهان اعملا
كما ها ويا واللام والبا ونحوها ولامات تعريف لمن قد تأملا

وهذا المذهب الذي خصّ المتوسط والمتطرف دون المبتدأة مقيد بما لم تكن المبتدأة بعد ساكن صحيح ونحو: من آمن، وقل أوحي. وإلّا ففيها وجهان: النقل والتحقيق كما قال في باب النقل:

وعن حمزة في الوقف خلف

والمتطرف هو ما ليس بعده في الوقف حرف، ويدخل فيه شيء المرفوع والمجرور لأن تنوينهما يحذف وقفاً، وفيه وجه واحد وهو التخفيف، فتلخص من هذا أن الهمز المبتدأ به إن كان قبله ساكن صحيح ففيه وجهان النقل والتحقيق. والنقل مقدم في الأداء، وإلّا ففيه التحقيق والهمز المتوسط إن توسط بنفسه أو بحرف زائد لازم ففيه التخفيف لا غير، وإن توسط بحرف زائد غير لازم ففيه الوجهان والتحقيق مقدم، والهمز المتطرف حكمه التغيير بلا خلف، ثم إن لحمزة في تخفيف الهمز مذهبين قياسياً وهو الأشهر ورسمياً وسيأتي. فالتخفيف القياسي يختلف باختلاف حال الهمز وذلك لأن الهمز إما أن يكون ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً فهو ينقسم إلى خمسة أقسام لأنه إما متوسط أو متطرف، والمتوسط إما ان يكون بعد حرف من أصول الكلمة نحو بئر والذئب، أو يكون بعد حروف زوائد نحو يؤمنون وتالمون، أو يكون بعد كلمة نحو ﴿يا صالح ائتنا﴾ [الأعراف: ٧٧] والمتطرف إما أن يكون سكونه أصلياً ويقع بعد فتح نحو اقرأ، وبعد كسر نحو هيىء. وليس في القرآن ما قبله ضم ومثاله لم يسؤ، أو عارضاً للوقف ويقع بعد الحركات الثلاث نحن بدأ ويبدىء. فهذه أقسام الهمز الساكن،

وحكمه أن يخفف بالبدل من جنس حركة ما قبله فيبدل واواً بعد الضم، وألفاً بعد الفتح، وياء بعد الكسر. وهذا مستفاد من كلامه حيث قال:

فأبدله عنه حرف مدّ مسكناً ومن قبله تحريكه قد تنزلا

تنبيهات: الأول إذا وقف على ﴿أنبئهم﴾ بـ[البقرة: ٣٣] و﴿نبئهم﴾ بـ[القمر: ٢٨] لحمزة بالإبدال ياء على ما تقرر، فاختلف في ضم الهاء وكسرها، فكسرها ابن مجاهد وابن غلبون لمناسبة الياء وضمها الجمهور للأصل وهو الأصح والأقيس كما نبّه عليه بقوله:

وبعض بكسر الها الياء تحولا كقولك انبئهم ونبئهم

الثاني: إذا وقف على رؤيا فتبدل الهمزة ياء وحينئذٍ يجوز الإظهار مراعاة للأصل، والإدغام مراعاة للفظ والخط كما أشار له بقوله:

ورئيا على إظهاره وإدغامه

وكذلك الحكم في تؤويه وتؤوي كما نص عليه في التيسير ولم يذكره الشاطبي لما في رئيا من التنبيه عليه الثالث: إذا وقف على ﴿الهدى ائتنا﴾ [الأنعام: ٧١] امتنعت الإمالة في الوقف لأن الألف بدل من الهمزة على الأصح. الرابع: إذا ابتدأ بائتنا واؤتمن فالإبدال ياء في الأول وواواً في الثاني وجوباً لجميع القراء كما ذكره في باب الإبدال في قوله:

(وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم إذا سكنت عزم كآدم أو هلا)

وإن كان الهمز متحركاً فهو ينقسم إلى ما قبله ساكن وإلى ما قبله متحرك، فالهمز الذي قبله ساكن يكون متوسطاً ومتطرفاً وذلك الساكن لا يخلو من أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرف لين أو واواً أو ياء مديتين أصليتين أو واواً أو ياء مديتين زائدتين، والمراد بالزائد هنا ما زاد على الفاء والعين واللام فنحو سيء وسوء الياء والواو فيهما أصليتان لأن وزنهما فعل وفعل، ونحو: هنيئاً وقروء، الياء والواو فيهما زائدتان لأن وزنهما فعيلاً وفعول، أو يكون الساكن ألفاً مثال الساكن الصحيح والهمز متوسط ومتطرف يجأرون ويسأمون ودفء والخبء والمرء. ومثال حرف اللين: سوءاتهما وشيئاً والسوء وشيء. ومثال الواو والياء الأصليتين: سيئت والسوءا وجيء وسوء ومثال الواو والياء الزائدتين: هنيئاً وقروء وبريء. ومثال الألف: أبناءكم والسماء. فهذه أنواع الهمز المتحرك الذي قبله ساكن، وحكمه إن كان قبله ساكن صحيح أو حرف لين أو واو أو ياء مديتان أصليتان النقل، بأن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وتحذف الهمزة على قاعدة النقل كما قال:

وحـرك بـه مـا قبله متسكنـاً   وأسقطه حتى يرجع اللفظ أسهلا

تنبيه: إذا نقلت الحركة من الهمز المتطرف إلى الساكن قبله وحذفت الهمزة نحو: شيء، صار المنقول إليه متطرفاً فنسكنه للوقف، فيكون السكون الموجود في الوقف غير الموجود في الوصل، والفرق بينهما أن الذي كان في الوصل هو الذي بنيت الكلمة عليه، والذي في الوقف هو الذي عدل من الحركة إليه، ولذلك يجوز أن يشم ويرام فيما يصح فيه ذلك كما سنبينه إن شاء الله تعالى نصّ عليه بعض المحققين. وإن كان قبله واو أو ياء مديتان زائدتان حكمه البدل والإدغام فيبدل الهمز واواً بعد الواو وياء بعد الياء، ثم يدغم أول المثلين في الثاني كما قال:

ويـدغم فيـه الـواو واليـاء مبـدلا   إذا زيـدتـا من قبـل حتى يفصـلا

فتبين من هذا أن الواو والياء الساكنتين قبل الهمز المتحرك ينقسمان إلى أصلي وزائد، وأن حكم الأصلي أن تنقل حركة الهمزة إليه سواء كان حرف لين أو حرف مدّ ولين، وأن حكم الزائد إبدال الهمزة بعده حرفاً مثله وإدغامه فيه، هذا مذهب صاحب التيسير. وذكر الشيخ الشاطبي عن بعض القراء كأبي العلا ومكي أنهم أخذوا لحمزة في الوقف على الهمز المتحرك الذي قبله واو أو ياء أصليتان. بالإبدال ياء بعد الياء وواواً بعد الواو، وإدغام الأول في الثاني إجراء للأصلي مجرى الزائد، ولا فرق بين أن يكونا حرفي مدّ أو حرفي لين. ولهذا قال:

ومـا واو أصلي تسكن قبله أو   اليا فعن بعض بـالإدغـام حمـلا

توضيح: إذا وقفت على نحو قروء وخطيئة تعين الإبدال لا غير، وإذا وقفت على نحو سوءة وهيئة وسيئت والسوءا جاز النقل والإبدال، والنقل مقدم في الأداء. وإن كان الساكن ألفاً فلا يخلو الهمز من أن يكون متوسطاً أو متطرفاً، فإن كان متوسطاً فحكمه التسهيل بين بين، فيسهل المفتوح بين الهمزة والألف والمضموم بين الهمزة والواو والمكسور بين الهمزة والياء كما قال:

سوى أنه من بعد ما ألف جرى   يسهله مهمـا تـوسط مـدخـلا

تنبيه: يجوز في الألف التي قبل الهمزة المتوسطة إذا سهلت المدّ والقصر لأنها حرف مدّ قبل همز مغير إلّا أن المد مقدم، وإن كان الهمز متطرفاً وقبله ألف فحكمه البدل، فيبدل حرف مدّ من جنس ما قبله وهو الألف فيجتمع ألفان الألف الأصلية والمبدلة من الهمز، فيجوز إبقاؤهما للوقف فيمد مداً طويلاً ليفصل بين الألفين، وقدره عبد الحق في شرحه للحرز بثلاث ألفات. قال الجعبري: قدر ثلاث ألفات الألف الأصلية والتي زيدت للهمز والمبدلة من الهمز انتهى. ويجوز توسطه. قال الجعبري:

أو قدر ألفين إسقاطاً لأثر المبدلة. وقال أبو شامة بعد قوله فيمد مداً طويلاً: ويجوز أن يكون متوسطاً لقوله في باب المد والقصر.

وعند سكون الوقف وجهان أصلا

وهذا من ذلك. ويجوز حذف إحداهما فإن لن يقدر حذف الأولى وهو أقيس، أو حذف الثانية وهو أنسب، فإن قدر حذف الأولى قصر لأن الألف الثانية مبدلة من همزة ساكنة كألف تامر فلا مد، وإن قدر حذف الثانية جاز المد والقصر لأنها حرف مدّ قبل همز مغير بالبدل ثم الحذف، فتحصل أنه يجوز في هذا النوع ثلاثة أوجه: المد الطويل والمتوسط والقصر. أما الطويل فعلى تقدير بقاء الألفين ومدّ الهمز، أو على تقدير حذف الثانية وإبقاء أثرها، والمتوسط على تقدير بقاء الألفين فقط، أو على ما ذكره أبو شامة. والقصر على تقدير حذف الأولى أو الثانية وانتفاء أثرها وقد أشار له بقوله:

ويجعله مهما تطرف مثله ويقصر أو يمضي على المد أطولا

وهذا إذا وقفت بالبدل، وأما إذا وقفت بالروم فسيأتي حكمه إن شاء الله تعالى. وإن كان الهمز متحركاً وقبله متحرك ففيه تسع صور: مفتوح بعد الحركات الثلاث، ومكسور بعد الحركات الثلاث، ومضموم بعد الحركات الثلاث نحو مؤجلاً ومائة وشنئان، ونحو سئل وبارئكم وتطمئن، ونحو برؤوسكم ويستهزئون ورؤوف. وتخفيف الهمز في الصورة الأولى وهي المفتوحة بعد ضم بأن تبدل واواً. وفي الصورة الثانية وهي المفتوحة بعد كسر بإبدالها ياء وتخفيفه في الصور الباقية بين الهمزة وما منه حركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة والألف والمكسورة بين الهمزة والياء في حالاتها الثلاث، والمضمومة بين الهمزة والواو في أحوالها الثلاث كما أشار له بقوله:

ويسمع بعد الكسر والضم همزه لدى فتحه ياء وواواً محولا

وفي غير هذا بين بين وهذا مذهب سيبويه فيما تقدم ذكره من تسهيلها بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها، ووافقه الأخفش النحوي على خمسة أنواع منها وخالفه في نوعين وهما: المضمومة بعد الكسر والمكسورة بعد الضم فدبرهما بحركة ما قبلهما، وله وجهان: أحدهما أن يبدلهما حرفاً يجانس حركة ما قبلهما فيبدل المضمومة بعد الكسرة ياء فيقول مستهزيون، ويبدل المكسورة بعد الضم واواً فيقول سول. والثاني أن يسهلهما بين الهمزة والحرف المجانس لحركة ما قبلهما، فيسهل المضمومة بين الهمزة والياء والمكسورة بين الهمزة والواو، لكن وجه الإبدال أصح رواية وأقيس عربية كما قال:

والأخفش بعد الكسر ذا الضم أبدلا بياء وعنه الواو في عكسه ومن
حكى فيهما كاليا وكالواو عضلا

والمعضل هو الأمر الشاق، لأن قياس التسهيل أن يكون من جنس حركة الهمزة لا من جنس حركة ما قبلها، فصارت مواضع الإبدال في الهمز المتحرك بعد الحركة أربعاً: موضعان متفق عليهما وهما المفتوحة بعد الضم والمفتوحة بعد الكسر، وموضعان مختلف فيهما وهما المضمومة بعد الكسر والمكسورة بعد الضم، وبقية الصور متفق على تسهيلها. ووافق هشام حمزة في تخفيف الهمز المتطرف من الأنواع السابقة بالكيفية المتقدم ذكرها كما قال:

.... ومثله يقول هشام ما تطرف مسهلا

والله أعلم. هذا كله في التخفيف القياسي، وأما الرسمي فاعلم أنه جاء عن سليم عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف وإن خالف القياس، والمراد خط المصحف الكريم المجمع عليه زمان عثمان رضي الله عنه وهو خاص بالهمز دون غيره، فلا تحذف الألف التي بعد شين نشاؤا، ولا يلفظ بالألف التي بعد الواو. وكيفية اتباع الرسم أن ينظر فيما صورت فيه الهمزة، فما كان صورته ياء أبدله ياء، وما كان صورته واواً أبدله واواً، وما كان صورته ألفاً أبدله ألفاً، وما لم يكن له صورة حذفه، فيقف على نسائكم وأبنائكم بياء خالصة لأن رسمها بالياء، ويقف على نحو يذرؤكم وأبناؤكم بواو خالصة لأن رسمها بالواو، ويقف على نحو سأل وامرأته بألف خالصة لأن رسمها بالألف، ويقف على نحو الموءودة ورئيا وشيء بالحذف لأن الهمزة لا صورة لها في الرسم، وهذا كله على غير قياس وقد أشار له بقوله:

وقد رووا أنه بالخط كان مسهلا ففي اليا يلي والواو والحذف رسمه

ولم يذكر الشيخ الألف. قال بعض الشراح: سكوته عنها يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون سكت عنها استغناء بذكر أختيها ـ أعني الياء والواو ـ لأن الحكم واحد، وهذا الاحتمال هو الظاهر. والثاني: أن يكون سكت عنها لأن حكمها مخالف لحكم الياء والواو، وهذا ذهب إليه أبو شامة قال: وإنما لم يذكر الألف وإن كانت الهمزة تصور بها كثيراً لأن تخفيف كل همزة صورت ألفاً على القاعدة المتقدمة لا يلزم منها مخالفة الرسم، لأنها إما أن تجعل بين بين نحو سال، أو تبدل ألفاً نحو ملجئاً فهو موافق للرسم، وإنما تجيء المخالفة في رسمها بالياء والواو وعدم رسمها انتهى. ثم إن أهل الأداء اختلفوا في الأخذ بتسهيل الهمز على الوجه الرسمي، فذهب جماعة إلى الأخذ به من غير تفصيل فأبدلوا الهمزة بما صورت به وحذفوها فيما حذفت فيه، وهذا القول لا يجوز

العمل به ولا يؤخذ به، وذهب مكي وابن شريح والداني وشيخه فارس والشاطبي ومن تبعهم من المتأخرين إلى الأخذ به لكن بشرط صحته في العربية فإنه ربما يؤدي في الألف إلى اجتماع ثلاث سواكن نحو: رأيت، فهذا ونحوه لا تجوز القراءة به لمخالفته اللغة.

واعلم أن ظاهر كلام الشيخ الشاطبي أن التخفيف القياسي يجوز الأخذ به لحمزة وإن خالف الرسم كإبدال همزة تفتؤ ألفاً. والتخفيف الرسمي يجوز الأخذ به أيضاً وإن خالف القياس كإبدال الهمزة المذكورة واواً، فالطريقان معمول بهما، وعبارة التيسير تقتضي تعيين طريق الرسم فقط فإنه قال: واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعي فيه خط المصحف دون القياس فحصر بإنما وأكد بقوله دون القياس. قال أبو شامة: والضابط في ذلك أن ينظر في القواعد المتقدم ذكرها فكل موضع أمكن إجراؤها فيه من غير مخالفة الرسم لم يعدل إلى غيره كجعل بارئكم بين الهمزة والياء وأبدل همزة ابرىء ياء وإبدال همزة ملجئاً ألفاً، وإن لزم منها مخالفة الرسم فتسهل على موافقة الرسم فاجعل همزة يعبؤ بين الهمزة والواو، ومن نبأ بين الهمزة والياء ولا تبدلهما ألفاً وكان القياس على ما مضى ذلك لأنهما يسكنا للوقف وقبلها فتحة فيبدلان ألفاً انتهى.

ومعنى كلامه أن اتباع الرسم لا يؤخذ به إلاّ حيث يلزم من التسهيل على القياس مخالفته، فيجتمع وجه الإبدال في نحو سأل وأبناؤكم ويتعين وجه التسهيل لأنه غير مخالف للرسم. وقال أبو عبد الله الفاسي: واعلم أن للتخفيف القاسي إذا وافق الرسم كان أحسن شيء وأجوده، وإن خالفه جاز العمل به وبالرسم ما لم يتعذر أو يؤدي إلى الإخلال. وقال الجعبري: والضابط أن كل موضع يوافق القياس يتحد المذهبان، وكل موضع يختلفان ويتعذر إتباع الرسم كفرض الألف بعد غير الفتحة أو التقاء ساكنين على غير حدة أو لبس معنى عند القائل به يتعين القياس ويسقط مذهب الرسم، وكل موضع لا يتعذر يؤخذ له بالأمرين انتهى. فقوله كفرض الألف بعد غير الفتحة كما في هيىء فإنها مرسومة في بعض المصاحف بالألف، فوجه اتباع الرسم فيها متعذر لأنه يقتضي إبدالها ألفاً وقبلها كسرة وهذا لا نظير له في العربية. وقوله أو التقاء ساكنين على غير حدة كما في نحو سألت فإنها مرسومة بالألف، فإذا أبدلت ألفاً وبعدها ساكن لزم منه اجتماع ساكنين على غير حدة. وقوله: أو لبس معنى عند القائل به كما في يجئرون فإن الهمزة لم تصور فيه، فمتقضى اتباع الرسم حذفها فتقول في الوقف يجرون فيلزم منه لبس في المعنى، فتلخص من كلامهم أن التخفيف القياسي إن وافق الرسم كإبدال همزة مؤجلا واواً لا يعدل إلى غيره لأنها مفتوحة وقبلها ضمة، فتخفيفها القياسي أن تبدل واواً وكذلك الرسم لأنها مرسومة بالواو فيتحد المذهبان وإن خالف الرسم، فإن تعذر اتباع الرسم

كفرض الألف بعد غير الفتحة تعين التخفيف القياسي وامتنع اتباع الرسم، وإن لم يتعذر اتباع الرسم جاز المذهبان كما في نحو تفتؤ ومن نباي، فإن الهمزة في الأولى مرسومة بالواو وفي الثانية مرسومة بالياء، فتخفيفهما القياسي أن يسكنا للوقف وقبلهما فتحة فيبدلان ألفاً، وهذا الوجه مخالف للرسم فتسهيل الهمزة فيهما على اتباع الرسم لأن الرسم هنا غير متعذر فتبدل همزة تفتؤ واواً ومن نباي ياء والله أعلم.

تفريع: إذا وقفت على مستهزءون ونحوه مما همزته مضمومة بعد كسرة وبعدها واو جمع ولم ترسم له صورة على مقتضى التخفيف الرسمي أن تحذف الهمزة لأنها لا صورة لها في الرسم، فإذا حذفتها جاز فيما قبلها وجهان أحدهما ضمه لتسلم الواو وهو صحيح في الأداء والقياس، واقتصر عليه صاحب التيسير لشهرته. والثاني: إبقاء الكسرة على الأصل، وهذا الوجه غير صحيح قياساً ورواية وهو الوجه المخمل كما قال:

ومستهزءون الحذف فيه ونحوه وضم وكسر قبل قيل واخملا

فالضمير المستكن في قوله: واخملا للكسر فقط والألف للإطلاق كذا قال أكثر الشراح، ولا يصح جعلها للضم مع الكسر كما قال بعضهم لما تقدم من صحة الضمّ مع الحذف أداء وقياساً فلا يوصف بالإخمال، ولو أراد بذلك لقال قيلا واخملا. والخامل الساقط الذي لا نباهة له، وهذا التفريع إنما هو على جعل الواو المرسومة واو الجمع وهو الأشهر. وقيل: إنما هي صورة الهمزة وواو الجمع هي المحذوفة، وعلى هذا إذا وقفت على الرسم أبدلتها واواً محضة فتقول: مستهزوون بواوين فتحصل في مستهزءون ونحوه ستة أوجه ما بين مستعمل ومتروك: **أحدها**: تسهيل الهمزة بينها وبين الواو وهو مذهب سيبويه على ما تقدم أولاً. **ثانيها**: إبدال الهمزة ياء مضمومة وهو مذهب الأخفش. **ثالثها**: حذف الهمزة وتحريك الحرف الذي قبلها بحركتها، وهذه الثلاثة كلها صحيحة مقروء بها وترتيبها في الأداء كترتيبها هنا. **رابعها**: تسهيلها بين الهمزة والياء وهو الوجه المعضل. **خامسها**: حذف الهمزة وإبقاء ما قبلها على حاله من الكسر وهذا هو الوجه المخمل. **سادسها**: ابدالها واواً مضمومة على تقدير أنها صورة الهمزة وواو لجمع محذوفة نص عليه الشيخ الفاسي، وهذه الثلاثة لا يقرأ بها.

تنبيه: التخفيف الرسمي معرفته متوقفة على معرفة كيفية رسم الهمز، وأردت أن أذكر هنا نبذة من كيفية رسم الهمز تتميماً للفائدة فنقول: قد ذكر صاحب الإتحاف في باب وقف حمزة وهشام على الهمز فقال: إن الأصل أن تكتب صورة الهمزة بما تؤول إليه من التخفيف أو ما يقرب منه، فإن خففت ألفاً أو كالألف فقياسها أن تكتب ألفاً، أو ياء أو كالياء أن تكتب ياء، أو واواً أو كالواو ان تكتب واواً أو حذفاً بنقل أو إدغام أو غيره إن تحذف ما لم تكن أولاً، فتكتب حينئذٍ ألفاً سواء اتصل بها زائد نحو آمنوا إشعاراً

بحالة الابتداء، هذ هو القياس في العربية وخط المصحف. وجاءت أحرف في الكتابة خارجة عن القياس لمعنى مقصود ووجه مستقيم يعلمه من قدر للسلف قدرهم وعرف لهم حقهم انتهى.

وقال الداني في كتاب رسم الهمزة في المصاحف ما ملخصه: الهمزة على ضربين ساكنة ومتحركة فالساكنة تقع وسطاً وطرفاً، وترسم في الموضعين بصورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها، وأما المتحركة فتقع ابتداء ووسطاً وطرفاً، فأما التي تقع ابتداء فإنما ترسم ألفاً لا غير بأي حركة تركت، وكذلك حكمها إذا اتصل بها حرف دخيل زائد نحو سأصرف فبأي بأيمان، وأما المتوسطة فإنها ترسم بصورة الحرف الذي منه حركتها دون حركة ما قبلها، فإن كانت فتحة رسمت ألفاً، وإن كانت كسرة رسمت ياء، وإن كانت ضمة رسمت واواً ما لم تنفتح وينضم ما قبلها أو ينكسر أو تنضم هي وينكسر ما قبلها، فإن انفتحت وانكسر ما قبلها رسمت ياء، وإن انضم ما قبلها صورت واواً وإن انضمت وانكسر ما قبلها صورت ياء هذا إذا كان ما قبل المتوسط متحركاً، وإن كان ساكناً حرف علة أو غيره لم ترسم خطاً وكذا لا ترسم المفتوحة إذا وقع بعدها ألف، ولا المضمومة إذا وقع بعدها واو، ولا المكسورة إذا وقع بعدها ياء، وكذا إذا كان الساكن قبلها ألفاً لم ترسم إن فتحت، وإن انكسرت رسمت ياء، وإن انضمت رسمت واواً. وأما التي تقع طرفاً فإنها ترسم إذا تحرك ما قبلها بصورة الحرف الذي منه حركته بأي حركة تحركت هي، وإن سكن ما قبلها لم ترسم سواء كان ذلك الحرف الساكن حرفاً صحيحاً أو حرف علة ألفاً أو غيره، هذا هو القياس. وقد جاءت حروف في الرسم خارجة عن ذلك لمعان وهي مذكورة في مواضعها انتهى. وإذا اردت معرفة الحروف التي خرجت في الرسم عن القياس فراجع كتاب الإتحاف، واعلم أن هشاماً يوافق حمزة في التخفيف الرسمي والله أعلم.

فصل

يجوز لحمزة وهشام في الوقف على الهمز المتطرف المخفف بأنواع التخفيف المتقدم ذكرها. الروم في المضموم والمكسور دون المفتوح، والإشمام في المضموم لا غير إلّا ما خفف بإبداله حرف مد محض وذلك شامل لأربع صور: الأولى فيما نقل إليه حركة الهمز نحو المرء ودفء وسوء وشيء فترام الحركة المنقولة وتشم. الثانية: فيما خفف بالإبدال ياء وأدغم فيه ما قبله نحو بريء والنسيء أو واو وأدغم فيه ما قبله نحو قروء وسوء عند من أدغمه ففيه الروم والإشمام كذلك. الثالثة: ما أبدلت الهمزة المتحركة فيه واواً أو ياء على التخفيف الرسمي نحو الملؤ والضعفاؤ ومن نبأ وايتاءي: الرابعة: ما

أبدل واواً أو ياء على مذهب الأخفش نحو لؤلؤ ويبدىء. قال صاحب التيسير: والروم والإشمام جائزان في الحرف المتحرك بحركة الهمزة وفي المبدل منها غير الألف اهـ. فقوله: في الحرف المتحرك بحركة الهمزة يشمل صورة النقل. وقوله: وفي المبدل منها غير الألف يشمل الصور الباقية ولهذا قال:

واشمم ورم فيما سوى متبدل بها حرف مد واعرف الباب محفلا

أما البدل حرف مدّ فهو كل همز طرف قبله متحرك أو ألف نحو: يبدىء أن امرؤ يشاء السماء من ماء، فهذا ونحوه يبدل حرف مد محض لأنه إن كان قبله حركة يبدل من جنس تلك الحركة، وإن كان قبله ألف يبدل ألفاً كما تقدم، وذكروا هنا وجهاً آخر وهو الروم وهو ما روي عن سليم عن حمزة أنه كان يجعل الهمزة في جميع ذلك بين بين، أي بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، ولا يتأتى ذلك إلاّ مع روم الحركة لأن الحركة الكاملة لا يوقف عليها، ولأن الهمزة الساكنة لا يتأتى تسهيلها بين بين، ثم لأهل الأداء فيما روي من هذا الوجه ثلاثة مذاهب، منهم من رده ولم يعمل به واعتل بأن الهمزة إذا سهلت بين بين قربت من الساكن فيكون حكمها حكم الساكن والساكن لا يدخله روم فكذلك ما كان في حكمه، فلم يرم شيئاً من الحركات الثلاث واقتصر في الجميع على البدل. ومنهم من عمل بعموم ما روي من ذلك في الحركات الثلاث، واعتل بأن الهمزة المسهلة وإن قربت من الساكن فهي بزنة المتحرك بدليل قيامها مقامه في الشعر، وإذا كان بزنة المتحرك جاز رومه. واعتذر عن روم المفتوح بأنه دعت الحاجة إليه عند إرادة التسهيل مع جوازه في العربية، ومنهم من أجازه في الضم والكسر دون الفتح، واحتج لجوازه فيهما بما ذكر في الوجه الثاني قبل هذا، ومنع من الفتح لامتناع الروم فيه عند القراء، وحمل عموم الرواية في ذلك على الخصوص وهو الوجه المختار من الأوجه الثلاثة، وهذه المذاهب الثلاثة مفهومة من قوله حيث قال:

وما قبله التحريك أو الف محر ركاً طرفاً فالبعض بالروم سهلا
ومن لم يرم واعتد محضاً سكونه والحق مفتوحاً فقد شذ موغلا

أي مبعداً في شذوذه. والحاصل أنهم نقلوا في الهمز المتطرف الذي قبله حركة أو ألف ثلاثة مذاهب، **الأول**: روم الضم والكسر دون الفتح. **الثاني**: الروم في الأحوال الثلاثة. **الثالث**: المنع في الأحوال الثلاثة. والأول هو المشهور وهو الذي يقرأ به في الأداء.

تنبيه: قال الجعبري: الإشمام ساقط من المسهلة لأنه في حكم الساكن المتعين معه البدل الممنوع منهما، ومعنى كلامه أن الهمز المتطرف الذي قبله حركة أو ألف إذا

وقف عليه بالتسهيل يتعين فيه الروم ولا يجوز فيه الإشمام، وذلك أن الهمزة إذا سهلت قربت من الساكن والساكن لا يجوز إشمامه، بخلاف المخفف بالبدل غير الألف أو بالنقل فيجوز إشمامه كما علمت سابقاً والله أعلم. ثم إن في تخفيف الهمز مذاهب ذكرنا أشهرها نقلاً وأقرأها قياساً، وأعرضنا عما جاء في القياس ولم ترد به رواية كنقل قالوا إنما أوردت به رواية لكن شاذة كإدغام هزؤا وكفؤا. وإذا أردت استيعاب شعبه وضبط قوانينه والاطلاع على أسراره فعليك بمبسوطات الخلاف، وكتب أئمة التصريف المعبر عنهم بالنحاة إذ تخفيف الهمز باب من أبوابه كما قال. وفي الهمز إنحاء وعند نحاته يضيء سناه كلما اسود أليلا.

وهذا آخر ما يسره الله جلّ اسمه من جمع مسائل وقف حمزة وهشام على الهمز، فله الحمد والمنة. وأردت أن أذيل ما سبق بفروع من تلك القواعد السابقة تسهيلاً للطالبين وتيسيراً للراغبين، فأقول وبالله التوفيق: إذا وقفت لحمزة وهشام على نحو اقرأ مما همزه متطرف ساكن سكونه لازم وقبله فتحة ففيه وجه واحد: إبدال الهمزة ألفاً. وإذا وقفت على نحو هيىء مما همزه متطرف ساكن سكونه لازم وقبله كسرة ففيه وجه واحد: إبدال الهمزة ياء. وإذا وقفت على نحو تبرأ مما همزه متطرف وسكونه عارض مفتوح وصلاً بعد فتح ففيه وجه واحد: إبدال همزته ألفاً. وإذا وقفت على نحو قرىء مما همزة متطرف وسكونه عارض مفتوح وصلاً بعد كسر ففيه وجه واحد: إبدال همزته ياء وفيه موافقة الرسم، ويصح فيه إبدال الهمزة ياء مفتوحة ثم إسكانها للوقف فيتحدان لفظاً ويختلفان تقديراً. وإذا وقفت على لؤلؤ وهو يقع في القرآن مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً وفيه همزتان الأولى ساكنة ففيها وجه واحد لحمزة: إبدالها واواً، وأما الثانية فهي في حالة الرفع مضمومة بعد ضمة ففيها لحمزة وهشام ثلاثة أوجه:

الأول: إبدالها واواً ساكنة على التخفيف القياسي.

الثاني: إبدالها واواً مضمومة ثم إسكانها للوقف على التخفيف الرسمي، فيتحدان لفظاً ويختلفان تقديراً ويظهر أثر الفرق بين الوجهين في جواز الروم والإشمام، فعلى الوجه الأول لا يجوز لأنها لم تبدل إلّا بعد تقدير إسكانها، وعلى الثاني يجوز لأنها أبدلت واواً مضمومة.

الثالث: تسهيلها كالواو مع روم حركتها.

وعلى جواز الروم والإشمام تصير الأوجه خمسة في التقدير وأربعة في اللفظ وهي في حالة الجر مكسورة بعد ضمة ففيها ثلاثة أوجه: الأول: إبدالها واواً بعد تقدير إسكانها. الثاني: إبدالها واواً مكسورة ثم إسكانها على التخفيف الرسمي ويتحدان

لفظاً، ويجوز على الوجه الثاني روم الحركة. الثالث: تسهيلها بين بين مع الروم فتصير الأوجه أربعة في التقدير وهي في حالة النصب مفتوحة بعد ضمة فتبدل واواً مفتوحة لا غير على المذهبين، أعني القياسي والرسمي.

وإذا وقفت لحمزة على نحو يؤمنون وتألمون وبئر ففيها وجه واحد الإبدال من جنس حركة ما قبل الهمزة، ويتحد المذهب الرسمي في الثلاثة. وإذا وقفت لحمزة على نحو قرآن ومسؤولا ففيه وجه واحد نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها، ولا يجوز اتباع الرسم هنا للتعذر. وإذا وقفت لحمزة وهشام على نحو الخبء والمرء ودفء مما همزة متطرف متحرك وقبله ساكن صحيح فالأول فيه وجه واحد: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فتحذف ويسكن الحرف الذي قبلها للوقف. والثاني فيه وجهان. الأول: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها، ويجوز على هذا الوجه روم الكسرة. والثاني حذف الهمزة وإبقاء ما قبلها على سكونه، ولا يجوز على هذا الوجه روم ويتحد المذهبان لفظاً ويختلفان تقديراً، وتصير الأوجه ثلاثة تقديراً والثالث فيه وجهان أيضاً، الأول: نقل حركة الهمزة ويجوز حينئذٍ الوقف بالسكون وبالروم وبالإشمام. والثاني: حذف الهمزة وإبقاء الحرف الذي قبلها على حاله من السكون على وجه اتباع الرسم كما علمت سابقاً، وتصير الأوجه أربعة تقديراً تفطن.

وإذا وقفت على سوء لحمزة وهو يقع منصوباً ومجروراً ومرفوعاً فالأول فيه وجهان: الأول نقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة قبلها وحذف الهمزة. الثاني: إبدال الهمزة واواً وإدغام الواو الأولى في الثانية على وجه إجراء الأصلي مجرى الزائد. والثاني فيه الوجهان السابقان وروم الحركة مع النقل والإبدال، فتصير الأوجه أربعة النقل مع السكون والروم والإبدال مع السكون والروم، ووافق هشام حمزة في المجرور والمرفوع، وقد نظم هذه الأوجه الأربعة الشيخ ابن أم قاسم المعروف بالمرادي في شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الحرز فقال:

في همز سوء نقله إن شئت أو ... إدغامه بالروم والإسكان

والثالث فيه الوجوه الأربعة المتقدمة وإشمام ضمة الواو المنتقلة من الهمزة مع النقل والإبدال، فتصير الأوجه ستة: النقل مع السكون والروم والإشمام والإبدال مع الوجوه الثلاثة كذلك، ويجوز حذف الهمزة على اتباع الرسم وهو مندرج مع وجه النقل والسكون. وقد نظم هذه الأوجه الشيخ المرادي فقال:

في نحو لم يمسسهم سوء أتا ... ك الحذف، ثم النقل والإدغام

ويجوز مع إدغامه أو نقله الروم والإسكان والإشمام، وغير هذه الأوجه ضعيف لا

يقرأ به، وإذا وقفت على شيء إن كان مرفوعاً ففيه ستة أوجه: النقل مع السكون والروم والإشمام والإبدال كذلك، ويجوز حذف الهمزة على اتباع الرسم مع الإسكان فقط وهو مندرج في وجه النقل مع الإسكان وإن كان مجروراً ففيه أربعة أوجه النقل مع الإسكان والروم والإبدال كذلك، ويجوز الحذف وهو مندرج وإن كان منصوباً ففيه وجهان: النقل والإبدال لا غير وقد نظم الشيخ المرادي هذه الأوجه فقال:

في شيء المرفوع ستة أوجه ... نقل وإدغام بغير منازع
وكلاهما معه ثلاثة أوجه ... والحذف مندرج فليس بسابع
ويجوز في مجروره هذا سوى ... إشمامه فامنع لأمر مانع
والنقل والإدغام في منصوبه ... لا غير فافهم ذاك غير مدافع

وإذا وقفت على السوء أو ففيهما وجهان: الأول نقل حركة الهمزة إلى الواو وإلى الياء وحذفها والنطق بواو مخففة وياء مخففة والثاني: إبدال الهمزة من جنس ما قبلها وإدغام حرف المدّ فيها. فالنطق في الأولى بواو مفتوحة مشددة، وفي الثانية بياء مفتوحة مشددة، وإذا وقفت على يضيء من قوله تعالى: ﴿يكاد زيتها يضيء﴾ [النور: ٣٥] ففيها ستة أوجه كشيء المرفوع، وغيرها ضعيف لا يقرأ به. واعلم أن كل همز فيه وجهان نقل وإدغام فالنقل هو المقدم في الأداء. وإذا وقفت على هنيئاً ونحوه ففيه وجه واحد لا غير: إبدال الهمزة ياء وإدغام الياء الزائدة في الياء المبدلة. وإذا وقفت على قروء لحمزة وهشام ففيه إبدال الهمزة واواً وإدغام الواو الزائدة في الواو المبدلة مع السكون والروم. وإذا وقفت على نحو بريء لحمزة وهشام ففيه ثلاثة أوجه الابدال الإدغام مع السكون والروم والإشمام.

(فائدتان): **الأولى**: لا بد من حذف التنوين من المنون حال الروم كحال السكون. قال سيدي علي النوري: وهي فائدة مهمة قلّ من تعرض لها من أئمتنا فعليك بها.

الثانية: وجه الإدغام مع السكون فيه صعوبة على اللسان لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين كأنه حرف واحد، فلا بد من إظهار التشديد في اللفظ وتمكين ذلك حتى يظهر في السمع التشديد نحو الوقف على ولي وخفي.

وإذا وقفت على نحو أبناءهم ففيه تسهيل الهمزة، ويجوز في الألف قبلها المدّ والقصر. وإذا وقفت على الملائكة ففيه وجه واحد تسهيل الهمزة مع المدّ والقصر، ولا يجوز إبدال الهمزة ياء على اتباع الرسم لأنه مندرج مع التسهيل. وإذا وقفت على شفعاؤنا ففيه تسهيل الهمزة مع المدّ والقصر لا غير واتباع الرسم حاصل مع التسهيل.

وإذا وقفت على نحو السماء ففيه إبدال الهمزة ألفاً مع المدّ والتوسط والقصر. وإذا وقفت على من ماء وأولياء ففيهما خمسة أوجه: إبدال الهمزة ألفاً مع الأوجه الثلاثة وتسهيلها وروم حركتها مع المدّ والقصر، وإذا وقفت على شركاؤا ونحوه مما همزه متطرف مضموم ورسم بالواو وقبله ألف غير مرسومة وبعده ألف مرسومة ففيه اثنا عشر وجهاً، الخمسة السابقة في ماء وأولياء وإبدال الهمزة واواً على اتباع الرسم، ويجوز في الواو السكون مع المدّ والتوسط والقصر والإشمام مع الأوجه الثلاثة والروم مع القصر فقط، وإذا وقفت على من تلقاءي نفسي ونحوه مما رسم بياء بعد الألف ففيه تسعة أوجه: الخمسة القياسية وإبدال الهمزة ياء على اتباع الرسم، ويجوز إسكان الياء مع الثلاثة والروم مع القصر، ولا يجوز الإشمام إذ لا إشمام في المجرور. وإذا وقفت على وإيتاءي ففيه لحمزة ثمانية عشر وجهاً: التسعة المذكورة في تلقاءي مع التحقيق والتسهيل في الهمزة الأولى. وإذا وقفت على ومن آناءي ففيه له سبعة وعشرون وجهاً: التسعة المذكورة مع النقل والتحقيق والسكت تنبه. وإذا وقفت على هؤلاء لحمزة ففيه همزتان الأولى متوسطة بزائد ففيها التحقيق والتسهيل مع المدّ والقصر، والثانية مكسورة متطرفة قبلها ألف ففيها الأوجه الخمسة السابقة، فتضرب ثلاثة الأولى في خمسة الثانية يتحصل خمسة عشر وجهاً يمتنع منها وجهان وهما: القصر في الثانية من وجهي تسهيلها بالروم مع مدّ الأولى في تسهيلها، والمد في الثانية مع قصر الأولى في تسهيلهما فتبقى ثلاثة عشر وجهاً. وأما هشام فعنده الخمسة القياسية لا غير وغير هذا ضعيف لا يقرأ به. وإذا وقفت على متكئين ونحوه لحمزة ففيه وجهان: تسهيل الهمزة كالياء وحذفها ولا يجوز غير هذين الوجهين. وإذا وقفت على نحو مؤجلاً وفئة وسأل فالأول فيه إبدال الهمزة واواً مفتوحة واتباع الرسم حاصل. والثاني: فيه إبدال الهمزة ياء مفتوحة والرسم مندرج. والثالث: فيه التسهيل بين بين والرسم حاصل. وإذا وقفت على نحو سئل ففيه وجهان: تسهيل الهمزة كالياء على مذهب سيبويه، وإبدالها واواً محضة على مذهب الأخفش، وإذا وقفت على قل أأنتم ففيه خمسة أوجه: النقل مع تسهيل الهمزة الثانية، والتحقيق مع التحقيق والتسهيل في الثانية والسكت كذلك وغير هذا ضعيف. وإذا وقفت على قل أؤنبئكم قال الجعبري: فيه سبعة وعشرون وجهاً، لكن الذي صححه غيره عشرة الأول: النقل مع تسهيل الثانية. وتسهيل الثالثة على مذهب سيبويه. الثاني: مثله مع إبدال الثالثة ياء على مذهب الأخفش. الثالث: التحقيق في الأولى مع تحقيق الثانية وتسهيل الثالثة. الرابع: مثله مع إبدال الثالثة. الخامس: التحقيق في الأولى مع تسهيل الثانية والثالثة. السادس: مثله مع إبدال الثالثة. السابع: السكت مع تحقيق الثانية وتسهيل الثالثة. الثامن: مثله مع إبدال الثالثة. التاسع: السكت مع تسهيل الثانية والثالثة.

العاشر: مثله مع إبدال الثالثة وغيرها ضعيف. وإذا اردت معرفة الوجوه الضعيفة فراجع كتاب غيث النفع.

خاتمة: الوقف ينقسم إلى اختياري واختباري واضطراري، والكلمة المهموزة إما فيها وجه واحد أو أكثر، فإن كان فيها وجه واحد تعين الوقف بالتخفيف سواء كان الوقف اختيارياً أو اختبارياً أو اضطرارياً. وإن كان فيها أكثر من ذلك إن كان الوقف اختيارياً أو اختبارياً تعين استيعاب جميع الوجوه، وإن كان اضطرارياً يكفي وجه واحد، لكن إن كانت الكلمة فيها التحقيق والتخفيف ينبغي للطالب أن يقف بالتخفيف تمريناً له والله الموفق.

وفي هذا الذي ذكرته كفاية لأن في هذه الفروع ما يستدل به على ما لم يذكر فليقتصر عليها، واطلب ممن رغب في مطالعة هذا الجمع من الإخوان إصلاح ما وقع فيه من الخلل والنسيان، وستر ما برز في إفادته من الزلل والنقصان عسى الله أن ينفعنا والمستفيدين في الأخذ والإقراء، ويحشرنا في زمرة المخلصين من أئمة القراء. وغفر الله لنا ولوالدينا ولمشائخنا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وسلم تسليماً. والحمد لله رب العالمين. وكان الفراغ منه عشية يوم الخميس السادس من شوال المبارك من عام ١٣٠٠ انتهى.

* * *

إجازة المشائخ النظار

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين. وبعد: فقد وقع الموافقة على بثّ هذه الرسالة التي هي في وقف سيدي حمزة وسيدي هشام بعد الاختبار وعلم صحة ما فيها، جعل الله فيها النفع للخاص والعام. وحرره في أواسط صفر الخير من عام ١٣٠١ واحد وثلاثمائة وألف صح من فقير ربه محمد الشاذلي ابن صالح صح أحمد كريم من محمد بيرم ومحمد الطاهر النيفر.

وقد كتب على أول صحيفة من تلك الرسالة التي بخط المؤلف الفاضل الزكي العلامة المدرس شيخ المؤلف في علم التجويد والقراءة وغيرهما المنعم الشيخ سيدي محمد البشير التواتي، رحمه الله ومنحه رضاه ما نصه: الحمد لله الفتاح العليم، والصلاة والسلام على من أنزل عليه الكتاب الحكيم، وعلى آله وأصحابه الذين سهلوا لنا الطريق القويم، ما تنسم الزهر وهب النسيم وبعد: فقد اطلعت على هذه الرسالة فوجدتها صحيحة المعاني، نافعة للطلاب القاصي والداني، مؤدية للغرض المقصود منها حقيقة بأن يرجع إليها ويؤخذ عنها جارية على المعمول به في الوقف على الهمز لحمزة وهشام، ختم الله لنا ولجامعها بحسن الختام كتبه فقير ربه محمد البشير التواتي في ٢٤ المحرم سنة ١٣٠١.

***

الحمد لله يقول فقير ربه العليم الغني، عبد الواحد المارغني: لقد حصلت الكفاية بما ذكره الجد رحمة الله عليه في هذه الرسالة التي في بيان أحكام وقف سيدي حمزة وسيدي هشام على الهمز، حيث إنه استوفى فيها كل ما يحتاجه القارىء من تلك الأحكام، ومن هنا لم يتعلق غرضنا بزيادة شيء استغناء عن ذلك بما ذكرناه بعد الرسالة الثانية من مسائل السكت المتصل والمنفصل وقفاً ووصلاً إفراداً وجمعاً. ولا التنبيه على شيء توضيحاً أو تأييداً أو تعقباً، وإنما يلزمنا أن ننبه على عدم ذكرنا الأوقاف الهبطية بعد هذه الرسائل حيث وعدنا بذكرها عقب تلك الرسالة الأربعة وذلك بأول صحيفة من هذا الكتاب، ووجه عدم ذكر ذلك أنه لما ضاقنا الهامش المذكور عن ذكر ذلك تركنا طبعه تعذراً لا اختياراً حتى يعد من إخلاف الوعد المذموم، وفي أملي طبع تلك الأوقاف إن

شاء الله تعالى مجردة كانت أو مع الغير مهما ساعدتنا المقادير وأمكنت الفرص. وقد تأملت في بعض المصاحف القرآنية الثعالبية فوجدت أوقافها هبطية صحيحة بعلامة: صه ومعناه هنا قف لا اسكت إذ هناك فرق عند علماء القراءة بين الوقف والسكت والقطع كما هو مبين في محله، ولما وجدت ذلك هان علي عدم إمكان طبع تلك الأوقاف الآن وإن كانت العلامة لا تقوى قوة الصريح لأن الشيخ الهبطي صرّح بكل الكلمات التي يوقف عليها من كل سورة، سواء كان الوقف تاماً أم كافياً أم حسناً أم غير ذلك، مع بيان أثمان وأرباع كل حزب من أحزاب القرآن العظيم. وبعبارة فالعلامة تغني عن التصريح في مثل هذا المقام، ولذا استغنى كتاب المصاحف سواء كانت مطبعية أم قلمية بعلامات دالة على محال الأوقاف سواء كانت هبطية أو غيرها وأخرى دالة على عدد آي النور كما هو مشاهد. وعلى كل حال فطبعها آكد وأنسب وهو سهل إن شاء الله تعالى غير عسير، وإلى الله ترجع الأمور.

واعلم أن أوقاف الشيخ الهبطي رضي الله عنه كلها مرضية موافقة جارية على قواعد فن القراءات ووقوفه وما تقتضيه العربية وأصولها، نعم هناك وقوف تعد بالأصابع استشكل وقفه عليها لعدم موافقتها بحسب الظاهر لوقوف علماء القراءة والعربية. منها: وقفة على حوله من قوله عز وجل: ﴿فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم﴾ [البقرة: ١٧] الآية. وعلى من أجل ذلك من قوله تعالى: ﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل﴾ [المائدة: ٣٢] الآية. وعلى اسم الجلالة من قوله سبحانه وتعالى: ﴿وهو الله في السموات وفي الأرض﴾ [الأنعام: ٣] الآية. وعلى حقيق من قوله تعالى: ﴿حقيق علي أن لا أقول على الله إلا الحق﴾ [الأعراف: ١٠٥] ويمكن الجواب عن بعضها. أما الأول فيجوز الوقف عليه إن جعلت جملة ﴿ذهب الله بنورهم﴾ استئنافاً أو بياناً، وعليه فجواب لما محذوف يدل عليه المقام، وإن كان الأولى جعلها جواباً للما لأنه لا يحوج إلى تقدير شيء. ومن المقرر أنه إذا استوى التقدير وعدمه فعدمه أولى وهو المتبادر أيضاً، والتبادر من علامات الحقيقة والأصالة والله تعالى أعلم. وأما الثالث فيجوز الوقف عليه أيضاً إن علق الجار بما بعده وهو أحد أوجه أربعة في إعراب الآية المذكورة كما ذكر جميعها الشيخ القاضي البيضاوي في تفسيره رضي الله عنه، وهناك وقوف يحسن الوقف عليها بل ومن السنة الوقف عليها رأينا الشيخ الهبطي لم يقف عليها من ذلك: وقوف سورة الفاتحة فإنه لم يقف إلّا على التام منها وهو ﴿الدين﴾ و﴿نستعين﴾ وآخر السورة، ولم يقف على فواصلها التي يحسن الوقف عليها سنة وقراءة وهي ﴿العالمين﴾ و﴿الرحيم﴾ و﴿المستقيم﴾ أما السنة فما روي من حديث أم سلمة رضي

الله عنها: (إن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية، يقول ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ثم يقف، ﴿الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، ﴿ملك يوم الدين﴾ ثم يقف). وأما القراءة فقد نصّ علماؤها على جواز الوقف على الحسن من الأوقاف، والابتداء بما بعده إن كان رأس آية أي فاصلة، وذلك كوقوف سورتي المعوذتين وسورة الأعلى وسورة الغاشية، ومنه بعض وقوف سورة الفاتحة وهي الأوقاف الثلاثة التي اشرنا لها فيما سلف، وزاد بعضهم لها وقفاً رابعاً وجعله من باب الحسن الذي يوقف عليه ويبدأ بما بعده كسائر أوقافها الحسنة وهو الوقف على قوله تبارك وتعالى ﴿أنعمت عليهم﴾ والابتداء بقوله ﴿غير المغضوب﴾ الآية. ولي فيه نظر ووجهه أنه لا يظهر حسن الوقف في مثل هذا لعدم وجود نظير له في فواصل السورة.

فإن قلت: بل له نظير يكون به فاصلة وهو عليهم الثاني من قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم﴾.

قلت: لا يصح ذلك أن يكون نظيراً له ضرورة أن ﴿عليهم﴾ الثاني ليس بمحل وقف اتفاقاً بحيث لا يصح أن يكون تاماً ولا كافياً ولا حسناً، فكيف يجعل ﴿عليهم﴾ الأول من فواصل السورة مقابلة له بكلمة لا يوقف عليها أصلاً، ومن المقرر أن الفاصلة لا تتحقق إلّا بوجود نظيرها في آية أخرى قبلها أو بعدها ولو في الجملة، وذلك النظير يصح الوقف عليه ولو على وجه الحسن فقط كما يؤخذ ذلك من أوقاف صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام حيث وقف على فواصل سورة الفاتحة التي بعضها الوقف عليه حسن وبعضها الآخر تام فتأمل. ومن العجب اختيار الشيخ النوري محرر الفن الوقف على ذلك أعني على قوله تعالى: ﴿أنعمت عليهم﴾ حيث صرح بجواز الوقف عليه والابتداء بغير المغضوب، ونقل الخلاف في حسنه بين العماني والداني مرجحاً كلام الداني القائل بحسن الوقف عليه، ولذا رتب أوجه القراء السبعة عليه وقفاً وابتداء. فجعل الوقف على قوله تعالى: ﴿أنعمت عليهم﴾ ورتب أوجه تلك الآية عليه وجعل ابتداء الآية بعدها من قوله تعالى: ﴿غير المغضوب﴾ ورتب عليه أيضاً أوجه جمع السورتين أي وصل آخر الفاتحة بأول البقرة، وجرى العمل عليه في وصل السورتين إفراداً أو جمعاً سبعياً أو عشرياً تبعاً للشيخ في اختياره، وقد علمت أن التحقيق خلافه وان الوقف الحسن على قوله تعالى ﴿المستقيم﴾ والابتداء بقوله ﴿صرط الذين﴾ إلى آخر السورة وهذا ما تقتضيه السنة المحمدية وقواعد الفن الجلية، ولنا برسول الله ﷺ أسوة حسنة. وأما ما نقله صاحب غيث النفع عن الداني من أن الوقف على ﴿أنعمت عليهم﴾ حسن لأنه آخر آية والسنة كانت تقف على أواخر الآي أي الفواصل، فغير مسلم لما حررناه من أنه لا يصح أن يكون فاصلة بل الفاصلة قبله وهي ﴿المستقيم﴾ ولم

يثبت في السنة الوقف عليه كالذي قبله، وإن سلمنا أنه فاصلة فالوقف على الفاصلة المتفق عليها قبله أولى وأوفق من الوقف على فاصلة مختلف فيها والله أعلم فافهم وتدبر واتبع الأثر.

واعلم أن رسول الله ﷺ لولا أنه وقف على الفواصل ما وقفنا على الحسن، ولو كان رأس آية لوجود التعلق اللفظي مع التعلق المعنوي، فهو رخصة جميلة ونعمة جليلة رخص فيها النبي ﷺ للقارئين تيسيراً لهم في التلاوة وترغيباً لهم في الترتيل واحكام القراءة، ففي الوقف على رؤوس الآي مطلقاً توسعة وراحة للتالي تغنيه عن وصل الآية الطويلة المتعلق بعضها ببعض، وتغنيه عن أن يقف على الكلمة ثم يعيدها حتى يصل إلى الوقف التام أو الكافي فيقف عنده. وفي الوقف عليها أيضاً طلاوة وحسن باهران أكمل وأرشق من القوافي الشعرية والسجع في الجمل النثرية، مع ما في ذلك من التمكن من تحقيق الحروف مخرجاً وصفات ومن الترتيل المطلوب شرعاً بالكتاب والسنة وإجماع الأمة. ومن ثمَّ اختار نبينا عليه الصلاة والسلام الوقف على رؤوس الآي مطلقاً، أي ولو كانت من حسن الأوقاف في غالب أحواله كما يؤخذ ذلك من التعبير بكان في الحديث المذكور الدالة على الدوام والاستمرار، وذلك يقتضي مواظبته ﷺ على ذلك إما دائماً أو غالباً، وإطلاق القراءة في الحديث يقتضي أيضاً تعميم الحكم في الصلاة وفي غيرها، ويؤيده ما ثبت أنه ﷺ قرأ سورة الفتح يوم فتح مكة على أصحابه مرتلاً ترتيلاً كاملاً حرفاً بعد حرف، وواقفاً على رؤوس آيها. فقول بعض علماء هذا العصر: الأولى أن لا يوقف على الحسن ولو كان فاصلة مما لا ينبغي لمعارضته السنة السنية وإن كان ليس في القرآن وقف واجب ولا حرام، إذ لو كان الوقف عليه ضعيفاً أو خلاف الأولى لما واظب عليه نبينا عليه الصلاة والسلام، وكيف لا نختار ما اختاره صاحب الشريعة الذي أنزل عليه القرآن العظيم بجميع متعلقاته المعنوية واللفظية، ولا نقصد ما قصده رسول الله ﷺ من الحكم الصحيحة والنكات البليغة حتى نؤجر على ذلك أجراً عظيماً إن شاء الله تعالى سواء ظهرت حكمة ذلك لنا أم خفيت. وإنما لكل امرىء ما نوى قال الله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ [الحشر: ٧].

(**لطيفة**): لقد حضرت مأتماً لبعض أصدقائي من أهل العلم وكان فيه ممن يقرأ القرآن الكريم بالأداء على سبيل الدور بين القارئين، فقرأ أحدهم سورة والعاديات ووقف على قوله تعالى: ﴿فوسطن به جمعاً﴾ [العاديات: ٥] وابتدأ بعد بقوله ﴿إن الإنس لربه لكنود﴾ [العاديات: ٦] فأنكر ذلك عليه بعض العلماء من شيوخنا الذين لم يمارسوا علم القراءة قائلاً لنا ولسائر الحاضرين: كيف يقف هذا القارىء على القسم

قبل إتمام جوابه لأن المعنى لا يتم إلاّ به؟ فأجابه مقرىء معنا من أهل الفضل والعلم، ومن النحارير في علمي التجويد والقراءة، وهو من تلاميذ شيخنا الوالد رحمه الله بقوله: ذلك سائغ قراءة لأنه من رؤوس الآي. فلم يقنعه ذلك ولاح عليه أنه يريد إقناعه في الموضوع حتى يطمئن قلبه، فزدته بسطة في ذلك أثر كلام الشيخ المجيب وقلت له: يجوز الوقف على رؤوس الآي مطلقاً ولو مع عدم تمام المعنى اقتداء بالسنة وعملاً بقواعد الفن المقررة المكتسبة من كلام أئمة الفن وفحول علمائه. فقال لي: بيّن لي حديث الموضوع، وما المراد برؤوس الآي عند علماء هذا الشأن. فبينت له ذلك بياناً شافياً وسقت له حديث الموضوع الذي ذكرناه فيما سلف ثم قلت له: وعليه فيجوز الوقف على كل رؤوس آي السورة المذكورة وكل ما شابهها لا خصوص هذا الوقف المتحدث عنه، فيوقف على ﴿ضبحاً﴾ وعلى ﴿قدحاً﴾ و﴿صبحاً﴾ و﴿نقعاً﴾ و﴿جمعاً﴾ وعلى كنود و﴿لشهيد﴾ و﴿لشديد﴾ وعلى ﴿القبور﴾ و﴿الصدور﴾ وعلى آخر السورة، ولو كانت تلك الأوقاف بعضها حسن وبعضها كاف وبعضها تام وقد جاءت فواصل هذه السورة منوعة إلى أربعة أنواع حائية وعينية ودالية ورائية، وفي ذلك من التفنن وبديع الصنع والالتفات العجيب ما لا يخفى على كل بليغ ولبيب، ومما يشابه هذه السورة سورة الأعلى والغاشية والفجر والشمس وما بعدها من السور، فاتل وتدبر تثب وتشكر.

(تنبيه): مما اشتهر عند كثير من الناس عدم الوقف على قوله تعالى: ﴿فويل للمصلين﴾ [الماعون: ٤] حتى جرى عندهم مجرى الأمثال، فيقولون في كل شيء يتوقف على ما بعده لا تقف على ﴿فويل للمصلين﴾ ومرادهم بذلك التحرز من استحقاق المصلين مطلقاً لهذا الوعيد، فبالوقف عليه يتناول الوعيد كل المصلين وهو غير مراد وغير صواب، وإن وصل بالموصول أو الموصولين بعده ظهر المعنى ولاح المراد من الآية الكريمة إذ المراد ـ والله أعلم ـ أن المصلين الموصوفين بالصفتين بالمذكورتين يستحقون العقاب بالويل وهو واد في جهنم، وقيل كلمة عذاب هذا مراد من يمنع الوقف على ذلك، والتحقيق أنه لا مانع من الوقف على مثل ذلك حيث إنه من الفواصل التي يحسن الوقف عليها حسبما مرّ تفصيله، والصفتان بعد المصلين مثل الصفتين بعد اسم الجلالة في الفاتحة اعني ﴿الرحمن﴾ و﴿ملك﴾ الذين وقفت السنة على ما قبلهما، فكما حسن الوقف على ما في أم القرآن يحسن الوقف على مثل ذلك في غيرها، ومنه هذا الذي في سورة الماعون، ولا قبح في مثل هذا الوقف حيث إن الوقف على ﴿المصلين﴾ لا يمنع من إرادة وملاحظة الصفتين بعده إذ الواقف عازم على إكمال السورة أو الآيات المتعلقة بالموضوع، والسامع منتظر لباقي السورة أو الآيات، فقد

حصل غرض كل من التالي والسامع بإكمال الآيات المطلوبة ولو مع الأوقاف الفاصلة التي لا يقع الفصل بها إلاّ بزمن يتنفس فيه عادة. نعم لو قطع القارىء قراءته عند قوله **﴿فويل للمصلين﴾** لمنع إلاّ لعذر طارىء صده عن إتمام قراءته، وهذا كله إن جعل النعتان في سورة الماعون تابعين كما هو الأصل، فإن جعلا مقطوعين كان الوقف عليه كافياً حينئذٍ كما لا يخفى على كل من مارس علم القراءة والعربية، إذ كل موصول وقع صفة يحتمل كونه تابعاً ومقطوعاً لعدم ظهور أثر الإعراب عليه لبنائه كما نصّ على ذلك بعض علماء العربية، وعليه فالسنة لما وقفت على رؤوس الآي التي صفاتها المبدوء بها تابعة لموصوفاتها في الإعراب لظهور الجر عليها المختص بالاتباع دلّ على أولوية الوقف على ما احتمل نعته الاتباع والقطع، كالموصولات إذا وقع فاصلة من الفواصل المعتبرة سنة وعرفاً، ومن ذلك ما كان في سورة الماعون التي فواصلها بالياء والنون وبعضها بالواو والنون وفيها فاصلة بالياء والميم، ولا جرم أن الميم كالنون في مثل ذلك لاشتراكهما في جميع الصفات المتضادة وفي صفة الغنة، ومن ثمّ اعتبر ذلك نبينا ﷺ فاصلة من فواصل أم القرآن فوقف على **﴿الرحيم﴾** بعد **﴿رب العالمين﴾** وقبل **﴿ملك يوم الدين﴾** كما ثبت في بعض الآثار انه وقف على **﴿المستقيم﴾** بعد **﴿نستعين﴾** وقبل **﴿ولا الضالين﴾** ولم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام وقف على **﴿أنعمت عليهم﴾** فإن ثبت ذلك عنه وقفنا عليه حينئذٍ استناناً واقتداء بصاحب الشريعة الذي أنزل عليه القرآن العربي المبين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد. عليه وعلى سائر النبيين أفضل الصلوات وأزكى التسليمات في كل الأوقات.

وقد تعهد الله عز وجل بحفظ كلامه القديم في قوله: **﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾** [الحجر: ٩] وهناك من علماء عصرنا من زعم أنه لا يوقف على قوله **﴿وتب﴾** من سورة أبي لهب، وغلط من وقف عليه مدعياً أنه مرتبط بما بعده وهو **﴿ما أغنى عنه ماله وما كسب﴾** وذلك خطأ فاحش وجهل مركب، أما علم أن ضمير **﴿وتب﴾** يعود على أبي لهب المضاف إليه. فهو مرتبط بما قبله لا بما بعده والوقف عليه كاف، وعليه جاءت الفاصلة الأولى من فواصل السورة إذ المعنى والله أعلم خسرت يدا أبي لهب وخسر هو، فالجملة الأولى دعائية والثانية خبرية كقولهم أهلكه الله وقد هلك، ولا يصح أن يسند **﴿وتب﴾** إلى قوله **﴿ما أغنى﴾** كما توهم لفساد المعنى ضرورة أن ما فيه نافية لا اسمية، كما أنه يحسن الوقف على قوله بعد **﴿ذات لهب﴾** مراعاة للفاصلة، وإن توقف ما بعده وهو **﴿وامراته﴾** على ما قبله وهو **﴿سيصلى ناراً﴾** لعطفه على ضميره الفاعل، وقد أنبئنا أن بعض العلماء لا يقرأ هذه السورة في صلاته إلاّ إذا قرأ ختمة كاملة في الصلاة أو غيرها تادباً مع رسول الله ﷺ ومع آله، ولو مع من لم يتصف بالإيمان منهم

كأبي لهب ولم أجده منصوصاً. نعم لا ينبغي الإدمان على قراءتها والتزامها في كل صلاة أو في كل يوم تأدباً وحياء، وإن كان نبينا ﷺ أكمل من ذلك أي من كونه يتأذى أو يغتم بما قضاه الله تعالى وجرى به قلمه وأحاط به علمه، ومن شمائله العبقرية أنه كان يبغض لله تعالى ويرضى لرضاه. اللهم صلِّ وسلم عليه وعلى آله كما لا نهاية لكمالك وعدد كماله.

* * *

وقد كمل ما أردنا جمعه من المسائل والجمل المفيدة التي ألحقناها بتلك الرسائل الأربعة المهمة الوحيدة في بابها ذات الفوائد الجمة، ولله تعالى الحمد والمنة. وذلك في ١٤ ربيع الثاني عام ١٣٥٤.

تذييل

وقد ألهمنا الله تعالى في الختام لتذييل تلك الرسائل الشريفة برسالة فريدة جميلة في حكم جمع القراءات السبعية والعشرية للمؤلف شيخنا الوالد رحمه الله وأسكنه من الفردوس، أحظاه سبب إبرازها وتأليفها سؤال وجّه إليه من بعض علماء مصر القاهرة في حكم ذلك، يريدون الجواب عنه جواباً محرراً مبيناً لما به الفتوى في ذلك، فأجابهم بهذه الرسالة الحافلة الجليلة وأرسلها إليهم، فاحتفلوا بها واهتزوا لها طرباً وطبعوها في عام تاريخها ١٣٤٥ مع رسائل وفتاوى أخرى مهمة في كتاب لطيف وجيز وهاك نصّ الرسالة.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

أما بعد فيقول الفقير إلى ربه الغني المغني عبده إبراهيم بن أحمد المارغني، المفتي المالكي بالقطر التونسي: هذه رسالة مختصرة في حكم جمع القراءات في ختمة أو فيما دونها من الآيات، وجه لي السؤال عنه من أهل هذا العصر، مشاهير السادة المقرئين والقراء بمصر، طالبين مني بيان ما عليه التعويل في حكم ذلك الجمع لوقوع خلاف فيه عندهم، فقال الجم الغفير بجوازه مطلقاً وقالت شرذمة قليلة فيه بالمنع، فأجبتهم عن ذلك في هذه الرسالة، ورتبتها على مقدمة وخاتمة يتوسطهما الجواب مبيناً في مقاله. وسميتها **تحفة المقرئين والقارئين. في بيان حكم جمع القراءات في كلام رب العالمين**.

المقدمة

في بيان الفرق بين جمع القراءات وتركيبها أما جمعها ففيه كيفيات مبينة في كتب الفن: إحداها ـ وعليه نقتصر ـ ما جرى به العمل عندنا بحاضرة تونس وعملها، وبه قرأنا على جميع شيوخنا وبه نقرىء، وهو أن يأتي القارىء برواية الراوي الأول وجرى عملنا

بتقديم قالون، ويتمادى إلى أن يقف على موضع يسوغ الوقف عليه، فمن اندرج معه فلا يعيده، ومن تخلف فإنه يأتي به، ويقدم أقربهم خلافاً إلى ما وقف عليه، فإن تزاحموا عليه فيقدم الأسبق رتبة فالأسبق، وينتهي إلى الوقف السائغ مع كل راوٍ وذلك كما في قوله تعالى: ﴿الرحمن الرحيم ملك يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] فتبتدىء بقالون فتظهر له الميم عند الميم من ﴿الرحيم ملك﴾ وتحذف له ألف ملك ويندرج معه من وافقه في ذلك من القراء، ثم تأتي بعاصم بإثبات ألف ملك لأنه أقرب للوقف، ويندرج معه الكسائي لاتحاد قراءتهما، ثم تأتي بإدغام ميم الرحيم في ميم ملك للبصري من رواية السوسي، فجمع القراءات بهذه الكيفية لا فساد فيه ولا تحريف ولا تخليط، وكذا جمعها بكيفية أخرى من الكيفيات المبينة في فن القراءات كما يعلم من مطالعتها في كتبه، وسنبين إن شاء الله حكم جمع القراءات في المقالة. وأما تركيب القراءات فهو أن يأخذ القارىء حكماً من قراءة وحكماً آخر من قراءة أخرى ويقرأ بهما معاً كما سيأتي في الآيتين بعد، وقد اختلف فيه الأئمة فمنعه بعضهم مطلقاً وأجازه بعضهم مطلقاً، وفصل فيه بعضهم فقال: إن كان في كلمة أو كلمتين تعلقت إحداهما بالأخرى فممنوع وإلا فمكروه، والتحقيق فيه تفصيل الحافظ ابن الجزري، وحاصله باختصار أن التركيب المذكور إذا أدى إلى ما لا تجيزه العربية ولا يصحّ في اللغة فالمنع فيه منع تحريم كمن يقرأ ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾ [البقرة: ٣٧] برفع آدم وكلمات أو بنصبهما آخذاً رفع آدم من قراءة غير المكي، ورفع كلمات من قراءة المكي وبالعكس في نصبهما، وأما إذا لم يؤد التركيب إلى ذلك كمن يقرأ ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [الفاتحة: ٦، ٧] الآية بإشمام الصاد زاياً مع ضم الميم في ﴿عليهم﴾ وصلتها بواو آخذاً الإشمام من قراءة حمزة، وضم الميم مع الصلة من قراءة المكي، فيفرق فيه بين مقام الرواية وغيره، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث أنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل الرواية بل على سبيل التلاوة فإنه جائز، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام اهـ. وإنما تعرضنا لبيان الفرق بين جمع القراءات وتركيبها، لأن الجاهل بفن القراءات والقاصر فيه يعتقد أنهما مترادفان وأن حكمهما واحد وليس كذلك.

(المقالة) في بيان حكم جمع القراءات. اعلم أن جمعها بإحدى الكيفيات المبينة في كتب الفن، ومنها الكيفية التي بيناها في المقدمة مشروط بشروط ذكرها أئمة الفن في تصانيفهم، وهي إفراد كل قراءة على حدة قبل الجمع واتقان الطرق والروايات، ورعاية الوقف والابتداء وحسن الأداء وعدم التركيب لما منع، فإذا توفرت هذه الشروط جاز

للقارىء جمع القراءات سواء كان في ختمة سبعية أو عشرية أو فيما دونها، وسواء كان في مجلس التلقي عن الشيوخ أو في غيره من المجالس المحترمة شرعاً كما يقتضيه إطلاق الأئمة، وهذا الجمع بشروطه المذكورة لم يكن في الصدر الأول بل كانوا لاهتمامهم بالخير وعكوفهم عليه يقرؤون على الشيخ الواحد العدة من الروايات والكثير من القراءات، كل ختمة برواية لا يجمعون رواية إلى رواية أخرى، وإنما ظهر جمع القراءات في ختمة واحدة أثناء المائة الخامسة عصر الحافظ أبي عمرو الداني وغيره من الأئمة. قال الحافظ ابن الجزري في منجده: وتلقاه الناس بالقبول وقرأ به العلماء وغيرهم، لا نعمل أن أحداً كرهه. وقال العلامة القسطلاني في لطائف الإشارات: وهذا الحكم أي الجمع المذكور استقر عليه العمل وعمل به كثيرون لا يحصون. وقال العلامة أبو الحسن علي النوري: واستمر عليه العمل إلى هذا الزمان اهـ.

قلت: ولا زال العمل به مستمراً من أثناء المائة الخامسة إلى زماننا هذا أواسط عام ٤٥ خمسة وأربعين وثلاثمائة وألف، فتكون مدة جريان العمل به نحواً من تسعمائة سنة، والسبب الداعي إلى جمع القراءات في ختمة واحدة بالشروط المتقدمة ما ذكره صاحب الشهب الثواقب، وحاصله باختصار أن المتعلمين للقراءات في الأزمنة المتأخرة عن زمان السلف استصعبوا إفراد كل ختمة برواية من غير جمع رواية إلى أخرى كما كان عليه الصدر الأول، وشق ذلك عليهم حتى كادوا يتركون تعلم القراءات بذلك لميل أنفسهم إلى الراحة وتقصير زمن العبادة مع أن تعلم القراءات المتواترة فرض كفاية لئلا ينقطع تواترها كما نصّ عليه غير واحد من العلماء، فإذا قام بتعلمها طائفة يحصل بها التواتر سقط عن الباقين وإلاّ أثم الكل، فللسبب المذكور استنبط الأئمة المقتدى بهم الجمع المذكور بشروطه واتفقوا عليه، فأقبل الناس شرقاً وغرباً على تعلم القراءات به لخفته وسهولته عليهم، ولولاه لترك الناس تعلم القراءات الذي هو فرض كفاية كما أسفلناه فيأثمون كلهم بتركه، ومن هذا يعلم أن الجمع المذكور صار في الأزمنة المتأخرة عن أزمنة السلف هو الوسيلة الوحيدة إلى تعلم القراءات الذي هو فرض كفاية، فيكون هو فرض كفاية أيضاً لأن الوسيلة تعطي حكم مقصدها، وما لا يتم الواجب إلاّ به يكون واجباً كما نصّ عليه العلماء. فقولنا في صدر هذه المقالة: فإذا توفرت هذه الشروط جاز للقارىء جمع القراءات المراد بالجواز فيه ما قابل المنع والكراهة فيصدق بالوجوب الكفائي أي وهو المراد لما علمت.

فإن قلت: قد قال بعض أهل عصرنا الموجودين الآن بمنع جمع القراءات لأنه لم يقع من النبي ﷺ ولا من السلف، فيكون بدعة محرمة فما قولك فيما قال؟.

قلت: لا نسلم أن كل ما لم يقع منه ﷺ ولا من السلف يكون بدعة محرمة فإن

البدعة كما نصّ عليه العلماء تعتريها الأحكام الشرعية الخمسة فتكون واجبة كضبط المصاحف والشرائع إذا خيف عليها الضياع، وتكون محرمة المكوس وسائر المحدثات المنافية للقواعد الشرعية وتكون مندوبة كصلاة التراويح جماعة ولذلك قال سيدنا عمر رضي الله عنه في التراويح: نعمت البدعة هي. وتكون مكروهة كزخرفة المساجد وتزويق المصاحف، وتكون مباحة كاتخاذ المناخل للدقيق، ففي الآثار أن أول شيء أحدثه الناس بعد رسول الله ﷺ اتخاذ المناخل، وإنما كانت مباحة لأن لين العيش وإصلاحه من المباحات فوسائله مباحة أيضاً. وجمع القراءات بشروطه المتقدمة وإن لم يقع منه ﷺ ولا من السلف هو واجب كفائي كما قررناه آنفاً، وكأن القائل بمنع جمع القراءات لم يطلع على ما ذكره علماء الفنّ من الفرق بين تركيب القراءات وجمعها فظن أنهما مترادفان وأن حكمهما واحد، فقال في الجمع يمتنع مع أنه قول في التركيب الذي بيناه في المقدمة لا في الجمع. والحاصل أن جمع القراءات بشروطه وإن لم يقع منه ﷺ ولا من السلف ليس بمحرم ولا بمكروه على الصواب لما مرّ على أننا قد وجدنا ما يقتضي وقوع أصل الجمع منه عليه الصلاة والسلام ومن السلف، أما ما يقتضي وقوع أصل الجمع منه فهو ما ورد في الحديث: (أنه ﷺ كان يعرض القرآن على سيدنا جبريل عليه السلام في كل عام مرة واحدة إلّا العام الذي قبض فيه فعرضه عليه مرتين) ولا شك أن كل مرة من تلك العرضات وقعت بجميع الوجوه التي نزل بها القرآن جمعاً فيما فيه من الآيات وجوه وإفراداً فيما فيه منها وجه واحد.

فإن قلت: يصح أن يكون ﷺ عرض تلك الوجوه إفراداً في كل مرة من العرضات وجه واحد؟.

قلت: لا يصح ذلك لأن الوجوه المذكورة يزيد عددها على عدد العرضات بأضعاف كما نصّ عليه بعض العلماء فلا بد من وقوع الجمع فيها، وأما ما يقتضي وقوع أصل الجمع من السلف فيؤخذ مما قدمناه وهو أنهم كانوا يقرؤون على الشيخ الواحد العدة من الروايات كل ختمة برواية لا يجمعون رواية إلى رواية أخرى، ووجه الأخذ من ذلك أن في كل رواية وجوهاً في آيات كثيرة جداً منها قوله تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها ـ إلى قوله ـ صادقين﴾ [البقرة: ٣١] فإن فيه ستة أوجه في رواية قالون، وتسعة أوجه في رواية ورش. ومنها قوله تعالى: ﴿وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم إنهم فيكم شركاء﴾ [الأنعام: ٩٤] فإن كلمة شركؤا رسمت همزتها واواً بلا خلاف، وفيها عند الوقف اثنا عشر وجهاً في رواية هشام، وقد ذكرت تلك الأوجه كلها في كتب الفن وقرأنا بها على شيوخنا، فأوجه كل رواية أخذها السلف بالجمع عن مشائخهم ومشائخهم عن مشائخهم وهكذا، ولم يأخذوها عنهم بالافراد بدليل أنهم كانوا يقرؤون على الشيخ

الواحد كل ختمة برواية، ولا تتم الرواية إلاّ بجميع أوجهها، ولم يرد عنهم أنهم قرؤوا كل ختمة بوجه واحد من أوجه الرواية.

وبعد أن علمت ما يقتضي أن أصل الجمع وقع من النبيّ ﷺ ومن السلف نقول: إن جمع القراءات الذي جرى به العمل إن كان عين الجمع الذي وقع منه ﷺ أو من السلف بطل القول بأنه لم يقع منهما، وإن كان نظيره أي مشابهاً له فإنه يكون مقيساً عليه وحينئذٍ لا يكون بدعة لأن البدعية ما خرج عن الكتاب والسنة والإجماع والقياس كما نصّ عليه العلماء. فافهم والله أعلم واحكم.

الخاتمة: في ذكر قضية تتعلق بجمع القراءات وقعت بحاضرة تونس عام سبعة وثمانين ومائة وألف، وحاصلها باختصار أن عالماً من علماء حاضرة تونس ادعى أن جمع القراءات ممنوع لأنه لم يكن عليه السلف فهو بدعة وكل بدعة ضلالة، وأقل ذلك أن يكون مكروهاً والإدمان على المكروه فسق، فعارضه شيخ القراء في ذلك التاريخ بأن جمع القراءات جائز وذكر له أدلة على الجواز فلم يلتفت إليها، وحلف ليكتبن في ذلك رسالة إلى أمير تونس أبي الحسن علي باشا باي ابن الأمير حسين باشا باي ليأمر بإبطال جمع القراءات، فكتب الرسالة في نحو أربع ورقات وأغلظ فيها القول على القراء. ومما ذكره فيها أن في جمع القراءات الفساد والتحريف والتبديل للقرآن، ثم أرسلها إلى الأمير المذكور، فلما اطلع عليها أمر بإحضار كتب القراءات بين يديه كالنشر في القراءات العشر، والإتقان في علوم القرآن، وغيث النفع في القراءات السبع وغيرها من المواد، وأحضر كثيراً من علماء المالكية والحنفية وأمرهم بتصفح تلك الرسالة وبمراجعة أصولها، فلما راجعوا أصولها وجدوا المنع في تركيب القراءات، وأما جمعها بشروطه المتقدمة فوجدوا في جميع المواد أنه جرى به العمل من أثناء المائة الخامسة إلى أزمنة مؤلفي تلك الكتب، ولما تبين للأمير الحق في المسألة اشتد غضبه على كاتب الرسالة وحكم فيه قاضي باردو فحكم عليه بالنفي من حاضرة تونس فنفي بها، ووزعت وظائفه على جماعة من العلماء غفر الله لنا وله ولوالدينا وجميع المؤمنين.

كملت هذه الرسالة بعون الله وتوفيقه في جمادى الثانية سنة خمس وأربعين وثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، وعلى آله وأصحابه وكل من فاز بالتبعية، والحمد لله رب العالمين.

فهرس النجوم الطوالع

الموضوع | الصفحة

خطبة الشرح ٣
خطبة المتن ٤
حديث أهل القرآن أهل الله ٤
مقدمة في تعريف علم القراءات وموضوعه وفائدته وغير ذلك ١٦
القول من التعوذ المختار وحكمه في الجهر والإسرار ١٨
القول في استعمال لفظ البسملة والسكت المختار عند النقلة ٢٠
القول في الخلاف في ميم الجميع ٢٧
القول في هاء ضمير الواحد والخلف في قصر ومد زائد ٣١
القول في الممدود والمقصور والمتوسط على المشهور ٣٦
القول في التحقيق والتسهيل للهمز والإسقاط والتبديل ٥١
فصل: وأسقط من المفتوحتين أولاهما قالون في كلمتين ٥٦
فصل: وأبدل همز وصل اللام مداً بعيد همز الاستفهام ٦١
فصل: والاستفهام وإن تكرر فصير الثاني منه خبراً ٦٢
القول في إبدال فاء الفعل والعين واللام صحيح النقل ٦٣
القول في أحكام نقل الحركة وذكر من قال به وتركه ٦٧
القول في الإظهار والإدغام وما يليهما من الأحكام ٧٥
فصل: وما قرب منها ادغموا كقوله سبحانه إذ ظلموا ٧٩
ذكر ادغام النون والتنوين والقلب والإخفاء والتبيين ٨٣
القول في المفتوح والممال وشرح ما فيه من الأقوال القول ٨٩
فصل: ولا يمنع وقف الراء إمالة الألف في الأسماء ١٠٣
القول في الترقيق للراءات محركات ومسكنات ١٠٦
القول في التغليظ للامات إذا انفتحن بعد موجبات ١١٧
القول في الوقوف بالإشمام والروم والمرسول في الإمام ١٢١
فصل: وكن متبعاً متى تقف سنن ما أثبت رسماً أو حذف ١٢٨
القول في الياءات للإضافة فخذ وفاقه وخذ خلافه ١٣٤
القول في زوائد الياءات على الذي صحّ عن الرواة ١٣٧

القول في فرش حروف مفردة وفيت ما قدمت فيها من عدة ١٤٢
حصر مخارج حروف المعجم ١٥٦
ذكر صفات الحروف ١٦٦
مبحث الغنة ١٧٢
إجازة النظارة العلمية بالجامع الأعظم ١٧٧

فهرس الرسالة الأولى المسماة بالقول الجلي في كون البسملة من القرآن أو لا

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٨٣
المطلب الأول: في بيان الأقوال التي في البسملة	١٨٤
المطلب الثاني: في سبب اختلاف العلماء في البسملة	١٨٥
المطلب الثالث: في أن القائلين بقرآنية البسملة اختلفوا في أنها قرآن قطعاً أو قرآن حكماً	١٨٦
المطلب الرابع: في بيان الخلاف في أن مسألة كون البسملة من القرآن أو لا قطعية أو ظنية	١٨٦
المطلب الخامس: في أن جميع الأقوال التي في البسملة ترجع إلى الإثبات والنفي وكلاهما قطعي متواتر	١٨٧
الخاتمة في أسئلة وأجوبة تتعلق بالمطب الخامس	١٨٨
كلمة للمصحح في بيان فضيلة من فضائل البسملة الشريفة	١٩٠

فهرس الرسالة الثانية المتضمنة لبيان ما هو المقدم أداء من أوجه الخلاف بالنسبة لرواة البدور السبعة من أول القرآن العظيم إلى آخره

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
خطبة الرسالة	١٩٥	سورة القصص	٢٠٣
سورة البقرة	١٩٦	سورة الروم	٢٠٣
سورة آل عمران	١٩٧	سورة الأحزاب	٢٠٣
سورة النساء	١٩٨	سورة سبأ	٢٠٣
سورة المائدة	١٩٨	سورة يس عليه الصلاة والسلام	٢٠٣
سورة الأنعام	١٩٨	سورة الصافات	٢٠٤
سورة الأعراف	١٩٩	سورة ص	٢٠٤
سورة الأنفال	١٩٩	سورة الزمر	٢٠٤
سورة التوبة	١٩٩	سورة غافر	٢٠٤
سورة يونس عليه السلام	١٩٩	سورة فصلت	٢٠٤
سورة هود عليه السلام	٢٠٠	سورة الشورى	٢٠٤
سورة يوسف عليه السلام	٢٠٠	سورة الزخرف	٢٠٥
سورة إبراهيم عليه السلام	٢٠١	سورة الأحقاف	٢٠٥
سورة النحل	٢٠١	سورة الفتح	٢٠٥
سورة الإسراء	٢٠١	سورة الحجرات	٢٠٥
سورة الكهف	٢٠١	سورة والطور	٢٠٥
سورة مريم عليها السلام	٢٠١	سورة والنجم	٢٠٥
سورة طه صلى الله وسلم عليه وعلى آله	٢٠٢	سورة القمر	٢٠٦
سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام	٢٠٢	سورة الرحمن عز وجل	٢٠٦
سورة النور	٢٠٢	سورة الواقعة	٢٠٦
سورة الشعراء	٢٠٢	سورة المجادلة	٢٠٦
سورة النمل	٢٠٢	سورة الحشر	٢٠٦

سورة الجمعة ٢٠٦
سورة الطلاق ٢٠٦
سورة التحريم ٢٠٦
سورة الملك ٢٠٧
سورة الحاقة ٢٠٧
سورة الجن ٢٠٧
سورة القيامة ٢٠٧
سورة الإنسان ٢٠٧
سورة والمرسلات ٢٠٧
سورة الغاشية ٢٠٨
سورة الفجر ٢٠٨
سورة العلق ٢٠٨
سورة والعاديات ٢٠٨
سورة الكافرون ٢٠٨
كلمة المصحح في التعريف بالرسالة والثناء عليها وفي مسائل هامة أخرى ٢١١
مبحث تحرير معنى الإدخال لمن يدخل ووجه تقديم التسهيل ٢١٢
مبحث الوقف على السكت المتصل والمنفصل ٢١٤
مبحث توجيه تقديم الإبدال على التسهيل ٢١٦
مبحث الكلمات التي بقيت على صاحب الرسالة فلم يتعرض للمقدم أداء منها ٢١٨

فهرس الرسالة الثالثة المشتملة على بعض أحكام هاء الكناية

الموضوع — الصفحة

خطبة الرسالة ٢٢٣
الجدول المنظم الجامع لكلمات هاء الكناية العشرة الخلافية بين القراء والرواة ٢٢٥
تنبيهات متبعة بخاتمة ٢٢٦
كلمة للمصحح في تكميل الموضوع ٢٢٧
مناظرة بين الولد وبعض أهل العلم ٢٢٨
مناظرة أخرى بينه وبين بعض علماء العصر ٢٣٠
لطيفة في أنواع الذكر عند الصوفية ٢٣١
تتمة تشتمل على مسائل مهمة ٢٣٣
نظم جليل لسيدي محمد بن الراس ٢٣٥
خاتمة فيما يستروح منه عدد القراءة السبعة والعشرة ٢٣٦

فهرس الرسالة الرابعة المسماة بتحرير الكلام في وقف حمزة وهشام

الموضوع — الصفحة

الخطبة والمقدمة وما يليها من الأحكام ٢٣٧
توضيح في لوقف على نحو قروء وخطيئة ٢٤٠
تفريع في الوقف على نحو مستهزئون ٢٤٤
فصل: في جواز الوقف بالروم والإشمام ٢٤٥
فروع ذيل بها المؤلف ما سبق من القواعد ٢٤٧
فائدتان في وجوع حذف التنوين من المنون ٢٤٩
خاتمة في انقسام الوقف إلى عدة أنواع وما يترتب على ذلك ٢٥١
كلمة اعتذار للمصحح في عدم ذكر الأوقاف الهبطية ٢٥٢
مبحث وقوف السنة التي لم يقف الشيخ البيهقي عليها ٢٥٣
لطيفة في اقناع من استشكل الوقف على بعض الفواصل من العلماء ٢٥٥
تنبيه في جواز الوقف على ﴿فويل للمصلين﴾ والرد على من زعم أنه لا يوقف على ﴿وتب﴾ ٢٥٦
الرسالة الخامسة المذيل بها الرسائل عوضاً عن الأوقاف الهبطية المسماة تحفة المقرئين والقارئين المقدمة في بيان الفرق بين جمع القراءات وتركيبها ٢٥٩
المقالة في بيان حكم جمع القراءات ٢٦٠
الخاتمة في ذكر قضية تتعلق بجميع القراءات ٢٦٣